جامعة يحي فارس بالمـــدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضـــوع:

مدى تكيف البنوك الإسلامية لمعيار كفاية رأس المال حسب لجنة بازل 3 للتحوط من مخاطر التمويل– دراسة تطبيقية مقارنة على عدد من البنوك الإسلامية مع الإشارة للتجربة الجزائرية خلال الفترة (2013–2020)–

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود وبنوك

من إعداد الطالب:

حماني عبد الرؤوف

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د بوفاسة سليمان

أعضاء لجنة المناقشة:

بوجطو حكيم	أستاذ	جامعة المدية	رئيسا
بوفاسة سليمان	أستاذ	جامعة المدية	مقررا
جبارة مراد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	ممتحنا
حميدي كلثوم	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة المدية	ممتحنا
زيتوني كمال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	ممتحنا
بوبكر مصطفى	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وعرفان:

اللهم إنا نسألك أن تلهمنا شكر نعمك، وتجعل عملنا خالصا لوجهك، فالحمد والشكر لجلالك وعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على أبر الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وما توفيقنا إلا بالله رب العالمين.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

[من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له]

اقتداء بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، أتقدم بأجمل عبارات الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل "بوفاسة سليمان" الذي كان سندا وعونا كبيرا بعد قبوله الإشراف على هذا البحث وصبره معي، فلم يبخل علي بإرشاداته وملاحظاته القيمة وآرائه النيّرة، التي كان لها الأثر الفعال في إنجاز هذا البحث.

كما أتقدم بجزيل شكري وتقديري إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، اللذين وافقوا على مناقشة هذه الأطروحة، والتضحية بجزء من وقتهم لقراءتها وتصويبها وتوضيح النقائص الموجودة فيها، فأثابهم الله وزادهم من علمه.

إلى كلّ من ساندني من عائلتي وبالخصوص الوالدين الكريمين وأصدقائي وأقربائي، في إطار إنجاز هذا العمل في ظروف حسنة ودون أي عراقيل، فالحمد لله على هذه النعمة.

إلى جميع أعضاء كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة المدية من أساتذة وعمال.

الإهداء:

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه، إلى كل من صلى على خير البرية محمد صلى الله عليه وسلم، الحمد لله الذي وفّقنا لهذا وما كنّا لنصل لهذا لولا فضل الله علينا.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها، أنبع زهرة تفتحت في هذا الوجود، إلى أعذب كلمة وأغلى هبة من الخالق المعبود، إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء، إلى الصدر الحنون والقلب العطوف أمي العزيزة الغالية أحن " أم " في الدنيا حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى الذي سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء، إلى الذي لم يبخل علي بشيء في طريق النجاح، الذي علمني الارتقاء إلى سلم الحياة بحكمة وصبر، إلى " أبي " الغالي، حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى أقرب الناس إلى قلبي أخي العزيز أختاي الغاليتان وزوجتي العزيزة

إلى رفقة دربي من قضيت معهم أحلى أيام عمري وحياتي، أصحابي وأصدقائي وبالخصوص فارس شرف الدين ومنير، زملائي طوال مشواري الدراسي، زملائي في العمل وخصوصا إسماعيل أسامة وإلياس

إلى كل قريب في الخير التقيناه، وإلى كل أستاذ في ظلال العلم وجدناه، وإلى كل شخص في الدراسة شاركناه.

عبد الرؤوف حماني

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مقررات بازل 3 في البنوك الإسلامية لما له من أهمية كبيرة في التحوط من مخاطر التمويل، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي، المنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة، حيث تم الاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية المطبق عليها والوثائق المالية المتحصل عليها، وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول: الفصل الأول تناول أساسيات حول البنوك الإسلامية، واستعرضنا في الفصل الثاني التحوط من مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية حسب بازل 3، كما تم تخصيص الفصل الثالث لعرض التمويل ومخاطره في البنوك الإسلامية محل الدراسة والفصل الرابع لتطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال في البنوك الإسلامية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن البنوك الإسلامية قد تكيفت مع تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 للتحوط من المخاطر التمويلية والتي يخصص لها جزء كبير من النسبة الإجمالية لتغطيتها وإن كان هذا المعيار غير مناسب لخصائص هذه البنوك.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3، مخاطر التمويل.

Abstract:

This study aimed to know the possibility of applying the capital adequacy standard issued by Basel III decisions in islamic banks, because of its great importance in hedging against financing risks, and to achieve the objectives of this study, the descriptive approach, the analytical approach, and the case study approach were followed, where the annual reports of the islamic banks applied and the financial documents obtained were relied upon, and the study was divided into four chapters: The first chapter dealt with the basics about Islamic banks, and in the second chapter we reviewed the hedging against financing risks in Islamic banks according to Basel III, and the third chapter was allocated To present financing and its risks in the Islamic banks under study And the fourth chapter is the application of the Basel III standard for capital adequacy in Islamic banks, The study concluded with a set of results, the most prominent of which is that Islamic banks have adapted to the application of the capital adequacy standard according to Basel III to hedge against financing risks, for which a large part of the total percentage is allocated for their coverage, even though this standard is not suitable for the characteristics of these banks.

Key Words: Islamic Banks, Basel III Capital Adequacy Standard, Financing Risks.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر وعرفان.....	.I
الإهداء.....	.II
المستخلص	.III
فهرس المحتويات	.IV
قائمة الأشكال.....	.V
قائمة الجداول.....	.VI
قائمة الملاحق	.VII
مقدمة	أ-ز
الفصـــل الأول: أساسيات حول البنوك الإسلامية	(49-02)
تمهيد:.....	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية	03
المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية	03
المطلب الثاني: الرقابة على البنوك الإسلامية	06
المطلب الثالث: التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية	11
المبحث الثاني: الإطار النظري للتمويل في البنوك الإسلامية	16
المطلب الأول: مفهوم التمويل في البنوك الإسلامية	16
المطلب الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية	22
المطلب الثالث: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية	29
المبحث الثالث: الإطار النظري لمخاطر التمويل في البنوك الإسلامية	36
المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية	36
المطلب الثاني: مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي	39
المطلب الثالث: مخاطر البنوك الإسلامية عموما	44

خلاصة الفصل:.....	49
الفصـــل الثاني: التحوط من مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية حسب بازل 3	(99-51)
تمهيد:.....	51
المبحث الأول: ماهية التحوط وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية	52
المطلب الأول: مفهوم التحوط من المخاطر في البنوك الإسلامية	52
المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية	55
المطلب الثالث: استراتيجيات التحوط وإدارة مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية	58
المبحث الثاني: مقررات اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال	63
المطلب الأول: عرض موجز لاتفاقية بازل 1 واتفاقية بازل 2 لكفاية رأس المال	63
المطلب الثاني: اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال	71
المطلب الثالث: تقييم اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال	77
المبحث الثالث: البنوك الإسلامية ومعيار كفاية رأس المال حسب بازل 3	83
المطلب الأول: الهيئات الدولية الداعمة لعمل البنوك الإسلامية	83
المطلب الثاني: البنوك الإسلامية ومعيار كفاية رأس المال حسب بازل 1 وبازل 2	87
المطلب الثالث: المعيار الإسلامي لكفاية رأس المال ضمن اتفاقية بازل 3	93
خلاصة الفصل:.....	99
الفصـــل الثالث: التمويل ومخاطر التمويل في البنوك الإسلامية	(151-101)
تمهيد:.....	101
المبحث الأول: التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة	102
المطلب الأول: البنوك الإسلامية محل الدراسة	102
المطلب الثاني: واقع التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة	105
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي فيما يخص نشاط التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة	110

المبحث الثاني: مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة	115
المطلب الأول: مؤشرات مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة	115
المطلب الثاني: التحوط وإدارة مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة	121
المطلب الثالث: تقييم التحوط وإدارة مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة	128
المبحث الثالث: التجربة الجزائرية في التمويل المصرفي الإسلامي	136
المطلب الأول: بداية ظهور الصيرفة والتمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر	136
المطلب الثاني: واقع التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية	139
المطلب الثالث: مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية وكيفية التعامل معها	145
خلاصة الفصل:.....	151
الفصـــل الرابع: تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال في البنوك الإسلامية	(206-153)
تمهيد:.....	153
المبحث الأول: افصاحات كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية حسب اتفاقية بازل 3	154
المطلب الأول: بداية تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 في البنوك الإسلامية محل الدراسة	154
المطلب الثاني: افصاحات رأس المال المؤهل حسب بازل 3 في البنوك الإسلامية محل الدراسة	159
المطلب الثالث: رأس المال الخاص بتغطية مخاطر التمويل حسب بازل 3 في البنوك الإسلامية محل الدراسة	166
المبحث الثاني: كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية محل الدراسة حسب لجنة بازل 3	173
المطلب الأول: نسب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية حسب مقررات بازل 3	173
المطلب الثاني: تغطية مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية حسب مقررات بازل 3	182
المطلب الثالث: نسب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية حسب المعيار الإسلامي	187
المبحث الثالث: كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الجزائرية حسب لجنة بازل 3	194

المطلب الأول: موقف بنك الجزائر من معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3	194
المطلب الثاني: نسب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الجزائرية حسب بازل 3	199
المطلب الثالث: تقييم تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 في البنوك الإسلامية الجزائرية	203
خلاصة الفصل:.....	206
خاتمة :	(214-208)
قائمة المراجع:.....	(237-216)
ملاحق:.....	(247-239)

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهم الاختلافات بين الصيغ والمنتجات المالية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	22
02	أنواع الصكوك الإسلامية	34
03	الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل 2	71
04	عناصر رأس المال حسب اتفاقية بازل 3	74
05	الترتيبات الزمنية لنسب كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3	75
06	مكونات هيكل رأس المال حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية ضمن بازل 2	90
07	الترتيبات الانتقالية لتطبيق المعيار الإسلامي لكفاية رأس المال ضمن بازل 3	95
08	نسب الحفاظ على رأس المال الأساسي وفق المعيار الإسلامي	96
09	موجودات التمويل الصافية للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)	107
10	نسب التمويل المحققة للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020	108
11	موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك الإسلامية للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)	109
12	نسب الإيرادات الصافية لموجودات التمويل للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020	112
13	مخاطر التمويل في بنك الكويت الدولي خلال الفترة 2013-2020	117
14	مخاطر التمويل في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2013-2020	118
15	مخاطر التمويل في بنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2013-2020	120
16	مخاطر التمويل الإسلامي في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020	121
17	هيكل إدارة مخاطر التمويل في بنك الكويت الدولي	122
18	هيكل إدارة مخاطر التمويل في بنك قطر الإسلامي	124
19	هيكل إدارة مخاطر التمويل في بنك البحرين الإسلامي	126

20	النسب المحققة بين مخاطر التمويل وإجمالي موجودات التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020	134
21	موجودات التمويل الصافية للبنوك الإسلامية الجزائرية خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)	141
22	نسب التمويل المحققة في البنوك الإسلامية الجزائرية خلال الفترة 2013-2020	142
23	نسب الإيرادات الصافية لموجودات التمويل للبنوك الإسلامية الجزائرية خلال الفترة 2013-2020	144
24	نسب مخصصات التمويل المشكوك في تحصيله للبنوك الإسلامية الجزائرية خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)	146
25	تطور حجم رأس المال المؤهل لبنك الكويت الدولي خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)	161
26	تطور حجم رأس المال المؤهل لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)	163
27	تطور حجم رأس المال المؤهل لبنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2015-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)	166
28	نسب رأس المال المخصصة لتغطية المخاطر الائتمانية والمخاطر التمويلية إلى إجمالي رأس المال المؤهل في بنك الكويت الدولي خلال الفترة 2014-2020	168
29	نسب رأس المال المقدرة لتغطية المخاطر الائتمانية والمخاطر التمويلية إلى إجمالي رأس المال المؤهل في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2014-2020	170
30	نسب رأس المال المخصصة لتغطية المخاطر الائتمانية والمخاطر التمويلية إلى إجمالي رأس المال المؤهل في بنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2015-2020	172
31	تطور نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك الكويت الدولي حسب اتفاقية بازل 3 خلال الفترة 2014-2020	175

32	تطور نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك قطر الإسلامي حسب مقررات بازل 3 خلال الفترة 2014-2020	177
33	تطور نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك البحرين الإسلامي حسب مقررات بازل 3 خلال الفترة 2015-2020	179
34	نسب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية محل الدراسة حسب مقررات بازل 3	181
35	نسبة تغطية مخاطر الائتمان من إجمالي نسبة كفاية رأس المال في بنك الكويت الدولي حسب مقررات بازل 3خلال الفترة 2014-2020	183
36	نسبة تغطية مخاطر الائتمان من إجمالي نسبة كفاية رأس المال في بنك قطر الإسلامي حسب مقررات بازل 3خلال الفترة 2014-2020	185
37	نسبة تغطية مخاطر الائتمان من إجمالي نسبة كفاية رأس المال في بنك البحرين الإسلامي حسب مقررات بازل 3خلال الفترة 2015-2020	186
38	تطور نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك الكويت الدولي حسب المعيار الإسلامي خلال الفترة 2014-2020	189
39	تطور نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك قطر الإسلامي حسب المعيار الإسلامي خلال الفترة 2014-2020	190
40	تطور نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك البحرين الإسلامي حسب المعيار الإسلامي خلال الفترة 2014-2020	192
41	نسب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية محل الدراسة حسب المعيار الإسلامي	192
42	تطور نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك السلام وبنك البركة الجزائريين حسب مقررات بازل 3 خلال الفترة 2015-2020	202
43	نسب الملاءة المالية للبنوك الخليجية والبنكين الجزائريين حسب مقررات بازل 3	203

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	رأس المال حسب اتفاقية بازل 1	65
02	معاملات ترجيح الأصول كما هو مقرر في اتفاقية بازل 1	66
03	معاملات ترجيح الالتزامات خارج الميزانية حسب اتفاقية بازل 1	67
04	مكونات رأس المال حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية	94
05	تطور سعر صرف الدينار الكويتي، الريال القطري، الدينار البحريني والدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2013-2020	105
06	نسب التمويل في بنك الكويت الدولي الإسلامي خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)	106
07	نسب التمويل في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)	106
08	نسب التمويل في بنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)	106
09	موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك الإسلامية للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)	109
10	إجمالي الإيرادات الصافية المحققة من موجودات التمويل لبنك الكويت الدولي خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)	111
11	إجمالي الإيرادات الصافية المحققة من موجودات التمويل لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)	111
12	إجمالي الإيرادات الصافية المحققة من موجودات التمويل لبنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)	111
13	نسب التمويل المتعثر للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020	113
14	مخاطر التمويل لبنك الكويت الدولي الإسلامي خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالدولار الأمريكي)	116

15	مخاطر التمويل لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالدولار الأمريكي)	117
16	مخاطر التمويل لبنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالدولار الأمريكي)	119
17	التصنيف الائتماني لبنك الكويت الدولي للفترة 2013-2020	129
18	التصنيف الائتماني لبنك قطر الإسلامي للفترة 2013-2020	130
19	التصنيف الائتماني لبنك البحرين الإسلامي للفترة 2013-2020	132
20	نسب مخاطر التمويل إلى إجمالي حجم التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020	134
21	نسب التمويل في بنك السلام الجزائري خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)	140
22	نسب التمويل في بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)	140
23	إجمالي الإيرادات الصافية المحققة من موجودات التمويل لبنك السلام الجزائري خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)	143
24	إجمالي الإيرادات الصافية المحققة من موجودات التمويل لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2013-2019 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)	143
25	نسب مخصصات التمويل المشكوك في تحصيله لبنك السلام الجزائري خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)	145
26	نسب مخصصات التمويل المشكوك في تحصيله لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2013-2019 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)	146
27	نسب كفاية رأس المال وفقا لبنك قطر المركزي	156
28	هيكل رأس المال المؤهل لبنك الكويت الدولي خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)	159

29	هيكل رأس المال المؤهل لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)	162
30	هيكل رأس المال المؤهل لبنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)	164
31	رأس المال الخاص بتغطية مخاطر التمويل ومخاطر الائتمان في بنك الكويت الدولي الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)	167
32	رأس المال الخاص بتغطية مخاطر التمويل ومخاطر الائتمان في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)	169
33	رأس المال الخاص بتغطية مخاطر التمويل ومخاطر الائتمان في بنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2015-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)	171
34	نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك الكويت الدولي في إطار مقررات بازل 3 خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)	174
35	نسب السيولة والرفع المالي في بنك الكويت الدولي في إطار مقررات بازل 3 خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالنسبة المئوية)	175
36	نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك قطر الإسلامي في إطار مقررات بازل 3 خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)	176
37	نسب السيولة والرفع المالي في بنك قطر الإسلامي في إطار مقررات بازل 3 خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالنسبة المئوية)	178
38	نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك البحرين الإسلامي في إطار مقررات بازل 3 خلال الفترة 2015-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)	178
39	نسب السيولة والرفع المالي في بنك البحرين الإسلامي في إطار مقررات بازل 3 خلال الفترة 2015-2020 (الوحدة بالنسبة المئوية)	180
40	نسب كفاية رأس المال الخاصة بتغطية مخاطر الائتمان في بنك الكويت الدولي حسب مقررات بازل 3 خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)	182

41	نسب كفاية رأس المال الخاصة بتغطية مخاطر الائتمان في بنك قطر الإسلامي حسب مقررات بازل 3 خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)	184
42	نسب كفاية رأس المال الخاصة بتغطية مخاطر الائتمان في بنك البحرين الإسلامي حسب مقررات بازل 3 خلال الفترة 2015-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)	186
43	نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك الكويت الدولي في إطار المعيار الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)	188
44	نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك قطر الإسلامي في إطار المعيار الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)	189
45	نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك البحرين الإسلامي في إطار المعيار الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)	191
46	الأموال الخاصة القانونية وفقا لبنك الجزائر	198
47	نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك السلام الجزائري في إطار مقررات بازل 3 خلال الفترة 2015-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)	200
48	نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك البركة الجزائري في إطار مقررات بازل 3 خلال الفترة 2015-2020 (الوحدة بالنسبة المئوية)	201

قائمة
الملاحق

01	الموقع الالكتروني العالمي لتحويل العملات Sa.investing.com	239
02	البيانات المالية المقدمة والمرسلة من بنك السلام الجزائري للفترة 2020-2015	240
03	البيانات المالية المقدمة من بنك البركة الجزائري للفترة 2020-2015	243

مقدمة

يعتبر معيار كفاية رأس المال الصادر عن مقررات بازل 3 آخر التوجهات الحديثة للجنة بازل، والذي وضعته بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وذلك بعد ظهور نقاط ضعف على المعيار السابق الذي تميز بوجود نسب للكفاية لم تكن قادرة على تغطية الآثار الكبيرة التي خلفتها الأزمة آنذاك، وهو ما أدى إلى البحث الضروري بتطوير هذا المعيار وتحسين نسبه المالية وجعلها أكثر قدرة على التحوط من المخاطر، وهو ما تجلى في معيار بازل 3 الصادر سنة 2010 البادئ حيز التطبيق سنة 2013، حيث يحتوي على نسب مالية واجبة الاحتفاظ أعلى من سابقاتها مع تحسين هيكل رأس المال وترجيحات المخاطر، إضافة إلى خلق نسب جديدة كنسب الرفع المالي ونسب السيولة، وبالتالي فإن معيار بازل 3 لكفاية رأس المال أصبح أكثر تكاملا وكفاءة وهو ما جعله أساسي التطبيق على مختلف البنوك العالمية، كما وقد أصبح أبرز توجيهات وتعليمات البنوك المركزية في مجال إدارة المخاطر وخاصة المخاطر المتعلقة بأنشطة التمويل التي تعرف توسعا كبيرا من قبل جميع البنوك، الأمر الذي جعلها النشاط الأكثر عرضة للمخاطر والأكثر حساسية كونه يمس الجانب المالي للبنك، فمخاطر التمويل هي أكثر المخاطر حدة مقارنة مع المخاطر الأخرى.

ومن المعروف أن البنوك التقليدية هي من تأثرت بالأزمة المالية لسنة 2008، وذلك راجع لاختلاف العمل المصرفي التقليدي والعمل المصرفي الإسلامي، فهذا الأخير يقوم بإصدار منتجات مالية مخالفة بشكل كبير لما هو موجود في النظام التقليدي، إضافة إلى أوجه التمويل والاستثمار، وبالتالي فإن تأثر البنوك الإسلامية كان بشكل طفيف مقارنة مع البنوك التقليدية، وهو ما تزامن مع تكوين معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 وفقا لمميزات البنوك التقليدية كونها الأكثر تأثرا، مما خلق إشكال كبير بالنسبة للبنوك الإسلامية في تطبيق هذا المعيار والتكيف معه، خاصة بعد فرضه من قبل البنوك المركزية على جميع البنوك دون استثناء، إضافة إلى تزايد حجم المخاطر المحيطة والمتعلقة بالمصرفية الإسلامية خاصة الجانب التمويلي والائتماني.

وفي هذا الإطار، تم إصدار معيار إسلامي موافق لمعيار بازل 3 لكفاية رأس المال سنة 2013 من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية يدخل خصائص البنوك الإسلامية في تركيبه، كأحد اتجاهات تطبيق هذه البنوك لمعيار كفاية رأس المال الذي يعد ضروري، حيث يعتمد على معادلة مماثلة لمعادلة بازل 3 مع التركيز على الجوانب الإسلامية وبالخصوص الودائع الاستثمارية التي تعد أهم مورد تمويلي للبنوك الإسلامية، إلا أن هذا المعيار لم يلقى الاعتراف العالمي حيث يتم تطبيقه فقط في دول قليلة رغم أنه مناسب ومخصص للبنوك الإسلامية وموافق لمعيار بازل 3، كما يبقى هذا الأخير الأكثر فرضا للتطبيق على جميع البنوك وفقا لتعليمات البنوك المركزية .

الإشكالية:

انطلاقا مما سبق، حاولنا من خلال هذه الدراسة السعي إلى تقديم بحث يساهم في الإجابة على الإشكالية التالية: **"إلى أي مدى تمكنت البنوك الإسلامية من التكيف مع معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل 3 كأحد أهم الإجراءات التحوطية من المخاطر التمويلية؟"**

يتفرع عن الإشكالية السابقة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم النقاط التي تم إدخالها في معيار بازل 3 لكفاية رأس المال بخصوص البنوك الإسلامية؟
- ماهي أبرز الاختلافات بين معيار بازل 3 والمعيار الإسلامي لكفاية رأس المال؟ وأي المعيارين أنسب للتطبيق في البنوك الإسلامية؟
- ما هو موقف البنوك الإسلامية الرائدة من معيار بازل 3 لكفاية رأس المال؟ وما هو محل التجربة الجزائرية من ذلك؟
- ما مدى تأثر البنوك الإسلامية بالمخاطر التمويلية والتي تجعلها تخصص جزء كبير من رأس المال للتحوط منها وتغطيتها؟

الفرضيات:

للإجابة عن الأسئلة الفرعية السابقة وإشكالية الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

- إن تصميم معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 جاء وفقا لخصائص البنوك التقليدية دون غيرها، وذلك لتأثرها الكبير بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008.
- يأخذ المعيار الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية خاصية الحسابات الاستثمارية المميزة للبنوك الإسلامية والتي تمثل أهم عنصر تمويلي لها، وهو ما لم يتم التطرق إليه في معيار بازل 3، وبالتالي فإن المعيار الإسلامي يعتبر الأنسب للتطبيق على مستوى البنوك الإسلامية.
- تسعى مختلف البنوك الإسلامية وخصوصا الرائدة إلى تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال قصد كسب الصبغة العالمية وتطوير نظامها الداخلي لإدارة المخاطر، باعتبار أن هذا المعيار الأكثر قبولا واعترافا على مستوى الساحة المصرفية العالمية، كما يعمل كل من بنك السلام وبنك البركة الجزائريين على مواكبة مقررات بازل 3 لكفاية رأس المال بناء على تعليمات بنك الجزائر.

- تعتبر المخاطر التمويلية أصعب ما تواجهه البنوك الإسلامية مقارنة مع مختلف المخاطر الأخرى، كونها تمس الجانب المالي للبنك إضافة إلى حجمها الكبير، وبالتالي فإن التحوط منها يتوجب تخصيص حجم مالي أكبر لتغطيتها بالنظر مع الحجم المخصص للمخاطر الأخرى.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من مجموعة من الجوانب، الجانب الأول أهمية مقررات بازل 3 لكفاية رأس المال كأحد أهم التدابير التحوطية والوقائية من المخاطر، الجانب الثاني أهمية تكيف البنوك الإسلامية مع معيار بازل 3 لكفاية رأس المال، أما الجانب الثالث والأخير أهمية تغطية المخاطر التمويلية في البنوك الإسلامية انطلاقا من معيار بازل 3 لكفاية رأس المال.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

- التعرف على طريقة حساب نسب كفاية رأس المال وفق معادلة مقررات بازل 3 ومعادلة المعيار الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- معرفة مدى تكيف البنوك الإسلامية مع تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3.
- تحديد نسب كفاية رأس المال الخاصة بتغطية المخاطر التمويلية في البنوك الإسلامية محل الدراسة.
- معرفة موقف البنوك الإسلامية الجزائرية من تطبيق مقررات بازل 3 لكفاية رأس المال.
- إجراء مقارنة حول تكيف البنوك الإسلامية محل الدراسة مع تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال من خلال النسب المحققة ومكونات المعادلة وبالخصوص هيكل رأس المال المؤهل.

حدود الدراسة:

يتمثل الإطار المكاني والزماني للدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** تم التطبيق في هذه الدراسة على كل من بنك الكويت الدولي، بنك قطر الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي، باعتبار أن هذه الأخيرة من البنوك الكبيرة في مجال الصيرفة الإسلامية مع اختلاف الدول التي تنتمي لها هذه البنوك، إضافة إلى بنك السلام وبنك البركة الجزائريين كونهما يمثلان التجربة الجزائرية في العمل المصرفي الإسلامي.

- **الحدود الزمانية:** تمتد هذه الدراسة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2020، أي الفترة الزمنية المحددة لتطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال والتي وضعتها لجنة بازل في اتفاقيتها الأخيرة.

منهج الدراسة:

للقيام بهذه الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة منها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، منهج دراسة الحالة والمنهج التحليلي، وذلك برؤية خصائص الموضوع وما يحتاجه، فالمنهج الوصفي تم استخدامه في الجانب النظري بهدف سرد الأفكار والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع، أما منهج دراسة الحالة والمنتهج التحليلي تم الاعتماد عليهما في الجانب التطبيقي والذي هو عبارة عن دراسة حالة لمجموعة من البنوك، مع إجراء مقارنات عليها.

الأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد في جمع البيانات التي قمنا بتوظيفها في هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات كالمسح المكتبي، وذلك من خلال الاطلاع على عدد من المراجع المختلفة كالكتب، المقالات والأطروحات التي تصب في نفس موضوعنا، إضافة إلى الاعتماد على برنامج الإكسيل لإعداد الرسوم البيانية بهدف خدمة الجانب التطبيقي، كما تم الاعتماد على التقارير السنوية للبنوك التي تطرقنا لها في الدراسة والمعلومات المقدمة منها ومواقعها الالكترونية وذلك بهدف الحصول على البيانات اللازمة للقيام بالدراسة التطبيقية.

الدراسات السابقة:

يمكن عرض وتحليل بعض الدراسات السابقة التي تناولت معيار كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل وتطبيقه في البنوك الإسلامية، وذلك بهدف دعم وتعزيز هذه الدراسة ورؤية المفاهيم والقضايا التي جاءت بها الدراسات السابقة، وهو ما سنوجزه فيما يلي:

1) **دراسة سعيدي خديجة (2017):** تحت عنوان "إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل-دراسة حالة البنوك الإسلامية-"، تناولت الباحثة الإشكالية التالية: 'ما مدى تكيف معيار كفاية رأس المال المطبق بالبنوك الإسلامية مع ما أصدرته لجنة بازل؟"، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى فاعلية وقدرة البنوك الإسلامية على تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل، إضافة إلى معرفة ما إذا كان يوجد معيار إسلامي خاص بالبنوك الإسلامية، تمثلت عينة الدراسة في مجموعة البركة المصرفية وبنك البركة الجزائري، كما وقد تم الاعتماد على التقارير السنوية للبنوك بهدف الحصول على البيانات اللازمة للقيام بالدراسة

وذلك وفق المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى استخدام البرامج الاحصائية كالإكسيل، وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة أن معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل يتوافق فقط مع طريقة عمل البنوك التقليدية دون غيرها من البنوك الإسلامية، كما أن المعيار الإسلامي غير أساسي التطبيق على البنوك الإسلامية حيث لم يتم فرضه من قبل البنوك المركزية.

2) **دراسة إبراهيم تومي (2017)**: تحت عنوان "تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية–دراسة حالة مجموعة البركة الإسلامي–"، تناول الباحث الإشكالية التالية: 'كيف يمكن تكييف معايير السلامية في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية وما مدى التزام مجموعة البركة المصرفية بهذه المعايير؟"، هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تكييف مقررات لجنة بازل الدولية وخاصة بازل 2 مع خصوصية العمل المصرفي الإسلامي المتميز بصيغ تمويل مختلفة عن الصيغ التقليدية، تمثلت عينة الدراسة في مجموعة البركة المصرفية، وقد تم الاعتماد على الوثائق المالية الخاصة بالمجموعة للحصول على الاحصائيات المطلوبة إضافة إلى البرامج الإحصائية كالإكسيل، كما تم معالجة هذه الدراسة وفق المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وتمثلت أبرز نتائج الدارسة في أن نسب كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية مرتفعة جدا مقارنة بما هو محدد في بازل 1 وبازل 2 وحتى بازل 3، وهو ما يؤكد أن المجموعة تحقق المطلوب وتدل على التزامها وتكيفها مع مقررات لجنة بازل.

3) **دراسة زايدي مريم (2017)**: تحت عنوان "اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس مال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية–دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي–"، تناولت الباحثة الإشكالية التالية: 'ما علاقة معيار كفاية رأس المال المصرفية حسب اتفاقية بازل 3 بمخاطر صيغ التمويل الإسلامي في مصرف أبو ظبي الإسلامي؟"، هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تبيان العلاقة بين مخاطر صيغ التمويل الإسلامي ومعيار كفاية رأس المال حساب اتفاقية بازل 3 وتكييفها مع خصوصية المصارف الإسلامية، تمثلت عينة الدراسة في مصرف أبو ظبي الإسلامي، وقد تم الاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن البنك إضافة إلى المراسلات الالكترونية لموظفيه، كما تم معالجة هذه الدراسة وفق المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وتمثلت أبرز نتائج الدارسة في أن المصارف الإسلامية ليس لها أي إشكال في تطبيق التعديلات التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 والتي انعكست في المعيار الإسلامي المعدل الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، كما أن تطبيق المعيار أمر ضروري لتعزيز تنافسيتها ودخولها في الأسواق الدولية.

4) **دراسة بادة فاروق، درغوم محفوظ (2020)**: تحت عنوان "تحديات البنوك التشاركية للوفاء بمتطلبات رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر وفقا لبازل 3 بالدول العربية"، تناول الباحثان الإشكالية التالية: "ما مدى تكيف معيار متطلبات رأس المال بالبنوك التشاركية مع ما أصدرته لجنة بازل؟"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق البنوك التشاركية لمقررات بازل 3 في الدول العربية سواء على صعيد متطلبات رأس مال أو السيولة، تمثلت عينة الدراسة في عدد من البنوك الإسلامية للعديد من الدول العربية، وقد تم الاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي للحصول على البيانات اللازمة إضافة إلى الاعتماد على البرامج الإحصائية كالإكسيل، كما وقد تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لمعالجة هذه الدراسة التي تمثلت أبرز نتائجها في أن البنوك التشاركية تشترك مع البنوك التقليدية في نفس التعليمات الرقابية الصادرة من البنوك المركزية فيما يخص تطبيق كفاية رأس المال حسب متطلبات بازل 3، علاوة على محدودية الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي يمكن إدراجها ضمن مكونات رأس المال.

5) **موسى رحماني، مريم زايدي (2016)**: تحت عنوان "اتفاقية بازل 3 كمدخل علمي لتطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية"، تناول الباحثان الإشكالية التالية: "ما مدى إيجاد معيار جديد لحساب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية وفق بازل 3'"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد مشكلة تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3 في البنوك الإسلامية وذلك بهدف تطوير أو إيجاد نموذج لاحتساب نسبة كفاية رأس المال في هذه البنوك بما يتلاءم مع خصائصها الوظيفية، تم التطبيق على مجموعة من المؤسسات المالية العالمية كبنك الصناعي التجاري الصيني، بنك بي أن بي باريباس الفرنسي، مجموعة ميستوبيشي المالية وبنك جي بي مورغان شايس الأمريكي وإن كان التطبيق على نسب الموجودات المرجحة بالمخاطر فقط دون رؤية نسب كفاية رأس المال، وقد تم الاعتماد على معطيات لجنة بازل 3 إضافة إلى برنامج الإكسيل في رسم المنحنيات إضافة إلى تقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، كما تم معالجة هذه الدراسة وفق المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والتي كانت أبرز نتائجها في أن معيار بازل 3 لكفاية رأس المال مخصص للبنوك التقليدية فقط والذي جاء بعد تأثر الأخيرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إلا ان البنوك الإسلامية مرغمة على تطبيق هذا المعيار حتى تفرض وجودها على الساحة المصرفية العالمية والدخول في الاستثمارات والأسواق الدولية، كما أن المعيار الإسلامي هو الأنسب لهذه البنوك إلا أن معيار بازل 3 يبقى الأكثر قبولا واعترافا.

6) **Mohammad Bitar, Philippe Madies (2014)** : "les specifites des banques islamiques et la reglementation de balle 3", Revue d'economie financiére N° 111,

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين خصائص البنوك الإسلامية ومعيار كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 والتكيف معها، كانت الدراسة عبارة عن بحث نظري تم الإشارة فيه إلى البنوك الإسلامية بشكل عام، حيث تم الاعتماد على تقارير لجنة بازل وتقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في إجراء هذه الدراسة مع الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ومن بين أبرز نتائج هذه الدارسة أن البنوك الإسلامية يمكنها تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال والتكيف معه وذلك مع إجراء تعديلات على المعادلة لتتوافق مع خصائص هذه البنوك، رغم أن المعيار جاء حسب خصائص البنوك التقليدية والتي تأثرت كثيرا بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 مقارنة مع البنوك الإسلامية.

7) **Adel Harzi (2012):** "The Impact of Basel 3 on Islamic Banks : Atheoretical study and comparison with conventional banks", Presentation on the 8th seminar held on march 17th 2012, CHAIR FOR ETHICS AND FINANCIAL NORMS, Univ of Paris,

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3 في البنوك الإسلامية مع إجراء مقارنة بينها وبين خصائص البنوك التقليدية في تطبيق المعيار، كانت الدراسة عبارة عن بحث نظري مع تطرق جزئي لنسب الملاءة المالية لكل من بنك QNB، بنك CBQ وبنك Doha وهي بنوك قطرية، تم الاعتماد في إجراء هذه الدراسة على تقارير لجنة بازل بشكل أساسي مع برنامج الإكسيل معتمدا الباحث عن المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في معالجتها، ومن بين أبرز النتائج المتوصل لها من هذه الدراسة أن غالبية البنوك الإسلامية تحافظ على نسب عالية للملاءة المالية فوق ما هو محدد في اتفاقية بازل 3، كما أن هذه البنوك لا يمكنها تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 دون إجراء أي تعديل عليه كالتعديلات الصادرة في المعيار الإسلامي الذي تم وضعه من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

8) **Muhammed Mehtab Azeem and others (2015):** "Impact of Basel Accord on Banking system (evidence from islamic banks of pakistan)", Journal of Applied Finance and Ancounting, Vol 01, N° 02,

هدفت هذه الدراسة إلى إمكانية تطبيق البنوك الإسلامية الباكستانية لمعيار كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل، تم إجراء الدراسة على عدد من البنوك الإسلامية الباكستانية للفترة 2010-2013، تم

الاعتماد في إعداد هذا البحث على التقارير المالية للبنوك المطبق عليها مع برنامج Eviews من خلال تحديد المتغير التابع ببيانات البنوك الإسلامية والمتغير المستقل بنسبة كفاية رأس المال حسب لجنة بازل، كما أن هذه الدراسة كانت وفقا للمنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، ومن بين أبرز نتائجها أن معظم البنوك الإسلامية الباكستانية تعمل على تطبيق مقررات بازل 2، كما أن معيار كفاية رأس المال الصادر عن مقررات لجنة بازل لم يستطع التفريق بين خصائص البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية مع وجود إشكال في التناسق مع المعيار الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية والذي يفترض أن يكون المناسب للتطبيق في البنوك الإسلامية.

9) **Canan Ozkan, Zamir Iqbal (2015):** "Implications of Basel 3 for Islamic Banking-Oppotunities and Challenges", POLICY RESEARCH WORKING PAPER Nr: XYZ, The World Bank Group, Global Islamic Finance Development Groupe,

تهدف هذه الدراسة إلى فحص عناصر لواح اتفاقية بازل 3 فيما يخص معيار كفاية رأس المال والآثار المترتبة على تطبيقه في البنوك الإسلامية، تم إجراء هذه الدراسة على مجموعة من البنوك الإسلامية الناشطة في ستة أسواق عربية أساسية وهي قطر، أندونيسيا، السعودية، ماليزيا، الإمارات العربية وتركيا، تم الاعتماد في إعداد هذا البحث على تقارير صندوق النقد الدولي والتقارير الخاصة بلجنة بازل خاصة المتعلقة باتفاقية بازل 3 إضافة إلى تقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال الإسلامي، كما تم استخدام برنامج الإكسيل في تمثيل الرسومات البيانية، ويعتبر المنهج الوصفي والمنهج التحليلي هو المعتمد في معالجة هذه الدراسة التي استخلصت بمجموعة من النتائج أبرزها أن البنوك الإسلامية أمام تحدي كبير في تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مقررات لجنة بازل 3 كونه لا يدخل خصائص هذه البنوك، كما أنه يعتبر من الضروري تطبيق البنوك الإسلامية لمعيار بازل 3 أفضل من المعيار الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية رغم التحديات المحيطة، وبالإشارة للدول السابقة المطبق عليها وإن كان التطبيق على المستوى الكلي، فإن مختلف الدول تعمل بنوكها الإسلامية على تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال.

ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات التي تم عرضها سابقا:

بعد استعراض بعض الدراسات السابقة والتي هي مشابهة لموضوع دراستنا من خلال التطرق لمتغيراتها وغيرها، يمكن القول أن هذه الدراسات هي ذات طبيعة نظرية أكثر من كونها تطبيقية، أو تكون على المستوى الكلي دون التدقيق مع التركيز على معيار بازل 3 لكفاية رأس المال في سنة واحدة فقط، وهو مخالف لما تم رؤيته

في دراستنا من خلال التطرق لجميع سنوات تطبيق المعيار، أي الفترة الزمنية المحددة من قبل لجنة بازل 3، كما تم التركيز في دراستنا على تغطية والتحوط من مخاطر التمويل من خلال معيار بازل 3 لكفاية رأس المال كأحد أبرز المخاطر المحيطة، بينما الدراسات السابقة التي تم عرضها فمعظمها يتناول موضوع إدارة المخاطر بشكل عام دون التخصيص.

ومن حيث أهداف الدراسة، تنوعت واختلفت أهداف الدراسات السابقة المتطرق لها، بينما هدفت دراستنا بشكل أساسي إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق البنوك الإسلامية لمعيار بازل 3 لكفاية رأس المال للتحوط من مخاطر التمويل، مع إجراء مقارنات على البنوك المختارة والتي من بينها بنكي السلام والبركة الجزائريين بهدف معرفة موقفهما من ذلك.

وفيما يخص الدراسة التطبيقية، ركزت الدراسات السابقة عموما على بنك واحد أو على مجموعة من البنوك ولكن دون التفصيل الدقيق في ذلك، بينما في دراستنا تم التطرق إلى خمس بنوك إسلامية مختلفة الدول من بينها البنكين الإسلاميين الجزائريين واللذان لم نراهما في الدراسات السابقة التي تم عرضها.

أما فيما يخص منهج الدراسة، يمكن القول أن دراستنا قد اشتركت مع الدراسات السابقة فيما يخص المنهج المطبق، أي المنهج الوصفي، المنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وهو ما يحتاجه متغيرات الموضوع بهدف وصفه وتحليله ورؤية المكونات التطبيقية له.

كما اشتركت دراستنا مع الدراسات السابقة المعروضة في الأدوات المستخدمة، وهنا يتم التركيز على الجانب التطبيقي من خلال الاعتماد الكثير على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية محل الدراسة.

صعوبات الدراسة:

نحو إنجاز هذا البحث، واجهتنا بعض الصعوبات في الجانب التطبيقي، حيث تمثلت هذه الصعوبات أساسا في الحصول على البيانات اللازمة للقيام بالدراسة التطبيقية على كل من بنك البركة وبنك السلام الجزائريين، مع عدم وجود التعاون الكامل من قبل موظفي البنكين.

هيكلة الدراسة:

قمنا بتقسيم الموضوع إلى أربع فصول يمكن توضيحها على النحو التالي:

الفصل الأول: تضمن هذا الفصل أساسيات حول البنوك الإسلامية، من خلال توضيح الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية من تعريف ونشأة وأبرز التحديات التي تواجهها، كما تم رؤية مفاهيم حول التمويل في البنوك الإسلامية وأشكاله ومصادره مع إعطاء مقارنة بينه وبين التمويل في البنوك التقليدية، إضافة إلى التطرق للمخاطر التمويلية في البنوك الإسلامية.

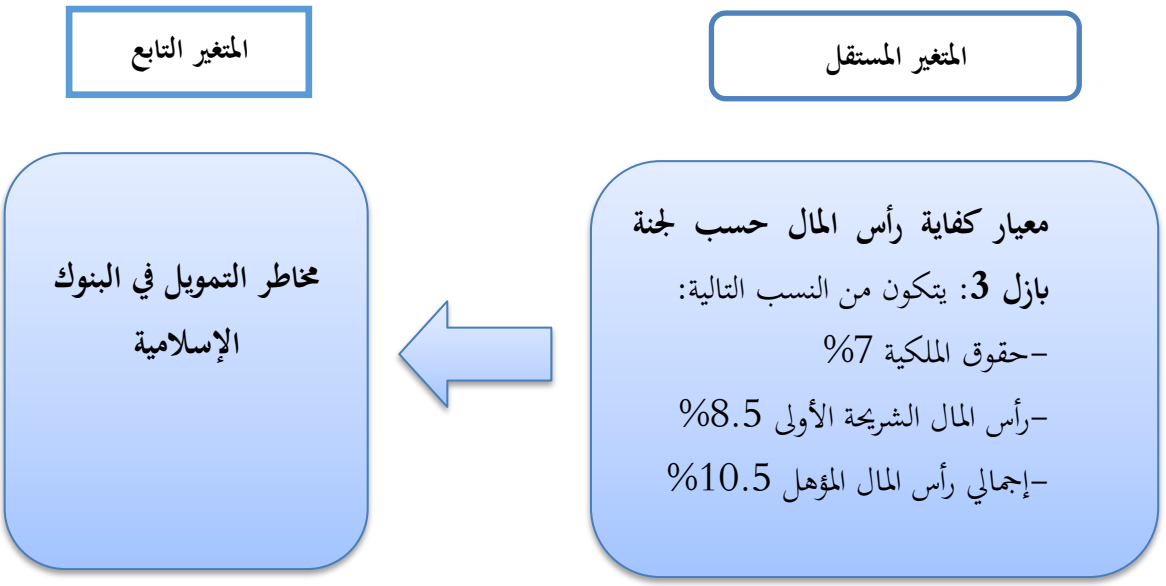
الفصل الثاني: تضمن هذا الفصل أساسيات التحوط من مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية انطلاقا من مقررات لجنة بازل 3، حيث تم توضيح مفهوم التحوط وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، إضافة إلى التطرق إلى معيار كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 مرورا بما كان معمول به في اتفاقية بازل الأولى والثانية، كما تم التطرق إلى محاولة تكييف البنوك الإسلامية إلى معيار كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 وابراز الجهود الساعية في هذا المجال.

الفصل الثالث: تم استعراض في هذا الفصل نشاط التمويل في البنوك الإسلامية التي تم الدراسة عليها، من خلال رؤية حجم التمويل الممنوح في هذه البنوك وتقييمه، مخاطر التمويل في هذه البنوك وحجمها، إضافة إلى الآليات المعتمدة للتحوط من مخاطر التمويل على مستوى هذه البنوك، مع إجراء مقارنات بينها في كل النقاط السابقة.

الفصل الرابع: يعتبر هذا الفصل أساس دراستنا، حيث تم التناول فيه كيفية التحوط من مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية المطبق عليها من خلال معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3، حيث تم التطرق إلى أبرز الافصاحات الخاصة بالبنوك محل الدراسة، إضافة إلى حساب نسب كفاية رأس المال لهذه البنوك حسب معيار بازل 3 والمعيار الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مع إجراء مقارنة بين البنوك المطبق عليها لمعرفة مدى تكيفها مع معيار بازل 3 لكفاية رأس المال كأحد أهم الأساليب التحوطية من المخاطر التمويلية.

نموذج الدراسة:

تمثلت متغيرات الدراسة في معيار كفاية رأس المال حسب لجنة بازل 3 كمتغير مستقل، ومخاطر التمويل في البنوك الإسلامية كمتغير تابع، ويمكن توضيح متغيرات الدراسة في الشكل الموالي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

الفصل الأول
أساسيات حول البنوك الإسلامية

تمهيد

تعتبر البنوك الإسلامية من أهم الاتجاهات الحديثة للعمل المصرفي، فرغم حداثة نشأتها إلا أنها فرضت وجودها على مستوى الساحة المصرفية العالمية من خلال تحقيق نتائج كبيرة في فترات قصيرة، حيث باشرت العديد من الدول نظام الصيرفة الإسلامية والذي أصبح مطلبا لمختلف أفراد المجتمع، والبنوك الإسلامية مؤسسات مالية اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربحية كغيرها من البنوك الأخرى باعتبارها أساس التطور والتوسع والتي تتحقق وفق أساليب ومناهج مفادها المشاركة في الأرباح والخسائر، وهو الأمر الذي لا يعود بتحقيق الأرباح بصورة مستقرة وثابتة عكس النظام الربوي والذي يعود بأرباح مضمونة من خلال نظام الفوائد الربوية، فهي تستمد مبادئها من قيم الدين الإسلامي المحرم للربا، كما تسعى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية كإضافة للتنمية الاقتصادية من خلال الاهتمام بأحوال المجتمع وتحقيق الرفاهية بشتى أنواعها لأفراده.

وتتنوع استخدامات البنوك الإسلامية وفق صيغ استثمارية مناسبة لمختلف الجهات الراغبة في العمل والاستثمار من أفراد ومؤسسات وغيرها والتي تكون مطابقة لمقتضيات الشريعة الإسلامية، حيث تسعى هذه البنوك إلى ترسيخ مبادئ الدين الإسلامي لدى الأفراد وعملائها إضافة إلى تخليص النشاط المصرفي من كل الممارسات المحرمة من حيل وأساليب تؤدي إلى كسب المال وفق طرق غير شرعية، وتحصل هذه البنوك على الأموال الازمة للقيام بمختلف الأنشطة من مصادر مختلفة، داخلية تتمثل في حقوق الملكية وأخرى خارجية متمثلة في أموال الغير، كما تتعرض إلى مجموعة من المخاطر كون العمل المصرفي لصيق بالمخاطر بحيث تتمثل أهمها في المخاطر المتعلقة بالعمليات والأنشطة التمويلية إضافة إلى المخاطر المصرفية التقليدية الأخرى كالمخاطر السوقية ومخاطر السيولة، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى كل النقاط السابقة حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية.**
- **المبحث الثاني: أساسيات التمويل في البنوك الإسلامية.**
- **المبحث الثالث: مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية

شهد الربع الأخير من القرن الماضي ظهور البنوك الإسلامية وانتشارها في مختلف أرجاء العالم، بحيث أصبحت من بين أبرز سمات النظام المصرفي العالمي الجديد، فقد أخذت طابعا وصفات جعلتها متميزة عن البنوك التقليدية كونها تعمل وفق الشريعة الإسلامية، كما تسعى إلى تحقيق أهداف تصب في خدمة المجتمع الإسلامي إضافة إلى تحقيق تنمية اقتصادية، الأمر الذي جعلها تكتسب الصبغة العالمية وأصبحت محط أنظار مختلف دول العالم، إلا أنها تواجه العديد من التحديات خاصة بعد التطور الكبير الذي عرفته البنوك التقليدية وما خلفته من منافسة شديدة على المستوى العالمي.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية حديثة النشأة نسبيا، إلا أنها حققت نتائج إيجابية في ظروف عمل موافقة لما تقتضيه الشريعة الإسلامية، حيث أصبحت مطلبا لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالصيغ التقليدية للبنوك التجارية الأخرى المبنية على الربا وأمور تناقض مبادئ الإسلام، وهي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وهو أبرز ما يميزها عن البنوك التقليدية.

الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية

تختلف التعاريف المقدمة للبنوك الإسلامية وذلك لاختلاف التفكير ووجهات النظر للكتاب وأصحاب القرار خاصة أهل الاختصاص في المالية الإسلامية، إلا أن جميعها تصب في مضمون ومعنى واحد، ومن بين تعاريف البنوك الإسلامية نذكر ما يلي:

- **التعريف الأول:** تعرف على أنها مؤسسات مالية مصرفية تقوم بتجميع الأموال من الأفراد وتوظيفها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية بهدف ترسيخ المبدأ الإسلامي في مختلف المعاملات، إضافة إلى ترشيد المال وتوجيهه إلى المشاريع التي تستهدف التنمية الاجتماعية بما يوافق المنهج الإسلامي[1]، خدمة لمبدأ التعاون في المجتمع اقتداء لقوله تعالى: " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب[2]".

[1] نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص 371-372.

[2] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 02.

- **التعريف الثاني:** تعرف على أنها مؤسسة مالية تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية كما نص عليها القرآن والسنة، حيث تقوم على مفاهيم المضاربة، المرابحة، وتقاسم الأرباح والخسائر[1].

- **التعريف الثالث:** هي مؤسسة مالية تستجيب لاحتياجات العملاء المسلمين، فهي تعمل على جمع المدخرات من أصحاب الفائض المالي وتوظيفها، كما تقوم بمختلف خدمات البنوك التقليدية بهدف تعظيم الربح إلا أنها تستند على مبادئ الشريعة الإسلامية في أعمالها وممارساتها وذلك لتحقيق عوائد ذات طابع إسلامي[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة مالية تقوم بمختلف الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية من أعمال استثمار، ادخار وغيرها وذلك باستخدام صيغ استثمار إسلامي بهدف تعظيم الأرباح وتقديم خدمات اجتماعية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: نشأة البنوك الإسلامية

تعد البنوك الإسلامية حديثة النشأة، فهي مستمدة من بيت مال المسلمين، والذي يعتبر أول انطلاقة لظهور البنوك الإسلامية حيث كان يوفر التمويل اللازم لتلبية حاجيات المسلمين ورعاية شؤونهم وذلك وفق متطلبات الشريعة الإسلامية[3]، وتعتبر سنة 1940 أول ظهور للبنوك الإسلامية في ماليزيا من خلال إنشاء صناديق ادخار تقدم خدمات بدون فائدة[4]، كما ظهرت بعض الأفكار في باكستان سنة 1950 بهدف إيجاد صيغ تمويلية وفق المنهج الإسلامي، حيث تم تأسيس مؤسسة في الريف تقوم على جمع الودائع من الموسرين بدون عائد، وتقوم على إعادة إقراضها إلى المزارعين بدون فوائد[5]، إلا أن المحاولات الجادة لإنشاء البنوك الإسلامية الهادفة للتخلص من الأعمال الربوية كانت في مصر سنة 1963، حيث تم انشاء بنوك الادخار في اقليم الدهقلية[6]وهي عبارة عن صناديق ادخار لصغار الفلاحين، وبعدها تم انشاء أول بنك إسلامي في شكل قانوني

[1] Audil Rashid khaki, mohieddine Sangmi, Islamic Banking: Concept and Methodology, SSRN Electronic Journal, chapter-15, Ed, 01, 2013, p02.

[2] Patrik Imam,Kangni kpodar, Islamic Banking: how has it disfused ?, IMF working paper African department, Auguest 2010, P 03-04.

[3] حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون،" المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية "، دار بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 02، العراق، بغداد، 2019، ص22.

[4] طلحة عبد القادر، يزيد قادة، صوار يوسف، واقع البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية من منظور الكفاءة باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات(dea)، مجلة المالية والأسواق، المجلد 03، العدد 02، 2016، ص52.

[5] شعاشعية لخضر، الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية، مجلة الباحث، المجلد 05، العدد 05، 2007، ص168.

[6] Umar A.oseni, Kabir Hassan, "Islamic Finance Instruments and markets ", Bloomsbury information LTD, London, 2010, p113.

سنة 1971 بالقاهرة وهو بنك ناصر الاجتماعي، حيث كان يقوم على جمع الزكاة وانفاقها وتقديم قروض تحت مسمى قروض حسنة دون اللجوء إلى التعامل بالفائدة.

زاد الاهتمام وتواصلت الجهود على انشاء بنك إسلامي يعمل على مبادئ الشريعة الإسلامية حيث قام وزراء خارجية الدول الإسلامية في مؤتمرهم الذي انعقد في جدة بالمملكة العربية السعودية سنة 1972 بمناقشة امكانية إنشاء بنك إسلامي ووضع المقومات اللازمة له[1]، حيث تم التأكيد على انشاء البنك الإسلامي للتنمية في جدة سنة 1975[2]، والذي بدأ نشاطه الفعلي سنة 1976 وكانت أبرز أهدافه دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الدول الأعضاء وفقا للمسار الإسلامي، حيث كان هذا البنك ولادة لنظام مصرفي جديد قائم على صيغ إسلامية غير مطابقة لنظام الربا والفوائد والذي كان تابع للحكومات، ثم عقبه انشاء بنك دبي الإسلامي من قبل الأفراد سنة 1975 والذي يعتبر البداية الحقيقية لبنك إسلامي يعمل وفق طرق إسلامية بحتة، وبعد ذلك شهدت الساحة المصرفية العالمية تأسيس العديد من البنوك الإسلامية، حيث عرفت سنة 1977 إنشاء بنكين إسلاميين ألا وهما بنك فيصل بالسودان وبنك التمويل الكويتي[3]، إضافة إلى البنك الإسلامي الأردني سنة 1978 وبنك البحرين الإسلامي سنة 1979، كما أن إنشاء وتأسيس البنوك الإسلامية لم يقتصر على الدول الإسلامية فقط بل امتد إلى أوروبا حيث تم تأسيس بنك إسلامي سنة 1987 بالدانمارك[4]، والذي يعتبر بنك دولي، كما تميزت الفترة ما بين (1980-1990) ظهور العديد من البنوك الإسلامية منتشرة حول العالم، إلا أن الفترة ما بين (1990-2010) عرفت توسع وانتشار كبير لهذه البنوك وصل عددها سنة 2006 إلى أزيد من 350 بنك إسلامي موزعة على أكثر من 50 دولة في العالم، وقد عرفت تطورا كبيرا على مستوى الأموال التي تحتويها، كما قام أكثر من 300 بنك تقليدي بفتح شبابيك للتعاملات الإسلامية[5].

فقد شهد النظام المصرفي العالمي في الآونة الأخيرة توسعا وتطورا كبيرا في مجال الصيرفة الإسلامية من خلال ميل العديد من الدول للمعاملات الإسلامية في مجال النشاط المصرفي، وذلك بسب القيمة المضافة التي

[1] محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة 07 أكتوبر الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، الطبعة 01، ليبيا، 2010، ص 127.

[2] Weibrorheemwaemustafa, " The emergence of Islamic Banking: Development, Trends and Challenges", Journal of Business and Management, Volume 07, Issue 02, January 2013, p 68.

[3] طلحة عبد القادر، يزيد قادة، صوار يوسف، مرجع سابق، ص 128.

[4] محمد الطاهر الهاشمي، المرجع نفسه، ص 128.

[5] وهيبة الزحيلي، " المصارف الإسلامية "، هيئة الموسوعة العربية، الطبعة 01، دمشق، سورية، 2007، ص 21-22.

حققتها والنجاح الكبير والذي انعكس بالإيجاب على اقتصاديات مختلف دول العالم التي اعتمدت هذا النظام، كما قامت بعض الدول بتغيير نظامها المصرفي بشكل كامل مثل السودان والتي تعتبر رائدة في المجال المصرفي الإسلامي، إضافة إلى قيام بعض الدول بالتخلي عن الصيرفة التقليدية بشكل تدريجي والتوجه نحو اعتماد نظام البنوك الإسلامية بشكل أكبر نظرا لفوائدها الكبيرة التي تؤدي إلى تغيير جذري في المردود الاقتصادي.

المطلب الثاني: الرقابة على البنوك الإسلامية

تعمل البنوك الإسلامية في إطار الشريعة الإسلامية فهي تتميز بصفات تجعلها مختلفة عن باقي البنوك التجارية الأخرى، ونظرا لخصائصها ظهرت الحاجة إلى وضع نظام فعال للرقابة على ممارساتها بحيث يعمل على متابعتها وضمان سيرورتها في إطار إسلامي، ولذلك يتوجب التمييز بينها وبين البنوك التجارية الأخرى من حيث الأساليب والإجراءات المتعلقة بأنشطة الرقابة، حيث يوجد اختلاف في أشكال الرقابة على البنوك الإسلامية على نظيرتها التقليدية، فبالإضافة إلى رقابة البنك المركزي فهي تخضع لرقابة الهيئة الشرعية والتي تسهر على مطابقة أعمالها وفقا لمقتضيات الدين الإسلامي، كما تخضع لرقابة مساهمي البنك باعتبارها الرقابة العليا للبنك الإسلامي.

الفرع الأول: رقابة البنك المركزي

تخضع البنوك الإسلامية لرقابة البنك المركزي بسبب نشأتها في الاقتصاد الرأسمالي، مما يتوجب عليها التقيد بالقوانين والإجراءات التي تضعها البنوك المركزية باعتبارها ممثل السياسة النقدية للدولة، وتتمثل أهم الأدوات المستخدمة من قبل البنوك المركزية للرقابة على البنوك عموما فيما يلي:

أولا– الأدوات الكمية (أدوات غير مباشرة): هي مجموع الإجراءات والتدابير والوسائل التي تستخدمها البنوك المركزية بهدف التحكم في مستوى الائتمان والإقراض الممنوح من قبل البنوك، ونذكر هذه الأدوات فيما يلي:

1) **سعر إعادة الخصم**: هي نسبة الفائدة التي يتحصل عليها البنك المركزي مقابل خصم الأوراق المالية والتجارية للبنوك التي هي في حاجة للتمويل، حيث يتحكم البنك المركزي في هذا السعر بالزيادة أو النقصان، ويهدف من خلاله إلى التحكم في عرض النقد[1]، كما يراعي فيها البنك المركزي وضعية الاقتصاد الوطني أي وجود انكماش أو رواج، ففي حال أراد التوسع يقوم البنك المركزي بتخفيض هذا السعر مما يؤدي قيام البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية وبالتالي زيادة أرصدتها النقدية الأمر الذي يشجع على زيادتها الاقراضية، أما في حالة أراد

[1] عبودي عبد المجيد، أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرفي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1990-2015، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 04، العدد 01، 2018، ص 189.

البنك المركزي الانكماش بهدف معالجة الفجوات التضخمية، فإن الإجراء المتخذ هو زيادة أو رفع سعر الخصم، والذي يأثر على عرض النقود من خلال ارتفاع أسعار الفائدة الناتجة عن ارتفاع سعر إعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك على مستوى البنك المركزي[1].

2) **الاحتياطي القانوني أو الإجباري:** هو عبارة عن نسبة تفرض على البنوك التجارية من إجمالي ودائعها للاحتفاظ بها على مستوى البنك المركزي، حيث يكون قد جمد نسبة من ودائعها لديه في شكل أموال سائلة وبدون مقابل، كما يستطيع البنك المركزي التحكم في هذه النسبة حسب الوضع الاقتصادي السائد على مستوى البنوك وحالة البلد[2].

3) **عمليات السوق المفتوحة:** يقصد بها دخول البنك المركزي للسوق المالي كبائع أو مشتري للأوراق المالية والتجارية والسندات الحكومية على وجه الخصوص، بهدف التأثير على كمية النقود وحجم الاقراض حسب الظروف الاقتصادية السائدة[3].

ثانيا– الأدوات النوعية: يهدف من خلالها البنك المركزي إلى ترشيد الائتمان أي توجيهه إلى النشاطات والمجالات التي تخدم الوضع الاقتصادي السائد في البلد والتي هي بحاجة للتمويل[4]، ومن بين أهم الأدوات النوعية نذكر[5]:

1) **تأطير القروض:** وهو إجراء تضعه البنوك المركزية بوضع حد أعلى لإجمالي القروض التي تقدمه البنوك التجارية وفق نسب محددة بحيث لا يمكن تجاوزه إلا بعد قرارات من البنك المركزي.

2) **التوجيه الانتقائي للقروض:** يهدف البنك المركزي من هذا الاجراء إلى التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات والمجالات المراد تطويرها وتمويلها.

[1] يوسف كمال محمد، "المصرفية الإسلامية–السياسة النقدية–"، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 02، مصر، 1997، ص 21.

[2] يدو محمد، سياخن مريم، دور البنوك المركزية في تفعيل التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية مع الاشارة للتجربة السعودية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 07، العدد 07، 2017، ص 356.

[3] عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، "النقود والبنوك والمؤسسات المالية"، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2004، ص 331.

[4] ميراندا زغلول رزق، " النقود والبنوك"، جامعة بنها كلية التجارة، مصر، 2009، ص 267.

[5] عبودي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 190.

3) **سعر الصرف**: يستخدم البنك المركزي هذه الأداة بهدف التأثير على حجم التجارة الخارجية، بحيث يتحكم في سعر صرف العملة المحلية بالزيادة أو التخفيض بغرض التأثير على العرض والطلب الخاص بالسلع المحلية والتي لها علاقة مباشرة مع الصادرات والواردات، وبالتالي التحكم في الميزان التجاري للدولة.

4) **سعر الفائدة**: يستخدم البنك المركزي سياسة معدلات الفائدة محددة على البنوك بهدف تشجيع وتحريك الاستثمارات، بحيث تعتمد البنوك أسعار فائدة منخفضة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الاقتراض من قبل الأفراد والمؤسسات.

5) **الاقناع الأدبي**: تتمثل هذه السياسة في قيام البنك المركزي بتقديم توجيهات ونصائح للبنوك التجارية، وتعتبر سياسة الاقناع الأدبي هي الأداة التي تلائم عمل البنوك الإسلامية بحيث يمكن للبنك المركزي أن يقوم من خلالها على تشجيع البنوك الإسلامية على زيادة استثماراتها وإقناعها على تمويل بعض القطاعات الهامة وفق صيغ إسلامية التي يراها مناسبة[1].

من خلال عرض أدوات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، يتضح أن هذه الأدوات لا تتلاءم مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية كون هذه الأدوات تعتمد بشكل كبير على الفوائد الربوية الناتجة عن العمليات الاقراضية، وهو ما يتنافى ويتعارض مع مقتضيات ومتطلبات الشريعة الإسلامية، ويمكن إعطاء بدائل لبعض الأدوات بحيث تصبح ملائمة مع العمل المصرفي الإسلامي تتمثل فيما يلي[2]:

أولا– الأدوات الكمية: تتمثل الأدوات الكمية المقترحة في:

1) **نسبة المشاركة**: من خلال هذه الأداة يسيطر البنك المركزي على معظم الودائع الاستثمارية لديه في البنوك الإسلامية، وبالتالي امكانية تغيير نسبة المشاركة بالشكل المناسب، ففي حال أراد البنك المركزي التوجه نحو سياسة الانعاش الاقتصادي فإنه يقوم بتخفيض نسبة المشاركة على ودائعه لدى البنوك الإسلامية مما يزيد الطلب على الأموال بهدف الاستثمار، أما إذا ساد التضخم في الاقتصاد فإن البنك المركزي يزيد من نسبة المشاركة على

[1] قسول أمين، أثر تطبيق أدوات الرقابة التقليدية على الدور التنموي للبنوك الإسلامية –سبل التقليل وتفادي التأثير–مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 01، 2016، ص 250.

[2] أنظر إلى:

–فرج الله أحلام، حمادي موراد، اشكالية رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي–بنك البركة الجزائري نموذجا–مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، 2019، ص 29–32.

–الطيب لحيلح، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، 2014، ص 237–239.

ودائعه، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الطلب على الأموال بغرض الاستثمار، كما أن البنك المركزي من خلال هذه الأداة يستطيع فرض معدل تشاركي معين في السوق، بحيث إذا رفضت الجهات الممولة للقطاع الخاص التنازل عن الأرصدة النقدية التي يمتلكونها إلا بتخصيص نسبة كبيرة من الأرباح لديهم، فإن البنوك الإسلامية تلجأ إلى البنك المركزي لتوفير التمويل اللازم للمستثمرين طالبي التمويل الذي يقدمه بمعدل منخفض من المشاركة، فيقل الطلب على التمويل الذي يقدمه القطاع الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى تقبل هذا الأخير النسبة التي يقرها البنك المركزي، وتعتبر هذه الأداة مشابهة لطبيعة عمل أداة سعر إعادة الخصم التي تعتمدها البنوك التقليدية.

2) **عمليات السوق المفتوحة في إطار نظام المشاركة:** تعتبر أداة السوق المفتوحة في الاقتصاد الإسلامي غير فعالة كون البنوك الإسلامية لا تتعامل بالسندات إلا الأسهم الموافقة للشريعة الإسلامية، كما يمكن إيجاد بديل إسلامي للوصول إلى سوق مفتوحة إسلامية تتكون من أدوات مالية أهمها:

- **أدوات مالية ملكية:** كأسهم مشاركة وأسهم مضاربة.
- **أدوات مالية مديونية:** تنشأ من القروض والبيوع أدوات مديونية كسندات البيع، سندات الاستصناع، سندات السلم، سندات الإجارة، كون هذه الأدوات ترتبط بالإنتاج المادي للسلع، إضافة إلى إمكانية إصدار أدوات استثمارية إسلامية للمشاريع، وبالتالي يمكن للبنك المركزي التدخل في عمليات السوق المفتوحة مع ما يوافق المنهج الإسلامي.

3) **حسابات البنك المركزي:** من خلال هذه الأداة تلتزم البنوك الإسلامية بوضع احتياطي قانوني بنسبة 100% من مجموع ودائعها الجارية، كما يقوم البنك المركزي بفتح حسابات على مستوى البنوك الإسلامية تحت مسمى حساب الودائع المركزية، يحتوي على ودائع استثمارية توجه للتمويل عن طريق نظام التشارك، بحيث تلجأ إليها البنوك الإسلامية لمواجه طلبات التمويل من قبل المستثمرين، ففي حالة تحقيق الربح يتم تقاسم هذه الأرباح بين البنك المركزي والبنك الإسلامي كما هو الحال في حالة الخسارة وذلك وفقا لنظام المشاركة، ومن خلال هذه الأداة يستطيع البنك المركزي التحكم في حجم عرض النقود، فإذا كانت الحاجة تستدعي توفير المزيد من النقود يضيف البنك المركزي كمية مالية إلى ودائعه الاستثمارية على مستوى البنوك الإسلامية وتكون الكمية المضافة مناسبة لما يتطلب الاقتصاد، أما إذا كانت الحاجة إلى تخفيض كمية النقود المتداولة يقوم البنك المركزي بتخفيض حجم ودائعه الاستثمارية في البنوك الإسلامية ومن هنا يتحكم البنك المركزي بشكل فعال في عرض النقود على مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

ثانيا– الأدوات النوعية: تتمثل الأدوات النوعية المقترحة في:

1) **ضبط العلاقة بين نسبة الإقراض ونسبة إعادة التمويل:** نسبة إعادة التمويل هي النسبة التي تأخذها البنوك الإسلامية من أرصدتها النقدية لودائعها تحت الطلب والتي تمنحها في شكل قروض حسنة، أما نسبة إعادة التمويل هي النسبة التي يستلمها البنك الإسلامي من البنك المركزي نظير ما قدمه من قروض حسنة خاصة للدول، وبالتالي إذا تم التنسيق بين هاتين النسبتين وذلك بأن يضمن البنك المركزي بتقديم إعادة تمويل بنسب كبيرة لكل بنك يمول أنشطة عمومية تابعة للدولة، خاصة إذا كانت أنشطة ضرورية ذات وزن كبير.

2) **تغيير نسب تحريك الائتمان بين الأدوات الاستثمارية:** يتم من خلالها وضع مجال معين لحجم الائتمان عبر صيغ استثمارية متعددة، حيث يستطيع البنك أن يمتلك سلة متكاملة من هذه الأدوات تتوافق مع اتجاهها من خلال مجال الربح المحدد، وذلك بهدف امكانية تحكم البنك المركزي في حجم الائتمان وكذلك جعل البنوك الإسلامية تعمل وفق سياساتها ومتطلباتها.

الفرع الثاني: رقابة الجمعية العامة للمساهمين

تحتوي البنوك الإسلامية على جمعية خاصة متكونة من الأعضاء المساهمين فيه، وهي مسؤولة عن جميع القرارات والإجراءات التي يسير عليها البنك، وهي تجتمع حسب ما هو محدد في النظام الخاص للبنك، ومن أهم أنشطتها رسم مختلف الاستراتيجيات الخاصة بأعمال البنك ومراجعة مختلف التقارير الإدارية لعملاء البنك وتقارير مفتشي الحسابات، كما تسهر على رقابة مختلف الممارسات المالية للبنك سواء مع عملائه أو مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، إضافة إلى اختيار وتعيين الأعوان الإداريين الذين يقومون بإعداد وتحضير التقارير الخاصة بنظام العمل، فهي تقع في قمة الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية[1].

الفرع الثالث: رقابة الهيئة الشرعية

تتميز البنوك الإسلامية على غيرها من البنوك التقليدية باحتوائها على هيئة شرعية مستقلة تسهر على مراقبها، وهي عبارة عن جهاز داخل البنك يتكون من مجموعة من الفقهاء وأصحاب الاختصاص في الشريعة

[1] ابراهيم تومي، تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص 25.

الإسلامية، حيث يعمل هذا الجهاز على ضمان مطابقة مختلف أعمال البنك للمنهج الإسلامي وتوجيه نشاطاته بما فيهم الأفراد العاملين في البنك[1]، وتتمثل وظائف ومهام الهيئة الشرعية للبنوك الإسلامية فيما يلي[2]:

1) إيضاح مختلف الاستفسارات المطروحة من قبل الأفراد والمتعاملين والمتعلقة بالجانب الإسلامي.
2) إصدار الفتاوي الخاصة بالمعاملات المصرفية الإسلامية باعتبارها هيئة متكونة من خبراء في الدين الإسلامي.
3) مساعدة الباحثين في توضيح مختلف المواضيع المالية في الجانب الإسلامي.
4) القيام بجلسات واجتماعات دورية بهدف مراجعة مختلف التقارير ومناقشتها.
5) استقبال مختلف الشكاوي المطروحة سواء من عمال البنك أو المؤسسات وغيرها، وعرضها في اجتماعات البنك بهدف دراستها ومناقشتها.
6) اعداد المشاريع وتسليمها لأصحابها.
7) وضع خطط لأعمال البنك وإصدار القرارات النهائية الخاصة بالأنشطة وممارسات البنك.
8) اعداد عقود الاستثمارات والأعمال.
9) القيام بالدراسات والبحوث اللازمة لتوجيه موارد الزكاة نحو الجهات المستحقة وتحديد المعدل أو النسبة منها التي يمكن استثمارها في حدود الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية حديثة النشأة نوعا ما بمقارنتها مع البنوك التقليدية الأخرى، وبالتالي فهي تواجه العديد من التحديات والمعوقات التي تعرقل أعمالها وتطورها سواء على المستوى الداخلي لهذه البنوك من أمور تشغيلية وتطويرية أو المستوى الخارجي لأسباب عديدة أبرزها احتدام المنافسة في الساحة المصرفية العالمية نتيجة ظهور كيانات مصرفية عملاقة وتطور العولمة المالية، إضافة إلى اقرار العديد من الإجراءات والمعايير الدولية والتي يجب الالتزام بها كباقي البنوك الأخرى، ناهيك عن تحرير الخدمات المالية والمصرفية والتي تعتبر من أبرز المعوقات، مما يجعل البنوك الإسلامية تعمل في بيئة غير مستقرة تصعب عليها تحقيق الأهداف التي نشأت من أجلها.

[1] أم الخير قوق، الإطار القانوني للمصارف الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، 2020، ص 980-981.

[2] Look at:
-Sabur Mollah, Mahbub Zaman, Shari'ah supervision, corporate governance and performance: Conventionals Islamic Banks, Journal of Banking and Finance, 58, 2015, p 424-425.
-Hussqin G.Ramal, The Importance of Shari'ah Supervision in Islamic Financial institution, corporate ownership and control, Volume 03, Issue 03, 2006, p 03.

الفرع الأول: تحديات اجتماعية

نقصد بالتحديات الاجتماعية مختلف الجوانب المؤثرة على عمل البنوك الإسلامية والمتعلقة بشكل أساسي بطبيعة وشخصية أفراد المجتمع سواء تعلق الأمر بأشخاص عاديين أو مستثمرين أو غيرهم، وهذا راجع إلى تفكير واعتقادات الأفراد ونظرتهم إلى طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، ومن بين هذه التحديات نذكر نقص الوعي لدى العملاء والمجتمع الإسلامي[1]، فصحيح أن البنوك الإسلامية تهدف إلى خدمة المجتمع وتسعى إلى تحقيق تنمية اجتماعية شاملة إلا أن الأفراد يرونها على أنها مؤسسات خيرية هادفة إلى تحقيق المساعدة لكل من يقصدها دون أخذهم بالحسبان أنها مؤسسات مالية كباقي البنوك الأخرى لها أهداف اقتصادية أخرى، غير أن أنشطتها تكون مطابقة للشريعة الإسلامية، حيث أن نسبة كبيرة من أموالها تعود إلى أصحابها المودعين الراغبين في الاستثمار[2]، كما أن معظم المستثمرين غير مستعدين لفهم مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر حيث لا تزال الصيغة الربوية القائمة على أساس الفائدة مرسخة في أذهانهم، الأمر الذي يعتبر عقبة أمام إيداع أموالهم للاستثمار في البنوك الإسلامية[3]،وبالتالي لا يزال المجتمع يعاني من عدم فهم الطريقة التي تسير بها هذه البنوك وصعوبة استيعابهم للعمل المصرفي الإسلامي.

الفرع الثاني: تحديات مرتبطة بالبيئة العملية

نقصد بهذه التحديات مختلف الظروف المحيطة بعمل البنوك الإسلامية، سواء تعلق الأمر بالناحية العملية داخل البنك أو الناحية القانونية أو العوامل الاقتصادية المؤثرة على النشاط المصرفي أو غيرها، ومن بين أبرز هذه التحديات نذكر ما يلي:

أولا– غياب حكم شرعي سليم: تواجه البنوك الإسلامية تحديات تتعلق بكفاءة وفعالية الحوكمة الشرعية وذلك بسبب التدخلات الحاصلة على أعمالها، حيث تفتقر هيئة الرقابة الشرعية على مستوى هذه البنوك إلى الاستقلالية في إجراءاتها وقراراتها، إضافة إلى نقص أصحاب الاختصاص في المجال المصرفي الإسلامي، ولذلك يتوجب إيجاد حلول في هذا المجال متمثلة في استقلالية الهيئة الشرعية واحتواءها على علماء شرعيين وخبراء

[1] Yusuf karbhari and others, Problems and Challenges facing the islamic Banks in the west: the case of the UK, thunderbird International Business review, Volume 46(05), 2004, p 538-539.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة التحليل الاقتصادي الجزئي الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 02، عمان، 2015، ص 235.

[3] عبد الرزاق رحيم الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة 01، الأردن، 1998، ص 687-688.

ماليين[1]، كما يمكن للبنوك المركزية من اعتماد أدوات إسلامية للرقابة على هذه البنوك حتى تسهل عمليات الإشراف والرقابة عليها.

ثانيا– عدم وجود أسواق مالية إسلامية: تركز البنوك الإسلامية على العمليات الاستثمارية قصيرة الأجل فقط من خلال صيغ المضاربة، المشاركة والمرابحة وغيرها من صيغ التمويل الإسلامي، وهي بحاجة إلى الاستثمار في أدوات مالية طويلة الأجل والتي تتطلب وجود سوق مالي إسلامي يساهم في تنشيط المعاملات المصرفية[2]، كما يساعد البنوك الإسلامية على تحقيق عوائد أكبر من التي تحققها في معاملاتها العادية والدورية، ويضمن لها السيولة اللازمة للقيام والتوسع في استثماراتها إضافة إلى تجميع أموالها بهدف استثمارها وتوظيفها في المشاريع المناسبة[3].

ثالثا– نقص القوانين والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي: تعاني البنوك الإسلامية من قلة القوانين والتشريعات الملائمة لطبيعة أعمالها على المستوى المحلي، فهي بحاجة إلى إجراءات وتشريعات خاصة بها تهتم بتنظيم علاقاتها مع مختلف الجهات سواء كانوا أفراد أو مؤسسات مالية حكومية كالبنوك المركزية أو مؤسسات خاصة، حيث تخضع البنوك الإسلامية لنفس قوانين البنوك التقليدية الأخرى خاصة في علاقتها مع البنك المركزي[4].

رابعا– تحديات العولمة المالية: أصبحت العولمة المالية تمثل أكبر تحد للبنوك الإسلامية وذلك بسبب المنافسة التي خلفتها بين البنوك، مما أدى إلى ظهور بنوك عملاقة ذات رأس مال كبير وخدمات مصرفية ذات مستوى مميز ومرموق، كما جعلت العالم عبارة عن منطقة جغرافية صغيرة بسبب التقنيات المصرفية التي أحدثتها مما يفرض هذا التحدي على البنوك الإسلامية إيجاد وتطوير أساليب ووسائل تقنية مواكبة للتطورات الحاصلة على مستوى الجهاز المصرفي العالمي.

---

[1] Abozaid Abdusalam, The internal Challenges facing Islamic Finance industry, International Journal of Islamic and Middle easterm Finance and Management, Volume 09, No 02, 2016, page 226-230.

[2] ميدون سيساني، اسماعيل بن قانة، آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2018، ص 80.

[3] كمال منصوري، التحديات الداخلية والخارجية في المصارف الإسلامية وأهم الاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 09، 2016، ص 185.

[4] نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول المجلس التعاوني الخليجي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 02، 2010، ص 144.

خامسا– قلة الكوادر المتخصصين في الصناعة المصرفية الإسلامية[1]: تفتقر البنوك الإسلامية لعاملين ذات خبرات واسعة في الصناعة المصرفية الإسلامية، وذلك راجع بالأساس إلى قلة الدورات المتخصصة في التدريب والإعداد والتي تعتبر أساس تكوين عاملين مؤهلين فنيا وشرعيا، حيث أن هذه البنوك تحتوي على أفراد ذات خبرة مصرفية تقليدية بهدف القيام بمختلف الأعمال البنكية على مستواها وذلك راجع إلى نقص الإطارات المؤهلين للعمل المصرفي الإسلامي[2].

سادسا– تحرير الخدمات المالية على الصيرفة الإسلامية: نقصد بتحرير الخدمات المالية والمصرفية مجموع الضوابط والإجراءات الهادفة إلى تخفيض القيود المفروضة على النشاط المالي والمصرفي وتنشيط الأسواق المالية على المستوى الدولي[3]، وتواجه البنوك الإسلامية تحديات كبيرة في ظل تحرير الخدمات المالية والمصرفية أبرزها تحديات المنافسة خاصة من قبل البنوك التقليدية والتي لها ميزة واسعة في مجال الخبرة وتغطية الأسواق، مما يجعلها تعمل على تحسين جودة أداءها وتطوير كفاءتها، كما تواجه البنوك الإسلامية تحديات القصور في تنمية الخدمات المصرفية الإسلامية، فعلى الرغم من أن العمل المصرفي الإسلامي شهد تطورات عديدة في مجال الخدمات المصرفية، إلا أن هذه التطورات لا زالت في بداية الطريق ولم يصل بعد إلى مرحلة الإبداع والتحديث، ومن بين التحديات الأخرى التي تواجهها هذه البنوك كنتيجة لتحرير الخدمات المالية والمصرفية تحديات تشغيلية متمثلة في حاجة هذه البنوك إلى محفظة متنوعة من الأدوات المالية التي تسمح لها بمواجهة مختلف متطلبات التحرير المالي، مما يجعلها بحاجة إلى هندسة مالية ذات طبيعة موافقة للمنهج الإسلامي بهدف تحقيق المتطلبات الشرعية والكفاءة الاقتصادية، وباعتبار البنوك الإسلامية جزء من المنظومة المصرفية العالمية فهي مجبرة على الالتزام بالمقررات الدولية كاتفاقية بازل خاصة في مجال إدارة المخاطر، حيث أن مقررات لجنة بازل مستمدة من عمل ونشاط البنوك التقليدية والتي تعمل في نطاق ربوي عكس البنوك الإسلامية، مما يجعل من هذه الأخيرة تواجه صعوبات في تطبيق هذه الاتفاقية[4]، كما تواجه البنوك الإسلامية تحديات مع البنوك التقليدية الدولية الأخرى والتي تجد نفسها تحتاج إلى التعامل بالمعاملات المصرفية الإسلامية حتى تتوافق مع عمل البنوك الإسلامية، وبالتالي فهي بحاجة إلى

[1] إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص 235.

[2] كمال منصوري، مرجع سابق، ص 185.

[3] أسماء سلكه، تحرير الخدمات المصرفية في إطار اتفاقية الغاتس، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، 2012، ص 425.

[4] شعيب يونس، تحرير الخدمات المالية وتحديات الصيرفة الإسلامية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 31، العدد 01، 2017، ص 66-70.

دراسة عمل هذه البنوك وطبيعة عملاءها مما يجعلها قادرة على فتح شبابيك للخدمات المصرفية الإسلامية[1]، ويعتبر هذا الإجراء صعب التحقيق خاصة أن البنوك التقليدية تهدف إلى تحقيق ربحية مباشرة في أعمالها دون الحاجة إلى إدخال نظام جديد في أنشطتها مناقض لنظام الفائدة، كما يعتبر قلة الوعي المالي الإسلامي من بين أكبر الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية في ظل تحرير الخدمات المالية وذلك راجع إلى غياب مؤسسات البحث والتدريب والتطوير في المجال المصرفي الإسلامي على عكس البنوك التقليدية التي تمتاز ببحث وتطور متواصل كون هذه البنوك قديمة في الساحة المصرفية العالمية مقارنة بالبنوك الإسلامية[2].

[1] يايسي إلياس، التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية نتيجة تحرير الخدمات المالية، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 08، العدد 01، 2011، ص 93-94.

[2] حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل 2، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 04، 2009، ص 107.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتمويل في البنوك الإسلامية

يختلف التمويل في البنوك الإسلامية عن غيره في البنوك التقليدية من حيث الصيغ التمويلية والتي هي أساس العمل المصرفي، فالتمويل في البنوك الإسلامية يقوم على مبادئ منافية للفوائد الربوية كونه يعمل في نطاق الشريعة الإسلامية، كما يقوم على مجموعة من الصيغ والأساليب الاستثمارية ذات طبيعة إسلامية قائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وهو ما تختلف به عن البنوك التقليدية والتي يعتبر أساس التمويل فيها الائتمان الممنوح مقابل الفوائد، كما تقدم البنوك الإسلامية خدمات مصرفية أخرى وذلك لمواجهة مختلف طلبات عملائها من استشارات مالية وإدارة الاستثمارات وغيرها، وتشترك هذه البنوك مع غيرها من البنوك التقليدية في مصادر التمويل والمتمثلة في المصادر الذاتية كرأس المال والمصادر الخارجية والتي ترتكز بشكل أساسي في الودائع بمختلف أنواعها، غير أن الفارق الوحيد يكمن في توظيف هذه الأموال كون البنوك الإسلامية تعمل ضمن نطاق الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم التمويل في البنوك الإسلامية

يعتبر التمويل من أبرز الأهداف التي تسعى إليها المؤسسات الاقتصادية وذلك بهدف النمو في مختلف أعمالها وأنشطتها، إلا أن نجاح وكفاءة التمويل يرتبط بدرجة كبيرة بالنظام المعتمد للتمويل من حيث المتانة ودرجة المخاطر التي تحيط به، ويعتبر التمويل بالصيغ التقليدية هو الشائع على الساحة المصرفية إلا أنه خلف العديد من المشاكل والتي انعكست بالسلب على اقتصاديات الدول، الأمر الذي أدى إلى الاجتهاد في البحث وتطوير نظام تمويل جديد يكون ذات كفاءة عالية ودرجة مخاطر متدنية، حيث اتجهت مختلف الآراء والأفكار العالمية نحو تمويل إسلامي مطابق للشريعة الإسلامية، حيث فرض هذا النظام نفسه على الساحة المصرفية العالمية، كما وقد عرفت أصوله نموا كبيرا في الآونة الأخيرة بسبب المزايا التي يتمتع بها والتي أدت إلى جذب أنظار مختلف الدول العالمية.

الفرع الأول: مفهوم التمويل المصرفي

يعد التمويل المصرفي أول عنصر تبحث عليه مختلف المؤسسات سواء كانت في طور الإنجاز أو في مراحل مزاولة نشاطها، حيث يتمثل أساسا في الاقتراض من البنوك التجارية لتوفير الأموال اللازمة في الوقت المناسب، وتأخذ علية البنوك فوائد بنسب متفاوتة حسب آجال الاستثمار قصيرة، متوسطة أو طويلة والتي تعد مصدر ربح لهذه البنوك.

أولا– تعريف التمويل المصرفي: تتعد تعاريف التمويل المصرفي باختلاف الآراء ونظرة كل باحث، ومن بين التعاريف نذكر ما يلي:

– **التعريف الأول:** يمكن إعطاء تعريف عام للتمويل على أنه عقد بين طرفين هما المقرض والمقترض، بحيث يقدم الأول للثاني مقدار من المال على سبيل الدين حسب اتفاق مبرم بينهما، كما يرجع المقترض دينه لصاحبه بعد مدة زمنية مضاف إليه نسبة من المال متفق عليها لحظة إبرام العقد كنتيجة لاستدانة المال، كما يمكن أن يكون شكل القرض مبلغ مالي أو سلع[1].

– **التعريف الثاني:** يعرف التمويل المصرفي على أنه مجموع القروض التي تقدمها البنوك التجارية بهدف دعم وتمويل أصحاب الاستثمار، وهي الثقة التي يقدمها البنك لأي عميل من خلال إعطاءه مبلغ من المال خلال فترة زمنية متفق عليها، بحيث يقوم المقترض بالوفاء بالتزاماته إضافة إلى تسديد قيمة الفوائد والعمولات والمصاريف للبنك المقابلة لقيمة القرض[2].

– **التعريف الثالث:** يعرف على أنه عقد تبادل مبلغ مالي حاضر مقابل مبلغ مالي في وقت لاحق بحيث يتساويان في القيمة، وهي عملية تكون بين مقدم الائتمان وهو الدائن أي البنك ومتلقي الائتمان الذي هو العميل المدين، بحيث يضاف إلى المبلغ المالي فوائد وعمولات تدفع مستقبلا مع القيمة الأصلية للائتمان[3].

ثانيا– صيغ التمويل المصرفي: تختلف صيغ التمويل المصرفي حسب طبيعة المشاريع الممولة وحسب آجالها، فهناك استثمارات تكون خلال فترة زمنية طويلة، واستثمارات تتطلب فترة زمنية قصيرة، ويمكن ذكر صيغ التمويل المصرفي فيما يلي:

[1] محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة 01، الأردن، عمان، 2018، ص123.

[2] بن حراث حياة، يوسف رشيد، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة مستغانم، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 02، العدد 02، 2016، ص 46.

[3] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، الطبعة 01، الأردن، عمان، 2016، ص170-171.

1) **التمويل مصرفي طويل الأجل:** نعني بالتمويل طويل الأجل مجموع القروض التي تتجاوز آجالها خمس سنوات، ويختص هذا النوع من التمويل في الأنشطة ذات الطبيعة الرأسمالية وكل المشاريع التي تؤدي إلى عملية التنمية الاقتصادية، إضافة إلى تمويل المشاريع العقارية الهادفة إلى تجهيز المباني والدور السكنية[1].

2) **التمويل المصرفي متوسط الأجل:** هو مجموع القروض التي تتراوح مدتها ما بين السنة إلى خمس سنوات، وهي تقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل مشتريات استثمارية من معدات وآلات، كما تلجأ المؤسسات إلى هذا النوع من التمويل بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأسمال العامل المتداول والإضافات على موجوداتها الثابتة[2]، ويشمل التمويل متوسط الأجل على قروض المدة، قروض التجهيزات والقرض الإيجاري[3].

3) **التمويل المصرفي قصير الأجل:** هو ترتيب ائتماني تستفيد منه المؤسسات خلال مدة سنة أو أقل من السنة بهدف التوسع أو تغطية احتياجات السيولة، وهو يمتاز بفائدة متدنية مقارنة مع التمويل المتوسط والتمويل طويل الأجل، ومن بين أمثلة هذا النوع من التمويل السحب على المكشوف، الائتمان التجاري، تسهيلات الصندوق وغيرها[4].

الفرع الثاني: مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي

تعد البنوك الإسلامية مركز التمويل الإسلامي والذي أصبح في تطور مستمر وذلك لاكتسابه خصائص وسمات تنص عليها الشريعة الإسلامية المنافية للفوائد الربوية التي صنفها الإسلام من الكبائر لقوله صلى الله عليه وسلم "لعن الله آكل الربا ومؤكله وشاهديه وكاتبه[5]".

أولا– تعريف التمويل المصرفي الإسلامي: توجد العديد من التعاريف للتمويل المصرفي الإسلامي، وفيما يلي نذكر مجموعة من التعاريف:

[1] محمد غالي رامي، دور الائتمان المصرفي في تمويل سوق السكن في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 34، العراق، 2015، ص182.

[2] شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 05، 2011، الجزائر، ص 106.

[3] أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2008، ص 40-41.

[4] Abiodun Eniola, Anthony Entebang, Harry, small and medium business management-financial sources and difficulties, International letters letters of social and humanistic sciences, Volume 58, Switzerland, 2015, p 52-53.

[5] رواه مسلم والبخاري وأبوداود والنسائي.

- **التعريف الأول:** يعرف التمويل المصرفي الإسلامي على أنه نظام يعتمد على مبدأ الربح والخسارة، وهو قيام البنك الإسلامي بالاستثمار مع العميل من خلال توفير الأموال اللازمة لتمويل احتياجاته، بدلا من إقراضه لمبالغ مالية تنتهي بفوائد ربوية، كما يتفق الطرفان على تقاسم الأرباح حسب نسب يتم مناقشتها لحظة إبرام عقد التمويل[1].

- **التعريف الثاني:** يمكن تعريف التمويل المصرفي الإسلامي على أنه نشاط تقوم من خلاله البنوك الإسلامية بتقديم الأموال للأشخاص طالبي التمويل بطريقة موافقة للشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تعظيم وتنمية الأموال إضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية[2].

- **التعريف الثالث:** يعرف التمويل المصرفي الإسلامي على أنه نظام تمويل بديل للنظام الربوي، وهو يعتمد على صيغ استثمارية لتوظيف الأموال تتناقض وتتنافى مع الفوائد الربوية، كما يهدف إلى تحقيق أهداف كل أطراف العملية التمويلية إضافة إلى توزيع الأرباح والخسائر بشكل عادل، كما أن تطبيق التمويل الإسلامي يؤدي إلى وصول المجتمع إلى أعلى درجات الكفاءة في تخصيص واستخدام الموارد المالية المتاحة[3].

- **التعريف الرابع:** يعرف التمويل المصرفي الإسلامي كذلك على انه عملية تقديم المال من أصحاب الفائض المالي الذي غالبا ما يكون البنك الإسلامي إلى أصحاب العجز المالي للتصرف به خدمة لمشاريعهم بهدف تحقيق الربح، مقابل عائد يتم الاتفاق عليه مسبقا يكون بالتقاسم بين الطرفين شريطة أن يكون موافق للضوابط الإسلامية[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن وضع مجموعة من الخصائص المميزة للتمويل المصرفي الإسلامي نوجزها فيما يلي[5]:

---

[1] Shirley Chui, Robin Newberger, "Islamic Finance: Meeting Financial needs with faith based products", Profitwise news and views, Federal reserve Bank of Chicago, Issue February 2006, p 08.

[2] أشرف محمد دوابة، التمويل المصرفي الإسلامي الأساس الفكري والتطبيقي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2015، ص21.

[3] عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة 01، سوريا، 2013، ص47.

[4] رحمة بلهادف، قراءة في واقع وآفاق التمويل الإسلامي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2020، ص 298.

[5] أنظر إلى:

-خيرة مسعودي، التمويل الإسلامي في افريقيا-المسارات والتحديات-، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد 01، 2016، ص 260.

-Mohammed Imad Ali, Ikramur Rahman falahi, Islamic Banking: Principles and practices, Marifa academy privite Limited, 1st Editiom 2016, p 27-28.

-Filipio Di Mauro and Others, Islamic Finance in Europe, occasional paper series, number 146, European central Bank, June 2013, p 13.

1) العمل على تحقيق العدل والمساواة وتعزيز العدالة الاجتماعية وذلك من خلال تقاسم الأرباح والخسائر ومختلف المخاطر في الأعمال التجارية المتشارك فيها.

2) يعتبر التمويل المصرفي الإسلامي تحول من نظام الثبات والضمان في الأرباح إلى المخاطرة والمشاركة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق العدل في المعاملات المالية.

3) تحريم الفوائد الربوية في العملية التمويلية، واعتبارها زيادة لتكاليف التمويل وبالتالي تعويضها باستخدام أساليب إسلامية تشاركية مبنية على أصول حقيقية.

4) تحريم العمل بالمضاربة المبنية على عمليات بيع وشراء مستقبلية كونها من المحرمات باعتبارها متاجرة بأصول غير محققة بعد، فالتمويل الإسلامي يركز على الاستثمارات الحقيقية والمؤكدة.

5) يتميز التمويل المصرفي الإسلامي بتنوع وتعدد صيغه التمويلية وتناسبها مع مختلف الجهات الاستثمارية، كما تقوم بعض الصيغ على التبرعات والبر والإحسان بهدف خدمة التنمية الاجتماعية كالقرض الحسن والزكاة.

6) صيغ التمويل المصرفي الإسلامي ليست نقيضا للضمانات فهي لا تحول بين مؤسسات التمويل والضمانات الكافية التي تؤمن مخاطر الاستثمار.

7) يقوم التمويل الإسلامي بدراسة المشاريع من الناحية المالية والاقتصادية إضافة إلى الجوانب الشرعية كهدف للتأكيد عن عدم خروجها على المنهج الإسلامي.

ثانيا– الفرق بين التمويل المصرفي التقليدي والتمويل المصرفي الإسلامي: تتمثل أهم الفروقات بين التمويل المصرفي التقليدي والتمويل المصرفي الإسلامي فيما يلي:

1) يعتبر الربح أساس الصناعة المصرفية، غير أن الربح في البنوك الإسلامية يكون مشاركة مع العميل، كما يحدد مسبقا لحظة ابرام العقد وهو غير مضمون، أما الربح في البنوك التقليدية يكون مضمون التحقيق من خلال الفوائد التي يحددها البنك قبل ابرام العقد، وهي عوائد ثابتة ومضمونة دون النظر إلى الحالة المالية للمشروع[1].

2) تحافظ البنوك الإسلامية على ملكية الأموال الممنوحة للعميل، بحيث يستطيع هذا الأخير من إدارتها والتصرف فيها لقاء عائد محلل شرعا متفق عليه مسبقا، أما البنوك التقليدية تخسر ملكية الأموال بعد تقديمها للعميل وتحصل على ضمانات نظير هذا التمويل إضافة إلى الفوائد التي يتم احتسابها مسبقا[2].

[1] عيسى ضيف الله المنصور، نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2007، ص71.

[2] منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الطبعة 03، جدة، 2004، ص12.

3) يرتبط التمويل المصرفي الإسلامي بالنشاط الحقيقي، فهو داعم ومكمل للبيوع والأنشطة الحقيقية، أما التمويل التقليدي هو أداة ربحية غير مرتبطة بالنشاط الحقيقي، حيث أن الائتمان الممنوح ينجر من وراءه عائد دون أن يكون متصل بالنشاط الممول، وبالتالي تصبح الفوائد الدائنة مستقلة وغير مرتبطة بنمو الناتج الحقيقي[1].

4) يقوم التمويل في البنوك الإسلامية على مبدأ المشاركة في ملكية الاستثمارات مع العملاء، على عكس البنوك التقليدية التي لا تحبذ مبدأ المشاركة، حيث يستفيد من ملكية المشاريع عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال، كما أن البنوك الإسلامية تسعى إلى تحقيق التوزيع العادل وإيجاد أساليب تقضي على الاكتناز من قبل كبار المستثمرين كما هو معروف في التمويل المصرفي التقليدي[2].

5) في حالة حدوث الخسارة في المشروع الممول، تتحمل البنوك الإسلامية مع العميل الخسارة الواقعة، على عكس البنوك التقليدية التي تترك الخسائر للعميل وحده.

6) التمويل المصرفي الإسلامي لا ينحصر على الأموال فقط، بل يمتد إلى الأصول الثابتة كالعقارات والمعدات، بينما التمويل المصرفي التقليدي يكون بشكل نقدي فقط، كما أن التمويل المصرفي الإسلامي يركز على المشاريع المتوقع ربحها، على عكس التمويل المصرفي التقليدي الذي يهتم بمختلف المشاريع[3].

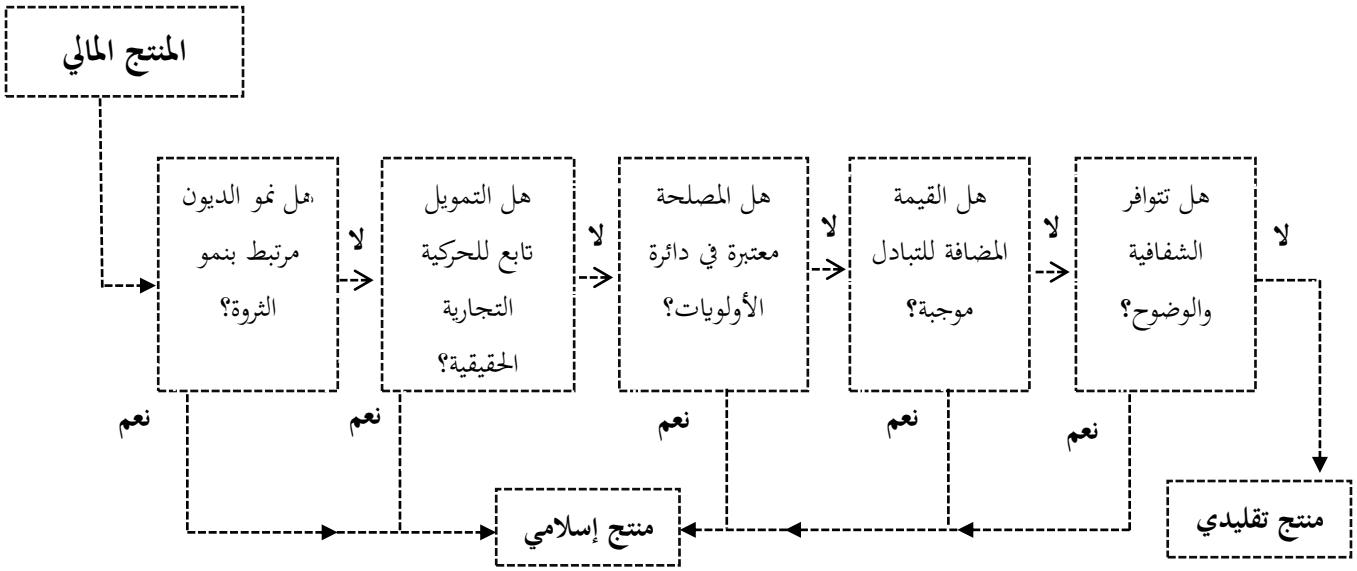
كما يمكن التمييز بين الصيغ والمنتجات المالية الناتجة عن البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الشكل الموالي:

[1] حامد بن حسين بن محمد علي ميرة، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الطبعة 01، الرياض، 2011، ص48.

[2] منذر قحف، مرجع نفسه، ص 52.

[3] فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2007، ص 71.

الشكل رقم (01): أهم الاختلافات بين الصيغ والمنتجات المالية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية



المصدر: عبد الحليم عمار غربي، الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية رؤى وحلول، مطبوعات Kie Publications، كتاب الاقتصاد الإسلامي الإلكتروني المجاني، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الإصدار الأول، 2017، ص221، متوفر على الموقع الإلكتروني www.kantakji.com/1589/، تاريخ الإطلاع 2020/09/10.

المطلب الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

يعتبر التمويل المصرفي الإسلامي أهم مصدر تعود إليه مختلف الهيئات الاستثمارية التي هي بحاجة إلى أرصدة نقدية لمزاولة جميع أنشطتهم، وذلك بسبب الأساليب التي تستخدمها البنوك الإسلامية في توظيف أموالها والمبنية على الثقة المتبادلة بين البنك والعميل والمطابقة للشريعة الإسلامية والتي أصبحت مطلبا لمختلف أفراد المجتمع، حيث أن عدم التعامل الربوي أهم مميزات هذه الأساليب التوظيفية، الأمر الذي جعلها تستقطب عدد كبير من المستثمرين كون الفوائد المتراكمة الناتجة عن التمويل المصرفي التقليدي أصبحت تمثل أكبر عائق أمام العملية الاستثمارية.

الفرع الأول: صيغ التمويل القائمة على المشاركة

هي مختلف الصيغ والأساليب القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة[1]، وتتمثل هذه الصيغ فيما يلي:

أولا– المضاربة: المضاربة لغة مأخوذة من الضرب في الأرض، وهي السفر فيها، أو السفر بهدف البحث عن الرزق والقيام بأعمال تجارية، قال الله تعالى:" وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله"، والمضاربة لها نفس المعنى مع القراض بكسر القاف[2]، أما اصطلاحا فالمضاربة هو عقد استثمار بين طرفين هما صاحب المال عادة ما يكون البنك والعميل أو المضارب وهو صاحب الجهد والعمل وهو المعني باستثمار الأموال المقدمة من البنك، بحيث يتم الاتفاق على نسب الربح لحظة ابرام العقد وفي حالة الخسارة يتحمل البنك خسائر الأموال ويخسر العميل جهده فقط، وللمضاربة عدة أشكال أهمها المضاربة المطلقة والمضاربة المقيدة[3]، كما أن لها مجموعة من الشروط لجواز صحتها تتمثل أهمها أن يكون رأس المال مبلغا نقديا ومعلوم لكلا طرفي العقد ويترك في تصرف العميل المضارب، كما يتم تقاسم الأرباح بين الطرفين في حال تحققها حيث يتم تحديده مسبقا، أما في حالة الخسارة فإن ذلك يعود على البنك وحده[4].

ثانيا– المشاركة: المشاركة لغة معناها الاختلاط والخلطة أي خلط الأملاك العائدة لعدة جهات، ثم أطلق اسم الشركة على العقد إن لم يوجد اختلاط، وأصل الشركة هي توزيع الشيء بين عدة جهات، قيل من أشركه شركة، إذا صار له شريكا، وهو المشارك مع غيره في عمل أو أي أمر كان[5]، أما اصطلاحا تعرف المشاركة على أنها عقد بين طرفين أو أكثر للقيام بنشاط استثماري من خلال التشارك في رأس المال إضافة إلى التشارك في الربح والخسارة، حيث يتم توزيع الربح حسب النسب المتفق عليها لحظة ابرام العقد كما يتم توزيع الخسارة حسب

[1] صليحة عشي، سامية مقعاش، أساليب التمويل الإسلامي كآلية لاستقرار النظام المالي العالمي والبديل للوقاية من أزماته، مجلة المالية والأسواق، المجلد 04، العدد 01، 2017، ص 17.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة 01، جدة، 2004، ص 158-159.

[3] عشي صليحة، مقعاش سامية، مرجع نفسه، ص 19.

[4] محمد عبد المنعم أبو زيد، نحو تطوير المضاربة في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة 01، القاهرة، 2000، ص 16-27.

[5] علي جمعة محمد وآخرون، فتاوي المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية المجلد 03 المشاركة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة 01، 2009، ص 17.

حصة كل طرف في إجمالي رأس المال[1]، وللمشاركة عدة أشكال أهمها المشاركة الثابتة أو الدائمة والمشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك[2]، كما أن عقد المشاركة يبنى على مجموعة من الشروط والضوابط تتمثل في أن يكون العقد صحيحا ومشروعا وقائم على صيغة الإيجاب والقبول بين الطرفين مع اشتراط الأهلية لكلاهما، ويمكن أن يكون رأس المال مبلغا نقديا معلوما وجاهز مع إمكانية تفاوت حصص كلا طرفين، أو بضائع، سلع أو عملا مشتركا، إضافة إلى أن تكون نسب الربح معلومة بينهما أو حسب مساهمة كل طرف في رأس المال، أما في حالة الخسارة فتكون حسب نسبة المشاركة لكل طرف، كما يمكن فسخ عقد الشراكة بحضور وإرادة الطرفين شريطة ألا يتسبب ذلك في أضرار للطرفين، إضافة لعوامل أخرى كموت أحد الطرفين أو جنونه أو انتهاء مدة العقد في حال كانت المشاركة محدودة المدة[3].

ثالثا– المزارعة: المزارعة لغة مأخوذة من الزرع وهي الإنبات، زرعه الله أي أنبته، والإنبات بمعنى يخرج الله نباتا أي زرعا[4]، أما المزارعة اصطلاحا هي عقد بين طرفين أحدهما مالك الأرض وآخر صاحب العمل يرغب في الزراعة، حيث يؤجر الأول للثاني أرضه ليزرعها زرعا معلوما متفق عليه خلال مدة زمنية معينة لقاء حصة معلومة من الزرع، وتوزع المحاصيل الناتجة عن الأرض حسب الاتفاق المبرم بينها لحظة وضع العقد[5]، كما يقوم عقد المزارعة على مجموعة من الشروط تتمثل في أن تكون الأرض صالحة للزراعة والزرع معلوما لكلا الطرفين وأن يكون العقد خلال فترة زمنية كافية للعملية الزراعية بحيث يتم الاتفاق عليها، ويجب أن يتمتع المزارع بالحرية التامة في عمله دون أي تدخل أو إكراه، كما يجب الاتفاق على حصة كل طرف في عملية المزارعة وعدم جواز شرط قدر معلوم من الناتج لأحدهما وذلك بإخلاله بتحقيق الشركة، ففي حالة الربح يتقاسم الطرفان الناتج من الأرض حسب الاتفاق المبرم بينهما أما في حالة الخسارة يخسر المزارع جهده ويخسر صاحب الأرض محاصيل أرضه، كما

[1] Mabid Ali Aljarhi, munwar Iqbal, Islamic Banking answers to some frequently asked questions, Islamic development Bank, Islamic research and training, Occasional paper N 04, 1st Edition, 2001. P10.

[2] ناصر خليفة عبد المولى، محمد الصيرفى، البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي، دار السحاب للنشر والتوزيع، الطبعة 01، مصر، 2009، ص 113.

[3] مامي هاجر، التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة كآلية لدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص264-265.

[4] عبد الرزاق معايزية، جمال سالمي، صيغ وأساليب التمويل الإسلامية وسبل تطبيقها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 05، العدد 01، جوان 2018، ص 890.

[5] فخري حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة 02، 2002، جدة، ص43.

يشترط على المزارع العمل على إصلاح الأرض في حال احتياج الزرع لذلك، أما في حالة النفقة على الزرع يكون لزاما على الطرفين بقدر حصتهما[1].

رابعا– المساقات: المساقات لغة مأخوذة من السقي، وسقاه دله على موضع الماء، وهي أن يوضع على نخل أو شجر وغيرها بهدف إصلاحها، على أن يكون له جزء مما تنتجه هذه الأشياء المراد سقيها[2]، أما اصطلاحا فالمساقات هي اتفاق بين طرفين صاحب الشجر والساقي حيث يقدم الأول للثاني أشجاره بهدف الإصلاح والإشراف عليها مقابل نسبة من ثمر ذلك الشجر، ونقصد بالشجر هنا كل نبات في الأرض عمره أكثر من سنة، ففي حالة الخسارة يخسر صاحب الشجر محاصيله ويخسر العميل جهده[3]، كما أن لعقد المساقات مجموعة من الضوابط والشروط الواجب توفرها لجوازه وصحته تتمثل أهمها في أن يكونا طرفا العقد عاقلان ويتم بينهما بالإيجاب والقبول، ويكون ذلك لمدة زمنية محددة ومعلومة، كما يصح عقد المساقات في الثمر المثمر وغير المثمر ويشترط أن يكون قبل بدئ وصلاح الثمرة دون أن يخلف، وهو عقد لازم للطرفين بحيث لا يستطيع أحدهما الامتناع عن التنفيذ أو عدم العمل أو فسخ العقد من غير رضا صاحبه إلا لعذر، كما يمكن إنهاء العقد بعد انتهاء المدة المتفق عليها أو موت أحد الطرفين أو فسخ العقد بالإقالة أو الإعذار[4].

الفرع الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية

وهي مختلف الصيغ والأساليب التي تبقى من خلالها البنوك مدينة اتجاه عملائها[5]، ويمكن إيضاح هذه الصيغ فيما يلي:

أولا– المرابحة: المرابحة لغة مستوحاة من الربح وهي الزيادة في عملية البيع، وهي مأخوذة من كلمة ربح، والربح والرباح يعني النماء في التجارة، يقال رابحته على سلعته مرابحة أي أعطيته ربحا وأعطاه مالا مرابحة أي على أن الربح بينهما، كما يقال بعته سلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درهم، وكذلك اشتريته مرابحة ولابد من تسمية

[1] سامر مظهر قنطنجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة 01، 2010، سوريا، ص 316-317.

[2] عبد الرزاق معاييزية، جمال سالمي، مرجع سابق، ص 892.

[3] حريزي عبد الغني، قسول الأمين، الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 03، العدد 02، 2017، ص 67.

[4] سامر مظهر قنطنجي، مرجع نفسه، ص 317-319.

[5] سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفق لمتطلبات لجنة بازل دراسة حالة البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017، ص 79.

الربح، وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم أنه نهى على ربح ما لم يضمن[1]، أما اصطلاحا فهي قيام البنك بشراء سلعة معينة بناء على طلب أحد عملائه وبيعها له مع زيادة ربح على ثمن شراءها أو على تكاليف تملكها أي بيع السلعة بثمن شراءها مضافا إليها ربح معلوم متفق عليه لحظة إبرام العقد[2]، وللمرابحة نوعان المرابحة البسيطة والمرابحة مع الوعد بالشراء[3]، كما تقوم المرابحة على مجموعة من الشروط تتمثل أهمها في أن يكون ثمن الشراء الأول أي ثمن شراء البنك للسلعة معلوما لدى المشتري الثاني وأموال الشراء يشترط أن تكون خالية من الربا كون الزيادة في أموال الربا هي ربا في أصلها وليس ربحا، كما يجب أن يكون مقدار الربح معلوما ومعروفا لدى العميل، إضافة إلى أن يكون العقد بين البنك والجهة التي اشترت منها السلعة صحيحا بحيث إذا كان فاسدا لا يجوز العقد الثاني بين البنك والعميل[4].

ثانيا– الاستصناع: الاستصناع لغة مأخوذ من الصنع، أي استصنع الشيء وطلب صنعه، وهو عمل الصانع أي الحرفة، وأصل كلمة استصناع تأتي من صنعه يصنعه صنعا، فهو مصنوع وصنيع، واستصنع الشيء أي طلب صنعه، والصناعة لغة طلب الصنعة من الصانع فيما يصنعه[5]، أما اصطلاحا فالاستصناع هو عقد بين طرفين الصانع والمستصنع عادة ما يكون البنك الإسلامي والذي يطلب من الصانع صنع بضاعة معينة محددة والحصول عليها ويتم الاتفاق على الثمن ووقت التسليم، بحيث يقوم البنك بتسديد ثمن البضاعة معجلا شريطة أن تكون مواد الصنع والعمل من الصانع، كما يقوم البنك ببيع هذه البضاعة بثمن عاجل أو آجل حسب الاتفاق المبرم مع الجهة المشترية[6]، ولعقد الاستصناع مجموعة من الشروط الواجب توفرها لجوازه متمثلة في وجوب معلومية وبيان الجهة المستصنعة والسلعة محل الاستصناع والتي يجب أن تكون جائزة شرعا، كما يجب أن تكون المواد الداخلة

[1] محمود علي السرطاوي، الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة 01، 2015، ص 38.

[2] علي جمعة محمد وآخرون، فتاوي المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية المجلد 01 المرابحة، دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة 01، 2009، ص 57.

[3] عشي صليحة، مقعاش سامية، مرجع سابق، ص 22.

[4] عبد اللطيف حمزة القراري،" المصارف الإسلامية النظرية والتطبيق في إطار كيف يتعامل ويستفيد الأفراد والمؤسسات والاقتصاد من المصارف الإسلامية"، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2011، ص 75-76.

[5] قويدري محمد، سبع فاطمة الزهراء، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة التراث، المجلد 08، العدد 01، 2018، ص 289-290.

[6] بهلول لطيفة، تأثير صيغ التمويل الإسلامي في سوق الأوراق المالية، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 01، العدد 01، 2018، ص 117.

في صنعها من طرف الجهة الصانعة بهدف التفريق بين الاستصناع والإجارة على الصنع والبيع المطلق، إضافة إلى أن يكون ثمن السلعة معلوما أو متفقا عليه بين طرفي العقد، كما يتم الاتفاق على طريقة السداد حيث يجوز تقسيط الثمن إلى دفعات معلومة أو تأجيله، ويعتبر عقد الاستصناع واجب وإلزامي على كلا الطرفين ويمكن أن يتضمن شرطا جزائيا بمقتضى ما اتفق عليه الطرفين ما لم تكن هناك ظروف قاهرة[1].

ثالثا– السلم: السلم لغة يعني التعجيل بتقديم رأس المال، والسلم يعني السلف، يقال أسلم وسلم وأسلف، والسلف هو تقديم رأس المال، وبالتالي أسلمت وأسلفت لهما نفس المعنى[2]، والسلم اصطلاحا هو عقد بيع بين طرفين البنك الإسلامي والعميل، بحيث يتم فيه تعجيل الثمن وتأجيل المبيع أي بيع آجل بعاجل[3]، ويعرف أيضا السلم على أنه عقد تبادل عوضين أولهما يجب أن يكون حاضرا وهو الثمن والثاني يقبل تأجيله وهو الشيء محل السلم، ويكون ذلك خلال فترة زمنية معلومة ومحددة ومتفق عليها بين طرفي العقد[4]، ولعقد السلم مجموعة من الأركان تتمثل في صيغة العقد والتي تكون بالإيجاب والقبول بين طرفي العقد، والعاقدان أي طرفي العقد المسلم والمسلم إليه، إضافة إلى المحل وهو المسلم أي الثمن والمسلم فيه أي السلعة المبيعة[5]، كما يشترط لصحة عقد السلم مجموعة من الشروط تتمثل في وجوب توضيح نوع وصفقة ومقدار المسلم، توضيح أماكن وجود السلعة المبيعة ملك البائع عند حلول الأجل، أن يكون الثمن معلوما لحظة إبرام العقد، وجوب تحديد أجل السلعة المبيعة أي المسلم فيه بحيث تكون معلومة كما يمكن تعجيله قبل حلول الأجل، وجوب تحديد مكان إبقاء السلعة المبيعة عند حلول الأجل، خلو المسلم والمسلم فيه من الربا، عدم إيجاز التصرف في رأس مال السلم قبل قبضه، كما لا يجوز التصرف في السلعة المبيعة قبل قبضها[6].

---

[1] حسن يوسف داود، "المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي–نموذج مقترح–"، دار النشر للجامعات، الطبعة 01، مصر، 2005، ص104–105.

[2] علي جمعة محمد وآخرون، "موسوعة فتاوي المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية المجلد 05 السلم الاستصناع، الوكالة"، دار السلام للطباعة والتوزيع والنشر والترجمة، الطبعة 01، 2009، ص 07.

[3] التجاني عبد القادر أحمد، السلم بديل شرعي للتمويل المصرفي المعاصر، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي، المجلد 12، العدد 01، 2000، ص52.

[4] عبد الرحمان عبد القادر، حساني بن عودة، التمويل الإسلامي بين الالتزام بالضوابط وتحقيق الإيرادات، مجلة الإحياء، المجلد 20، العدد 02، جوان 2020، ص480.

[5] علاء الدين محمد علي مصلح، بيع السلم في المصارف الإسلامية ودوره في تطوير القطاع الزراعي زيت الزيتون نموذجا، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص93.

[6] بهلول لطيفة، مرجع سابق، ص116–117.

رابعا– الإجارة: الإجارة لغة مأخوذة من الفعل آجره، آجره إيجارا، يقال أجر المنزل من فلان أي اكتراها منه، وآجره فلان المنزل أي أكراه الدار أي الكراء، ويقال آجر الشخص مؤاجرة أي استأجره بمعنى اعتبره أجيرا، والإجارة هي الأجرة على العمل وهي عقد يرد على المنافع بعوض[1]، أما الإجارة اصطلاحا هي عقد بين المؤجر وهو البنك والمستأجر أي طالب التأجير، بحيث يمكن الأول للثاني الانتفاع بشيء معلوم خلال فترة زمنية معينة ومقابل عائد مالي يتم الاتفاق عليهم لحظة إبرام العقد، وبالتالي فالإجارة هي عقد تمليك شيء معين بهدف الانتفاع خلال مدة زمنية معينة مقابل أجر معلوم[2]، وللإجارة أشكال متعددة أبرزها التأجير التمويلي[3]، التأجير التشغيلي[4] والتأجير المنتهي بالتمليك[5]، كما تقوم الإجارة على مجموعة من الأركان تتمثل في الصيغة أي الإيجاب والقبول بين الطرفين، العاقدين وهما المؤجر والمستأجر اللذين يتشرط عليهما الرشد والبلوغ والأهلية والعقل، إضافة إلى المنفعة أي المعقود عليه والتي يجب أن تكون مباحة[6]، كما يشترط لجواز عقد الإجارة مجموعة من الشروط أهمها وضوح ومعلومية الثمن والمنفعة محل العقد لدى الطرفين لتفادي الجهالة، وأن يكون للمنفعة أو الأصل قيمة مالية ليحسن بذل المال مقابلها، كما يجب أن يكون الأصل المؤجر مملوك للبائع ويشترط أن يكون مباحا، إضافة إلى أن تكون الأجرة معلومة ومحددة بحيث تكون غير قابلة للزيادة إذا ثبتت في الذمة[7].

خامسا– البيع بالتقسيط أو البيع لأجل: يطلق على التقسيط في اللغة العديد من المعاني، منها تجزيء الشيء فيقال قسط الشيء معناه فرقه وجعله أجزاء، والدين جعله أجزاء محددة وواضحة تؤدى في أوقات محددة، كما يطلق على التقسيط في اللغة بالتقسيم بالتساوي يقال تقسطوا الشيء بينهم أي اقتسموه بأجزاء متساوية، كتأجيل الدين بعشرة آلاف دينار إلى عشرة أشهر على أن يتم دفع ألف دينار كل شهر[8]، ويعرف بيع التقسيط اصطلاحا

---

[1] حسن يوسف داود، يوسف كمال محمد، مرجع سابق، ص106.

[2] عبد الحميد محمود البعلي، "أدوات التمويل والاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية "، الطبعة 01، البحرين، 2009، ص189.

[3] أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة 01، القاهرة، 2007، ص76.

[4] ناصر خليفة عبد المولى، محمد الصيرفى، مرجع سابق، ص68.

[5] محمد فضل المولى عبد الوهاب حماد، معيار الإجارة المنتهية بالتمليك وفقا لمعايير إسلامية والمعايير الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين دراسة مقارنة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص 579.

[6] سعاد سطحي، أحكام الإجارة في المذهب المالكي وقرارات مجمع الفقه الإسلامي، مجلة الإحياء، المجلد 07، العدد 01، 2003، ص 300.

[7] قندوز خالد بن الوليد، رزيق كمال، واقع التمويل الإسلامي في الدول العربية الإجارة الإسلامية نموذجا، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، 2017، ص 11-12.

[8] قحطان عبد السارطه، البيع بالتقسيط بين القانون والشريعة دراسة مقارنة، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية، المجلد 11، العدد 24/2، 2019، ص 390.

على أنه قيام البنك ببيع سلعة في الوقت الحاضر بثمن مؤجل يدفعه العميل على أقساط أو دفعات محددة من حيث مقدار المال ومدة السداد، كما يعرف على أنه بيع سلعة معينة إلى مدة زمنية محددة يجزء فيه ثمن شراء السلعة أجزاء متعددة حيث أن كل جزء له أجل متفق عليه يدفعه المشتري[1]، ولعقد بيع التقسيط مجموعة من الشروط والضوابط تتمثل أهمها في امتلاك البائع للسلعة محل العقد لأنه من غير الجائز بيع ما ليس لك ويجب تحديد أقساط ومدة التسديد والثمن بين طرفي العقد، إضافة إلى وجوب تقرير طرفي العقد بالبيع بالتقسيط وعدم تقرير البيع الحال وإلا أصبح الأمر يتعلق بالبيعتين في بيعة واحدة وهو ما نهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم، كما يجب على البائع والمشتري عدم ذكر الأموال المضافة على سعر السلعة في بيع التقسيط[2].

سادسا– القرض الحسن: يطبق القرض الحسن بالبنوك الإسلامية من خلال تقديمها مبلغ مالي إلى شخص يكون ذات حاجة ماسة إلى التمويل وذلك بهدف استغلاله لنشاطاته الخاصة وفق شروط يحددها البنك، حيث يقدم العميل ضمانات للبنك مقابل هذا القرض والتي تكون مساوية أو تفوق قيمة القرض، ويجب أن يكون العميل ذو نية سليمة في إكمال العقد المبرم مع البنك حيث لا يترتب على هذا التمويل أي فوائد وأرباح، ويقوم العميل بتسديد مبلغ القرض فقط في المدة الزمنية المتفق عليها، كما يتمتع القرض الحسن بمجموعة من الشروط أهمها التحقق من أسباب طلب القرض ومشروعيتها والحاجة الفعلية لها إضافة إلى أن يكون مال القرض ملكا للبنك ومعلوما للطرفين وبدون فوائد ومقابل، ويجب أن تكون عملة سداد القرض نفسها عملة منح القرض من قبل البنك ولا يجوز اختلافهم[3].

المطلب الثالث: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

تتشابه مصادر أموال البنوك الإسلامية مع غيرها من البنوك التقليدية كونها مؤسسات مالية تقوم باستقبال الأموال وتوظيفها، إلا أن الفارق الجوهري يبقى في عمليات الاستفادة من هذه الأموال، فالبنوك الإسلامية تعمل وفق المنهج الإسلامي بعيدا عن التعاملات الربوية التي تعتبر من أكبر مميزات البنوك التقليدية والتي تمثل أرباح البنك، وتنقسم مصادر أموال البنوك الإسلامية إلى مصادر داخلية ملكيتها للبنك نفسه ومصادر خارجية متمثلة في ودائع الغير من أفراد ومؤسسات الراغبة في استثمار أموالها على الطريقة الإسلامية.

[1] هادي محمد شهاب، أحكام البيع بالتقسيط والتورق والمرابحة على المذاهب الأربعة، مجلة الآداب، المجلد 01، العدد 131، 2019، ص 547.

[2] فائز محمد جمعة الكبيسي، حكم البيع بالتقسيط في الإسلام، مجلة الجامعة العراقية، المجلد 35، العدد 02، 2016، ص452-454.

[3] سعيد بعزيز، طارق مخلوفي، تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2018، ص101-103.

الفرع الأول: المصادر الذاتية للأموال في البنوك الإسلامية

تتمثل المصادر الذاتية للبنوك الإسلامية في حقوق الملكية، والأرباح غير الموزعة أي المحتجزة إضافة إلى احتياطات البنك، كما تعتبر المخصصات من مصادر أموال البنك الداخلية والتي تستخدم لتغطية خسائر معينة أو سداد بعض النفقات[1]، ويمكن توضيح هذه المصادر فيما يلي:

أولا– رأس المال: يتمثل رأس مال البنوك الإسلامية في أموال المؤسسين والمساهمين المدفوعة أثناء إنشاء البنك مقابل الحصول على أسهم، وهو يعتبر المصدر الرئيسي للموارد المالية الداخلية للبنك لبدأ النشاط، كما يعتبر مصدر أمان وثقة لأموال المودعين[2]، ويتكون رأس المال المدفوع من جزأين رئيسيين هما رأس المال الأساسي والذي يتمثل في القيمة الاسمية لأسهم المساهمين التي يتم الاكتتاب فيها ودفعها، إضافة إلى رأس المال الإضافي والذي يتمثل في الزيادة الحاصلة عن القيمة الاسمية للأسهم وهو يسمى رأس المال المدفوع بالإضافة أو علاوة إصدار أسهم[3]، وتكمن أهمية رأس المال بالنسبة للبنوك الإسلامية في كونه أهم مصدر تمويلي للبنك خلال فترة إنشاءه إضافة إلى اعتباره مركز أمن وحماية لودائع البنك، كما تعتمد عليه البنوك في تكوين الأصول الثابتة والتي تعتبر دائمة الاستمرار للبنك، ويعد كذلك رأس المال كضمان لمواجهة الخسائر ممكنة الحدوث[4].

ثانيا– الأرباح المحتجزة (الأرباح غير الموزعة): تتمثل في الجزء الصافي من الربح الذي يحتفظ به البنك لإعادة استثمارها واستخدامها لدعم مركزه المالي، بحيث لا تدخل ضمن الأرباح التي يوزعها البنك على مساهميه، ويستطيع البنك الاحتفاظ بهذا الجزء من الأرباح لمواجهة ما قد يصيبه مستقبلا، ولا تتعارض الأرباح المحتجزة مع أحكام الشريعة الإسلامية باعتبار البنك الإسلامي يعمل كمضارب بأموال المودعين[5].

ثالثا– الاحتياطات: تتمثل الاحتياطات في جزء من الأرباح المقتطعة من حصص المساهمين، وتقتطع أساسا بهدف تدعيم المركز المالي للبنك، كما لها أهمية كبيرة في حماية وضمان حقوق المودعين باعتبارها ذات طبيعة

[1] محمد جلال سليمان، الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة 01، القاهرة، 1996، ص 17.

[2] ناصر خليفة عبد المولى، محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 63.

[3] حمزة فيشوش، مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص 112.

[4] حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، مرجع سابق، ص70.

[5] Abdelwadoud Moustafa Moursi El Saoudi and others, Sources of funds and invested in Malysian Islamic banks, Advances in natural and applied sciences, Vol 06, N 07, 2012, P 1131.

رأسمالية[1]، وعلى العموم فإن الاحتياطات تبقى مرتبطة بأرباح البنك، ففي حالة عدم تحقيق الأرباح فلا يوجد دافع لتكوين احتياطي، وتزيد نسبة الاحتياطي في أموال البنك دون أي تمييز في الموجودات وهي الفرق بين الموجودات والالتزامات مضافا إليها رأس المال[2]، وتتمثل الاحتياطات في ثلاث أنواع أساسية هي الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري والاحتياطات الخاصة، فالاحتياطي القانوني هو نسبة معينة تقتطع من أرباح البنك لا يتم توزيعها بموجب قانوني، وتتحدد هذه النسبة من قبل قانون تأسيس البنك، أما الاحتياطي الاختياري هو عبارة عن اقتراح يعرضه مجلس الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين في حالة وجود أرباح إضافية كافية، ويستعمل لأغراض يراها مجلس الإدارة مناسبة كما يسمح بتوزيعه بين مساهمي البنك إذا لم يستعمل في الأغراض المسطرة، ويعتبر هذا النوع من الاحتياطي غير إجباري وغير منصوص عليه قانونيا، وتتمثل الاحتياطات الخاصة في ما تم تحويله من أرباح البنك الصافية المحققة خلال السنة لمواجهة أي التزامات قد تواجه البنك أو لمواجهة المخاطر محتملة الحدوث، إضافة إلى استخدامها للتوسع في أنشطة وخدمات البنك وتدعيم مركزه المالي[3].

رابعا– المخصصات: تتمثل المخصصات في الأموال المحصلة من الخصم في حسابات الأرباح والخسائر أي تحصيلا على مخرجات البنك والمتمثلة أساسا في التكاليف، ويتم ذلك دون الاستناد أو الرجوع إلى نتيجة نشاط البنك، وذلك بهدف مواجهة المخاطر المحتملة أو مواجهة استهلاكات وعمليات في أصول البنك، كما تستخدم لتمويل حاجيات عملاء البنك اتجاه الجهات الأخرى خاصة في مجال التجارة الخارجية، وتعود فكرة تكوين المخصصات إلى إظهار المركز المالي في صورة مطابقة للحقيقة[4].

[1] عبد اللطيف حمزة القراري، مرجع سابق، ص116.

[2] حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، مرجع سابق، ص70.

[3] ناصر خليفة عبد المولى، محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 63.

[4] حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2011، ص38-39.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية

تتمثل المصادر الخارجية للبنوك الإسلامية في مجموع ودائعها المستلمة من قبل عملائها الأفراد والمؤسسات ومختلف الجهات المستثمرة، وتتمثل أهم هذه الودائع في الودائع تحت الطلب، الودائع الادخارية والاستثمارية[1]، ويمكن توضيح أهم المصادر الخارجية لأموال البنوك الإسلامية فيما يلي:

أولا– الحسابات الجارية(الودائع تحت الطلب): هي مجموع الأموال التي يودعها الأفراد والمؤسسات على مستوى البنك والتي يمكن سحبها وتحويلها إلى جهات أخرى، ولا تدفع البنوك الإسلامية عليها أي عوائد كما لا تقوم باحتساب مصاريف عليها تشجيعا لأصحابها، ويوجد وجهتان سائدتان في البنوك الإسلامية فيما يخص الحسابات الجارية، الأولى هي معاملة الودائع تحت الطلب على أنها حسابات أمانة تعود لمودعيها، والرأي الثاني هو معاملة الودائع تحت الطلب على أنها قروض حسنة يستمدها البنك من عملائه المودعين، ففي حالة الطلب على هذه الودائع يضمن البنك العائد الكامل عليها ولا يدفع للمودع أي حصة من أرباحه أو فوائد نتيجة الاستثمار عليها، وتفتح هذه الحسابات للأفراد والشركات بمختلف العملات المحلية والأجنبية، كما لا يمكن للبنك من وضع شروط فيما يتعلق بعمليات الدفع والسحب أو التحويل وذلك وفق العقد المبرم لحظة فتح الحساب، وتعتبر الحسابات الجارية مصدر كبير لتحقيق الأرباح باعتبارها غير مكلفة وتوفر سيولة كبيرة للبنك[2].

ثانيا– الودائع الاستثمارية(حسابات الاستثمار): وهي الأموال التي يودعها الأفراد والمؤسسات في البنوك الإسلامية بهدف توظيفها واستثمارها في مختلف المجالات الاقتصادية قصد تحقيق الربح والنماء لأموالهم، وهي تستخدم على أساس المضاربة بحيث يتم تقاسم الأرباح والخسائر في العملية الاستثمارية، وتنقسم هذه الودائع إلى ودائع بالتفويض وودائع بدون تفويض، فالأولى هي التي يسمح أفرادها للبنك بالنيابة عنهم في توظيفها واستثمارها في المشاريع التي يراها مناسبة من الناحية الشرعية والقانونية، وتكون لآجال مختلفة، أما الودائع بدون تفويض فصاحبها هو الذي يختار المشروع الذي يريد الاستثمار فيه ويحدد المدة الزمنية له، إضافة إلى تحمله إلى الخسائر الممكنة، ويكون التجديد في هذا النوع من الودائع بشكل تلقائي وبنفس الشروط إذا لم يخبر صاحب الوديعة البنك كتابيا بشهر قبل نهاية الأجل المحدد لها، كما أن أصحاب الحسابات الاستثمارية غير قادرين على

[1] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص225–227.

[2] Mahmoud Mahmoud Muatez, Islamic Banking and Finance, Bachelor's Thesis degree programme in finance and economics, Haaga Helia, University of Applied Sciences, Helsinky, Finland, 2017, P11-12.

سحب جزء من ودائعهم قبل نهاية مدة الاتفاق إلا في بعض الحالات التي يسمح فيها البنك، وفي حالة السحب لا يحرم صاحبها من الحصول على العائد كما هو مطبق في البنوك التقليدية والعوائد غير محددة بمدة زمنية ولا بنسب الأرباح حيث يكون ذلك مطلقا للعملية الاستثمارية التي تكون محددة لذلك على عكس البنوك التقليدية التي تحدد مدة الاستثمار والعوائد المترتبة عليه لحظة إبرام العقد[1]، وتعتبر الودائع الاستثمارية هي الوعاء الذي يقابله في البنوك التقليدية الودائع لأجل[2]، وهي أساس العمل المصرفي الإسلامي باعتبارها المورد الأساسي لتحقيق الأرباح لمختلف الجهات المشاركة، حيث تأكد مبدأ العمل هو مصدر الربح بدلا من اعتبار المال أساس الربح كما هو معروف في البنوك التقليدية، ومبدأ المشاركة في الربح والخسارة بدلا من الربح المضمون، وبالتالي يتوجب على البنوك الإسلامية توظيف كل هذه الودائع في استثمارات مختلفة دون تعطيل أو ادخار[3].

ثالثا– ودائع التوفير والادخار(حسابات التوفير): هي عبارة عن ودائع صغيرة نوعا ما تفتح حساباتها لصغار المدخرين والتي تسمح بسحب جزء من أموالهم أو الكل في أي وقت، ويحمل صاحبها دفتر توفير تسجل عليه مختلف عمليات الإيداع والسحب، وتختلف حسابات الادخار في البنوك الإسلامية عن غيرها في البنوك التقليدية من حيث الطبيعة المالية حيث تتمتع البنوك التقليدية بنسبة ثابتة من الفائدة مقابل هذه الودائع بينما تمنح البنوك الإسلامية جزء من الأرباح المحققة في استثمار هذه الودائع عن طريق صيغة المضاربة أو المشاركة[4]، وتنقسم ودائع الادخار والتوفير إلى نوعين أساسيين هما الوديعة التوفيرية الاستثمارية والوديعة التوفيرية الجارية، حيث أن الأولى يعتبر الحساب ادخاري مع تفويض للبنك باستثمارها مع تقاسم الأرباح مشاركة بين البنك والعميل، كما يمكن للأخير القيام بسحب أو إيداع أموال من وإلى حسابه في أي وقت إلا أن هذا يؤدي إلى تخفيض نسبة الربح، أما الوديعة التوفيرية الجارية هي عبارة عن أمانة للبنك في حساب الادخار بحيث لا يتمتع بتفويض باستثمارها، وتعتبر ضمن الحساب الجاري والبنك هو الضامن ولا تعود عليها أي أرباح بالنسبة لصاحبها[5].

رابعا– الصكوك الإسلامية: هي عبارة عن وثائق تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية بصفتها مضاربا حيث تمثل هذه الصكوك نسبة معينة من رأس مال مشروع أو استثمار أو شركات مشاركة في الربح والخسارة أو

[1] سليمان بوفاسة، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 01، الجزائر، 2018، ص 172-173

[2] محمد جلال سليمان، مرجع سابق، ص 24.

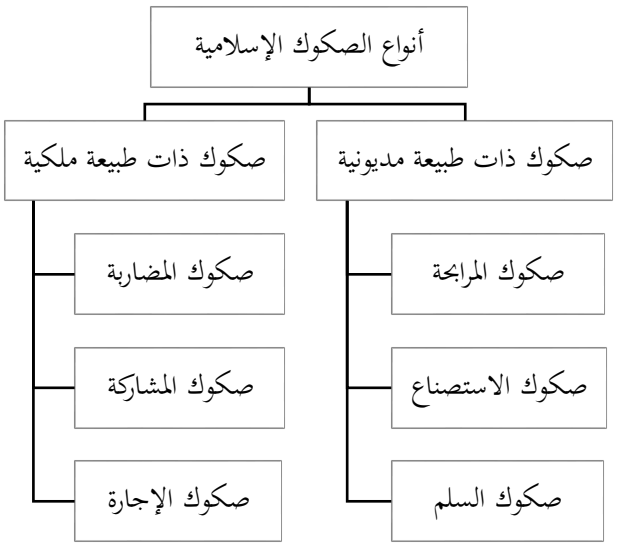
[3] حمزة فيشوش، مرجع سابق، ص115.

[4] قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية يومي 23 و24 فيفري 2011، ص 11.

[5] عبد اللطيف حمزة القراري، مرجع سابق، ص 120.

باعتبارها وكيلا مقابل عائد معين يتم تحديده مسبقا، وهي غير محددة المدة، وتعتبر أداة استثمارية توفر موارد مالية للبنك، كما لا تعود على صاحبها بفائدة ثابتة وإنما يكون له نسبة من الربح في حالة نجاح المشروع الاستثماري بقدر ما يملكه من قيمة الصك، فهي بالتالي قابلة للربح والخسارة وفق المنهج الإسلامي، وهي بديل عن الأدوات المالية التقليدية كالسندات[1]، وللصكوك المالية الإسلامية عدة أنواع يمكن اختصارها في الشكل الموالي[2]:

الشكل رقم (02): أنواع الصكوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالب.

خامسا– ودائع المؤسسات المالية الإسلامية: تقوم بعض البنوك الإسلامية التي لها فائض مالي بإيداع جزء من أموالها الفائضة على مستوى بنوك إسلامية أخرى، حيث أن طبيعة البنوك الإسلامية ترتكز على مبدأ التعاون فكل بنك إسلامي مكمل للآخر، بحيث تقوم البنوك الإسلامية ذات الملاءة الجيدة بدعم البنوك العاجزة في شكل ودائع استثمارية ذات عائد غير ثابت أو ودائع جارية لا يستحق عنها أي عوائد[3].

[1] سامي يوسف كمال محمد، الصكوك المالية الإسلامية بديلا عن قروض المؤسسات الدولية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتطبيق على جمهورية مصر العربية بعد ثورة 25 يناير، دار البشير للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2012، ص74.

[2] تجاني محمد العيد، عبد الغني دادن، واقع وأهمية الصكوك المالية الإسلامية بالأسواق المالية الدولية دراسة حالة السوق المالي الماليزي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 08، 2015، ص 39-42.

[3] عبد اللطيف حمزة القراري، مرجع سابق، ص 125.

سادسا– وحدات الثقة: تعتبر من أهم أوجه الاستثمار، تقوم هذه الآلية على عملية جمع المدخرات من جهات مختلفة سواء أفراد أو مؤسسات بصيغة خدمات غير إيداعية توظف في أنشطة أسواق الأوراق المالية حيث يحدد البنك جهة مسؤولة عن إدارة هذا النشاط، كما يأخذ البنك نسبة محددة من الربح وهي آلية حديثة النشأة[1].

سابعا– صناديق الاستثمار: تمثل صناديق الاستثمار أوعية هادفة إلى تحقيق رغبات المودعين من استثمار أموالهم وفق الأنشطة الاقتصادية الملائمة لهم والتي تعود بعوائد نتيجة هذا الاستثمار، ويكون هذا الإجراء بإنشاء البنك لصندوق خاص بأحد المجالات الاستثمارية سواء على المستوى المحلي أو الدولي ويعرضه على الجمهور للاكتتاب العام ويقوم البنك بإدارة الصندوق وفق طريقة إسلامية مقابل أخذ نسبة من الربح متفق عليها، وتقوم صناديق الاستثمار على أساس المضاربة الشرعية، وتتمثل أهمية هذه الصناديق في تحديد مجال استثمار الأموال مسبقا[2].

ثامنا– شهادات الإيداع: يتم إصدار شهادات إيداع من قبل البنك الإسلامي في مجالات مختلفة لتتناسب مع دخول المودعين جميعا، وتتراوح مدتها من سنة إلى ثلاث سنوات، وهي أحد أهم مصادر أموال البنوك الإسلامية متوسطة الأجل وتستعمل في تمويل المشاريع طويلة الأجل، ويتم توزيع العوائد المحققة شهريا تحت حساب التسوية النهائية أو يتم توزيع العائد في نهاية المدة المحددة للمشاريع الاستثمارية[3].

[1] حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، مرجع سابق، ص 75.

[2] محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص200.

[3] حمزة فيشوش، مرجع سابق، ص 116.

المبحث الثالث: الإطار النظري لمخاطر التمويل في البنوك الإسلامية

عرفت البنوك الإسلامية نموا كبيرا في مختلف أعمالها وأنشطتها الاستثمارية والتمويلية وذلك بسبب التنوع في الصيغ والأساليب المعتمدة في نشاطها التمويلي، إلا أن هذا النمو جعل من هذه البنوك تتعرض للعديد من المخاطر خاصة تلك المتعلقة بالنشاط التمويلي والتي تحدث نتيجة التوسع في هذه العمليات، وهي مخاطر ترتبط بالصيغ المعتمدة كمخاطر المضاربة على سبيل المثال وغيرها، والتي تتعلق بالعميل من مختلف النواحي المالية والأخلاقية، حيث تنفرد هذه المخاطر بالبنوك الإسلامية دون غيرها من البنوك الأخرى نظرا لصيغها التمويلية المميزة لها، كما توجد مخاطر أخرى مشتركة بين مختلف البنوك كالمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية، فتعتبر البنوك الإسلامية أكثر عرضة لهذه المخاطر كونها حديثة النشأة نسبيا.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية

يعتبر العمل المصرفي من أكثر الأنشطة انطواء وتعرضا للمخاطر باعتبارها من أبرز سمات النظام المصرفي، بحيث ينظر إليها من جوانب متعددة سواء مالية أو تشغيلية أو مخاطر مرتبطة بأحوال السوق والاقتصاد الوطني، كما أصبحت المخاطر المصرفية محط أنظار مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية نظرا لتعرض مختلف البنوك لها بشكل مستمر وهذا راجع إلى البيئة التي تنشط فيها إضافة إلى الأحوال الاقتصادية السائدة على المستوى المحلي.

الفرع الأول: تعريف المخاطر

إن مصطلح المخاطر له العديد من المعاني المختلفة، وذلك باختلاف المجالات التي من الممكن أن تتعرض لحالات عدم التأكد والمميزة للمخاطر، ويمكن تعريف المخاطر كما يلي:

- **المخاطر لغة:** نقصد بالمخاطرة الرهان أي المراهنة، وهي مستوحاة من الخطر والذي يعبر عن حالة عدم التأكد بين السلامة والتلف، ونعني بالخطر الإقبال على الهلاك، ويقال خاطرته على شيء ما أي قمت بالمراهنة على هذا الشيء أي إدخال عنصر الخطر[1]، كما توجد عدة معاني للمخاطرة من بينها الغرر وذلك بارتباطها بحالة عد التأكد أو عدم اليقين، إضافة إلى الضمان والذي يستخدم لتغطية وتحمل الهلاك والذي يستوحى من الخطر[2].

[1] نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، الطبعة 01، دمشق، 2008، ص407.

[2] ضيف سعيدة، إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص 28.

- **المخاطرة اصطلاحا**: نقصد بها المجازفة ومختلف الأعمال والأنشطة التي تؤدي إلى حدوث مجموعة من الأضرار التي ينتج عليها احتمال وقوع خسائر وضياع[1]، كما تعرف على أنها احتمال حدوث خسائر مادية جراء وقوع حادث معين ينجر عليها أضرار مختلفة تحدث بعد حالة عدم التأكد من النتائج متوقعة الحدوث[2]، والمخاطر هي ترجمة للمصطلح اللاتيني Rescares والذي يعني Rsiques بالفرنسية وRisks بالانجليزية، والمقصود به حدوث شيء أو أمر معاكس لما كان متوقعا ويحصل نتيجة عدم معرفة ما سيحصل مستقبلا مع وجود أكثر من احتمال[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المخاطر لها مجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي[4]:

1) حالة عدم اليقين أو الاحتمالية في حدوثها.
2) حدوث المخاطر جراء حادث مفاجئ يكون بطريقة غير إرادية.
3) المخاطر تحدث مستقبلا لاكتسابها صفة الاحتمالية بحيث لا يمكن أن تأتي إلا إذا كان الحادث المسبب للخطر لم يحدث بعد.
4) المخاطر تنجر من ورائها خسائر مالية واقتصادية والتي تؤدي إلى نقص في الدخل والثروة.

الفرع الثاني: تعريف المخاطر المصرفية

تعبر المخاطر المصرفية عن الحالات التي من الممكن أن تتعرض لها البنوك والتي من شأنها أن تأثر عن سيرورتها وأعمالها وأنشطتها، ومن بين التعاريف الموضحة للمخاطر المصرفية نذكر ما يلي:

- **التعريف الأول**: تعرف المخاطر المصرفية على أنها إمكانية وقوع خسائر على مستوى البنك والتي تكون في الجانب المالي من خلال حدوث خسائر في رأس ماله أو نتائج أعماله، كما يمكن أن تحدث في الجانب الإداري

[1] صالح حميد العلي، إدارة مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، مجلة الإحياء، المجلد 12، العدد 01، 2010، ص483.

[2] بريكي عبلة، فرج شعبان، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 10، العدد 01، 2018، ص 04.

[3] فتني مايا، إشكالية تسيير مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص56.

[4] ممدوح حمزة أحمد، إدارة الخطر والتأمين، كتاب إلكتروني متوفر على الموقع www.kotobarabia.com، ص18-22، تاريخ الاطلاع 2020/09/05.

من خلال وجود عراقيل ومعوقات تقف حاجزا أمام البنوك في ممارسة أعمالها وأنشطتها إضافة إلى عدم قدرتها على استغلال الفرص المتاحة في الساحة المصرفية[1].

- **التعريف الثاني**: تعرف المخاطر المصرفية على أنها مجموع الخسائر محتملة الحدوث على مستوى البنوك والتي تكون بشكل مفاجئ وغير مخطط لها، فهي تعبر عن تذبذب العائد الناتج عن استثمار معين مما يؤدي إلى حدوث آثار سلبية في البنوك تحد من قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة[2].

- **التعريف الثالث**: تعرف المخاطر المصرفية من قبل معهد المدققين الداخليين الأمريكي على أنها مصطلح يقصد به حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل على مستوى المؤسسات المالية والتي تجعلها في مواجهة صعوبات تحد من تحقيق أهدافها، فالمخاطر المصرفية تعتبر تهديد بالنسبة للبنوك[3].

من خلال ما سبق يمكن القول أن مختلف هذه التعريفات للمخاطر المصرفية تشترك في مفهوم واحد ألا وهو حالة عدم التأكد، وهي أن البنوك تبقى معرضة للمخاطر في مختلف الجوانب خاصة الجانب المالي المتعلق بالعوائد والأرباح متوقعة التحقيق.

كما توجد مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى حدوث وزيادة المخاطر على مستوى البنوك تتمثل أهمها في توسع البنوك في العمليات الاقراضية خاصة القروض مرتفعة المخاطر، إضافة إلى التوسع في تقديم الخدمات المصرفية واستخدام أدوات مالية متطورة كالمشتقات المالية وغيرها، كما يعتبر التطور التكنولوجي من أبرز عوامل حدوث المخاطر خاصة على مستوى الدول النامية بسبب نقص الكفاءة في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة[4].

---

[1] معطي لبنى، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وتأثيرها على الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 06، العدد 02، 2017، ص202.

[2] أيمن زيد، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري والمجموعة العربية المصرفية الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مالية بنك وتأمين، جامعة المسيلة، 2013، ص10.

[3] موسى عمر مبارك أبو محيميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، تخصص المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، عمان، 2008، ص 18.

[4] بالغالم حمزة، الأساليب الوقائية ودورها في تحقيق الأمان المصرفي من منظور لجنة بازل 3 حالة النظام المصرفي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة الشلف، الجزائر، 2019، ص14.

المطلب الثاني: مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي

تتميز البنوك الإسلامية بتنوع صيغها التمويلية والاستثمارية، وهو ما جعلها محل أنظار مختلف الأعوان الاقتصاديين الراغبين في الحصول على دعم تمويلي لممارسة مختلف الأنشطة الاستثمارية، وذلك نظرا لتكيف هذه البنوك مع طبيعة مختلف العمليات الاستثمارية سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، إلا أن هذه البنوك عرضة للوقوع في العديد من المخاطر نتيجة تنوع صيغها التمويلية المعتمدة، حيث ترتبط هذه المخاطر بنواحي مختلفة كطبيعة العميل، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بمصادر أموال البنك ومخاطر مرتبطة بطرق التمويل نفسها، وبالتالي فإن الاستثمار في البنوك الإسلامية ليس بالأمر البسيط بسبب ارتباطه بدرجة كبيرة بالمخاطر مما يجعلها أمام تحدي كبير للتحوط منها وتخفيض آثارها.

الفرع الأول: مفهوم المخاطر في الاقتصاد الإسلامي

ترتبط المخاطر في البنوك الإسلامية بالعمليات الاستثمارية، وبالتالي يمكن تحديد المخاطر في البنوك الإسلامية على أنها المخاطر المتعلقة عن عدم تحقيق العوائد المحددة والمتوقعة عن المشروع الاستثماري محل التمويل من قبل البنك، حيث أن هذا الفشل في الاستثمار يعود بالسلب على هذه البنوك من خلال تحملها لمختلف الخسائر الناتجة عليه كون عقد التمويل الإسلامي قائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة[1]، وبالتالي يمكن القول أن الخطر هو إمكانية التعرض للخسارة، والشريعة الإسلامية لا تحبذ الوقوع في الخسارة وبالتالي عدم الرغبة في حدوث المخاطر لأن ذلك يؤدي إلى حدوث خسائر في رأس المال وضياعه وهذا لا يوافق مقتضيات الدين الإسلامي الذي ينهى عن إتلاف وتبذير الأموال ويأمر بحفظه وأمانه واستثماره في الربح، إلا أن هذا لا يعني عدم الإقبال على المخاطر نهائيا، فهناك مخاطرة مقبولة تتعلق بالنشاط الاقتصادي الذي يعود بتحقق عوائد ومنافع، على عكس المخاطرة التي تنعكس سلبيا على النشاط الاقتصادي التي تؤدي بعم خلق أي عوائد، وهذا هو مفهوم المخاطرة المشروعة والجائزة في الاقتصاد الإسلامي[2].

[1] سعيدي خديجة، مرجع سابق، ص 86.

[2] سامي إبراهيم، التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد المصرفي، الطبعة 01، الرياض، 2007، ص 62-63.

الفرع الثاني: مخاطر صيغ التمويل المصرفي الإسلامي

تختلف مخاطر صيغ التمويل المصرفي الإسلامي حسب طبيعة عمل كل صيغة، وذلك لوجود بعض الاختلافات في الخصائص المميزة لهذه الصيغ، ويمكن توضيح مخاطر صيغ التمويل الإسلامي فيما يلي:

أولا- مخاطر صيغ المضاربة: يمكن إيجاز أبرز مخاطر المضاربة في النقاط التالية[1]:

1) المخاطر الناتجة عن عدم التزام العميل في دفع نسبة الأرباح المحققة للبنك أو التأخر في تسديدها.
2) المخاطر السوقية المتمثلة في تقلبات الأسعار بين الارتفاع والانخفاض والتي تأثر على نسبة الأرباح المتوقعة[2].
3) المخاطر الناتجة على ضعف الكفاءة العملية والفنية للعميل المضارب إضافة إلى المخاطر الناتجة عن أخلاقه والمتمثلة في كل أساليب التحايل وصور الغش والتصريحات غير الحقيقية واستخدام أموال المضاربة في الصالح الشخصي وعدم تركيزه على النشاط الاستثماري محل العقد[3]، فللمضاربة عدة شروط لنجاحها بشكل كفء من بينها الأمانة والأخلاق والسلوك الرشيد الذي يجب أن يتمتع به العميل المضارب إضافة إلى وازعه الديني[4].
4) المخاطر الناتجة عن عدم التزام العميل المضارب بالمنهج الإسلامي في النشاط الاستثماري والذي يؤثر على موقف أصحاب الودائع على مستوى البنك.
5) المخاطر الناتجة عن تكاليف أجور العمال والتي تكون على عائق البنك، إضافة إلى الخسائر الناتجة عن أخطاء العميل المضارب وتقصيراته في العمل، كما يمكن أن تخلق مخاطر ناتجة عن اشتراط أحد الطرفين نسبة معينة من الربح.

---

[1] أنظر إلى:

- معطي لبنى، مرجع سابق، ص 204.

- بطاهر بختة، بوطلاعة محمد، إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية دراسة ميدانية لفروع بنك البركة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد 02، 2018، ص 146.

[2] إبراهيم التومي، تكييف معايير السلامة في البنوك الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي، لأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص 94.

[3] صادق أحمد عبد الله السبئي، مخاطر صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد 09، العدد 01، 2017، ص 325-326.

[4] محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية دراسة تحليلية مقارنة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2011، ص 233.

6) تندرج العديد من المخاطر في عقود المضاربة المقيدة والتي لها مدة زمنية محددة بحيث ينعكس ذلك على أصحاب الودائع في البنك من خلال الاستعداد الكافي للمخاطرة خاصة في المشاريع الطويلة، وذلك بسبب الممارسات التقليدية المبنية على الفوائد والتي يضمن من خلالها أصحاب المال الوديعة والعائد وهو ما اعتاد عليه مختلف المستثمرين، وبالتالي فإن الإقبال الجديد على المضاربة الإسلامية من شأنه أن يزيد من درجة المخاطرة.

7) المخاطر الناتجة عن أي تغيرات في البضاعة من تلف وفساد من طرف العميل المضارب.

8) المخاطر الناتجة عن الخسارة المحتملة في المشروع الاستثماري أو تحقيق ربح أقل من المتوقع.

9) المخاطر الناتجة عن تجاوز الزمن المحدد للتمويل وإكمال المشروع محل العقد.

ثانيا– مخاطر صيغ المشاركة: يمكن إيجاز أبرز مخاطر عقود المشاركة فيما يلي[1]:

1) مخاطر مرتبطة بمصادر الأموال خاصة الودائع الاستثمارية حيث أن توظيفها في إطار عقد المشاركة من شأنه أن يشكل نوع من مخاطر السيولة خاصة في حالة طلب أصحابها قبل ميعادها.

2) مخاطر متعلقة بفقدان رأس المال، حيث أن البنك يدخل كشريك في المشروع الاستثماري بحصة من رأس المال مقابل حصوله على حقوق ملكية، كما يشارك البنك في نسبة معينة من الربح والخسارة في حال تحققها، وهنا يسمى رأس المال المخاطر، وبالتالي فالبنك له احتمالية الخسارة في حال فشل المشروع.

3) المخاطر المتعلقة بشخصية العميل وأخلاقه، والمتمثلة في التقصير وعدم الاهتمام بأموال البنك خاصة أن العملية التشاركية تكون غير مغطاة بأي نوع من الضمانات.

4) المخاطر الناتجة عن الخبرة المتدنية لكوادر البنك والتي ينتج عنها ضعف دراسة المشروع بمختلف جوانبه.

5) المخاطر السوقية والناتجة عن عدم المعرفة التامة للسوق وطبيعته من حيث نوع المنتج وآفاقه.

6) المخاطر المتعلقة بالوضع المالي للعميل من خلال الالتزام الجيد للعقد من حيث الوفاء بالتزاماته.

7) المخاطر المرتبطة بالقوانين والتشريعات المحلية، حيث تفرض بعض الدول أن يكون رأس مال الشركات المنشأة على الأرض المحلية وبالعملة الوطنية، وكذلك يراعى فيها سعر صرف العملة المحلية اتجاه العملات الأخرى من ناحية الثبات، وبالتالي تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر تقلبات أسعار الصرف إضافة إلى صعوبة تحويل

[1] أنظر إلى:

-قطاف عبد القادر، مقدم عبيرات، إجراءات التقليل من مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية (البنك الإسلامي الأردني كنموذج 2013-2015) ، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 09، العدد 02، 2015، ص 307-308.

-ضيف سعيدة، مرجع سابق، ص 37-38.

استثماراتها إلى الخارج، وهو ما يؤثر على عوائد الاستثمار كما يمكن أن تتحول الأرباح المتوقعة إلى خسائر محققة كنتيجة للتغيرات الحاصلة على مستوى العملة المحلية.

ثالثا– مخاطر صيغ المرابحة: تتمثل أهم مخاطر صيغ المرابحة فيما يلي[1]:

1) **مخاطر الوعد غير الملزم بالشراء:** هنا المخاطر تتشكل نتيجة عدم وفاء العميل طالب السلعة بشرائها عند توفرها وعرضها عليه من قبل البنك، خاصة إذا كان البنك قد اشترى السلعة ولم تكن متوفرة لديه، وبالتالي يقابل البنك مخاطر تكاليف شراء السلعة المتفق عليها مع العميل.

2) **مخاطر متعلقة بمطابقة المواصفات للسلعة محل العقد:** فالبنك يعتبر ضامن للسلعة من لحظة شرائها إلى غاية بيعها مرابحة، ويتكبد البنك خسائر كبيرة كنتيجة امتناع العميل عن تسلم السلعة محل العقد بسبب مواصفات معينة، خاصة إذا كانت مستوردة وذات مبلغ كبير، كما يجد البنك صعوبات في تكاليف تخزينها في حال عدم القدرة على بيعها.

3) المخاطر الناتجة من ردود فعل العميل حول السلعة المستلمة في حال وجود عيوب معينة عليها.

4) المخاطر المتعلقة بتوقف العميل عن الالتزام بديونه وتسديدها أو التأخر أو عدم التسديد عن قصد.

رابعا– مخاطر صيغ التمويل بالإجارة: تتمثل أبرز مخاطر التمويل بعقد الإجارة فيما يلي:

1) **مخاطر تسويقية:** تحتاج البنوك الإسلامية في عملية شراء السلع والأصول الثابتة إلى القيام بمجموعة من العمليات التسويقية بهدف جذب الانتباه العام فيما يخص هذه السلع، كما يجب على البنوك مراعاة الجانب السوقي واحتياجاته حيث يمكن للبنك أن يتعرض لمخاطر متمثلة في فقدان رأس المال والتي تعود بخسائر كبيرة[2].

2) **مخاطر عدم التزام العميل بتسديد أقساط الإجارة المتفق عليها:** يمكن أن يؤدي العميل بحدوث مخاطر تتعلق بتعطيل رأس المال العامل للبنك سواء من حيث توظيفه أو إعادة استثمار الأموال السائلة لديه، وهذا ينتج في حال الإخلال بنظام دفع وتسديد أقساط الأجرة بانتظام[3].

3) **عدم الاعتناء الجيد للأصول المؤجرة من قبل العميل:** وذلك كنتيجة لاستعمالها بطرق سيئة إضافة إلى عدم القيام بعمليات الصيانة والمراقبة مما يؤدي بها إلى التلف، كما أن البنك لا يستطيع اثبات تلف الأصول

[1] صادق أحمد عبد الله السبئي، مرجع سابق، ص 328-329.

[2] ضيف سعيدة، مرجع سابق، ص 38.

[3] قطاف عبد القادر، مقدم عبيرات، مرجع سابق، ص 309.

على العميل بحكمه غير متبع ومراقب للأصول المؤجرة مما يجعله يتكبد خسائر تتمثل في تكاليف التصليح والصيانة، كما يخسر البنك ويضيع الفرص البديلة في حال عدم تسلمه لأصوله نهاية عقد الإيجار بسبب تماطل العميل خاصة في حال كان البنك تعاقد مع عملاء آخرين بعد نهاية مدة الإجارة والذي يؤدي إلى خسارة البنك لأمواله وسمعته[1].

خامسا– مخاطر صيغ التمويل بالسلم: تتمثل أبرز مخاطر السلم في النقاط التالية:

1) **مخاطر الطرف المقابل للبنك:** تتمثل في عدم التزام العميل بالاتفاق المبرم مع البنك من خلال المدة الزمنية المحددة لتسليم الأصل محل العقد، أو عدم تسليمه نهائيا من قبل العميل، أو تسليم نوعية مختلفة مخالفة على الاتفاق المبرم بين الطرفين، وبما أن التمويل بالسلم يركز على بيع المنتجات الزراعية بشكل كبير فإن مخاطر الطرف الثاني قد تكون بسبب عوامل ليس لها علاقة بالملاءة المالية للعميل[2].

2) عقود السلم عبارة عن اتفاق بين طرفين حول سلع معينة بتحويل ملكيتها، فهي تكون خارج حدود السوق المنظمة وهذه السلع تحتاج إلى تخزين وبالتالي خلق تكاليف إضافية ومخاطر متعلقة بالأسعار يتحملها البنك المالك للسلع[3].

3) **مخاطر العائد المحتمل:** يتمثل العائد في عقد السلم بين الفرق في سعر السلعة سلما وسعرها عند حلول أجل تسليمها، فإذا كان السعر الثاني أكبر من الأول فهنا يعني تحقيق ربح، كما يمكن أن تتحقق خسارة في حال كان سعر السلعة سلما أكبر من سعرها في نهاية العقد[4].

وبالتالي يمكن القول أن مخاطر السلم بالنسبة للبنوك الإسلامية لها عدة أشكال تتمثل في مخاطر ائتمانية في حالة عدم التزام العميل بتسليم السلعة محل العقد، ومخاطر سوقية متمثلة في تقلبات الأسعار ومخاطر تشغيلية ناتجة عن عدم الدراسة الكافية والدقيقة من الناحية المالية والائتمانية للعميل[5].

---

[1] صادق أحمد عبد الله السبئي، مرجع سابق، ص 330.

[2] بن الحاج جلول ياسين، ساجي فاطمة، مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية المعاصرة، المجلد 01، العدد 01، 2018، ص118.

[3] معطي لبنى، مرجع سابق، ص 205.

[4] إبراهيم تومي، مرجع سابق، ص 97.

[5] موسى عمر مبارك أبو محيميد، مرجع سابق، ص 102.

سادسا– مخاطر عقد الاستصناع: تتمثل أبرز مخاطر التمويل بالاستصناع فيما يلي[1]:

1) **مخاطر الأطراف المشاركة للبنك في عقد الاستصناع:** يمكن القول على أنها مخاطر ذات طبيعة ائتمانية وتتمثل عدم التزام الصانع بالمدة المخصصة لتسليم الشيء المستصنع للبنك أو يكون في غير مواصفاته المطلوبة، وهذا في حال الاستصناع الموازي، إضافة إلى مخاطر عدم السداد من قبل العميل في الوقت المحدد.

2) مخاطر سوقية ناتجة عن تقلبات الأسعار خاصة بعد إبرام عقد الاستصناع، حيث أن في حالة تغير أسعار المواد الأولية لاحقا يسبب ذلك في خسائر على مستوى البنك.

3) **مخاطر تشغيلية:** تحدث نتيجة إهمال عمال البنك وتقصيرهم مما يؤدي إلى تلف أو حدوث خسائر للشيء المستصنع.

4) في مختلف الآراء الفقهية يعتبر عقد التمويل بالاستصناع غير ملزم، وبالتالي يمكن للبنك أن يتعرض لخسائر ناتجة عن تراجع العميل عن العقد المبرم مع البنك نظرا لكونه غير إلزامي، مما يقع البنك في خسائر تكاليف التصنيع[2].

المطلب الثالث: مخاطر البنوك الإسلامية عموما

تعتبر مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي من أبرز المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية، إلا أن طريقها الاستثماري يبقى عرضة لمخاطر أخرى كغيرها من المؤسسات المالية، بحيث يوجد العديد من التصنيفات الأخرى للمخاطر التي تعيق البنوك الإسلامية في مشوارها العملي من مخاطر مرتبطة بمصادر التمويل سواء الداخلية أو الخارجية، ومخاطر ذات تصنيفات حسب طبيعتها كالمخاطر السوقية ومخاطر السيولة وغيرها.

الفرع الأول: المخاطر المتعلقة بمصادر الأموال

تنطوي مصادر أموال البنوك الإسلامية على مجموعة من المخاطر والتي من الممكن أن تحدث بعض المشاكل على هذه البنوك، ومن بين هذه المخاطر نذكر ما يلي[3]:

---

[1] مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي–دراسة حالة بنك البركة الجزائري–، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 05، 2016، ص 48.

[2] Tariqullah khan, Habib Ahmed, Risk management an analysis of Issues in Islamic financial industrym research and training institute, Islamic development Bank, occasional paper N° 05, 1st edition, Jeddah, Saoudi Arabia, 2001, p 55.

[3] سعيدي خديجة، مرجع سابق، ص 87.

أولا– مخاطر رأس المال: يتعرض البنك لمخاطر تتمثل في عدم قدرته على مواجهة التزاماته وذلك بسبب تدني ملاءته المالية نتيجة انخفاض حقوق الملكية والمتمثلة في رأس المال بشكل أساسي إلى مجموع ودائعه أو موجوداته الخطرة المرجحة.

ثانيا– مخاطر الودائع: تعتبر الودائع أمانة وذمة يمنحها العميل للبنك بهدف التوظيف والاستثمار وهي من أهم الموجودات السائلة لدى البنك والذي يلتزم بردها لأصحابها في حالة الطلب عليها، إلا أن إجراء سحب الودائع من قبل العملاء يمكن أن يؤدي إلى مخاطر كبيرة على مستوى البنك متمثلة في مخاطر السيولة خاصة في حالة السحب الكبير في مدة زمنية قصيرة.

ثالثا– مخاطر المخصصات: تتمثل هذه المخاطر في حال كان إجمالي ديون البنك تفوق نسبة المخصصات أو مقارنة هذه الأخيرة بالاستخدامات الخطرة، وبالتالي فإن البنوك معرضة لتكبد خسائر في حالة عدم تغطية المخصصات للمخاطر محتملة الحدوث في مختلف الأنشطة الاستثمارية.

الفرع الثاني: المخاطر المالية والتشغيلية والقانونية والسياسية

تشترك البنوك الإسلامية في هذه المخاطر مع البنوك التقليدية، كون هذه المخاطر لسيقة بالعمل المصرفي عموما، ويمكن توضيح هذه المخاطر فيما يلي:

أولا– المخاطر المالية: هي المخاطر التي تأثر على الوضعية المالية للبنوك، وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

1) **مخاطر السيولة:** هي الصعوبات التي يواجهها البنك أو عجزه على مواجهة متطلباته أو على تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون تحمل أي خسائر[1]، حيث يقوم البنك في حال وقوعه في معضلة السيولة إلى زيادة قبوله للودائع أي زيادة الالتزامات أو من خلال تحويل موجوداته إلى أصول سائلة وهذا الإجراء من شأنه أن يؤثر على ربحية وعوائد البنك، إلا أنه يعتبر كوسيلة لتغطية العجز بدل الوقوع في انعدام للسيولة والتي تصعب من الوضع المالي للبنك[2].

[1] غسان سالم الطالب، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، عمان، الأردن، الجامعة الأردنية كلية الشريعة، يومي 29 و30 جويلية 2015، ص07.

[2] فضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013، ص 306.

2) **مخاطر السوق**: تعرف مخاطر السوق على أنها الخسائر المحتملة للمتغيرات المالية السوقية والمتمثلة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومختلف الأسعار المرتبطة بالحركية السوقية للسلع والخدمات[1]، وهذه المخاطر لها علاقة بقوى العرض والطلب في السوق، وتتأثر البنوك الإسلامية بمجموعة من مخاطر السوق نذكرها فيما يلي[2]:

3) **مخاطر هامش الربح (مخاطر السعر المرجعي)**: تتعامل البنوك الإسلامية بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة في عملياتها الاستثمارية، فهي لا تعتمد على أسعار الفائدة المحرمة شرعا، وبالتالي لا تعتبر عرضة لمخاطر سعر الفائدة، إلا أنها تتأثر بالتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة على مستوى السوق المصرفية بحيث تستخدم سعر مرجعي لتحديد أسعار مختلف أدواتها المالية، كما أن طبيعة العقود التي تمتاز بوجود عوائد ثابتة تفرض تحديد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد، وبالتالي التغير في السعر المرجعي لن يؤثر على تغيير الربح في العقود ذات الدخل الثابت والذي يحدد مسبقا، ومن هنا يمكن القول أن البنوك الإسلامية لا تواجه مخاطر متعلقة بأسعار الفائدة ولكن بتحركاتها بطريقة غير مباشرة دون التعامل بها والتي تؤثر على هامش الربح[3].

4) **مخاطر أسعار الصرف**: البنوك الإسلامية لا تتعرض بشكل كبير لمخاطر سعر الصرف نظرا لتحريم المعاملات المستقبلية، إلا أنه من الممكن أن تتعرض إلى مخاطر ناتجة عن تقلبات أسعار الصرف الناجمة عن أنشطة التصدير والاستيراد، من خلال التغير في أسعار العملات الفورية والتي ينتج عليها مصاريف دين ذات طبيعة مدينة ودائنة بالعملة الأجنبية.

5) **مخاطر أسعار السلع**: تنشأ هذه المخاطر خاصة في عقود الاستصناع وعقود السلم، وذلك في حال تخزين البنوك الإسلامية لسلع ومعدات قصد بيعها استصناعا أو سلما أو بهدف تأجيرها، ففي حال حدوث انخفاض في أسعار هذه السلع والمعدات في وقت لاحق يؤدي ذلك إلى حدوث خسائر محققة على مستوى هذه البنوك.

---

[1] حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2014، ص 56.

[2] جرودي رندة، يوسفي إيمان، إدارة المخاطر السوقية في المصارف الإسلامية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 12، العدد 02، 2018، ص 85-86.

[3] بوعظم كمال، شوقي بورقبة، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني " الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجا"، المركز الجامعي لخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 5 و6 ماي 2009، ص 19.

6) **مخاطر أسعار الأوراق المالية:** هذا النوع من المخاطر يصيب البنوك الإسلامية أكثر في الصكوك الإسلامية نتيجة لتقلبات أسعارها في الأسواق المالية، والتي تحدث لعدة أسباب سواء حقيقية أو غير حقيقية كالعمليات غير الشرعية مثل الاحتكار والمقامرة وإطلاق الشائعات.

7) **مخاطر الائتمان:** وهي المخاطر المتعلقة بعملاء البنك من خلال عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم في نهاية المدة الزمنية للعقد المتفق عليها، وهذا النوع من المخاطر يصيب البنوك الإسلامية في صيغ المديونية والإجارة، وهذا لا يمكن القول أنها غير عرضة لهذا النوع من المخاطر في الصيغ الأخرى، بحيث تتعمم مخاطر الائتمان على جميع الصيغ غير أنها ذات تأثير أكبر على صيغ المديونية والإجارة كمخاطر التأخير في سداد ودفع قيمة الإجراءات في تاريخ الاستحقاق أو التقصير الكلي في السداد ومخاطر المرابحة بسبب انعدام الضمانات الكافية المقابلة للتمويل، وباختصار مخاطر الائتمان ترتبط بمختلف توظيفات أموال البنك غير أن الاختلاف يكمن في التعريف فقط[1].

ثانيا– المخاطر التشغيلية: تعرف مخاطر التشغيل بأنها مجموع الخسائر التي لها علاقة مباشرة بالعمليات والأنشطة المعتمدة والمطبقة في البنك والناتجة عن الأداء السيئ للأفراد والسياسات والإجراءات الإدارية الفاشلة[2]، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن المخاطر التشغيلية تتمثل أساسا في مخاطر الموارد البشرية، مخاطر إدارية ومخاطر تتعلق بالنظم والمعلومات[3]، وتعتبر البنوك الإسلامية عرضة لمخاطر التشغيل كغيرها من البنوك التقليدية إلا أن هذه المخاطر تعتبر أكثر أهمية بالنسبة للبنوك الإسلامية بسبب سماتها ومميزاتها التي تختلف فيها عن غيرها، فبالإضافة إلى ما سبق تتعرض البنوك الإسلامية كذلك إلى مخاطر ناتجة عن عدم الامتثال للشريعة الإسلامية في عملياتها الداخلية والخارجية والتي تعتبر جزء كبير من مخاطر التشغيل، وهي تعبر عن فشل الامتثال للمبادئ المحددة من طرف الهيئة الشرعية والتي تتسبب في مخاطر المعاملة المصرفية القائمة على المنهج الإسلامي[4].

ثالثا– المخاطر القانونية: وهي المخاطر الناتجة عن القوانين والتشريعات التي تضعها الدولة بهدف إحداث تغييرات اقتصادية كاستخدام أدوات نقدية جديدة أو اجراءات وسياسات مالية من شأنها أن تأثر على النشاط

[1] Imran Hussain Minhas, Managing Risks in Islamic finance, Journal of Islamic Banking and Finance, volume 31, No 03, July Sept 2014, p 16-17.

[2] صالح حميد العلي، مرجع سابق، ص 488.

[3] معطي لبنى، مرجع سابق، ص 207-208.

[4] Hylmun Izhar, Identifying operational risk exposures in Islamic banking, Kyoto bulletin of Islamic area studies, Vol 03, N° 02, March 2010, p 20-21.

المصرفي كفرض ضرائب جديدة أو التأثير في العملة المحلية، ما ينعكس ذلك على أعمال وأنشطة البنك في المجال الاستثماري ويجعلها تتعرض لخسائر مالية أو انخفاض عوائدها نتيجة التغير في القوانين[1].

رابعا– المخاطر السياسية[2]: وهي المخاطر الناتجة عن النزاعات والمشاكل الدولية والتي تنعكس بالسلب على الأداء الخارجي للبنوك من الناحية الاستثمارية، بحيث تجد صعوبة في إدارة ومراقبة أنشطتها، مما قد يتسبب بخسائر مالية متوقعة أو يقلل من أرباحها.

كما توجد مجموعة من المخاطر الأخرى التي تتعرض لها البنوك الإسلامية تتمثل فيما يلي[3]:

1) **مخاطر السمعة والثقة**: وهي المخاطر المتعلقة بفقدان مصداقية هذه البنوك والتي تؤدي إلى خسارة عملائها، وتنتج هذه المخاطر بعدم موافقتها لقواعد الشريعة الإسلامية إضافة إلى عدم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير.

2) **مخاطر الإزاحة التجارية**: تقوم البنوك الإسلامية بدفع نسبة من الأرباح إلى أصحاب الحسابات الاستثمارية حتى وإن لم تتحقق، وذلك من خلال قصها من نسبة أرباح المساهمين، بحيث تسعى من هذا الإجراء إلى الحفاظ على عملائها وكسب عملاء جدد خاصة بعد المنافسة الشديدة التي تجدها من البنوك التقليدية، إلا أنه يؤدي إلى تخفيض عوائد البنك كما يحول دون تطوره وتوسعه مستقبلا.

[1] إبراهيم تومي، مرجع سابق، ص 90.

[2] صالح حميد العلي، مرجع نفسه، ص 491.

[3] عائشة لمحنط، فوزي ألحاج أحمد، التحوط كأداة لإدارة مخاطر التمويل الزراعي في البنوك الإسلامية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 02، العدد 03، 2018، ص 452-453.

خلاصة الفصل

بعد التطرق للإطار النظري للبنوك الإسلامية، يمكن القول أن هذه البنوك تتمتع بخصائص ومميزات تمكنها من مواجهة مختلف الصدمات المالية خاصة أن القطاع الذي تنشط فيه من أكبر القطاعات عرضة للأزمات والمشاكل المالية، ويعود هذا إلى طبيعتها الاستثمارية والتنموية القائمة على المبادئ الإسلامية كالمشاركة في الأرباح والخسائر، بحيث تتعدد وتتنوع توظيفاتها المالية من خلال العديد من الصيغ وهو ما جعلها محل أنظار ومركز استقطاب العديد من الجهات الاستثمارية، فرغم وجود العديد من العراقيل والمعوقات التي تحد من ممارسة أعمالها وتحقيق أهدافها كنقص الوعي الإسلامي وقلة القوانين والتشريعات المنظمة لأعمالها إضافة إلى إشكالية العلاقة بينها وبين البنوك المركزية، إلا أنها استطاعت من مزاولة أعمالها على الوجه المطلوب وأصبحت تشكل تحديا كبيرا للبنوك التقليدية وأضحت تفوقها من حيث الكفاءة والمردود العملي.

وحتى تدعم هذه البنوك مستواها وتعزز مركزها التنافسي وكأهم توجه للتحوط من المخاطر التي تواجهها خاصة مخاطر التمويل والتي لها جوانب وأشكال متعددة، يجب عليها أن تتبع مختلف المعايير الدولية الهادفة إلى تحقيق وضمان السلامة المصرفية خاصة مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي تعتبر ضرورة حتمية نوعا ما كونها تهتم بإدارة المخاطر والتحوط منها، بحيث تعتبر هذه المقررات تحديا للبنوك الإسلامية خاصة معايير بازل 3 وذلك نظرا لخصائص هذه البنوك وتركيباتها المالية والمغايرة للبنوك التقليدية، كون مقررات لجنة بازل ركزت على خصوصيات البنوك التقليدية، وبالتالي يتوجب على البنوك الإسلامية التكيف مع هذه المعايير كوسيلة للتحوط من المخاطر إضافة إلى دعم مركزها المالي.

الفصل الثاني

التحوط من مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية حسب بازل 3

تمهيد

يعتبر النشاط المصرفي من أكثر الأنشطة الاقتصادية عرضة للمخاطر، فهو يمس الجانب الحساس للاقتصاد الوطني، مما يجعله مركز اهتمام العديد من الأبحاث والدراسات العالمية، حيث أن التوسع في العمليات والأنشطة المصرفية من شأنه أن يؤدي إلى الالتحام مع المخاطر خاصة تلك المتعلقة بالتمويل والاستثمار والتي هي أساس العمل المصرفي، ومن هنا ظهرت حاجة البنوك إلى معايير دولية تمس جانبها المالي في إطار إدارة المخاطر والتحوط منها حيث تعد المخاطر المصرفية أكبر عائق أمام التوسع الاستثماري في البنوك، وفي هذا الإطار تم إصدار معيار لكفاية رأس المال من قبل لجنة بازل يحتوي على نسب مالية محددة بدقة يتوجب الاحتفاظ بها، حيث قامت لجنة بازل بتطويره مع مرور الزمن إلى غاية وصولها إلى معيار مناسب وذات كفاءة عالية أصدرته في اتفاقيتها الثالثة التي جاءت لتصحيح المشاكل والآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية 2008 على معظم البنوك الدولية، إلا أن هذا المعيار خاص بالبنوك التقليدية فقط كونه مصمم حسب خصائصها باعتبارها الأكثر تأثرا بالأزمة المالية العالمية 2008 عكس البنوك الإسلامية التي كان تأثرها أقل أو شبه منعدم، وهو ما يعد إشكال أمام هذه البنوك في تطبيق هذا المعيار والذي يعتبر من أهم أساليب إدارة المخاطر في العمل المصرفي سواء التقليدي أو الإسلامي.

وفي إطار حل هذا الإشكال تم إصدار معيار إسلامي لكفاية رأس المال معدل ومطابق لمعيار اتفاقية بازل 3 بهدف ملاءمة هذا الأخير مع خصوصية عمل البنوك الإسلامية، حيث يحتوي على نسب مالية مطابقة لتلك الصادرة عن لجنة بازل 3.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية ممثلة كما يلي:

- **المبحث الأول: ماهية التحوط وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.**
- **المبحث الثاني: مقررات اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال.**
- **المبحث الثالث: تكييف البنوك الإسلامية لمعيار كفاية رأس المال حسب بازل 3.**

المبحث الأول: ماهية التحوط وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تعد المخاطر المصرفية أصعب مشكل تواجهه البنوك وخاصة البنوك الإسلامية باعتبارها حديثة النشأة وانفرادها ببعض المخاطر الخاصة بأحكام الشريعة الإسلامية ومخاطر الاستثمار والتمويل، والتي تعد أصعب ما يعيق عمل هذه البنوك كونها تمس الجانب المالي وهو من أكثر الجوانب الحساسة في البنوك والمؤسسات المالية، ولذلك يتوجب إعطائها اهتمام خاص من خلال وضع مجموعة من الاستراتيجيات والأساليب الخاصة بالتحوط من هذه المخاطر وإدارتها بطريقة فعالة، ويكون ذلك قبل التعرض لهذه المخاطر أي وجوب الوقاية منها من خلال إدارتها والتعامل معها بهدف التقليل من آثارها والتي قد تؤدي إلى حدوث العديد من السلبيات كالإفلاس أو الانحلال.

المطلب الأول: مفهوم التحوط من المخاطر في البنوك الإسلامية

تعتبر المخاطر المصرفية جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي فهي لصيقة بهذا النشاط، وبالتالي فإن البنوك أمام تحدي كبير لإيجاد وسائل وأساليب بهدف الحد منها، وتعد استراتيجية التحوط من أبرز الأساليب المستخدمة في البنوك إلا أنها تختلف من حيث الاستخدام بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية حيث أن الأولى لا تجيز وسائل التحوط التقليدية لاشتمالها على طرق محرمة كالغرر والمقامرة، وبالتالي يتوجب الاعتماد على طرق تكون ضمن المنهج الإسلامي، فمخاطر التمويل الإسلامي تختلف بشكل جذري عن مخاطر التمويل التقليدي وذلك لاختلاف الأساليب والصيغ المستخدمة.

الفرع الأول: تعريف التحوط من المخاطر في البنوك الإسلامية

يأخذ مصطلح التحوط معاني ومفاهيم عديدة حسب نوع الشيء المراد التحوط منه، ففي الجانب المالي التحوط يعني تفادي حدوث خسائر مالية نتيجة نشاط معين، ومن تعاريف التحوط نذكر ما يلي:

أولا- التحوط لغة: يقصد به أخذ موقف معين بهدف الرعاية والاهتمام بالأمور، يقال حاطه أي رعاه وكلأه، وحوطه أي بنى عليه جدار بهدف الحماية، ومن أحاط أخاه حيطة حسنة أي عاهده بالاهتمام[1]، والتحوط لغة دليل على عملية إدارة المخاطر من خلال تحييدها وتقليصها ونقلها، وهناك تشابه بين آلية التحوط ونشاط

[1] محمد علي القري، آليات التحوط في العمليات المالية الإسلامية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، يومي 27 و28 ماي 2008، ص 02.

التأمين، حيث أن التأمين هو دفع مبلغ مالي بهدف تجنب الخسارة مع امكانية تحقيق ربح، أما التحوط فهو عملية التقليل والتقليص الممكن للخسارة مع التخلي عن امكانية تحقيق الربح، ثم أن تجنب الوقوع في المخاطر في البنوك الإسلامية يكون وفق الشريعة الإسلامية من خلال العمل على إيجاد علاقة تربط بين المخاطر والملكية والنشاط الحقيقي والذي ينجر عليه أرباح، وبالتالي فإن التحوط يكون مقبولا شرعا إذا ارتبط بالنشاط الحقيقي[1].

ثانيا- التحوط اصطلاحا: يمكن ذكر مجموعة من التعاريف الاصطلاحية لآلية التحوط من المخاطر كما يلي:

- **التعريف الأول:** هي مجموعة من الإجراءات والتدابير والأساليب التي تتبناها البنوك بهدف التقليل من المخاطر والحد منها إلى أدنى الدرجات، من خلال اختيار الصيغ والعقود المناسبة مع الحفاظ على احتمالية تحقيق عوائد مناسبة وجيدة على الأنشطة الاستثمارية[2].

- **التعريف الثاني:** هو عبارة عن فن واستراتيجية لإدارة المخاطر خاصة السوقية منها، من خلال أخذ نظرة مستقبلية واعتماد مراكز عكسية عند التعامل في أدوات المشتقات المالية[3].

- **التعريف الثالث:** التحوط هو آلية تعتمدها البنوك من خلال النظر للحالة السوقية في محاولة لتعويض التعرض لمخاطر السوق عن طريق مركز مساو ونظرة عكسية في سوق آخر، وبالتالي حماية الاستثمار من مخاطر الخسارة المحتملة بسبب تقلبات السوق[4].

وتختلف عمليات التحوط في البنوك الإسلامية عن التحوط في البنوك التقليدية، كون أن الأدوات والأساليب المعتمدة في البنوك الإسلامية تتمتع بمجموعة من الشروط نذكر منها[5]:

1) المخاطر المراد التحوط منها تكون في حد ذاتها مطابقة لمقتضيات الشريعة الإسلامية.

---

[1] بدر الدين قرشي مصطفي، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية "المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية"، ورقة بحث مقدمة لفعاليات ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية النسخة الرابعة يومي 5 و6 أفريل 2012، ص 15.

[2] عائشة لمحنط، فوزي الحاج أحمد، مرجع سابق، 2018، ص 457.

[3] سمير عبد الحميد رضوان حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية، دار النشر للجامعات، الطبعة 01، مصر، ص 55-56.

[4] Lahsen Oubdi, Abdessamad Raghibi, An overview on the practise and issues of Hedging in Islamic Finance, International journal of contemporary research and review, Vol 08, Issue 10, 2017, P 08.

[5] أنظر إلى:

-حسين حامد حسان، آليات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة بحث مقدمة للمشاركة في فعاليات المؤتمر الدولي للهيئات الشرعية الحادي عشر في البحرين يومي 7 و8 ماي 2012، ص 11.

-حامدي وناسة، حامدي بلقاسم، السلم كصيغة للتحوط ضد المخاطر المستقبلية، مجلة الإحياء، المجلد 19، العدد 02، 2019، ص 479.

2) عمليات التحوط تكون بأساليب وعقود شرعية.

3) الهدف من التحوط هو تقليل المخاطر وإدارتها وليس التخلص منها أو تحقيق أرباح منها بما يجعلها منتجات مالية.

4) ألا تؤدي آلية التحوط إلى بيع الديون وتبادلها الممنوع شرعا.

ولآلية التحوط من المخاطر أهمية كبيرة على مستوى البنوك، فهي تمكن من التخطيط الأفضل في مجال إدارة المخاطر، حيث تساعد على نقل وتحويل المخاطر ووضع استراتيجيات لتفادي الوقوع في الخسائر إضافة إلى المساهمة في توفير وزيادة السيولة للبنوك[1]، كما تؤدي إلى حماية الممتلكات والموارد المالية والسيطرة على المخاطر والوقاية منها[2]، وتجعل آلية التحوط من المخاطر البنوك تتمتع بنظرة مستقبلية جيدة في المجال المالي والمصرفي، من خلال اكتساب خبرات في مجال إدارة المخاطر، الأمر الذي يجعلها تستطيع التحكم أو تفادي مختلف المخاطر المستقبلية ممكنة الحدوث، وهذا من شأنه أن يؤثر على المردود المالي للبنوك.

الفرع الثاني: أشكال التحوط من المخاطر في البنوك الإسلامية

تعتبر المشتقات المالية من أبرز أدوات التحوط من المخاطر حيث تلجأ العديد من البنوك والمؤسسات المالية للأسواق المالية للقيام بعمليات التحوط، إلا أن هذه الآلية تختلف في البنوك الإسلامية كون المشتقات المالية لا تعتبر شرعية حيث تم الاختلاف على شرعيتها إلا إذا كانت ذات خصائص مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، ويوجد عقود ووسائل شرعية للقيام بالتحوط من المخاطر في البنوك الإسلامية بحيث تعد مقبولة إلى حد ما ومن بينها نذكر[3]:

أولا– التحوط الاقتصادي: هو أسلوب التحوط الذي يكون على مستوى البنك دون اللجوء إلى وضع تعاقدات مع جهات أخرى، ومثال على ذلك تنويع الأصول الاستثمارية.

ثانيا– التحوط التعاوني: هو أسلوب التحوط الذي يقوم على علاقة تبادلية بين طرفين أو مجموعة من الأطراف دون اللجوء إلى أهداف ربحية، ومثال على ذلك التأمين التعاوني بمختلف أشكاله.

[1] Saadiah Mohamed, Ali Tabatabaei, Islamic Hedging: Gambling or risk Management? Paper submited to the 21 st Australian finance and banking conferenece 16-18 december 2008, P 09.

[2] Asuraf Wajdi Dato's Dusuki, Edib Smolo, Islamic Hedging Rationale Necessity and Challenges, Paper presented et the international seminar on "mumabat Islamic economics and finance (SEMKI 09), October 20-21, 2009, Faculty of Islamic studies, Univ of Kebangraan, Malysia.

[3] عائشة لمحنط، فوزي الحاج أحمد، مرجع سابق، ص 457-458.

ثالثا– معالجة المخاطر التعاونية: يعتبر العقد من بين أبرز مميزات العمل المصرفي والذي يجب أن يكون شرعي لجوازه في البنوك الإسلامية، حيث يجب على هذه الأخيرة دراسة وضع عقودها مع عملائها والتي يمكن أن ينجر عليها بعض المخاطر، ويمكن إدخال بعض البنود المشروعة على العقود التي تخفف من احتمالية الوقوع في المخاطر ومن أمثلة ذلك نذكر ما يلي[1]:

1) **المقايضات المتفقة مع الشريعة الإسلامية:** كقيام البنك بشراء سلعة معينة مطلوبة حالا مقابل ديون على طرف آخر.

2) **التحوط التعاقدي:** يقوم على عقود المعارضة المراد بها الربح كعقود المضاربة والبيع الآجل والسلم.

3) **الإحسان في عقود السلم:** هو إمكانية زيادة السعر عن السعر المتفق عليه لحظة إبرام العقد، حيث قامت بعض البنوك الإسلامية بتضمينه في عقود السلم خاصة في السلع الزراعية نتيجة اختلاف السعر بين فترتي التسليم وإبرام العقد.

4) **خيار التحكيم وتسوية النزاعات:** ويكون ذلك بالاتفاق على تسوية النزاعات والخلافات باستخدام طرق سهلة وواضحة وميسرة إضافة إلى اللجوء إلى التحكيم التوافقي.

5) **العقود المتوازية:** كأن يشتري البنك مرابحة ويبيع مرابحة وينطبق ذلك على السلم والاستصناع.

6) **بيع العربون:** العربون هو عقد بيع يدفع المشتري مبلغا من المال إلى البائع، ففي حال أخذ السلعة أحتسب هذا المبلغ من ثمن السلعة محل العقد، وفي حال عدم أخذها فيعود المبلغ المدفوع الأولي للبائع[2]، وهو كبديل لعقود الخيارات.

المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تعد المخاطر من أبرز ما يعيق النشاط المصرفي، فهي تؤدي إلى خلق العديد من المشاكل والآثار السلبية من شأنها أن تضر بمصالح البنوك، ولذلك يتوجب على هذه الأخيرة إدارتها بشكل كفء، كما أصبح الاهتمام أكثر بإدارة المخاطر من اكتشاف المخاطر بحد ذاتها، كون نجاح البنوك أصبح مرهون بمدى قدرتها على احتواء هذه المخاطر، ولا تختلف هذه العملية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية حيث يسهل على هذه الأخيرة

[1] بدر الدين قرشي مصطفي، مرجع سابق، ص 16-17.

[2] إنجي هند زهدور، البيع بالعربون مستأصل في الشريعة ومستحدث في القانون، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 04، العدد 02، 2016 ص73.

أكثر من تطبيق عمليات إدارة المخاطر، وذلك لاكتسابها لخصائص ذاتية مأخوذة من طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وهذا راجع لأساليب عملها القائمة على الأصول الحقيقية غير الوهمية.

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تعبر عملية إدارة المخاطر عن مختلف الأساليب والطرق التي تسمح بمعرفة وتحليل المخاطر ووضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها، ومن بين تعاريف إدارة المخاطر نذكر ما يلي:

- **التعريف الأول**: تعرف عملية إدارة المخاطر على أنها عملية إعداد مجموعة من الأبحاث والدراسات في مرحلة قبل حدوث المخاطر وبعدها، وذلك بهدف منع أو تقليل الخسائر الممكنة، إضافة إلى تحديد المخاطر ونوعيتها ومحاولة السيطرة عليها واستخدام إجراءات تقلص من التعرض لها والحد منها وعدم مواجهتها مرة أخرى[1].

- **التعريف الثاني**: تعرف عملية إدارة المخاطر على أنها منهج علمي تستخدمه البنوك للتعامل مع المخاطر من خلال وضع توقعات الخسائر المحتملة وإقرار أدوات وأساليب تؤدي إلى تقليل حدوث هذه الخسائر ووضعها في حدود متدنية[2].

- **التعريف الثالث**: كما تعرف عملية إدارة المخاطر على أنها خليط من مجموعة من المراحل متمثلة في رصد المخاطر، تحديدها، قياسها، ومراقبتها، وذلك بهدف فهمها وتحديد طبيعتها ووضعها في حدود الدراسة وإيجاد مختلف الإجراءات المناسبة لمعالجتها والقضاء عليها من قبل مجلس إدارة المخاطر[3].

أما فيما يخص عملية إدارة المخاطر في الفقه الإسلامية فتعرف على أنها مجموعة التقنيات الحديثة التي تسمح بمواجهة مع ما يخبأه المستقبل من احتمالات، وتستمد إدارة المخاطر مشروعيتها ومفهومها في الإسلام من مقصدين، الأول مقصد عام للشريعة الإسلامية يتمثل في حفظ نظام الأمة وصلاحه بصلاح الإنسان، أما المقصد الثاني فهو مقصد حفظ المال في الشرع وهو من المصالح الضرورية في الشرع الإسلامي، ولا يستقيم النظام باختلاله، وإدارة المخاطر تحقق هذه المقاصد لأنها تؤدي إلى تفادي الخسائر وحفظ المال في ظل الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية[4].

---

[1] سمير عبد الحميد رضوان حسن، مرجع سابق، ص 308.

[2] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 50.

[3] مختار بونقاب، مريم بالأطرش، مبدأ إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية دراسة حالة لبنك البركة الجزائري، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2019، ص48.

[4] بريكي عبلة، فرج شعبان، مرجع سابق، ص 06.

ولإدارة المخاطر أهمية كبيرة تعود على البنوك، وهي مشابهة لأهمية آلية التحوط كون الهدف يكون موحد إلا أنه يبقى اختلاف جزئي وذلك راجع لاختلاف الأساليب والاستراتيجيات، فعملية إدارة المخاطر أداة لاتخاذ القرار، حيث أن البنوك التي تتمتع بكفاءة عالية في إدارة المخاطر لها قدرة كبيرة على اتخاذ قرارات سليمة، حيث أن التعرف على الخطر وتحديده أمر مهم في عملية اتخاذ القرار، كما تعتبر نموذج تنظيمي يتضمن تغييرات في الطريقة التي تنظم بها البنوك وتخصيص المسؤوليات فهي ليست إجابة للمخاطر فقط[1].

الفرع الثاني: العناصر الأساسية في إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

إن عملية إدارة المخاطر عملية متكاملة تتطلب تضافر واتحاد مجموعة من العناصر، وذلك بهدف النهوض بنظام مناسب وكفء قادر على مواجهة مختلف المخاطر التي تواجه البنوك في إطار نشاط مصرفي سليم، وتتمثل أبرز عناصر إدارة المخاطر فيما يلي[2]:

أولا– توفر المعلومات والبيانات بشكل دوري ومنتظم: تتطلب عمليات إدارة المخاطر توفر الكم المناسب من المعلومات والبيانات المتعلقة بمختلف أعمال البنك، سواء الداخلية أو الخارجية من عملائه وموظفيه وأحوال الاقتصاد والسوق وغيرها.

ثانيا– توفر سجلات وأنظمة محاسبية مناسبة: يجب توفر البنك على الوثائق المحاسبية سواء بشكل الكتروني أو بشكل ورقي، إضافة إلى وجود نسخ احتياطية لها مع وضع رقابة مناسبة عليها.

ثالثا– وجود استراتيجيات وإجراءات واضحة ودقيقة: وهي مختلف السياسات المتعلقة بعمليات البنك والمسؤولة على تنظيمها كأنشطة التمويل ومختلف شروطها، إضافة إلى الإجراءات الخاصة بتنفيذ السياسات المرسومة والموضوعة، حيث يجب أن تكون واضحة وموزعة على مختلف موظفي البنك.

رابعا– توزيع وتحديد المسؤوليات بشكل واضح: أي عدم تداخل الأعمال والواجبات بين مصالح البنك والفصل بينها، حيث تحتوي البنوك على سلم وتخطيط وظيفي منظم لأعمالها وأنشطتها.

[1] Alina Teodoreciuhreanu, Nicolae Baltes, Study on the risk management in banking institutions, Article in studies in business and economics, Vol 05, N° 03, 2010, Romania, p 70.

[2] جازية حسيني، إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية في الدول العربية وفق معايير لجنة بازل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2018، ص 99-100.

خامسا– وضع إدارة خاصة لإدارة المخاطر واستقلاليتها: ويعود الهدف من هذا الإجراء هو تسهيل عمليات تقدير المخاطر ودراستها بشكل مستقل، إضافة إلى التركيز على المشاكل في وقت حدوثها وبعدها، حيث أنه في حالة عدم الاستقلالية يمكن أن يؤدي إلى تضارب الأهداف والنتائج.

سادسا– توفر البنك على أنظمة رقابية داخلية وخارجية للتحقق من أدائه: تتطلب عملية إدارة المخاطر توفر أنظمة رقابية فعالة باعتبارها من أبرز عناصر الكشف عن المخاطر، حيث تهتم بالأخطاء الناجمة عن العاملين والموظفين سواء المقصودة أو غير المقصودة، إضافة إلى التقدير والحكم الشخصي عند اتخاذ القرار أو مختلف ضغوط العمل، أو بناء قرارات على معلومات غير دقيقة أو غير واضحة.

سابعا– إصلاحات قانونية وإدارية لتسهيل عمل البنوك: وهي مختلف التسهيلات والقوانين التي تضعها السلطات النقدية والمالية والبنوك المركزية التي تنظم عمل البنوك وتسهل من ممارسة أنشطتها.

ففي حال توفر البنوك على مختلف العناصر السابقة فهذا من شأنه أن يسهل من عملية إدارة المخاطر وضمان الممارسات والأنشطة السليمة والتي تؤثر بدورها على أداء البنوك وزيادة استقرارها، مما يجعلها تتجنب الوقوع في مختلف الخسائر الممكنة، كما أن عملية إدارة المخاطر تقوم على مجموعة من المراحل أبرزها تعريف الخطر وتحديده، قياس وتقييم الخطر مع تحليله وتقريره، التسيير التقني للخطر، إضافة إلى مراقبته[1].

وبالتالي فإن عملية إدارة المخاطر تكون من خلال عمليات متناسقة لا يمكن الاستغناء عن أي منها، حيث أن التحكم بالمخاطر بشكل مناسب يجعل حدتها ذات تأثير متدني أو منعدم في بعض الأحيان.

المطلب الثالث: استراتيجيات التحوط وإدارة مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية

أصبح التمويل الإسلامي من أبرز المصادر التي تلجأ إليها مختلف الجهات الاستثمارية الراغبة في الحصول على مصادر مالية ذات طبيعة إسلامية، وهو ما توفره البنوك الإسلامية، إلا أن هذا النشاط ينطوي على العديد من المخاطر التي تؤثر على سيرورة هذه البنوك حيث تعاظمت في الآونة الأخيرة خاصة بعد تنوع أساليب الاستثمار الإسلامي، وترتبط مخاطر التمويل بدرجة كبيرة بالطرف المقابل في العملية الاستثمارية، وهو ما يتوجب إيجاد استراتيجيات تمكن البنوك الإسلامية من التحوط من هذه المخاطر وإدارتها بالشكل الصحيح، مما يجعلها تضمن تحقيق عائداتها واسترجاع أموالها وتفادي الوقوع في الخسارة.

[1] حياة نجار، مرجع سابق، ص 66-70.

الفرع الأول: الاستراتيجيات العامة للتحوط وإدارة مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية

إن التوسع في عمليات التمويل والاستثمار يجعل من البنوك الإسلامية مجبرة بالالتزام بكل أساليب الحيطة والحذر، وذلك بهدف التحوط من مخاطر هذا النشاط ويكون ذلك بإتباع مجموعة من الاجراءات للتخفيف من مخاطر التمويل، وتتمثل أهم الاجراءات العامة بالتحوط وإدارة مخاطر التمويل فيما يلي[1]:

أولا– دراسة المشروع الممول: تعتبر أول خطوة أمام البنوك الإسلامية قبل الشروع في منح التمويل والدخول في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال معرفة ما إذا كان النشاط الاستثماري يعود بفوائد اقتصادية عامة إضافة إلى درجة انطواءه على المخاطر ومدى نجاحه من الناحية العملية، حيث أنه في حالة تميزه بدرجة كبيرة من المخاطر يمكن للبنك التخلي عن فكرة التمويل والاستثمار فيه، وبالتالي يتوجب الدراسة الدقيقة والعميقة من جميع النواحي، كما أن البنوك الإسلامية تجتنب جل مخاطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية كونها تمس بصفتها العقائدية.

ثانيا– دراسة العميل: فالعملية التمويلية والاستثمارية تتكون من البنك والطرف المقابل له أي العميل، حيث أن هذا الأخير يتطلب الدراسة قبل التعامل معه، وذلك من خلال عدة نواحي أبرزها شخصيته وجدارته الائتمانية وخبرته الاستثمارية، إضافة لاحترامه لطرق الدفع وعمليات الاستثمار القائمة في البنوك الإسلامية.

ثالثا– أخذ الضمانات: تعتبر الضمانات الوسادة التي يلجأ إليها البنك في حالة عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، وهي آخر حلول البنك لاسترجاع أمواله كمبدأ للتأكد من سلامة القرض، كما يجب أن يأخذ الضمان الكافي لتغطية مبلغ التمويل، وذلك حتى يتسنى له استعادة أمواله كاملة في حالة تهرب العميل عن السداد أو عدم قدرته[2]،ومن المعروف أن البنوك الإسلامية لا تأخذ الضمانات في عملياتها التمويلية لدخولها كشريك في العملية الاستثمارية في بعض الصيغ كالمضاربة والمشاركة وهو ما يعرضها أكثر لمخاطر خسارة المشروع الاستثماري كونها تتحمل الخسائر المالية لوحدها، إلا أن موضوع الضمانات يبقى ضرورة حتمية لابد من العمل بها وذلك لتفادي الوقوع في الخسائر، خاصة بعد معرفة العميل بتحمل البنك لوحده للخسائر المالية، وهو ما يجعله يعمل دون قلق، الأمر الذي قد يؤثر على سيرورة النشاط الاستثماري.

[1] بدر الدين قرشي مصطفي، مرجع سابق، ص 18.

[2] كمال رزيق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، ورقة بحثية للمشاركة في فعاليات الملتقى الدولي حول التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، الخرطوم، يومي 5 و6 أفريل 2012 ، ص 19-20.

رابعا– تحديد سياسات فعالة في بعض صيغ التمويل: من بين صيغ التمويل الأكثر تعرضا للمخاطر في البنوك الإسلامية هي المرابحة والاستصناع، وذلك عندما يكون الوعد بالشراء في هاتين الصيغتين غير ملزم، وبالتالي يتوجب على البنوك الإسلامية وضع سياسات واقعية تمكنها من التحوط في مثل هذا النوع من الحالات، ومن بين الأساليب المناسبة للتحوط نذكر مايلي:

1) متابعة ومراقبة حجم المخاطر خلال فترة تسليم المورد أو المقاول الأصول للبنك.

2) تحديد ما إذا كان المورد يتحمل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الأصول محل العقد قبل القيام بالتسليم أو أثنائه، حيث يستطيع البنك من ابرام بند في العقد ينص على خيار شرط الإعادة للأصول المشتراة.

3) استخدام وكالات تحصيل الديون.

خامسا– الالتزام بالمعايير الدولية لإدارة المخاطر: ولعل من أبرزها تلك الصادرة عن مقررات لجنة بازل والتي قامت بوضع نسب خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية التي يتوجب الاحتفاظ بها بهدف التحوط من المخاطر المصرفية، وتتمثل أبرز هذه النسب في نسب كفاية رأس المال ونسب السيولة قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى نسب الرفع المالي، حيث اهتمت لجنة بازل بمختلف المخاطر كمخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة وتعد مقرراتها أبرز ما تسعى إلى تطبيقه مختلف البنوك العالمية.

وإضافة إلى ما سبق فإنه يوجد العديد من الاستراتيجيات العامة الأخرى التي تمكن البنوك الإسلامية من التحوط من مخاطر التمويل كاستخدام بيع العربون مع العميل واستخدام صيغة المعدل المتغير في عمليات الإجارة، إضافة إلى تقديم قسط أول كبير في عملية المرابحة من ثمن الشراء أو ما يسمى بهامش الجدية[1].

الفرع الثاني: الاستراتيجيات الخاصة بالتحوط وإدارة مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية

كإضافة للاستراتيجيات العامة بالتحوط وإدارة مخاطر التمويل الإسلامي، توجد بعض الاستراتيجيات الخاصة بمخاطر هذا النوع من التمويل والذي يرتكز أساسا عن الصيغ المعتمدة في البنوك الإسلامية، حيث تتطلب هذه الأخيرة عناية خاصة نظرا للمخاطر المرتبطة بها، ومن بين أهم الاستراتيجيات المقترحة نذكر ما يلي[2]:

[1] عائشة لمحنط، فوزي الحاج أحمد، مرجع سابق، ص 460-461.

[2] أنظر إلى:

-ضيف سعيدة، مرجع سابق، ص 40-43.

-قطاف عبد القادر، مقدم عبيرات، مرجع سابق، ص 309-310.

أولا– مخاطر التمويل بالمرابحة: يمكن إتباع مجموعة من الإجراءات للتقليل من مخاطر التمويل بالمرابحة أهمها:

1) طلب ضمانات مشروعة ومكافئة للسلعة محل العقد، والعمل على حصول كفالة طرف ثالث أو رهن الوديعة الاستثمارية للعميل.

2) الطلب من العميل تقديم شيكات أو سندات الأمر قبل ابرام العقد.

3) جواز ارجاع السلعة باسم العميل المشتري لضمان سداد الثمن مع الحصول على تفويض ببيع السلعة في حال التأخر عن السداد.

4) جواز تنازل البنك عن جزء من الثمن عند تعجيل المشتري بسداد التزاماته إذا لم يكن بشرط متفق عليه.

ثانيا– مخاطر المضاربة والمشاركة: يمكن اعتماد نفس الاستراتيجيات وذلك لتشابه طريقة عمل الصيغتين، ومن أهمها نذكر:

1) تطوع المضارب أو أحد أطراف المشاركة بضمان رأس المال ويكون ذلك بشكل غير إلزامي أي بالاتفاق.

2) ضمان طرف آخر خارجي لرأس المال.

3) العمل على تقييد تصرفات المضارب.

4) تنويع الاستثمارات وعدم التركيز في مشروع واحد والذي يمكن أن يكون خاسر.

ثالثا– مخاطر التمويل بالإيجار: تتمثل أهم الاستراتيجيات المقترحة في هذا المجال فيما يلي:

1) إمكانية طلب الضمان مقابل عقد الإيجار.

2) قيام البنوك الإسلامية بالتوسع في نشاط الإجارة.

3) تكوين البنوك الإسلامية لشركات متخصصة في عمليات الإجارة، أي الحصول على ملكية محلات تجارية أو معدات أو أدوات، وهذا الاقتراح يأتي لعدم قيام البنك بالاستثمار بشكل مباشر إلا في حدود موارده التمويلية المتاحة، كونه مؤسسة مصرفية إضافة إلى أن هذه الشركات تتمكن من التوسع في عمليات الإجارة في حال تحقيق أرباح.

4) قيام البنوك بطرح صكوك إجارة لتمويل الشركات المكونة مع أخذ حصة في هذه الصكوك.

رابعا– مخاطر التمويل بالاستصناع: تستطيع البنوك الإسلامية تقليل احتمالية تعرضها للمخاطر السوقية في عقد الاستصناع بوضع تقديرات للسعر المستقبلي حول السلع والأصول المصنعة باعتماد تطبيق التحليل الإحصائي عبر آلية VAR، كما يمكن للبنوك الإسلامية من تقديم مبلغ الأصل الموجه للصنع عن طريق دفعات

وفق أسس متغيرة تحدث بصورة فعلية أو معنوية على عناصر الاستثمارات التي تتغير قيمتها مع مرور الزمن بسبب أخطاء تقنية أو عملية اتلاف أو اهتلاك.

خامسا– مخاطر الآمر بالشراء: تتمثل أهم استراتيجيات إدارة مخاطر الآمر بالشراء فيما يلي:

1) تقديم تعويضات للبنك الإسلامي من قبل العميل في حالة عدم السداد أو المماطلة في السداد.

2) حلول باقي أقساط السداد في حالة تأخر العميل عن دفع أي قسط منها وذلك مادام لم يكن هناك أي عسر للعميل.

3) وضع شرط للعميل على اخراج مبالغ مالية في صناديق خاصة توجه للأعمال الخيرية في حال عدم تسديده أو تماطله، وهذا الأمر يجعل من العميل اتمام أعماله على أكمل وجه.

4) تقديم قرض حسن للبنك في حالة المماطلة مكافئ للفترة الزمنية التي تم التأخر عن السداد فيها.

كما يمكن للبنوك الإسلامية من استخدام أساليب واستراتيجيات أخرى للتحوط من مخاطر التمويل وإدارتها أبرزها[1]:

1) **التوريق الإسلامي:** هو عبارة عن قيام البنك الإسلامي بتجميع مجموعة من الديون ذات الطبيعة المتشابهة وجعلها في شكل دين واحد وعرضه على الجمهور من خلال مؤسسة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية، وذلك بهدف التقليل من المخاطر وضمان توفر السيولة للبنك، ويكون ذلك وفق طريقة شرعية إسلامية.

2) **التصكيك الإسلامي:** هي عبارة عن اصدارات تقوم بها البنوك الإسلامية متمثلة في وثائق وشهادات مالية متساوية القيمة تمل حصص في ملكية موجودات نشطة وقائمة في الوقت الآني، أو في طريق الإنشاء، حيث تصدر ضمن طريقة شرعية وتستخدم للغرض الذي أنشأت من أجله[2].

[1] سميرة رزيق، إدارة مخاطر التمويل في البنوك دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي السلف، الجزائر، 2011، ص 125-126.

[2] رابح خوني، ابتسام ساعد، الصكوك الإسلامية كبديل شرعي للتوريق التقليدي، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 04، العدد 01، 2014، ص 119.

المبحث الثاني: مقررات اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال

تعتبر لجنة بازل من أبرز الهيئات الدولية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، فهي تعمل على رقابة البنوك وتعزز من قدراتها في مجال إدارة المخاطر، فقد قامت بإصدار وتطوير معيار لكفاية رأس المال في اتفاقياتها الثلاث، كانت آخرها اتفاقية بازل 3، والتي جاءت بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بعد تزعزع القطاع المصرفي العالمي، وقد تضمنت اتفاقية بازل 3 العديد من التعديلات والتصحيحات حول كفاية رأس المال مع إدخال مقررات جديدة مقارنة مع اتفاقياتها السابقة، وذلك بهدف تحسين الوضع المالي والاقتصادي، وتعد هذه المقررات الصادرة عن اتفاقية بازل 3 مصممة للنشاط المصرفي التقليدي وهو ما يعتبر عائق بالنسبة للبنوك الإسلامية في تبني نسب كفاية رأس المال كونها ضرورية، مما يجعلها تعمل على إيجاد نوع من التوافق والتكيف معها في إطار نظام مصرفي إسلامي ذات كفاءة عالية في إدارة المخاطر.

المطلب الأول: عرض موجز لاتفاقية بازل 1 واتفاقية بازل 2 لكفاية رأس المال

يعد النشاط المصرفي من أكثر الأنشطة توسعا على المستوى العالمي نظرا لدعمه لمختلف المجالات الاقتصادية، حيث تسعى البنوك إلى زيادة أرباحها من خلال التنويع في أنشطتها التمويلية والاستثمارية، إلا أن هذا الأمر خلف العديد من الآثار السلبية كإفلاس البنوك وانحلالها نتيجة المخاطر المحيطة بأنشطتها التمويلية، وبالتالي أصبح من الضروري العمل على تطوير معيار عالمي للتحوط من المخاطر وإدارتها وحماية مختلف البنوك العالمية، وهو ما جاءت به لجنة بازل من خلال اصدار معيار عالمي لكفاية رأس المال يعمل على تحقيق الاستقرار للبنوك حيث قامت بتطويره في اتفاقياتها الثلاث بازل 1، بازل 2 وبازل 3.

الفرع الأول: كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 1 (1988)

تعد اتفاقية بازل 1 أول مقررات لجنة بازل، فقد تم طرح موضوع نشأتها سنة 1987 على أن تتم نشأتها الحقيقية سنة 1988[1]، كما تم التطرق فيها لمعيار كفاية رأس المال لأول مرة كأحد المعايير العالمية ضرورية التطبيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية.

[1] Laurent Balthazar, From Basel 1 to Basel 2, The integration of state-of the-Ark Risk Modeling in Banking regulation, Palgrave Macmillan, 2006, p17.

أولا– تعريف كفاية رأس المال: تتعدد تعاريف كفاية رأس المال، فيعرفها البعض على أنها نسبة معينة من رأس المال التي يتوجب على البنوك الاحتفاظ بها عند مستوى معين من المخاطر[1]، كما تعرف على أنها الوسيلة التي تقيس ملاءة البنوك وتحدد قدراتها على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب[2].

ثانيا– الترتيبات والنسب الخاصة بكفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 1: تتمثل أبرز ترتيبات لجنة بازل في اتفاقيتها الأولى بخصوص كفاية رأس المال ما يلي:

1) **معادلة كفاية رأس المال:** قامت اتفاقية بازل 1 بوضع نسبة كفاية رأس المال إلى مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر مقدرة ب 8% ويتم حسابها وفق المعادلة التالية[3]:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال(الشريحة 1+الشريحة 2)}}{\text{مجموع التعهدات والالتزامات المرجحة بالمخاطر}} \geq 8\%$$

2) **هيكل رأس المال:** من المعادلة السابقة نلاحظ أن اتفاقية بازل 1 قامت بتقسيم رأس المال إلى شريحتين يمكن توضيحهما في الجدول الموالي:

[1] Pushpkant Shakd Wipee, Masuma Mehta, From Basel 1 to Basel 2 to Basel 3, International journal of new technology and research, Vol 03, Issue 01, 2017, P67.

[2] عاشوري صورية، مهيدي ذوادي، أثر الربحية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية دراسة حالة البنوك الخاصة الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2019، ص 94.

[3] سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 06، العدد 06، 2006، ص 154.

الجدول رقم (01): رأس المال حسب اتفاقية بازل 1

الشريحة 1(رأس المال الأساسي)	الشريحة 2(رأس المال المكمل)	خصومات من رأس المال
-حقوق المساهمين (الأسهم العادية + حقوق الملكية) أي رأس المال المدفوع. -الاحتياطات المعلنة.	-احتياطات إعادة التقييم. -مخصصات عامة/ احتياطات خسائر القروض العامة. -أدوات رأس المال الهجين للديون. -الديون طويلة الأجل تم إضافتها إلى رأس المال المكمل بحد أقصى قدره 50% من رأس المال الأساسي. -الاحتياطات غير المعلنة. -الاقتطاعات من رأس المال.	-الشهرة. -الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة. -الاستثمارات في أموال البنوك الأخرى كأسهم ملكية وأدوات أخرى.

Source: Basel Committee on Banking Supervision: International convergence of capital measurement and capital standards, Bank for International Settlements, Basel, July 1988, P 3-21.

3) **الالتزامات والتعهدات المرجحة بالمخاطر**: قامت لجنة بازل بتقسيم دول العالم إلى مجموعتين، كما قامت بتصنيف الأصول والخصوم خارج الميزانية في فئات حيث أن كل فئة لها وزن ترجيحي خاص ومناسب مع درجة المخاطر محتملة التعرض لها[1]، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- **الأصول**: تتمثل معاملات ترجيح الأصول كما هو موضح في الجدول الموالي:

[1] عاشوري صورية، مهيدي ذوادي، مرجع سابق، ص 95.

الجدول رقم (02): معاملات ترجيح الأصول كما هو مقرر في اتفاقية بازل 1

الأوزان	الأصول
%0	النقدية + المطلوبات من الحكومات والبنوك المركزية بالعملة المحلية وتمول بتلك العملة + المطلوبات المضمونة من الحكومات والبنوك المركزية لدول التعاون الاقتصادي O.C.D.E
%50-20،10،0	المطلوبات على مؤسسات وهيئات القطاع العام المحلية يستثنى منها الحكومات المركزية إضافة إلى القروض المضمونة من هذه المؤسسات.
%20	المطلوبات على بنوك التنمية(البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بنك التنمية الدولي، بنك التنمية الإفريقي، بنك الاستثمار الأوروبي) والمطلوبات المضمونة من قبل الأوراق المالية الصادرة من هذه البنوك أو المضمونة بها + المطلوبات على البنوك المرخصة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والقروض المضمونة من قبلها + مطلوبات وقروض من بنوك خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتبقى من استحقاقها عام واحد + المطلوبات على هيئات القطاع العام غير المحلية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باستثناء قروضها + نقدية قيد التحصيل.
%50	قروض مضمونة برهن عقاري ويوظفها أصحابها.
%100	مطلوبات على القطاع الخاص + المطلوبات على البنوك المرخصة خارج O.C.D.E ذات فترة استحقاق أكثر من سنة + مطلوبات لحكومات دول خارج O.C.D.E(ما لم تكن مقومة بالعملة المحلية وممولة بها) + مطلوبات شركات تجارية عمومية + مختلف الأصول الثابتة + العقارات والاستثمارات الأخرى بما فيها مساهمات في شركات أخرى + جميع الأصول الأخرى.

Source: Basel Committee on Banking Supervision, International convergence of capital measurement and capital standards, previous source, P21.

من الجدول السابق رقم (02)، نلاحظ وجود علاقة بين درجة سيولة الأصل ووزن المخاطرة، فبعض الأصول تتمتع بدرجة سيولة عالية، وبالتالي تكون متدنية المخاطر، أي أنه كلما زادت درجة السيولة كلما انخفض وزن الخطر.

- **الالتزامات خارج الميزانية:** قامت لجنة بازل بوضع كذلك معاملات ترجيح الالتزامات خارج الميزانية وهو ما سنوضحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): معاملات ترجيح الالتزامات خارج الميزانية حسب اتفاقية بازل 1

الوزن	الالتزامات
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية كالاعتمادات المستندية.
%50	بعض الأنشطة المتعلقة بالبنود المشروطة كالضمانات والكفالات وخطابات الضمان المتعلقة بمعاملات معينة + التزامات أخرى.
%100	بدائل الائتمان المباشر كالضمانات العامة للائتمان والقروض بما في ذلك خطابات الاعتمادات تحت الطلب كضمان للقروض والأوراق المالية + اتفاقيات البيع وإعادة الشراء + مشتريات الأصول الآجلة والودائع الآجلة والأسهم والأوراق المالية المدفوعة جزئيا والتي تمثل التزامات عند سحب معين.

Source: Basel Committee on Banking Supervision, International convergence of capital measurement and capital standards, previous source, P 23-24.

مما سبق، يمكن القول أن اتفاقية بازل 1 قد ركزت على مخاطر الائتمان، بحيث كانت معظم مقرراتها هادفة لمواجهة مخاطر الائتمان التي تواجه البنوك، كما قامت لجنة بازل بتعديل اتفاقيتها وذلك بسبب تعرض البنوك لمخاطر أخرى، وتتمثل أبرز هذه التعديلات فيما يلي:

1) **إضافة مخاطر السوق في تحديد نسبة كفاية رأس المال:** تم إدخال مخاطر السوق في معادلة كفاية رأس المال خاصة بعد انتشار العولمة واستخدام بعض الأدوات المالية كالمشتقات المالية وغيرها[1]، وبالتالي أصبح من المهم التركيز على مخاطر السوق التي تتضمن مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الأسهم وأسعار السلع[2].

2) **إضافة شريحة ثالثة لرأس المال:** أدخلت لجنة بازل شريحة ثالثة لرأس المال بهدف تغطية مخاطر السوق تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين[3]، ويعود الهدف من هذا التعديل تغطية التقلبات الحاصلة على مستوى الأسواق

[1] سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 154.

[2] Basel Committee on Banking Supervision, Amendment to the capital accord to incorporate market risks, Bank for International Settlements, Basel, January 1996, P 09-30.

[3] Basel Committee on Banking Supervision, Amendment to the capital accord to incorporate market risks, same source, P 7.

المالية والتي ينتج عنها تغيرات في أسعار الفوائد وأسعار الصرف وأسعار السلع والخدمات[1]، كما قامت بتحديد طريقتين لحساب متطلبات رأس المال هما طريقة القياس الموحدة The standardised measurement method وطريقة استخدام النماذج الداخلية لقياس مخاطر السوق Use of internal models to measure market risk.[2]

وبالتالي تصبح معادلة كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 1 المعدلة كما يلي[3]:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال(الشريحة 1+الشريحة 2+الشريحة 3)}}{\text{مجموع التعهدات والالتزامات المرجحة بالمخاطر+مخاطر السوق} \times 12,5} \geq 8\%$$

كما تخضع قروض الدين قصيرة الأجل المكونة للشريحة الثالثة إلى مجموعة من الشروط نوجزها فيما يلي[4]:

- يجب أن تكون ذات تاريخ استحقاق أكبر أو يساوي سنتين، كما يجب أن تكون في حدود 250% من إجمالي رأس مال البنك من الدرجة الأولى المحدد لمواجهة مخاطر السوق.
- تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط.
- إمكانية استبدال عناصر الشريحة الثانية بالشريحة الثالثة من رأس المال لضمان 250%.
- يجب أن تكون الشريحة الثانية+ الشريحة الثالثة أقل أو تساوي الشريحة الأولى.
- يجب أن تكون غير مضمونة ومدفوعة بشكل كامل.

الفرع الثاني: كفاية رأس المال حسب اتفاقية 2 (2004)

يعد تأثر البنوك العالمية بالأزمات المالية في فترة التسعينيات وظهور سلبيات وأوجه قصور اتفاقية بازل 1، قامت لجنة بازل بتصحيح الاختلالات الواضحة في اتفاقيتها الأولى من خلال إصدار الاتفاقية الثانية سنة 2004 والتي تهدف من خلالها إلى تنظيم كفاية رأس المال وتعزيز الاستقرار المالي وتنظيم السوق والإشراف عليه،

[1] سعيدي خديجة، مرجع سابق، ص 42.

[2] Basel Committee on Banking Supervision, Amendment to the capital accord to incorporate market risks, previous source, P 9-54.

[3] زايدي مريم، مرجع سابق، ص 42.

[4] Basel Committee on Banking Supervision, International convergence of capital measurement and capital standards, A revised framework, Bank for International Settlements, June 2006, P 16-17.

وبالتالي قامت بإصدار مقررات وترتيبات جديدة مكملة لما جاء في اتفاقية بازل 1 وتتمثل أبرز هذه الترتيبات فيما يلي[1]:

أولا– الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل 2: قامت اتفاقية بازل 2 بوضع ثلاث دعائم أساسية يمكن إيضاحها فيما يلي:

1) **الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:** أبقت لجنة بازل على نفس نسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال 8% إضافة إلى نفس مكونات رأس المال، وتقوم هذه الدعامة على ثلاث عناصر أساسية تتمثل في اصدار طرق جديدة لقياس مخاطر الائتمان دون اللجوء إلى الأوزان الترجيحية، وذلك من خلال وكالات التصنيف الائتماني، كما قامت بإدخال مخاطر التشغيل كإضافة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق مع وضع طريقة للتعامل مع كل منها[2]، وتتمثل معادلة كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 2 كما يلي[3]:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال(الشريحة 1+الشريحة 2+الشريحة 3)}}{\text{مخاطر الائتمان+مخاطر التشغيل+مخاطر السوق}} \geq 8\%$$

كما قامت لجنة بازل في هذه الاتفاقية بتحديد نسب لكفاية رأس المال كما يلي[4]:

- نسبة رأس المال الشريحة 1 يجب أن تكون أكبر أو تساوي 4% إلى مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر.
- يجب عدم زيادة مجموع الشريحة الأولى والشريحة الثانية عن نسبة 100%.
- يجب ألا يتعدى مجموع الديون من الدرجة الثانية نسبة 50% من رأس المال الأساسي، كما يجب أن يكون هذا الأخير أكبر أو يساوي مجموع الشريحتين الثانية والثالثة.
- في حال تضمين المخصصات والاحتياطات العامة لخسائر القروض لمبالغ تعكس تقييما أقل لبعض الموجودات، فإن مقدارها يجب أن يكون أقل أو يساوي 1.25% أو 2% في بعض الحالات الاستثنائية من إجمالي المخاطر المرجحة.

[1] Idaver Sherifi, in the context of Basel 2 accord, Capital Adequacy and Rating, 2nd International symposium on sustainable development, June 8-9 2010, Sarajevo, P 11.

[2] Basel Committee on Banking Supervision, The new Basel Capital accord, Bank for International Settlements, April 2003, P 06.

[3] Umar Rafi, Basel 2 capital accord: A comprehensive solution, International conference on Egovernance: Lahor university of management sciences (LUMS), Lahor, Pakistan, December 2005, p 03.

[4] زبير عياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة أم البواقي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة أم البواقي، 2012، ص 112-113.

2) **الدعامة الثانية: عملية المراجعة الإشرافية:** يعود الهدف من هذه الدعامة هو وضع نظام رقابي ذات كفاءة عالية، وذلك من خلال ضمان سيرورة كفاية رأس المال مع الخطط والاستراتيجيات الموضوعة للمخاطر، كما تسعى من خلالها لجنة بازل إلى تحفيز البنوك على اختيار أفضل تدابير إدارة المخاطر عن طريق الكفاءة الإدارية وقوة الأنظمة الرقابية والعملياتية[1]، وتقوم هذه الدعامة على مجموعة من المبادئ الأساسية هي[2]:

- يجب أن تحتوي البنوك على نظام لتقدير كفاية رأس المال مقارنة بالمخاطر واستراتيجية للحفاظ على مستوياته.
- يتوجب على السلطات الرقابية مراجعة أساليب كفاية رأس المال لدى البنوك إضافة إلى العمل على ضمان تطبيقها لنسب رأس المال المحددة مع اتخاذ الاجراءات المناسبة في حال عدم الرضى عن النتائج المحققة.
- يجب على السلطات الرقابية أن تتوقع من البنوك تحقيق نسب أعلى لكفاية رأس المال من الحد الأدنى المطلوب مع امكانية فرضها لنسب مختلفة تكون أعلى من الحد الأدنى المطلوب.
- يجب تدخل السلطات الرقابية في الوقت المناسب لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب مع وضع استراتيجيات علاجية لاستعادته وتحسينه.

3) **الدعامة الثالثة: انضباط السوق:** تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة إلى دعم وتحسين نظام المعلومات المالية وغير المالية من خلال توفير الإفصاح وتعزيز الشفافية في هذا المجال، وهذا يعني توفر البنوك على معلومات دقيقة فيما يخص هيكل رأس المال والأنظمة الخاصة لقياسه ودرجة المخاطر واستراتيجيات التعامل معها، إضافة إلى التفصيل في مراكزها المالية، وهذا بهدف تقليل المخاطر وزيادة العوائد[3].

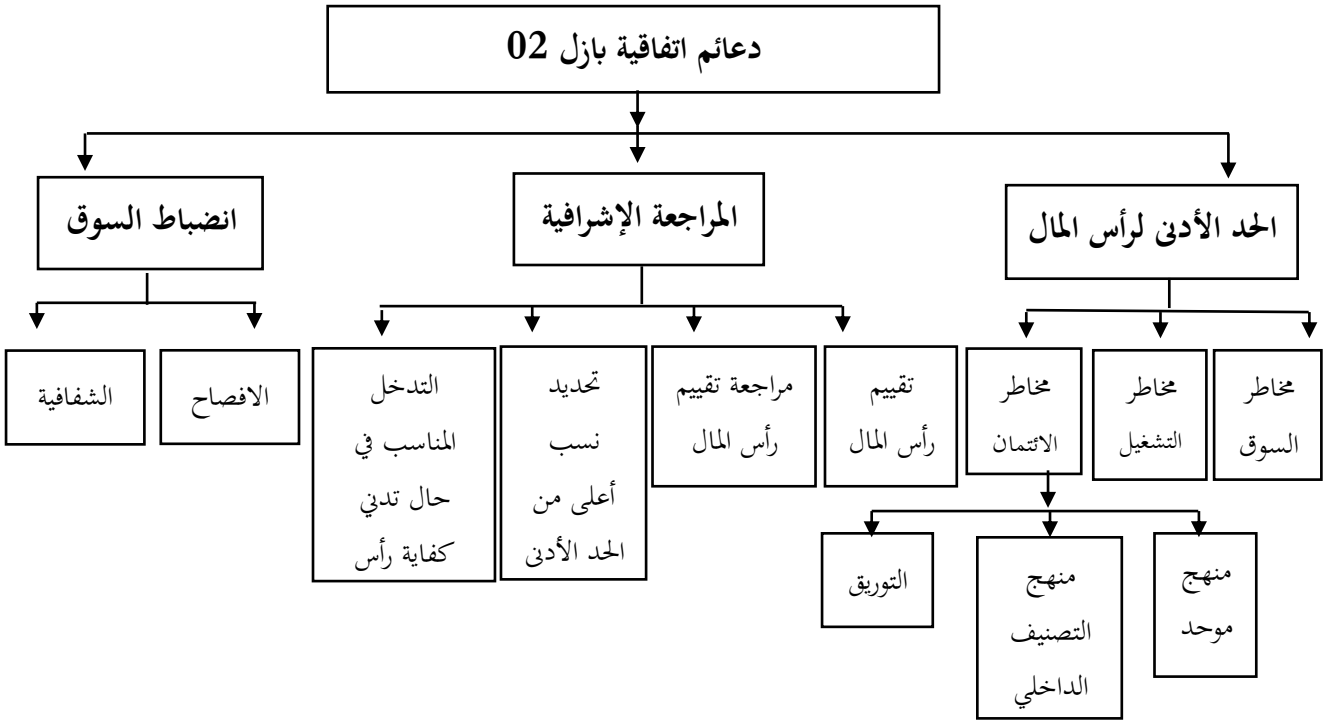
كما يمكن اختصار الدعائم السابقة لاتفاقية بازل 2 في الشكل الموالي:

[1] بريش عبد القادر، سدرة أنيسة، فرص وتحديات العمل المصرفي في ظل مستجدات مقررات لجنة بازل، مجلة المؤسسة، المجلد 06، العدد 06، 2017، ص 17.

[2] Basel Committee on Banking Supervision, The new Basel Capital accord, previous source, p 139-144.

[3] بركان زهية، إدارة المخاطر بين تطبيق معايير بازل 2 وحوكمة البنوك، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 02، 2011، ص 250.

الشكل رقم (03): الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل 2



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة.

ثانيا– إلغاء التمييز بين دول العالم: قامت اتفاقية بازل 1 بتقسيم دول العالم إلى مجموعتين، الأولى هي دول وبنوك منظمة التعاون الاقتصادي إضافة إلى المملكة العربية السعودية وكان ينظر إليها على أنها متميزة، أما المجموعة الثانية تتمثل في باقي دول العالم، وقامت اتفاقية بازل 2 بإلغاء هذا التقسيم وجعل كل الدول في درجة واحدة حيث أن كل الدول تتعرض لنفس المخاطر بمقتضى أحوال السوق، وبالتالي فإن كل البنوك العالمية تخضع لنفس نسب كفاية رأس المال المحددة في اتفاقية بازل 2 دون استثناء[1].

المطلب الثاني: اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال

تعتبر اتفاقية بازل 3 آخر مقررات لجنة بازل لإدارة المخاطر والتي قامت من خلالها بتدارك النقائص وتصحيح الاختلالات التي كانت في اتفاقيتها الثانية، خاصة بعد ما مر به القطاع المصرفي العالمي جراء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي خلفت العديد من المشاكل أدت إلى إفلاس بنوك عالمية كبيرة، الأمر الذي أدى إلى إصدار تعديلات على نسب كفاية رأس المال وتحسينها وجعلها أكثر قدرة على التصدي للمخاطر،

[1] زبير عياش، مرجع سابق، ص 115.

إضافة إلى ادخال معايير جديدة لم تكن بالحسبان سابقا، وهو ما جعل اتفاقية بازل 3 أكثر تنظيما وشمولا من الاتفاقيات السابقة.

الفرع الأول: أسباب الانتقال لاتفاقية بازل 3

كانت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 السبب الرئيسي لإصدار اتفاقية بازل 3، وذلك بعد تأثر استقرار البنوك العالمية، وبالتالي قامت لجنة بازل بتعديل كفاية رأس المال في هذه الاتفاقية والتي أصدرت سنة 2010 في شكل مسودة لتكون بداية سنة 2013 التطبيق الفعلي لها إلى غاية 2019[1]، وبالتالي يمكن القول أن لجنة بازل اعتمدت على المخلفات التي تركتها الأزمة المالية العالمية 2008 كركن أساسي في الانتقال من مقررات بازل 2 إلى مقررات بازل 3، ومن أبرز آثار الأزمة المالية العالمية 2008 على البنوك نذكر ما يلي [2]:

1) وقوع العديد من البنوك العالمية في أزمة سيولة حادة سواء فيما بينها أو مع عملائها، وهو ما أدى إلى ضخ أموال حكومية على مستوى هذه البنوك مما خلف العديد من النتائج السلبية على الاقتصاد العالمي.

2) إفلاس وانهيار العديد من البنوك العالمية الكبرى، حيث وصلت الخسائر على مستوى المؤسسات المالية في إحصائية نحو 3 تريليون دولار بداية 2008 إلى غاية أكتوبر من نفس السنة.

3) انهيار الأسواق المالية العالمية، حيث تم تقدير خسارة مبلغ 30 تريليون دولار عام 2008 من قبل الأسواق المالية، الأمر الذي خلف تداعيات حول الأسهم المدرجة ومختلف المؤسسات المالية.

4) تدهور وانخفاض قيمة الدولار على المستوى العالمي مما أثر على باقي العملات المرتبطة به[3].

5) انهيار أسعار النفط العالمي.

6) ارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر إضافة إلى عجز الموازنات وارتفاع الديون.

[1] فاطمة الزهراء مغبر، اتفاقية بازل 3 وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية بنك نيجارا ماليزيا، مجلة الاقتصاد والتسيير، المجلد 18، العدد 02، 2020، ص 44-45.

[2] دريش رشيد، صويلحي نورالدين، واقع تطبيق معايير بازل 3 على البنوك الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية 2008، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2016، ص 129-130.

[3] فاطمة الزهراء ديش، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2016 ص 61.

الفرع الثاني: تعديلات اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال

قامت لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة بإضافة تعديلات على كفاية رأس المال وذلك كاحتراز وقائي ضد الأزمات المالية، كما قامت بوضع ترتيبات زمنية خاصة بهذه النسب طيلة الفترة 2013-2019، أي الفترة المحددة لتطبيق مقررات هذه الاتفاقية، إضافة إلى إدخال بعض التعديلات على المخاطر وكيفية حسابها مع إصدار نسب جديدة لم يتم التطرق إليها في اتفاقياتها السابقة، وتتمثل أبرز تعديلات اتفاقية بازل 3 فيما يلي:

أولا- نسب كفاية رأس المال: تتمثل أبرز التعديلات الحاصلة على نسب كفاية رأس المال فيما يلي[1]:

1) رفع الحد الأدنى لحقوق الملكية المكونة لرأس المال الأساسي إلى 4.5% بعدما كانت 2% في اتفاقية بازل 2[2].

2) يجب أن يكون الحد الأدنى لرأس المال الشريحة 1 أكبر أو يساوي 6% بعدما كانت 4% في اتفاقية بازل 2، أي 4.5% الخاصة بحقوق الملكية و1.5% تتمثل في الإضافات على رأس المال الأساسي.

3) إلغاء الشريحة 3 لرأس المال النظامي والتي كانت مخصصة لتغطية مخاطر السوق.

4) وضع هامش إضافي يقدر ب 2.5% يضاف إلى حقوق الملكية لرأس المال الأساسي، وبالتالي فإنه يتوجب على البنوك الاحتفاظ بنسبة 7% من حقوق الملكية، وبالتالي تصبح نسبة إجمالي رأس المال الشريحة8.5% [3].

5) رفع الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال النظامي إلى مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر إلى نسبة 10.5% بعدما كان مقدر بنسبة 8% في اتفاقية بازل 2.

6) وضع نسبة تحوطية إضافية تتراوح ما بين 0-2.5% من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر وذلك لتعزيز قدرة البنوك على مواجهة الإعسارات المالية الاعتيادية والدورات الاقتصادية[4].

وبالتالي تصبح معادلة كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3 كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{الشريحة 1(رأس المال الأساسي+رأس المال المساند)+الشريحة 2}}{\text{مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر(مخاطر السوق+مخاطر الائتمان+مخاطر التشغيل)}} \geq 10.5\%$$

[1] Alexander Reimers, Bale 3 et les Banques Coopératives : défis et pistes de solution, Journal d'assurance et gestion des risques, Vol 80, N° 02, 2012, P 351-353.

[2] Rachida Hennani, L'evolution des accords de Bale : d'une approche micro prudentielle a un cadre macro prudentiel, Revue d'analyse economique, Vol 92, N° 03, 2016, P 6-8.

[3] Basel Committee on Banking Supervision, Basel 3: A global regulatory framework for more resilient banks and banking system, Bank of International settlements, Basel, 2010, p 55-56.

[4] حياة نجار، اتفاقية بازل 3 وآثارها على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 13العدد 13، 2013، ص 282.

وتتمثل عناصر رأس المال حسب اتفاقية بازل 3 كما هو ممثل في الشكل الموالي:

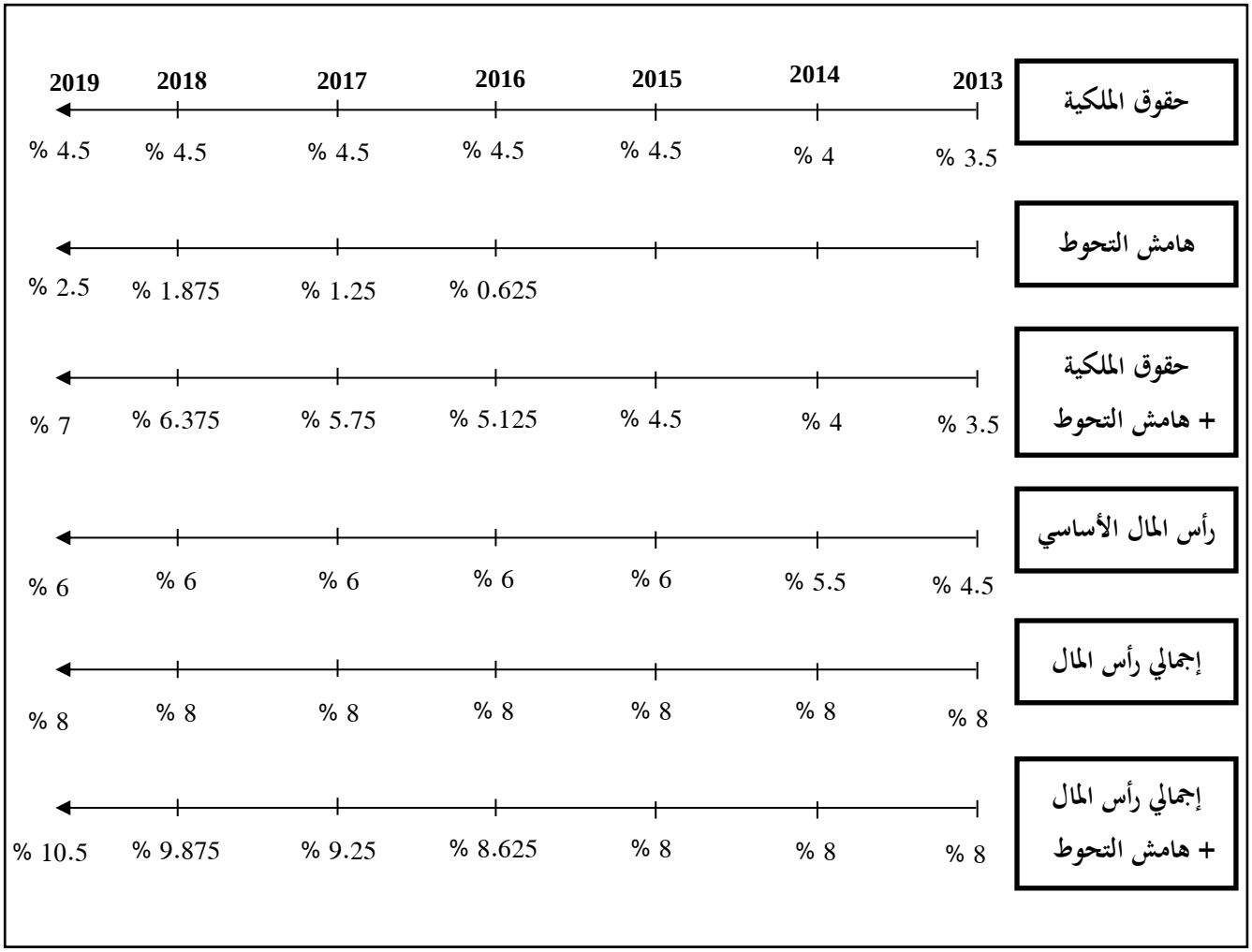
الشكل رقم (04): عناصر رأس المال حسب اتفاقية بازل 3

حقوق الملكية	إضافات للشريحة 1	الشريحة 2
-الأسهم العادية الصادرة عن البنك -المكافئات والعلاوات -الأرباح المحتجزة -الاحتياطات المعلنة -الأسهم الصادرة عن الشركات التابعة للبنك -التعديلات التنظيمية	-الأدوات الصادرة عن البنك غير الأسهم العادية -مكافآت -الأدوات الصادرة عن الشركات التابعة للبنك والمملوكة لأطراف ثالثة -التعديلات التنظيمية	-أدوات أخرى صادرة عن البنك (صكوك) -علاوات -الأدوات الصادرة عن الشركات التابعة للبنك والمملوكة لطرف ثالث -مخصصات خسائر القروض -التعديلات التنظيمية

Source : Rachida hennani, previous source, p 608.

كما قامت لجنة بازل بوضع ترتيبات زمنية لتطبيق النسب المحددة في اتفاقيتها الثالثة وذلك بهدف جعل البنوك تتكيف مع المتغيرات الجديدة الخاصة بكفاية رأس المال بشكل تصاعدي، وهو ما سنوضحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): الترتيبات الزمنية لنسب كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3



Source: Abdullah Haron, Basel 3: Impacts on the IIFS and the role of the IFSB, AAOIFI-world Bank annual conference on Islamic banking and finance 23-24 October 2011, P 16.

من خلال الشكل السابق رقم (05)، نلاحظ أن النسب التي وضعتها لجنة بازل تبدأ بشكل منخفض حتى ترتفع مع مرور الزمن إلى غاية 2019، وهذا بهدف تمكين البنوك من الانخراط مع هذه النسب بشكل تدريجي، كون أن تطبيقها لا يعتبر بالأمر السهل خاصة فيما يتعلق بالزيادة في رأس المال.

ثانيا– نسب السيولة: اهتمت لجنة بازل في اتفاقيتها الأخيرة بمخاطر السيولة خاصة بعد وقوع العديد من البنوك العالمية في معضلة السيولة إبان الأزمة المالية العالمية 2008، وبالتالي تم اصدار نسب خاصة بالسيولة يتوجب على البنوك مراعاتها وأخذها بعين الاعتبار كإجراء احترازي، وتتمثل أهم هذه النسب فيما يلي[1]:

1) **نسبة تغطية السيولة LCR:** تمكن هذه النسبة من زيادة مناعة البنوك في مواجهة ضغط السيولة لمدة شهر، حيث يجب ألا تقل هذه النسبة عن 100% ويمكن حسابها وفق المعادلة التالية[2]:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{أصول سائلة عالية الجودة}}{\text{إجمالي صافي التدفقات خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

2) **نسبة صافي التمويل المستقر NSFR:** تهدف هذه النسبة إلى تشجيع البنوك على استخدام المصادر المالية الأكثر استقرارا في أنشطة التمويل وهي خاصة بالسيولة المتوسطة وطويلة الأجل، حيث يجب ألا تقل عن 100% وتحسب وفق المعادلة التالية[3]:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر المتاح} = \frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

ثالثا– نسبة الرافعة المالية LR: قامت لجنة بازل بإدخال الرافعة المالية بهدف تحديد الديون في النظام المصرفي وتقليل الإقراض إلا عند سقف معين محدد، وقد تم وضع نسبة 3% كحد أدنى لهذه النسبة ويتم حسابها وفق المعادلة التالية[4]:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{مجموع الأصول}} \geq 3\%$$

[1] شيلي وسام، قدي عبد المجيد، أثر اتفاقية بازل 3 على مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2009-2016، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 26، 2018، ص 08.

[2] Basel Committee on Banking Supervision, International framework for Liquidity risk measurement, Standards and Monitoring, Bank for International settlements, Basel, P05.

[3] Jonas Nlemeyer, Basel 3-what and why? Sveriges risk bank economy review, N° 01, 2016; P 83.

[4] Basel Committee on Banking Supervision, Basel 3 Leverage ratio framework and disclosure requirements, Bank for International Settlements, 2014, P 01.

رابعا– اختبارات الضغط: فرضت لجنة بازل ضرورة التزام البنوك باختبارات الضغط كوسيلة وقائية من المخاطر باعتبارها من أبرز عناصر إدارة المخاطر، حيث تعمل على إنذارها من الخسائر التي يمكن أن تحدث[1]، ويمكن إعطاء تعاريف لاختبارات الضغط كما يلي:

– **التعريف الأول:** تعرف اختبارات الضغط على أنها تقنيات تقيس حساسية محفظة الأوراق المالية إضافة إلى إعطاء توقعات على حالة رأس المال المستقبلية أو العوائد أو مختلف التدفقات النقدية، سواء كان الأمر على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي[2].

– **التعريف الثاني:** تعرف اختبارات الضغط على أنها أداة تقيس أداء البنوك، تهدف إلى التعرف على قدرة البنك على مواجهة الصدمات والخسائر ممكنة الحدوث، والتي من شأنها التأثير على المردود الاقتصادي للبنك وكفاية رأسماله[3].

وكاستنتاج لما سبق وبعد عرض مختلف نقاط اتفاقية بازل 3، يمكن القول أن هذه الأخيرة ركزت على مجموعة من المحاور والنقاط لم تأخذ بعين الاعتبار في اتفاقيتها السابقة، حيث قامت بتعزيز رأس المال من خلال وضع نسبة لكفاية رأس المال أعلى من السابقة، كما اهتمت بنسب السيولة القصيرة، المتوسطة وطويلة الأجل خاصة بعد ما خلفته الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إضافة إلى وضع نسبة للرفع المالي كأحد المقررات الجديدة الهادفة للتحكم في النشاط التمويلي ومنح القروض، وتعتبر اختبارات الضغط آخر محاور اتفاقية بازل 3 والتي فرضتها كونها ومن أهم أدوات التحوط من المخاطر.

المطلب الثالث: تقييم اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال

إن مقررات لجنة بازل 3 من أبرز التحديات التي تواجهها البنوك والتي تسعى إلى تطبيقها كونها من أهم استراتيجيات التحوط من المخاطر، حيث تحتوي على مجموعة من النسب الواجب الاحتفاظ بها في إطار معيار كفاية رأس المال والذي هو وقاية من الأزمات المالية والخسائر التي تصيب البنوك وتتسبب في انهيارها، وبالتالي فإن تطبيق هذا المعيار يعود بالعديد من الإيجابيات على القطاع المصرفي كتقوية المناعة ضد المخاطر، كما من

[1] سعيدي خديجة، مرجع سابق، ص 60.

[2] بن معتوق صابر، اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي دراسة تجربة الأردن، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02، 2019، ص 32.

[3] لطرش ذهبية، كتاف شافية، دور برامج الإنذار المبكر واختبارات الضغط في التنبؤ بالأزمات المالية، مجلة الجزائر للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 01، 2018، ص 10.

شأنه أن يخلف مجموعة من السلبيات كضرورة الرفع من رأس المال والذي يعتبر إعسار في بعض الأوقات، وتواجه البنوك الإسلامية إشكال في تطبيقه كونه مخصص لعمل البنوك التقليدية والتي تختلف في خصائصها المكونة مع نظيرتها البنوك الإسلامية.

الفرع الأول: آثار تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 على البنوك

إن تطبيق مقررات اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال يخلف العديد من المزايا والآثار الإيجابية على البنوك، كما من شأنه أن يعود ببعض الآثار السلبية، وهو ما يعتبر تحدي أمام البنوك في تبني هذه المقررات لصعوبة التوفيق بين إيجابياتها وسلبياتها.

أولا– إيجابيات تطبيق مقررات اتفاقية بازل 3: يمكن اختصار أبرز إيجابيات تطبيق اتفاقية بازل 3 في النقاط التالية:

1) انخفاض احتمالية التعرض للأزمات المالية، فالتزام البنوك وتقيدها بنسب كفاية رأس المال التي وضعتها اتفاقية بازل 3 من شأنه أن يعزز قدرة البنك في مواجهة المخاطر من خلال تعزيز رأس المال ووضع احتياطات سائلة، وهذا يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في هذه البنوك وبالتالي تفادي الوقوع في الخسائر والأزمات المالية[1].

2) تعتبر مقررات اتفاقية بازل 3 اجراءات وقائية ضد المخاطر قبل أن تكون علاجية بالنسبة للبنوك، حيث أن الاحتفاظ بنسب رأس المال المقررة سيجعل منها تكتسب تلقائيا مناعة كبيرة ضد المخاطر.

3) إن تطبيق مقررات اتفاقية بازل 3 من شأنه أن ينعكس على الأداء الاقتصادي للبنوك، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في تقليل الخسائر التي تنجر عن المخاطر والحد منها.

4) إن اتفاقية بازل 3 تؤدي إلى تحسين الجوانب الفنية ودعم ثقافة إدارة المخاطر على مستوى البنوك من خلال سعيها إلى تطبيقها والالتزام بمقرراتها، وهو ما ينعكس على تفادي الوقوع في الخسائر[2].

[1] بهوري نبيل، مقترحات اتفاقية بازل 3 للوقاية من الأزمات البنكية لتعزيز استقرار النظام المالي في ظل الإطار العولمي الجديد، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 02، العدد 03، 2018، ص 212.

[2] صالح مفتاح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل على النظام المصرفي الإسلامي، مداخلة مقدمة لفعاليات المؤتمر الدولي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، إسطنبول، تركيا، 9-10 سبتمبر 2013، ص 22-23.

5) إن البنوك التي تتمتع بنظام قوي لإدارة المخاطر وتتميز بتدني وانعدام الخسائر من أكثر ما يجذب الأعوان الاقتصاديين سواء أفراد أو مؤسسات، وذلك من خلال كسب الثقة اللازمة وهو ما توفره اتفاقية بازل 3 لإدارة المخاطر[1].

6) إن تطبيق مقررات اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال سيجعل من البنوك تلقى الاعتراف والقبول العالمي، كما تؤدي إلى تعزيز قدرتها وموقعها التنافسي على مستوى الساحة المصرفية، كون هذه المقررات صادرة عن هيئة عالمية هدفها تحقيق الاستقرار في الجهاز المصرفي العالمي.

7) تعتبر مخاطر السيولة من أكثر ما كان يواجه البنوك التجارية وهو ما أكدته الأزمة المالية العالمية 2008 من خلال الآثار التي خلفتها، وبالتالي فإن اتفاقية بازل 3 أخرجت البنوك من مأزق السيولة من خلال اصدار معيار خاص بها والذي يعمل على تقوية قدرة البنوك للتصدي لمخاطر السيولة سواء على المدى القصير، المتوسط والطويل.

8) تعظيم مبدأ الشفافية في النشاط المالي[2].

ثانيا– الآثار السلبية لاتفاقية بازل 3: صحيح أن مقررات اتفاقية بازل 3 تعتبر من أبرز الأهداف التي تسعى البنوك إلى تطبيقها، نظرا لأهميتها الكبيرة في إدارة المخاطر، إلا أن لها مجموعة من الآثار السلبية التي تنعكس على البنوك حيث يمكن إيجازها في النقاط التالية[3]:

1) تقليص قدرة البنوك على الإقراض وذلك من خلال رفع تكاليف هذه العملية، وهذا من شأنه أن يؤثر على مساهمة البنوك في تحقيق التنمية من خلال انخفاض حجم التمويل الممنوح وبالتالي التأثير على عجلة النمو والاستثمار.

2) إن ارتفاع نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها يؤدي إلى انخفاض حجم الأرباح الموزعة على أصحاب الأسهم ومساهمي البنك، كما يؤدي إلى تراجع المستثمرين على شراء أسهم هذه البنوك، مما يجعل هذه الأخيرة تدخل في إعسار من أجل الحصول على الدعم المالي في حال الاحتياج.

---

[1] إبراهيم تومي، مرجع سابق، ص 184.

[2] بهوري نبيل، مرجع سابق، ص 213.

[3] أنظر إلى:

-لعراب سارة، أثر تطبيق اتفاقية بازل 3 على سلامة النظام المصرفي دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة 2008-2016، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 13، العدد 03، 2019، ص 386.

-بهوري نبيل، مرجع نفسه، ص 213.

3) إن العمل على رفع متطلبات رأس المال سيقلل من قدرة البنوك على توفير كامل الخدمات والمنتجات المالية نتيجة ارتفاع التكاليف.

4) إن البنوك الساعية إلى رفع رأسمالها ستعمل على التخلص من بعض وحدات العمل كإجراء ضروري للرفع من رأس المال، وهو ما ينعكس على أداء هذه البنوك.

5) إن البنوك الصغيرة والضعيفة تعد من أكثر المتضررين من تطبيق اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال نظرا للصعوبات التي ستجدها في عملية الرفع من رأس المال.

6) إن فشل تطبيق معيار اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال من قبل البنوك العالمية من شأنه أن يؤثر على استقرار النظام المصرفي العالمي، كما أن عدم قدرتها على تطبيق هذا المعيار سوف يؤدي إلى حدوث نوع من التحايل في النتائج المالية، حيث أن الدافع الكبير نحو التطبيق مع عدم الامكانية هو أبرز أسباب التحايل وهو بدوره سينعكس بالسلب على الوضع المالي لهذه البنوك.

7) إن تطبيق مقررات اتفاقية بازل 3 من شأنه أن يؤثر على النمو الاقتصادي، حيث تشير بعض الاحصائيات أن تطبيق هذه المقررات ينعكس بانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة تدور بين 1.05% إلى 1,15% وذلك كنتيجة لانخفاض تدخل البنوك في النشاط التمويلي إضافة إلى تقلص قدرتها على تقديم المنتجات والخدمات المالية.

الفرع الثاني: موقف البنوك الإسلامية من تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3

كان تأثر البنوك التجارية بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 السبب الرئيسي نحو إصدار اتفاقية بازل 3، إلا أن البنوك الإسلامية لم تتأثر بنفس الدرجة وذلك لارتباطها بالاقتصاد الحقيقي، وبالتالي تعتبر اتفاقية بازل 3 خاصة بالبنوك التقليدية حيث اعتمدت لجنة بازل على خصائصها في تكوين نسب كفاية رأس المال دون الأخذ بعين الاعتبار خصائص البنوك الإسلامية، وهذا ما خلق العديد من التحديات لهذه البنوك في تطبيق هذه النسب والتي تعد ضرورية كذلك بالنسبة للبنوك الإسلامية خاصة بعد التوسع الكبير في العمليات المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي، كما أنها أصبحت على وشك الدخول في الأسواق المالية العالمية نظرا لتطورها وهو ما قد يؤدي إلى تعرضها إلى العديد من المخاطر، وبالتالي تجد نفسها أمام تحدي متمثل في تطبيق مقررات اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال، ومن بين أهم تحديات البنوك الإسلامية في تطبيق هذه المقررات نذكر ما يلي[1]:

[1] إبراهيم تومي، مرجع سابق، ص 183-184.

1) فيما يخص نسبة كفاية رأس المال، فإن بسط النسبة لا يعتبر فعال بالنسبة للبنوك الإسلامية ويمكن رفع حده الأدنى الإجمالي وذلك لاختلاف بعض المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

2) تعتبر مقررات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3 شكلية على البنوك الإسلامية لعدم تعاملها ودفعها للفوائد، فالرفع من نسب كفاية رأس المال سيؤثر على تنافسية هذه البنوك ويعيق من تطورها وتوسعها.

3) تعتبر حسابات الاستثمار الاختلاف الأبرز بين مكونات رأس المال والتي تعتبر أهم مصادر التمويل في البنوك الإسلامية، حيث تغطي الخسائر الناتجة وهو ما لم يتم التطرق له في اتفاقية بازل 3 وبالتالي فإن اعتبارات لجنة بازل حول حسابات الاستثمار على أنها خارج مكونات نسب كفاية رأس المال خاطئة.

4) رأس المال النظامي للبنوك الإسلامية ينقسم إلى جزأين، الأول خاص بتغطية مخاطر التشغيل أما الثاني فهو خاص بتغطية مخاطر السوق ومخاطر الائتمان وهو ما لم يتم التطرق إليه في معادلة كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3، حيث أن هذه الأخيرة تجمع بين مكونات رأس المال في بسط المعادلة.

5) إن معادلة كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3 لا تأخذ بعين الاعتبار صيغ التمويل والاستثمار المميزة للبنوك الإسلامية كالسلم والمرابحة وغيرها، وهو ما قد يتضارب مع نتائج كفاية رأس المال لهذه البنوك.

6) وضعت اتفاقية بازل 3 بعض الافتراضات التي من الممكن أن تعيق سوق القروض بين البنوك الإسلامية، وهذا ما يؤدي إلى حدوث مشاكل سيولة لهذه البنوك في وقت الحاجة إلى موجودات سائلة للخروج من معضلة السيولة[1].

7) إن النسب التي وضعتها اتفاقية بازل 3 غير مناسبة لطبيعة عمل البنوك الإسلامية من حيث النظام والأسلوب، وبالتالي يتوجب على السلطات الرقابية تعديل هذه النسب مع الحفاظ على أساس كفاية رأس المال المحدد من قبل اتفاقية بازل 3 أي العمل على تكييف النسب والعمل المصرفي الإسلامي، وهو ما يتطلب جهد كبير لفهم الآلية وتكوين كوادر لازمة ووضع برامج تكوينية خاصة[2].

من خلال ما سبق يمكن القول أن معيار اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال غير ملائم لطبيعة عمل البنوك الإسلامية، لأن نتائجه على هذه البنوك تعتبر مضللة وغير دقيقة، كون هذا المعيار خاص بالبنوك التقليدية فقط،

[1] مفتاح صالح، رحال فاطمة، كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل 1-2 وواقع تطبيقها لتوصيات بازل 3، ورقة بحث مقدمة للمشاركة في فعاليات المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، الجزائر، يومي 21 و22 ديسمبر 2012، ص 15.

[2] سعد عبد محمد، قياس كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية وفقا لاتفاقية بازل 2، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 06، 2014، ص 354-355.

إلا أن البنوك الإسلامية تبقى ملزمة بإتباع هذا المعيار والتوافق معه كونه من أهم النظم الاحترازية لإدارة المخاطر، كما تفرض معظم البنوك المركزية تطبيق مقررات لجنة بازل على جميع البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية، وبالتالي تظهر الحاجة إلى إيجاد نوع من التكيف بين البنوك الإسلامية ومقررات اتفاقية بازل 3 كإجراء احترازي خاصة بعد تغلغلها في الأسواق المالية العالمية وزيادة حدة المنافسة، إضافة إلى ظهور كيانات مصرفية عالمية عملاقة، كما أن تكيف البنوك الإسلامية مع معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 له مجموعة من الآثار الإيجابية أهمها إدارة سيولة البنك بطريقة كفؤة، الحوكمة الرشيدة في مجال إدارة المخاطر ودعم الثقة بين البنوك الإسلامية في بعضها ومع شركائها، إضافة إلى دعم وتعزيز استمراريتها وتشجيع انتشارها وتحسين علاقتها مع البنوك الأخرى سواء المحلية أو الأجنبية[1].

[1] أنظر إلى:

-محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة واقع وأفاق تطبيق لمقررات بازل 3، ورقة بحث مقدمة للمشاركة في فعاليات المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة، قطر، يوم 19-21 ديسمبر 2011، ص 30.

-بريش عبد القادر، زهير غراية، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 01، العدد 01، 2015، ص 115.

المبحث الثالث: البنوك الإسلامية ومعيار كفاية رأس المال حسب بازل 3

إن تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن اتفاقية بازل 3 من قبل البنوك الإسلامية أصبح أمر ضروري لا مفر منه نظرا للمخاطر التي تنطوي على النشاط المصرفي الإسلامي، رغم الإشكال المحيط بين البنوك الإسلامية ومعايير لجنة بازل فيما يخص الخصائص المميزة لهذه البنوك ومكونات معيار كفاية رأس المال، وفي هذا الصدد تم اقتراح معيار إسلامي موائم لمعيار بازل 3 من قبل هيئة دولية داعمة للعمل المصرفي الإسلامي حيث تم تصميمه في إطار تمكين البنوك الإسلامية من تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3، والذي جاء بهدف تعزيز مكانة هذه البنوك على مستوى الساحة المصرفية العالمية ومقارنتها بمختلف البنوك التقليدية الكبيرة، حيث يعد تطبيقه في البنوك الإسلامية بالأمر المطابق لتطبيق معيار اتفاقية بازل 3 التي تعتبر من أبرز أساليب إدارة المخاطر المصرفية.

المطلب الأول: الهيئات الدولية الداعمة لعمل البنوك الإسلامية

تعتبر لجنة بازل هيئة دولية للرقابة على العمل المصرفي والمالي العالمي، إلا أن مقرراتها خاصة بالرقابة على البنوك التقليدية فقط، حيث لم تقم بإصدار أي نص تشريعي أو قانوني خاص بالبنوك الإسلامية، وبالتالي فإن هذه الأخيرة تجد إشكال في تطبيق مقررات لجنة بازل خاصة بكونها الهيئة التي تحظى بالاعتراف الدولي، وفي هذا الإطار ظهرت حاجة البنوك الإسلامية إلى معايير ومقررات معدلة لتلك الصادرة عن لجنة بازل وهو ما تم تحقيقه من قبل مؤسسات دولية تهدف إلى دعم الرقابة على هذه البنوك وتعديل مقررات لجنة بازل وجعلها ضمن المنهج الإسلامي ومطابقة لخصائص البنوك الإسلامية.

الفرع الأول: التعريف بالهيئات الدولية الخاصة بالرقابة على البنوك الإسلامية

تحظى البنوك الإسلامية بهيئات دولية تعمل على رقابتها ودعم أعمالها وأنشطتها وهي تعد سندا لهيئة الرقابة الشرعية، وتختلف هذه الهيئات حسب طبيعة العمل والمكان ومن بين أهمها نذكر ما يلي:

أولا– مجلس الخدمات المالية الاسلامية IFSB: هو عبارة عن هيئة دولية تهتم بمتابعة وإعداد معايير هادفة إلى ضمان وسلامة الخدمات المالية الاسلامية، فهو يعمل على تطوير أنشطة البنوك الاسلامية والبحث عن ابتكارات وتقنيات جديدة مطابقة لمتطلبات الشريعة الإسلامية، تم تأسيسه في كوالالمبور سنة 2002، وبدأ في

ممارسة أعماله بشكل رسمي سنة 2003[1]، كما قام بإطلاق العديد من المبادئ والمعايير ذات الطبيعة الاسلامية التي لها علاقة مباشرة بخدمات الصيرفة الاسلامية غطت العديد من المجالات أهمها إدارة المخاطر المصرفية، كفاية رأس المال على مستوى البنوك الإسلامية، الضبط المؤسسي، الشفافية وانضباط السوق، المبادئ الإرشادية لنظام الضوابط الشرعية إضافة إلى تحديد أساسيات التمويل الإسلامي[2].

ثانيا– الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف Iira: تعتبر من أقدم مؤسسات التصنيف الإسلامية، تأسست بالبحرين سنة 2000 بدعوة من البنك الإسلامي للتنمية، وهي عبارة عن شراكة بين عدد من البنوك الإسلامية ومؤسسات التصنيف الائتماني، تهدف إلى تطوير العمل المصرفي الإسلامي ومساعدة البنوك الإسلامية في أعمالها وخدماتها، كما تقوم بالبحث المستمر والمتواصل لابتكار أدوات ووسائل جديدة داعمة للأنشطة المصرفية الإسلامية خاصة في مجال إدارة المخاطر[3]، ويتمثل المساهمون في الوكالة في البنك الإسلامية للتنمية بنسبة 42%، بنك البحرين وبنك التمويل الكويتي وبنك أبو ظبي الإسلامي وبنك التكافل الماليزي بنسبة 11% مجتمعة، مجموعة البركة المصرفية بنسبة 5%، شركة كابيتال انتلجنس القبرصية بنسبة 2%، شركة جياسي آر الباكيستانية للتصنيف بنسبة 5.3% إضافة إلى شركات ومؤسسات تصنيف عالمية بنسبة 34.7%[4].

ثالثا– السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM: هو منظمة عالمية غير هادفة لتحقيق الربحية، تأسست بالبحرين سنة 2002 من قبل مجموعة من الدول متمثلة في البحرين، بروناي، إندونيسيا، ماليزيا، السودان والمملكة العربية السعودية، يهدف إلى تأسيس الأسواق الإسلامية وترويجها وتطويرها من خلال إيجاد تقنيات حديثة ترتكز على أحكام الشريعة الإسلامية إضافة إلى تجسيد مبدأ التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية على المستوى العالمي[5].

رابعا– مركز إدارة السيولة المالية بالبحرين LMC: هي عبارة عن شركة مساهمة مالية هادفة إلى مساعدة ودعم البنوك الإسلامية في إدارة سيولتها وفق المنهج الإسلامي، تأسست بالبحرين سنة 2002، كما تعتبر

[1] الموقع الالكتروني www.Arabnak.com، تاريخ الاطلاع 02-01-2021، على الساعة 13:45.

[2] الموقع الالكتروني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، www.IFSB.org، تاريخ الاطلاع 02-01-2021، على الساعة 13:45.

[3] الموقع الالكتروني للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف www.Iirating.com، تاريخ الاطلاع 02-01-2021، على الساعة 14:21.

[4] ختروسي يمينة، زيدان محمد، الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA كبديل شرعي لوكالات التصنيف الائتمانية الدولية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2016، ص 317.

[5] الموقع الإلكتروني للسوق المالية الإسلامية الدولية، www.Iifm.net، تاريخ الاطلاع 02-01-2021، على الساعة 15:33.

مصرف استثمار إسلامي، وهي تعمل بشكل أساسي على إعداد خطط واستراتيجيات لإدارة السيولة على مستوى البنوك الإسلامية[1].

خامسا– هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI: هي منظمة دولية هادفة إلى دعم البنوك الإسلامية ولا تسعى إلى تحقيق الربحية، تأسست سنة 1990 بالبحرين بموجب اتفاقية من مجموعة من المؤسسات المالية الإسلامية[2]، لها العديد من الاصدارات في العديد من المجالات كالمحاسبة والمراجعة والحوكمة إضافة إلى المعايير الشرعية المنظمة للعمل المالي والمحاسبي والتي تطبق في مجموعة من الدول كالبنوك المركزية والمؤسسات المحاسبية وغيرها[3].

سادسا– المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم IICRA: تم تأسيس هذا المركز سنة 2005 بموجب اتفاقية دولية مشتركة من قبل البنك الإسلامي للتنمية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إضافة إلى دولة التأسيس المتمثلة في الإمارات العربية، يعتبر أحد أهم مؤسسات الاقتصاد الإسلامي، وهو يختص في حل مختلف المشاكل والنزاعات المالية التي تحدث على مستوى البنوك الإسلامية، كما يهدف إلى تدريب وتطوير وتنمية أفكار مختلف المتعاملين في المالية الإسلامية. إضافة إلى دعمه المتواصل للبنوك الإسلامية في مجال البحث والابتكار والتطوير[4].

تعتبر الهيئات السابقة دعم للبنوك الإسلامية، فبالإضافة إلى البنوك المركزية رغم إشكالية علاقتها مع البنوك الإسلامية وهيئات الرقابة الشرعية، تعد هذه المؤسسات كمركز ثقة لهذه البنوك من خلال دعمها لها وضمان سلامتها واستقرارها رغم عدم وصولها إلى نفس المكانة التي تحظى بها لجنة بازل، إلا أن التزام البنوك الإسلامية بقراراتها ومعاييرها تبقى ضرورة حتمية كونها ساعية إلى تحقيق الاستقرار على مستوى هذه البنوك.

[1] الموقع الإلكتروني لمركز إدارة السيولة المالية، www.Imcbahrain.com، تاريخ الاطلاع 02-01-2021، على الساعة 17:49.

[2] الموقع الالكتروني لهيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك الإسلامية، www.Aaoifi.com، تاريخ الاطلاع 02-01-2021، على الساعة 18:01.

[3] بن سعدية الزهرة، زيدان محمد، دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 02، 2020، ص 571.

[4] الموقع الإلكتروني للمركز الإسلامي الدولي للمصافحة والتحكيم، www.Iicra.com، تاريخ الاطلاع 2021/01/02 على الساعة 20:41.

الفرع الثاني: أهداف هيئات الرقابة الدولية للبنوك الإسلامية

تسعى الهيئات الهادفة للرقابة على البنوك الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف حيث أن كل هيئة تأسست لهدف معين، إلا أن جميع الأهداف تتعلق بخدمة وتطوير النشاط المصرفي الإسلامي على المستوى العالمي، إضافة إلى دعم مجال إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية باعتباره أسمى أهداف هذه الهيئات، وتتمثل أهم أهدافها في النقاط التالية:

أولا– العمل على تطوير جانب إدارة المخاطر: يعد مجال إدارة المخاطر من أبرز اهتمامات هذه الهيئات خاصة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، حيث قاما بإصدار معايير لكفاية رأس المال في إطار تكييف البنوك الإسلامية لمقررات لجنة بازل، ويعتبر معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية الأكثر قبولا كونه مطابق للنسب الموضوعة من قبل لجنة بازل، إضافة إلى وضعه لمجموعة من الإجراءات في هذا المجال أهمها إصدار معايير الشفافية وانضباط السوق، إجراءات الرقابة الإشرافية، المعيار الخاص بإدارة مخاطر السيولة وإرشاد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بكيفية تطبيق معايير كفاية رأس المال[1]، كما يهدف المجلس إلى تحسين وتطوير العلاقات بين الدول المطبقة للصيرفة الإسلامية إضافة إلى تجسيد التعاون مع الهيئات الدولية الساعية لتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي[2].

ثانيا– حوكمة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية: حيث تسعى هذه الهيئات إلى حوكمة الأنشطة والأعمال القائمة على مستوى البنوك الإسلامية من خلال إصدار معايير مختلفة تغطي العديد من المجالات كالمحاسبة والمراجعة والمراقبة، وهذا بهدف تطوير وتحسين جودة منتجاتها واكتسابها للاعتراف الدولي وجعلها تسير وفق المنهج الإسلامي[3].

---

[1] أنظر إلى:

–موسى رحماني، مريم زايدي، اتفاقية بازل3 كمدخل علمي لتطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2017، ص 41.

–روقية بوحيضر، محددات ربحية البنوك الإسلامية الماليزية في ظل تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، 2020، ص 243–244.

[2] الموقع الالكتروني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، أهداف المجلس، www.IFSB.org/objective.php، تاريخ الاطلاع 2021/01/03، على الساعة 19:34.

[3] بن سعدية الزهرة، زيدان محمد، مرجع سابق، ص 573.

ثالثا– تطبيق مبدأ الشفافية: تعتبر الشفافية من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الهيئات الدولية باعتبارها من أهم مبادئ نجاح المؤسسات المالية، وهو ما يكسب هذه الأخيرة الثقة والصبغة العالمية.

رابعا– تطوير العاملين بالبنك والمؤسسات المالية الإسلامية: تقوم هذه الهيئات بأنشطة تدريبية وتنموية للموارد البشرية في مختلف المجالات خاصة المتعلقة بالجانب الإسلامي، إضافة إلى إعداد الأبحاث والدراسات حول المالية الإسلامية وابتكار أدوات جديدة تكون مطابقة للشريعة الإسلامية.

خامسا– العمل على تأسيس وتطوير أسواق مالية إسلامية: وذلك في إطار المنافسة العالمية التي تجدها البنوك الإسلامية من قبل البنوك التقليدية، تسعى الهيئات الدولية للرقابة على البنوك الإسلامية إلى العمل على تطوير سوق مصرفية إسلامية من خلال إيجاد أدوات مالية تكون كبديل للأدوات التقليدية وذلك لتطوير العمل المصرفي الإسلامي وجعله مواكب للتطورات العالمية في المجال المالي والمصرفي.

المطلب الثاني: البنوك الإسلامية ومعيار كفاية رأس المال حسب بازل 1 وبازل 2

إن معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل في إطار اتفاقيتها الأولى والثانية مصمم حسب خصائص البنوك التقليدية وهو ما يثير إشكال بالنسبة للبنوك الإسلامية في تبني هذا المعيار رغم عدم صعوبة تطبيقه، إلا أن نتائجه لا تعبر عن النتائج المالية الحقيقية لهذه البنوك، وفي هذا الإطار تم إصدار معيارين معدلين لتلك المعايير الصادرة عن اتفاقية بازل 1 واتفاقية بازل 2 لكفاية رأس المال وذلك بهدف تمكين البنوك الإسلامية من الملاءمة مع كفاية رأس المال حسب لجنة بازل، كونها الأكثر دقة وكفاءة في إدارة المخاطر المصرفية والتي يتوجب على البنوك الإسلامية مسايرتها لفرض وجودها على الساحة المصرفية العالمية.

الفرع الأول: كفاية رأس المال حسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ضمن بازل 1

قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار أول معيار لكفاية رأس المال خاص بالبنوك الإسلامية وذلك في إطار ملاءمتها للمعيار الصادر عن اتفاقية بازل 1 وكان ذلك سنة 1999[1]، وتتمثل أهم إصدارات هيئة المحاسبة فيما يخص كفاية رأس المال كما يلي[2]:

[1] EdibSmolo, M. Kabir Hassan, Capital adequacy requirements for Islamic financial institutions: key issues, Islamic Finance: Instruments and Markets, Bloomsbury information Ltdm, Qfinance, 2010, p 62.

[2] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، بيان عن الغرض من نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية وكيفية حسابها ضمن معيار بازل 1، المنامة، البحرين، مارس 1999، ص 7-13.

أولا– تقسيم رأس المال النظامي إلى شريحتين: حسب هيئة المحاسبة والمراجعة فإن رأس المال النظامي يتكون مما يلي:

1) **الشريحة الأولى:** تتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات القانونية.

2) **الشريحة الثانية:** تتكون من احتياطي معدل الأرباح+ احتياطي مخاطر الاستثمار+ احتياطي إعادة تقييم الأصول.

ثانيا– التركيز على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق: ركزت الهيئة على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق كما كان مقرر في اتفاقية بازل 1 حيث لم تتطرق إلى المخاطر الأخرى كمخاطر التشغيل، التي تم إهمالها ولم تأخذ بعين الاعتبار في معادلة كفاية رأس المال.

ثالثا– تم تحديد حد أدنى لنسبة كفاية رأس المال.

رابعا– وضع معادلة لكفاية رأس المال: تتمثل معادلة كفاية رأس المال الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما يلي[1]:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال النظامي}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من أموال البنك الذاتية والمطلوبات}+50\% \text{ من الموجودات المرجحة بالمخاطر والممولة من حسابات الاستثمار}}$$

من المعادلة السابقة نلاحظ أن مقام المعادلة قد اشتمل على نسبة الموجودات المرجحة بالمخاطر والممولة من حسابات الاستثمار، كما أن المخاطر التجارية يتحملها أصحاب حسابات الاستثمار، أما المخاطر الناتجة عن الموارد البشرية يتحملها البنك[2]، كما أن المعيار الإسلامي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية قد أخذ بعين الاعتبار بعض النقاط المتمثلة فيما يلي:

1) فصل الموجودات الممولة من أموال البنك الذاتية والأموال المضمونة عن الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات الاستثمار.

[1] Rima Turk Ariss, Yolla A. Sarieddine, Challenges in implementing capital adequacy guidelines to Islamic banks, Journal of banking regulation, vol 09, 2007, P 50.

[2] حسين سعيد، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، يومي 6-7 أوت 2014، ص 23-24.

2) إدخال احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار ضمن الشريحة الثانية المكونة لرأس المال النظامي وهو ما لا يوجد في البنوك التقليدية.

3) حسابات الاستثمار المشاركة في الربح والخسارة تتشابه مع رأس المال في المشاركة في الربح والخسارة إلا أنها لا تتماشى مع معايير شرائح رأس المال التنظيمي.

4) الاهتمام بحسابات الاستثمار لما لها من دور كبير في تغطية المخاطر حيث تم إدخال نسبة 50% من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات الاستثمار في مقام المعادلة، وقد تم تقسيم هذه النسبة إلى 25% خاصة بتغطية مخاطر الائتمان و25% خاصة بتغطية مخاطر التجارية (مخاطر السوق)[1].

وعلى الرغم من اجتهاد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وإصدار معيار لكفاية رأس المال ضمن اتفاقية بازل 1 خاص بالبنوك الإسلامية إلا أنه لم يلقى القبول العالمي والاهتمام الذي حظيت به معايير لجنة بازل وذلك لعدة اعتبارات أبرزها:

1) يعتبر معيار محاسبي لا تنجر عنه نتائج دقيقة وذات كفاءة عالية.

2) لا يمكن تحديد الملاءة المالية للبنوك الإسلامية انطلاقا من هذا المعيار وذلك لتضارب عناصر مقام المعادلة وبسطها.

3) عدم وضوح الجزء المحدد من رأس المال النظامي المستخدم لتغطية الخسائر.

4) عدم قيام هيئة المحاسبة والمراجعة بإجراء تعديلات وتحسينات في هذا المعيار.

ومن خلال الانتقادات الموجهة للمعيار السابق المعدل لمعيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 1 وسلبية تطبيقه من قبل البنوك الإسلامية، سعت هذه الأخيرة إلى تطبيق معيار آخر في إطار تطبيق المعيار الصادر عن اتفاقية بازل 2 وذلك بعد صدورها وبداية تطبيقها من قبل البنوك التقليدية، وهو المعيار الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية والذي يعد أكثر كفاءة ودقة من سابقه.

الفرع الثاني: كفاية رأس المال حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية ضمن بازل 2

قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإطلاق معيار لكفاية رأس المال بهدف ملاءمة البنوك الإسلامية لمعيار بازل 2 والذي تم إنشاءه سنة 2005 على أن يبدأ حيز التطبيق سنة 2007[2]، وقد تضمن نسب

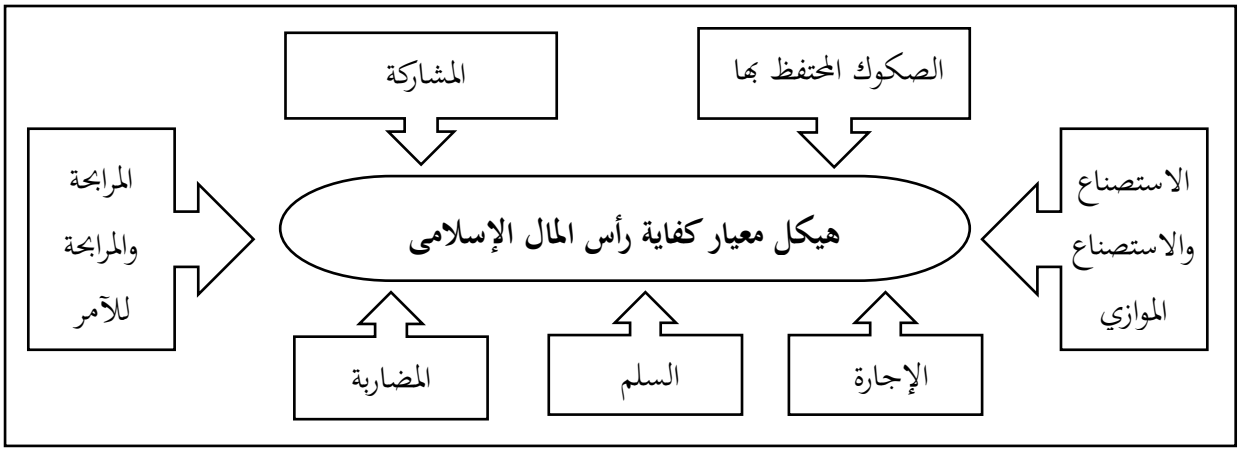
[1] حسين سعيد، مرجع سابق، ص 23.

[2] Baderldin F. Salim, Mohamed H. Mahmoud, S. Atiatallah, Role of Capital Adequacy Standard of (IFSB) on Minimizing the Financial Crisis Impact for Financial Institutions: Evidence from Middle East, Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 77, 2015, P 07.

للحفاظ على رأس المال وتحديد مكوناته مع شروط الحفاظ على متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال، كما تم التطرق إلى طريقة حساب المخاطر على مستوى البنوك الإسلامية إضافة إلى وضع معادلة لحساب نسبة كفاية رأس المال لهذه البنوك، ويمكن تمثيل أبرز ما جاء في هذا المعيار فيما يلي:

أولا– هيكل معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية: قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإتباع ما ورد في اتفاقية بازل 2 فيما يخص هيكل معيار كفاية رأس المال والذي يتكون من سبعة أقسام متعلقة بالحد الأدنى لكفاية رأس المال لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق انطلاقا من الصيغ والأساليب المعتمدة في البنوك الإسلامية إضافة إلى مخاطر التشغيل، ويمكن إيضاح أبرز مكونات هيكل رأس المال في الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): مكونات هيكل رأس المال حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية ضمن بازل 2



المصدر: سعيدي خديجة، مرجع سابق، ص 119.

ثانيا– قياس كفاية رأس المال: قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإبقاء نفس التعريف المعتمد في اتفاقية بازل 2 لإجمالي رأس المال التنظيمي أي بسط معادلة كفاية رأس المال، كما قام بتحديد طرق لقياس المخاطر أي عناصر المقام والمتمثلة في الطريقة المعيارية فيما يخص مخاطر الائتمان ومخاطر السوق وطريقة المؤشر الأساسي فيما يتعلق بمخاطر التشغيل[1]، وقد أعطى معادلتين لحساب نسبة الكفاية لرأس المال يمكن إيضاحهما فيما يلي[2]:

[1] مونة يونس، امحمد بن الدين، أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية، دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل 2 إلى تطبيق معيار IFSB-2، مجلة الحقيقة، المجلد 16، العدد 04، 2018، ص 704.

[2] IFSB, Capital Adequacy Standard for Institutions (other than Inssurance Institutions) offering only Islamic Financial Services, December 2005, P 51.

1) **المعادلة المعيارية:** يتم من خلال هذه المعادلة احتساب إجمالي الموجودات المرجحة بمخاطر التشغيل فقط دون غيرها من المخاطر السوقية والمخاطر الائتمانية، وهذا في حال كان البنك الإسلامي لا يقدم أي إضافة لمدفوعات الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار، ويمكن تمثيل هذه المعادلة فيما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المؤهل}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)+ مخاطر التشغيل]-الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)}}$$

2) **معادلة تقدير السلطة الإشرافية:** تعتمد هذه المعادلة في البنوك الإسلامية المساعدة والداعمة لأصحاب حسابات الاستثمار خاصة الحسابات الاستثمارية المطلقة، وهو ما ينجر عليه ارتفاع وزيادة المخاطر التجارية، مما يتوجب الاحتفاظ بنسبة معينة من رأس المال لتغطية هذه المخاطر، ويمكن تمثيل هذه المعادلة فيما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المؤهل}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)+مخاطر التشغيل]-الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها الممولة من خلال حسابات الاستثمار المقيدة(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)-}(1-\alpha)\text{ الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من خلال حسابات الاستثمار المطلقة(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)-}\alpha\text{ [الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار التابعة لحسابات الاستثمار المطلقة(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)]}}$$

ونقصد بمعاملα مقياس لنسبة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق على الاستثمارات الممولة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار والمنقولة إلى أصحاب الأسهم.

ثالثا– مبادئ الحد الأدنى لكفاية رأس المال: وضع مجلس الخدمات المالية الإسلامية مجموعة من المبادئ للحد الأدنى لكفاية رأس المال يمكن اختصارها فيما يلي[1]:

1) يغطي معيار كفاية رأس المال جميع المتطلبات للحد الأدنى الإجمالي لرأس المال في المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بمخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

2) تركز معادلة كفاية رأس المال السابقة على إجمالي رأس المال التنظيمي إضافة إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر.

3) يسمح مجلس الخدمات المالية الإسلامية لبعض المؤسسات المالية الإسلامية من استعمال أسماء منتجات مختلفة أو عناوين عقود مختلفة كجزء من تميزها السوقي، شريطة أن تكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

4) يجب أن يكون إجمالي الحد الأدنى لكفاية رأس المال للمؤسسات المالية المصرفية لا يقل عن 8%.

5) يمثل رأس المال التنظيمي بسط معادلة كفاية رأس المال أما المقام فهو يعبر عن مجموع الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر، وتتحدد هذه الأخيرة بضرب متطلبات رأس المال لكل من مخاطر السوق ومخاطر التشغيل في 12.5 والتي تمثل مقلوب نسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال (8%)، وذلك بهدف التحويل إلى ما يعادل الموجودات المرجحة بالمخاطر، ثم يضاف الناتج إلى مجموع الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر التي تم تحديدها لمخاطر الائتمان.

6) تعتبر حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية موجهة للمضاربة عادة أي المشاركة في الربح والخسارة، ونظرا لكون 100% من إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها ممولة من حسابات الاستثمار عادة، فإن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق تغطى من قبل حسابات الاستثمار أما مخاطر التشغيل يغطيها البنك[2]، وفي الدول التي تمارس فيها المؤسسات المالية الإسلامية هذا الدعم لدخل أصحاب حسابات الاستثمار، يكون للسلطة الإشرافية الحق في الطلب من المؤسسة المالية الإسلامية كما تراه مناسبا أن تقوم بإدخال نسبة مئوية محددة من الموجودات الممولة بواسطة حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح في مقام نسبة كفاية رأس المال، كما ينطبق ذلك على الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح المقيدة والمطلقة إذا لم يكن دعم المؤسسة المالية الإسلامية لدخل أصحاب حسابات الاستثمار مقتصرا على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح.

[1] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مرجع سابق، ص 4-5.

[2] خديجة سعيدي، مرجع سابق، ص 120.

المطلب الثالث: المعيار الإسلامي لكفاية رأس المال ضمن اتفاقية بازل 3

يعتبر معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية ضمن اتفاقية بازل 3 أكثر دقة من سابقه حيث تم إجراء العديد من التعديلات عليه في إطار مطابقته لمعيار اتفاقية بازل 3 بهدف موائمته لطبيعة عمل البنوك الإسلامية والتي هي بحاجة إلى تطبيق هذا المعيار نظرا للإيجابيات التي تعود عليها في مجال إدارة المخاطر، فقد عمل المجلس على تحسين النسب الخاصة بكفاية رأس المال مع إدخال نسب جديدة، كما وضع معيار جديد خاص بالرفع المالي، وقد تم تحديد مجال زمني لبداية تطبيق هذه النسب مماثل لما تم وضعه من قبل لجنة بازل، وذلك لتسهيل تطبيقه من قبل البنوك الإسلامية بشكل تصاعدي وتدريجي.

الفرع الأول: ترتيبات المعيار الإسلامي لكفاية رأس المال ضمن اتفاقية بازل 3

قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار معيار لكفاية رأس المال معدل لمعيار اتفاقية بازل 3، وذلك في إطار تكييفه للبنوك الإسلامية، وقد تم إطلاقه سنة 2014 على أن يبدأ تطبيقه الفعلي سنة 2015 إلى أجل يمتد إلى غاية 2019، وتتمثل أبرز المقررات الصادرة في هذا المعيار فيما يلي:

أولا– مكونات رأس المال: حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية فإن إجمالي رأس المال النظامي يتكون من رأس المال الأساسي ورأس المال الإضافي ورأس المال الثانوي وهو ما سنوضحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): مكونات رأس المال حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية

رأس المال الأساسي	رأس المال الإضافي	رأس المال الثانوي
حقوق الملكية (الأسهم العادية الصادرة عن البنك الإسلامي + علاوة إصدار الأسهم + الأرباح المحتجزة + الاحتياطات المعلن عنها وحسب الدخل الشامل + الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المدمجة في البنوك الإسلامية–التعديلات والخصومات الرقابية التي تسري على حقوق الملكية (رأس المال الأساسي) +حقوق الملكية الإضافية +الأرباح المبقات + الاحتياطات (الاحتياطات المعلنة وحساب الدخل الشامل بما في ذلك الأرباح والخسائر المرحلية).	الأدوات الصادرة عن البنك الإسلامي +العلاوات التي يتم استلامها عند اصدار الأدوات المصنفة ضمن حقوق الملكية +الأدوات أو رأس المال الموافق للشروط والصادر عن الشركات المدمجة في البنك الإسلامي والمستوفاة شروط رأس المال الثانوي وغير المصنفة في رأس المال الأساسي–التعديلات والخصومات الرقابية التي تسري على رأس المال الإضافي.	الأدوات المصدرة من قبل البنك المستوفاة للشروط+ المخصصات العامة والاحتياطات المحتجزة مستقبلا+ العلاوات التي تم دفعها عن اصدار أدوات رأس المال الثانوي+ الأدوات المؤهلة لرأس المال والتي أصدرت من قبل المؤسسة التابعة للبنك الإسلامي لطرف ثالث مستثمر ويستوفي الشروط الخاصة برأس المال الثانوي–الخصومات الرقابية المطبقة على رأس المال الثانوي.

Source: IFSB-15, Revised Capital Adequacy Standard for Institutions Offering Islamic Services [Excluding Islamic Insurance(Takaful) Institutions and Islamic Collective Investment schemes], December 2013, P 6-9.

ثانيا– نسب كفاية رأس المال: تشترك نسب كفاية رأس المال الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية مع تلك الموضوعة في اتفاقية بازل 3 فيما يتعلق بعناصر بسط المعيار أي إجمالي رأس المال التنظيمي، ويمكن ذكر هذه النسب في النقاط التالية[1]:

1) ألا يقل الحد الأدنى المطلوب لرأس المال التنظيمي عن نسبة 8% من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر.

[1] IFSB-15, previous Source, P 14.

2) احتفاظ البنوك الإسلامية بنسبة 4.5% أو أكثر من حقوق الملكية (الأسهم العادية للمساهمين).

3) يجب أن يكون رأس المال الأساسي أكبر أو يساوي 6% من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر.

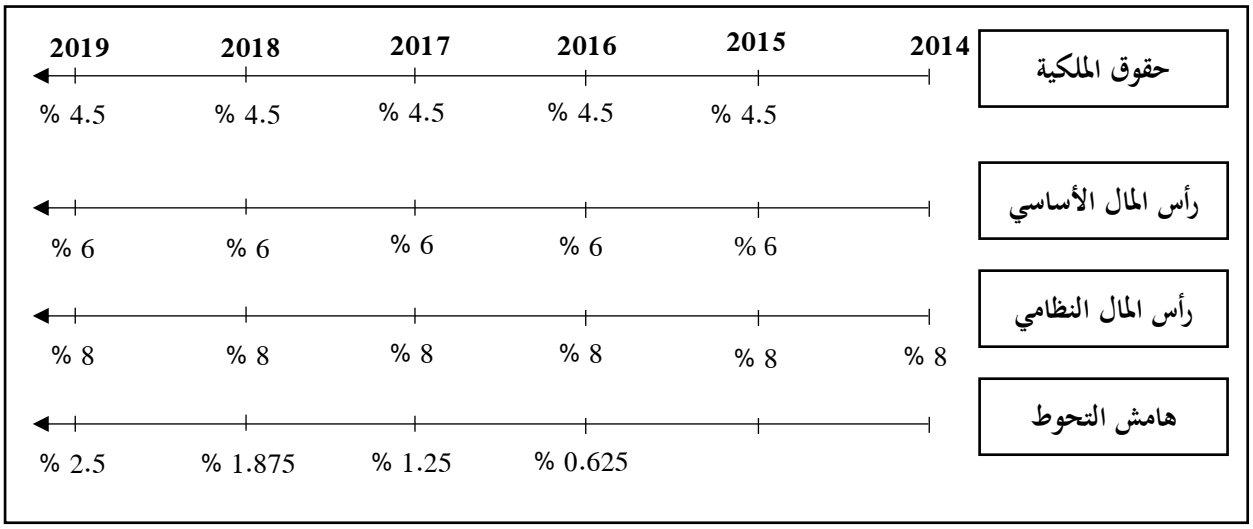
4) احتفاظ البنوك الإسلامية بنسبة 2.5% تضاف إلى حقوق الملكية المكونة لرأس المال الأساسي والتي توضع في فترات الاعتدال المالي، وبالتالي فإن إجمالي رأس المال الواجب الاحتفاظ به يصبح مقدر ب 10.5% وذلك بعد إضافة النسبة الإضافية المقدرة ب 2.5%.

5) وضع نسبة مخصصة لمواجهة التقلبات الدورية تتراوح بين 0-2.5%.

كما وأبقى مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نفس معادلة كفاية رأس المال في معياره السابق الصادر ضمن معيار بازل 2 أي المعادلة المعيارية ومعادلة تقدير السلطة الإشرافية.

ثالثا- الترتيبات الانتقالية المقرحة لتطبيق المعيار الإسلامي لكفاية رأس المال ضمن بازل 3: قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بوضع مجال زمني لتطبيق النسب المحددة في معيار كفاية رأس المال الذي أصدره، وهو ما وضعته لجنة بازل كذلك في معيارها الأخير، وذلك بهدف تكييف البنوك الإسلامية للزيادات الحاصلة في رأس المال والتي تكون تدريجيا حيث يبدأ انطلاقا من سنة 2014 إلى غاية 2019 وهو ما سنوضحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): الترتيبات الانتقالية لتطبيق المعيار الإسلامي لكفاية رأس المال ضمن بازل 3

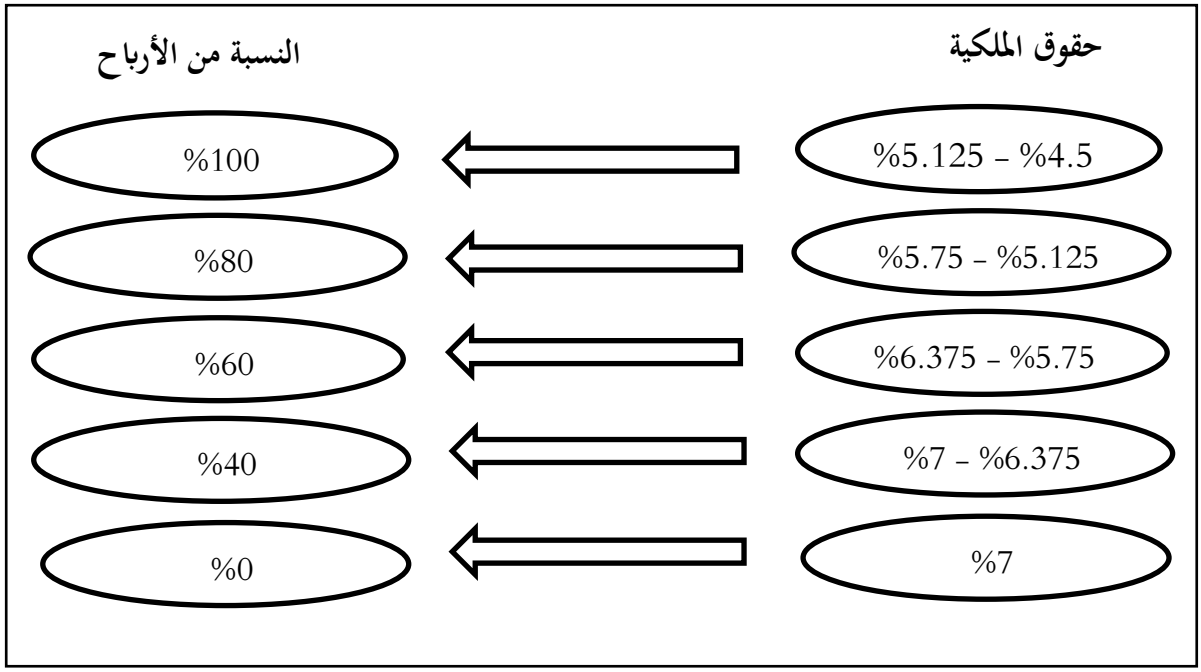


Source: IFSB-15, the same Source, P 13-17.

كما وقد وضع المجلس نسب خاصة بالحفاظ على رأس المال الأساسي، حيث يجب على البنك الاحتفاظ بما لا يقل على نسبة 7% من حقوق الملكية في رأس المال الأساسي، ففي حال انخفاض مستوى رأس المال

الأساسي إلى ما هو أقل من الحد الأدنى فإن البنك سوف يخضع للقيود المفروضة على توزيعات الأرباح، أي أن البنك مطالب بالاحتفاظ بنسبة من الأرباح في السنة الموالية وهي ما تسمى بنسبة الحفاظ على رأس المال، ويمكن تمثيل هذه النسبة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): نسب الحفاظ على رأس المال الأساسي وفق المعيار الإسلامي



Source: IFSB-15, the same Source, P 15.

من خلال الشكل السابق رقم (08)، في حال امتلاك البنك لحقوق الملكية في رأس المال الأساسي في المجال المحدد من 5.125% إلى 5.75% فيجب على البنك الحفاظ على نسبة 80% من أرباح السنة المالية الموالية، أي أنه لا يجب أن يصل إجمالي توزيعاته من أي نوع من الأنواع المنصوص عليها إلى ما هو أكثر من 40% من الأرباح بعد القيام بالخصومات.

رابعا– اختبارات الضغط: أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية مبادئ خاصة باختبارات الضغط للمؤسسات المالية الإسلامية ونص على ضرورة تطبيقها كونها من أهم وسائل الكشف عن المخاطر وإدارتها، وذلك كون البنوك الإسلامية تتعرض للعديد من المخاطر منها المشتركة مع البنوك التقليدية ومنها الخاصة بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي[1]، ومن بين المخاطر الخاضعة لاختبارات الضغط في البنوك الإسلامية نذكر مخاطر الائتمان، مخاطر

[1] سعيدي خديجة، مرجع سابق، ص 140-141.

السوق، مخاطر الاستثمار، مخاطر معدل العائد، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل إضافة إلى مخاطر التجارية المنقولة ومخاطر سعر الصرف[1].

خامسا– الرافعة المالية: قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار معيار آخر جديد مواكب لما تم اصداره في اتفاقية بازل 3 وهو نسبة الرافعة المالية ويمكن حسابها وفق المعادلة التالية[2]:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي التعرض للمخاطر}} \geq 3\%$$

كما أن الرفع المالي في البنوك الإسلامية غير معتمد بشكل كبير، كون التمويل الإسلامي غير معرض بدرجة عالية للتعامل مع المنتجات التي تعتمد على الرفع المالي، لأن أحكام الشريعة الإسلامية تتطلب ارتباط مختلف آليات وصيغ التمويل بالاقتصاد الحقيقي، أي الأعمال التي لها صلة بالإنتاج والتجارة، كما توجد بعض القيود على تجارة الديون والتعامل مع المنتجات التي تحتوي على عنصر الغرر، وفي نفس الوقت تشجيع المشاركة في المخاطر، مما يؤدي إلى الحد من آثار الرفع المالي على مستوى البنوك الإسلامية[3].

الفرع الثاني: تطوير المعيار الإسلامي لكفاية رأس المال المكيف لمعيار بازل 3 في البنوك الإسلامية

يعتبر معيار كفاية رأس المال الصادر عن بازل 3 من أبرز التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية نظرا لخصائصه المميزة، وبالتالي فإن هذه الأخيرة تجد نفسها مجبرة على تطبيق المعيار الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية رغم تشابه طريقة حساب المعيارين، إلا أنه توجد مجموعة من الاختلافات ترتبط أساسا بمصادر أموال البنوك الإسلامية وإجمالي مخاطر الأصول المرجحة، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي[4]:

أولا– مصادر الأموال: تجمع البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العديد من الاختلافات خاصة فيما يتعلق بحسابات الاستثمار والتي لها نصيب من الأرباح في البنوك الإسلامية عكس البنوك التقليدية باعتبارها علاقة إيداع فقط، حيث أن أصحاب حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية ليسوا فعليا مودعين ولا ملاك كذلك، إنما تجمعهم علاقة تشاركية تتمثل أساسا في المضاربة، ففي مقابل حصولهم على أرباح فهم يتحملون الخسائر

[1] IFSB-13, Guiding Principles on stress testing for institutions offering Islamic Financial Services(excluding Islamic Insurance(takaful) institutions and Islamic collective Investment schemes), March 2012, P 18.
[2] IFSB-15, previous Source, P 23.
[3] IFSB-15, previous Source, P 22.
[4] بادة فاروق، درغوم محفوظ، تحديات البنوك التشاركية للوفاء بمتطلبات رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر وفقا لبازل 3 بالبنوك العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020، ص 793-794.

كذلك في حال حصولها، وبالتالي فإن البنوك الإسلامية تحصل على مصدر دفاعي إضافي لمواجهة الصدمات السلبية المؤثرة على ملائتها، فكلما زاد حجم حسابات الاستثمار كلما انعكس ذلك إيجابا على ملائة البنوك الإسلامية وهو ما يمثل أفضلية مقارنة مع البنوك التقليدية، ومنه يمكن القول أن حسابات الاستثمار تعتبر فارق أساسي في حساب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وهو ما تم التطرق له من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، إلا أن التطبيق الفعلي والواقعي لهذا الأمر غير موجود كون البنوك الإسلامية لا تدخل أصحاب حسابات الاستثمار في تحمل الخسائر الممكنة تجنبا لتأثر سمعتها وعلاقاتها مع عملائها.

ثانيا– إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر: تعتمد البنوك الإسلامية على طرق خاصة في تخصيص أوزان مخاطر الأصول، كون هذه الأخيرة توجه لتمويل التجارة والشراكة في الأسهم، مما يخلق اختلاف ملحوظ في أوزان المخاطر مقارنة مع البنوك التقليدية، إضافة إلى وجود تطبيقات لتحقيق تجانس الدخل والذي له آثار غير مباشرة على كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية، ومن أمثلة ذلك النسب المحتفظ بها لأغراض تجانس الدخل، ومن خلال معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية يتم حساب النسبة انطلاقا من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر باستثناء الأصول الممولة من حسابات الاستثمار وهو ما لم يتم أخذه بعين الاعتبار في معيار بازل 3، كما وتتمتع السلطات الإشرافية بالحرية في تحديد وضبط مقام معادلة نسبة كفاية رأس المال، وتسعى العديد من البنوك المركزية من تطبيق الطرق الموضوعة في بازل 3 والمذكورة في معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية الخاصة بحساب المخاطر على البنوك الإسلامية، حيث أظهرت العديد من الدراسات سيطرة المنهج المعياري ومنهج المؤشر الأساسي في حساب المخاطر في عدد من البنوك الإسلامية، وهو ما يتطابق مع ما أقرته لجنة بازل 3.

رغم هذه التحديات، إلا أن تأثير متطلبات رأس المال حسب بازل 3 لن يكون بدرجة كبيرة على كفاية رأس مال البنوك الإسلامية كون رأس المال فيها يتكون أساسا من الشريحة الأولى دون المرور إلى الشريحة الثانية في الغالب، والتي تحتوي على عناصر عديدة غير ملائمة لأحكام الشريعة الإسلامية، كما يمكن القول أن المعيار الإسلامي لكفاية رأس المال المعدل لمعيار بازل 3 قد أخذ بعين الاعتبار الاختلافات الأساسية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، وذلك بهدف جعل البنوك الإسلامية أكثر تناسبا وتوافقا مع طريقة حساب نسب كفاية رأس المال.

خلاصة الفصل

إن التحوط من المخاطر المصرفية وإدارتها بشكل صحيح من أهم ما تسعى البنوك إلى تطبيقه، نظرا للمخاطر العديدة المحيطة بها خاصة تلك المتعلقة بالنشاط التمويلي باعتباره أكثر الأنشطة المصرفية توسعا، ومن بين أبرز الآليات الحديثة للتحوط من المخاطر وإدارتها نذكر معيار كفاية رأس المال الصادر عن اتفاقية بازل 3 والذي أصبح ضروري التطبيق لاحتوائه على نسب مالية تمكن البنوك من تجنب الوقوع في الخسائر وتفاديها، إلا أن البنوك الإسلامية تجد إشكال في تطبيق هذا المعيار وهو ما تم رؤيته سابقا كونه مصمم حسب خصائص البنوك التقليدية، كما يمكنها من تطبيق معيار كفاية رأس المال الإسلامي المعدل لمعيار بازل 3 الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية باعتباره الأنسب لطبيعة عمل هذه البنوك، ومطابق لما أقرته لجنة بازل في اتفاقيتها الأخيرة، وهو ما يجعله ذات مصداقية كبيرة كونه يهتم بالتحوط وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، والتي هي بحاجة إلى تبني معيار لكفاية رأس المال خاصة بعد انتشارها وتوسع أنشطتها وبداية دخولها للأسواق المالية العالمية وميل العديد من الاستثمارات لنظام التمويل الإسلامي الذي أصبح مطلبا كبيرا لمختلف الجهات الاقتصادية لاحتوائه على أساليب متعددة تتناسب مع مختلف النشاطات الاستثمارية.

الفصل الثالث

التمويل ومخاطر التمويل في البنوك الإسلامية

تمهيد

بعد النجاح الكبير المحقق من قبل البنوك الإسلامية على المستوى العالمي في مجال التمويل بمختلف مؤشراته سواء إيرادات، خسائر، تعثرات إضافة إلى إدارة المخاطر وغيرها، تم الوقوف على عدد من التجارب الدولية الناجحة في مجال التمويل الإسلامي من خلال اختيار ثلاث بنوك إسلامية دولية رائدة في مجالها، وهنا تكمن الإشارة إلى بنك الكويت الدولي، بنك قطر الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي، وذلك بهدف تحديد نقاط القوة والضعف لهذه البنوك في مجال التمويل الإسلامي وتقييمه بعد إجراء دراسة حالة على هذه البنوك مع اعتماد التحليل المقارن بينها.

كما سيتم الإشارة إلى التجربة الجزائرية من خلال البنكين الإسلاميين الجزائريين السلام والبركة، وهذا في إطار معرفة موقع التمويل المصرفي الإسلامي الجزائري على مستوى الساحة المصرفية العالمية وذلك بعد مقارنته مع التمويل في البنوك الإسلامية الخليجية سابقة الذكر، ومن بين أهم النقاط الأساسية التي سيتم التطرق إليها في هذا الفصل نذكر:

- حجم التمويل الممنوح في البنوك الإسلامية محل الدراسة.
- تقييم التمويل الممنوح في البنوك الإسلامية محل الدراسة.
- مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة وأساليب معالجتها والتحوط منها.

كما وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول: التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة.**
- **المبحث الثاني: مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة.**
- **المبحث الثالث: التجربة الجزائرية في التمويل المصرفي الإسلامي.**

المبحث الأول: التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة

تعد الدول الخليجية من بين أكثر الدول نجاحا في مجال البنوك الإسلامية، وهو ما أثبتته التجارب العملية خاصة في مجال التمويل الإسلامي والذي أصبح من أكثر الأنشطة توسعا نظرا لإيراداته المحققة وتنوع أساليبه وصيغه، ويعتبر كل من بنك الكويت الدولي، بنك قطر الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي من بين أبرز البنوك نجاحا في هذا المجال، ودليل ذلك النتائج المالية المحققة من هذه البنوك والمتعلقة بالنشاط التمويلي من خلال حجم الإيرادات والعوائد الصافية إضافة إلى ارتفاع المؤشرات المالية كحجم الموجودات وحجم الودائع المستقطبة، وهو ما ينعكس إيجابا على تميز ونجاح هذه البنوك إضافة إلى التأثير على استمراريتها وتطورها مستقبلا.

المطلب الأول: البنوك الإسلامية محل الدراسة

للقيام بهذه الدراسة، تم اختيار ثلاث بنوك إسلامية من ثلاث دول مختلفة، وهم بنك الكويت الدولي بدولة الكويت، بنك قطر الإسلامي بدولة قطر وبنك البحرين الإسلامي بدولة البحرين، وتعتبر هذه البنوك من بين البنوك الإسلامية الناجحة في مجالها على المستوى العالمي، وهذا راجع إلى المؤشرات المالية التي تعود عليها إضافة إلى مكانتها المحلية، كما تتمتع هذه البنوك بانتشارها الواسع محليا وإقليميا، وهو دليل على نجاحها ومدى كفاءتها، كما تسعى إلى مواكبة التطورات العالمية خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال حيث تقدم مختلف أعمالها المصرفية بطريقة الكترونية من خلال توفير مختلف أجهزة الدفع الالكتروني.

الفرع الأول: التعريف بالبنوك الإسلامية محل الدراسة

كما تطرقنا سابقا، تم اختيار ثلاث بنوك إسلامية دولية متمثلة في بنك الكويت الدولي الإسلامي، بنك قطر الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي، ويمكن إيضاح ماهية هذه البنوك فيما يلي:

أولا– بنك الكويت الدولي الإسلامي: تم تأسيس بنك الكويت الدولي سنة 1973 تحت مسمى البنك العقاري الكويتي في بداياته كشركة مساهمة عامة، وقد بدأ في ممارسة أعماله وفق أحكام الشريعة الإسلامية ابتداء من سنة 2007، وذلك من خلال تقديم مختلف الأنشطة المالية والمصرفية الإسلامية والمتمثلة في المعاملات التمويلية والاستثمارية وفق صيغ مختلفة كالمرابحة، الإجارة المنتهية بالتمليك، الاستصناع والتوريق وغيرها، كما يقوم البنك بالعمليات التقليدية الأخرى كقبول الودائع، إصدار الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإدارة الممتلكات، وذلك وفق حكم شرعي سليم بعيدا عن التعاملات الربوية، ويحتوي بنك الكويت الدولي على 21

فرع منتشرة في دولة الكويت[1]، وقد حدد رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل بمبلغ قدره 113,276,072 دينار كويتي مقسم على 1,132,760,724 سهم[2].

ثانيا– بنك البحرين الإسلامي: تم تأسيس بنك البحرين الإسلامي سنة 1979 بدولة البحرين، وهو عبارة عن بنك قطاع تجزئة بترخيص من بنك الكويت المركزي، يعتبر بنك البحرين الإسلامي أول بنك إسلامي في مملكة البحرين والرابع إقليميا، وهو يمثل دعم كبير للاقتصاد الوطني البحريني من خلال مؤشراته المحققة، كما أنه مدرج في بورصة البحرين[3]، ومن بين أبرز مؤشراته رأسماله المدفوع البالغ سنة 2019 قرابة 106 مليون دينار بحريني وإجمالي أصوله لنفس السنة 1,224 مليون دينار بحريني، كما يحتوي البنك على 4 فروع و4 مجمعات مالية مبتكرة وفرع واحد رقمي، كما يحتوي على 54 جهاز صراف آلي موزعة محليا[4]، ويعتبر بنك الكويت الدولي من البنوك الإسلامية الرائدة في المجال المالي والمصرفي الإسلامي حيث يقدم مختلف الخدمات المصرفية وفق المنهج الإسلامي.

ثالثا– بنك قطر الإسلامي: تم تأسيس بنك قطر الإسلامي سنة 1982 كأول بنك إسلامي في دولة قطر، وهو يعد أكبر البنوك الإسلامية في قطر حيث يسيطر على 40% من القطاع المالي والمصرفي الإسلامي، كما يتمتع بوزن كبير على مستوى القطاع المصرفي الإجمالي المحلي من خلال سيطرته على أكثر من 11% من أصوله المالية، يحتوي بنك قطر الإسلامي على مجموعة من الفروع منتشرة في كافة أرجاء الوطن والتي تعمل على تقديم مختلف الخدمات المالية الإسلامية، كما يحتوي على مراكز خدماتية مصرفية خاصة كمراكز خدمات التميز والمراكز الخاصة بالسيدات، كما أن للبنك مؤسسات تابعة كمؤسسة QiB-UK وهي مؤسسة مالية تابعة للبنك تأسست سنة 2008 تعمل على تلبية جميع الاحتياجات المالية للأفراد والشركات القطرية في المملكة المتحدة، إضافة إلى بيت التمويل العربي في لبنان وفرع في السودان، ويعتبر أكثر ما يميز بنك قطر الإسلامي خدماته

[1] الموقع الالكتروني لبنك الكويت الدولي، نبذة عن KIB https://www.kib.com.kw/home/Personal/about-us.html، تاريخ الاطلاع 15-03-2021 على الساعة 19:39.

[2] عقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الكويت الدولي(المعدل)، بنك الكويت الدولي 2020، ص 18.

[3] الموقع الالكتروني لبنك البحرين الإسلامي، التركيب الأساسي الجديد لبنك البحرين الإسلامي https://www.bisb.com/ar/about-bisb، تاريخ الاطلاع 16-03-2021 على الساعة 19:13.

[4] التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي، 2019، البحرين، ص 04.

الالكترونية والتي تمكن العملاء من الاستفادة منها عبر تطبيق الكتروني يحتوي على أكثر من 100 خدمة مع تصنيف عالي مقارنة بالبرامج الالكترونية للبنوك الأخرى[1].

الفرع الثاني: الآلية المتبعة للقيام بالدراسة التطبيقية (الأسلوب المتبع في الدراسة)

تم الاعتماد في هذه الدراسة على آلية دراسة الحالة مع التحليل المقارن بين ثلاث بنوك إسلامية مختلفة الدول فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي، إضافة إلى تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 على هذه البنوك، كما سنقوم بعرض التجربة الجزائرية في هذا المجال من خلال بنك السلام وبنك البركة الإسلاميين، لمحاولة معرفة وتحديد مدى مجاراتها للتجارب الدولية الأخرى، ويمكن إيجاز آلية هذه الدراسة في النقاط التالية:

1) التطبيق والتحليل المقارن للبنوك الإسلامية محل الدراسة في مجال التمويل الإسلامي في مختلف مؤشراته.
2) التطبيق والتحليل المقارن لمخاطر التمويل وإدارتها في البنوك الإسلامية محل الدراسة.
3) التطبيق والتحليل المقارن لمدى استجابة البنوك الإسلامية محل الدراسة لنسب كفاية رأس المال الصادرة عن بازل 3 وهذا في إطار التحوط من مخاطر التمويل.
4) التطبيق والتحليل المقارن لمدى تكيف البنوك الإسلامية محل الدراسة لمعيار كفاية رأس المال الصادر عن بازل 3 وتطبيق المعيار الإسلامي المعدل والملائم للعمل المصرفي الإسلامي في البنوك المختارة.
5) عرض التجربة الجزائرية في مجال التمويل الإسلامي بكل التفاصيل الأساسية ومقارنتها مع التجارب الأخرى المدروسة للوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف.
6) تطبيق وتحليل نسب كفاية رأس المال على التجربة الجزائرية ومقارنتها مع التجارب الأخرى المدروسة.

ويعود السبب من اختيار هذه البنوك والمتمثلة في بنك الكويت الدولي الإسلامي، بنك قطر الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي كونها من البنوك الإسلامية الرائدة في مجال الدراسة، إضافة إلى هدف التنويع في الدول المختارة، وذلك بعد دراسة العديد من البنوك الإسلامية الأخرى حتى يتسنى لنا الخروج باختيار هذه البنوك.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتماد على موقع الكتروني عالمي لتحويل العملات الخاصة بالبنوك الإسلامية محل الدراسة إلى الدولار الأمريكي، وذلك بهدف التمكن من إجراء الدراسة المقارنة بين البنوك كون

[1] الموقع الالكتروني لبنك قطر الإسلامي، نبذة تعريفية https://www.qib.com.qa/ar/our-profile/، تاريخ الاطلاع 17-03-2021 على الساعة 19:55.

أن التقارير السنوية للبنوك المختارة هي بالعملة المحلية، ويمكن إيضاح سعر صرف العملات المحلية للبنوك الإسلامية محل الدراسة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): تطور سعر صرف الدينار الكويتي، الريال القطري، الدينار البحريني والدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2013-2020

البيان / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الدينار الكويتي	3.5168	3.5056	3.3147	3.3005	3.2931	3.3062	3.2884	3.2565
الريال القطري	0.2746	0.2746	0.2746	0.2746	0.2726	0.2746	0.2746	0.2742
الدينار البحريني	2.6525	2.6525	2.6532	2.6546	2.6539	2.6518	2.6532	2.6532
الدينار الجزائري	0.012597	0.012413	0.009953	0.009135	0.009012	0.008575	0.008378	0.007883

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع الالكتروني العالمي Sa.investing.com

المطلب الثاني: واقع التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة

أصبح التمويل أبرز ما تسعى البنوك الإسلامية إلى تنميته وزيادة حجمه والرفع من قيمته، وذلك لزيادة الايرادات المحققة وتضخيم حجم الأرباح كون التمويل يمثل أهم مصدر ربحي للبنوك، وبالتالي نجد البنوك الإسلامية تسعى جاهدة إلى الحصول على أكبر عدد ممكن من الودائع وتوظيفها وفق الصيغ الإسلامية المتعارف عليها.

الفرع الأول: مؤشرات التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة

يعتبر بنك الكويت الدولي، بنك قطر وبنك البحرين من أكبر البنوك الإسلامية العربية من حيث حجم التمويل الممنوح والموافق للشريعة الإسلامية، وذلك مقارنة مع حجم ودائع هذه البنوك، وفيما يلي سنقوم بعرض إحصائيات التمويل الإجمالي لهذه البنوك للفترة 2013-2020 وذلك من خلال عدد من المتغيرات وهي إجمالي موجودات التمويل، إجمالي الودائع ونسب التمويل المتحصل عليها:

أولا- تجربة بنك الكويت الدولي الإسلامي: يمكن تمثيل احصائيات التمويل الخاصة ببنك الكويت الدولي الإسلامي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): نسب التمويل في بنك الكويت الدولي الإسلامي خلال الفترة 2013-2020

(الوحدة بالألف دولار الأمريكي)

البيان / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
موجودات التمويل	3445729	3756590	3889393	4186593	4295572	5309205	6134898	6444627
إجمالي الودائع	3303232	3459302	3374530	3712508	3962301	4359340	4832547	5340660
نسب التمويل	104.3%	108.6%	115.25%	112.7%	108.4%	121.8%	126.9%	120.67%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الكويت الدولي للفترة 2013-2020.

ثانيا- تجربة بنك قطر الإسلامي: يمكن تمثيل احصائيات التمويل الخاصة ببنك قطر الإسلامي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): نسب التمويل في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2013-2020

(الوحدة بالألف دولار الأمريكي)

البيان / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
موجودات التمويل	12946845	16391521	24036084	26962514	27972440	28071937	31242402	32649661
إجمالي الودائع	13832188	18293050	25136224	26200767	27754769	27629221	30656685	32395085
نسب التمويل	93.60%	89.60%	95.6%	102.9%	100.8%	101.6%	101.9%	101%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي للفترة 2013-2020.

ثالثا- تجربة بنك البحرين الإسلامي: يمكن تمثيل احصائيات التمويل الخاصة ببنك البحرين الإسلامي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): نسب التمويل في بنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2013-2020

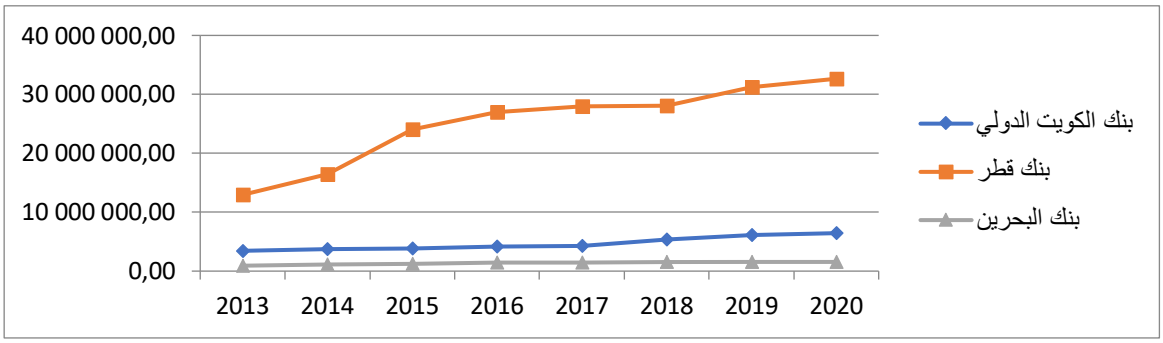
(الوحدة بالألف دولار الأمريكي)

البيان / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
موجودات التمويل	919900	1082275	1261990	1398010	1491019	1538246	1525195	1516338
إجمالي الودائع	1632629	2066619	2210524	2364452	2905755	3016688	2868375	2897029
نسب التمويل	56.34%	52.37%	57.09%	59.13%	51.31%	51%	53.17%	52.34%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي للفترة 2013-2020.

من خلال الجداول السابقة الخاصة بنسب التمويل لبنك الكويت الدولي، بنك قطر الإسلامي، وبنك البحرين الإسلامي، وفيما يخص موجودات التمويل، نلاحظ أن الحجم المخصص يتباين بنسب كبيرة بين البنوك الثلاث، حيث أن موجودات التمويل الخاصة ببنك قطر الإسلامي أعلى بشكل كبير من تلك الخاصة ببنك الكويت الدولي وبنك البحرين الإسلاميين طيلة الفترة 2013-2020 رغم أن بنك قطر الإسلامي حديث النشأة مقارنة بهما، كما نلاحظ أن بنك الكويت الدولي الإسلامي يحتل المرتبة الثانية ثم يليه بنك البحرين الإسلامي، ويمكن تمثيل إجمالي موجودات التمويل للبنوك الثلاثة للفترة 2013-2020 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (09): موجودات التمويل الصافية للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)

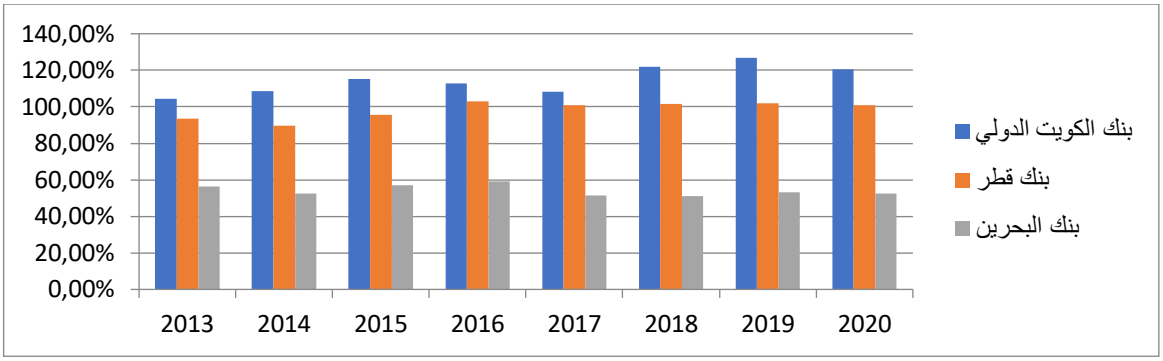


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (06)، (07) و(08).

ويعود هذا الاختلاف في حجم موجودات التمويل بين البنوك الثلاث إلى الاختلاف في حجم الودائع والتي تعد أهم مصدر تمويلي في البنوك، حيث نلاحظ أن بنك قطر الإسلامي قد تمكن من جذب أكبر عدد ممكن من الودائع مقارنة مع بنكي الكويت والبحرين الإسلاميين طيلة الفترة 2013-2020، ومن هنا يمكن القول أن بنك قطر يتمتع بفعالية كبيرة في إقناع العملاء على إيداع أموالهم بهدف توظيفها في صيغ تمويلية إسلامية، كما يستخدم هامش ربح تنافسي أقل من ذلك المعتمد في بنكي الكويت الدولي والبحرين الإسلامي مع إمكانية وضع شروط تمويلية في المتناول، كما يلي بنك قطر كل من بنكي الكويت الدولي والبحرين الإسلامي على التوالي في حجم الودائع خلال نفس الفترة، أما فيما يتعلق نسب التمويل من خلال مقارنة موجودات التمويل مع إجمالي ودائع البنك، نلاحظ أن فعالية التمويل لبنك الكويت الدولي كانت ذات كفاءة عالية طيلة الفترة 2013-2020 من خلال تحقيق نسب أعلى من تلك المحققة من قبل بنك قطر الإسلامي وبنك

البحرين الإسلامي لنفس الفترة، كما احتل هذا الأخير المرتبة الأخيرة بنتائج ضعيفة فيما يتعلق نسب التمويل المحققة، ويمكن تمثيل هذه النسب للبنوك الثلاثة خلال الفترة 2013-2020 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): نسب التمويل المحققة للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجداول (06)، (07) و(08).

من خلال ما سبق، يمكن القول أنه رغم انخفاض موجودات التمويل وإجمالي الودائع لبنك الكويت الدولي مقارنة مع بنك قطر، إلا أنه قد استطاع من استغلال مصادره التمويلية بشكل أفضل من بنكي قطر والبحرين الإسلاميين، وقد حقق أعلى نسبة خلال الفترة 2013-2020 بين البنوك الثلاث والمتمثلة في 126.9% وذلك في سنة 2019، كما حقق بنك قطر وبنك البحرين أعلى نسبة لهما خلال نفس الفترة ب 102.9% و59.13% على التوالي، وذلك سنة 2016، وعموما تعتبر مختلف النسب المحققة من البنوك الإسلامية عالية والتي كانت في ارتفاع ابتداء من 2013 إلى غاية 2019 على أن تتراجع نسبيا سنة 2020، إلا بنك البحرين الإسلامي والذي تميز بنسب ضعيفة مقارنة مع البنكين الآخرين حيث كانت نسبه في حدود 55%، وبالتالي فإن مردود التمويل يبقى ذات كفاءة جيدة عموما في مختلف بنوك الدراسة وبدرجة أقل في بنك البحرين.

الفرع الثاني: اعتماد الصكوك الإسلامية في البنوك الإسلامية محل الدراسة

تعتبر الصكوك الإسلامية من أبرز الاتجاهات الحديثة للتمويل الإسلامي، حيث أصبحت واسعة التداول في العديد من الدول العالمية خاصة الخليجية منها، وذلك باعتبارها أحد أهم البدائل الشرعية في تمويل اقتصاديات الدول والمؤسسات المالية والمصرفية، ويعد كل من بنك الكويت الدولي، بنك قطر الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي من بين البنوك المستثمرة في الصكوك الإسلامية، حيث تعتبرها من أهم أدوات التمويل المحلية، وفي الجدول الموالي سنقوم بعرض حجم موجودات التمويل بالصكوك الإسلامية على مستوى هذه البنوك:

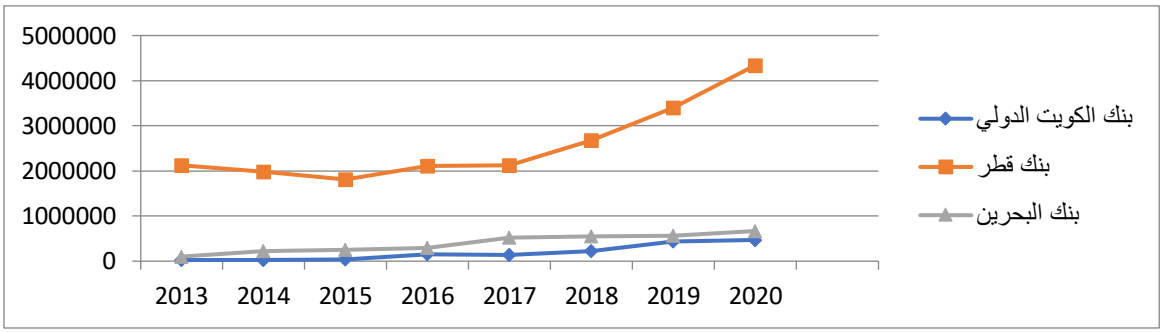
الجدول رقم (09): موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك الإسلامية للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)

البيان	السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بنك الكويت الدولي		31103	26611	35776	144981	144537	217693	433444	470327
بنك قطر		2116697	1985846	1809950	2113484	2128013	2683579	3403058	4343376
بنك البحرين		101763	217065	254354	300721	525223	549540	567289	668299

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة للفترة 2013-2020.

من خلال الجدول السابق رقم (09)، نلاحظ أنه قد تم اعتماد الصكوك الإسلامية كأداة للتمويل والاستثمار من قبل بنك الكويت الدولي، بنك قطر الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2013-2020، كما نلاحظ أن حجم موجودات التمويل المتعلق بالصكوك الإسلامية من قبل البنوك الثلاثة كان في شكل متباين بين الارتفاع والانخفاض لنفس الفترة، ويعتبر بنك قطر الأكثر استخداما للصكوك الإسلامية حيث خصص أرقام كبيرة مقارنة بتلك المخصصة من قبل بنك الكويت الدولي وبنك البحرين طيلة الفترة 2013-2020، كما يحتل هذا الأخير المرتبة الثانية ويليه بنك الكويت الدولي، ويمكن تمثيل موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك الإسلامية للبنوك الثلاث للفترة 2013-2020 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (11): موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك الإسلامية للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

من الشكل السابق رقم (11)، نلاحظ أن الفترة 2013-2015 عرفت انخفاض في موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك الإسلامية من قبل بنك قطر الإسلامي، ويمكن ارجاع هذا الانخفاض إلى انخفاض حجم تداول واستثمار الصكوك الإسلامية على المستوى العالمي، حيث شهدت نفس الفترة تسجيل 575,135 مليار

دولار أمريكي، 107,300 مليار دولار أمريكي، 67,818 مليار دولار أمريكي على التوالي[1]، كما شهدت سنة 2016 ارتفاع موجودات التمويل من قبل بنك قطر الإسلامي وظلت في ارتفاع مستمر إلى غاية 2020، ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم اصدار الصكوك الإسلامية على المستوى العالمي للفترة 2016-2019 من خلال تسجيل 78,748 مليار دولار أمريكي، 116,717 مليار دولار أمريكي، 123,150 مليار دولار أمريكي و145,702 مليار دولار أمريكي على التوالي[2]، كما وقد تميز بنك البحرين الإسلامي وبنك الكويت الدولي بالاستقرار في الموجودات التمويلية المتعلقة بالصكوك الإسلامية حيث كانت في ارتفاع مستمر طيلة الفترة 2013-2020 ولم يتأثرا بانخفاض الإصدار العالمي للصكوك الإسلامية، وهو دليل على نجاح هذه الآلية التمويلية واستحسانها من خلال الاستمرار في زيادة استخدامها حتى في ظل انخفاض تداولها دوليا.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي فيما يخص نشاط التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة

تعتبر المؤشرات المالية الخاصة بالتمويل لكل من بنك الكويت الدولي، بنك قطر وبنك البحرين ذات حجم عالي من الناحية النظرية وهو ما تم رؤيته سابقا، إلا أن هذا الارتفاع في الحجم لا ينعكس بالإيجابية النسبية على الأداء المالي للبنك بل أن هذا الأخير يخضع لمجموعة من النسب التي تعتبر ضرورية للحكم على الأداء المالي الكفء، حيث أن ارتفاع حجم التمويل وتنوعه على مستوى البنوك الإسلامية لا يعني نجاحها من الناحية العملية بقدر ما يحقق هذا التمويل من إيرادات والتي تنعكس بالإيجاب على نشاط ومردود هذه البنوك.

الفرع الأول: إيرادات التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة

تسعى البنوك الإسلامية من توظيف أموالها والرفع من حجم موجوداتها التمويلية إلى تحقيق أعلى قدر ممكن من الإيرادات والأرباح الناتجة عن مختلف أنشطة التمويل، حيث أن نجاح هذه الأخيرة يتم الحكم عليه بشكل كبير من خلال تحقيق العوائد، ويمكن تحديد نتائج موجودات التمويل للبنوك محل الدراسة فيما يلي:

أولا- إيرادات موجودات التمويل في بنك الكويت الدولي: تمكن بنك الكويت الدولي من تحقيق إيرادات نتيجة أنشطته التمويلية خلال الفترة 2013-2020، وهذا ما يعتبر بالأمر الأساسي من هذه العملية، ويمكن تمثيل إجمالي إيرادات التمويل في الجدول الموالي:

[1] International Islamic Financial Market, Sukuk Report A comprehensive study of the global sukuk market, 9th Edition, july 2020, p 28.
[2] International Islamic Financial Market, Previsous source, p 28.

الجدول رقم (10): إجمالي الإيرادات الصافية المحققة من موجودات التمويل لبنك الكويت الدولي خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)

البيان	السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الإيرادات		155291	149332	158655	164197	161510	177394	173243	159002
النسبة المحققة		4.51%	3.98%	4.08%	3.92%	3.76%	3.34%	2.82%	2.47%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الكويت الدولي للفترة 2013-2020.

ثانيا- إيرادات موجودات التمويل في بنك قطر الإسلامي: بالإضافة إلى بنك الكويت الدولي، حقق بنك قطر إيرادات مالية إزاء أنشطته التمويلية خلال الفترة 2013-2020 وهو ما سيتم تمثيله في الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): إجمالي الإيرادات الصافية المحققة من موجودات التمويل لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)

البيان	السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الإيرادات		550079	671196	879065	1102821	1332240	1463231	1611129	1633193
النسبة المحققة		4.25%	4.09%	3.66%	4.09%	4.76%	5.21%	5.16%	5%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي للفترة 2013-2020.

ثالثا- إيرادات موجودات التمويل في بنك البحرين الإسلامي: تمكن بنك البحرين الإسلامي هو كذلك من تحقيق إيرادات كنتيجة لأنشطته التمويلية خلال الفترة 2013-2020، ويمكن تمثيل هذه الإيرادات في الجدول الموالي:

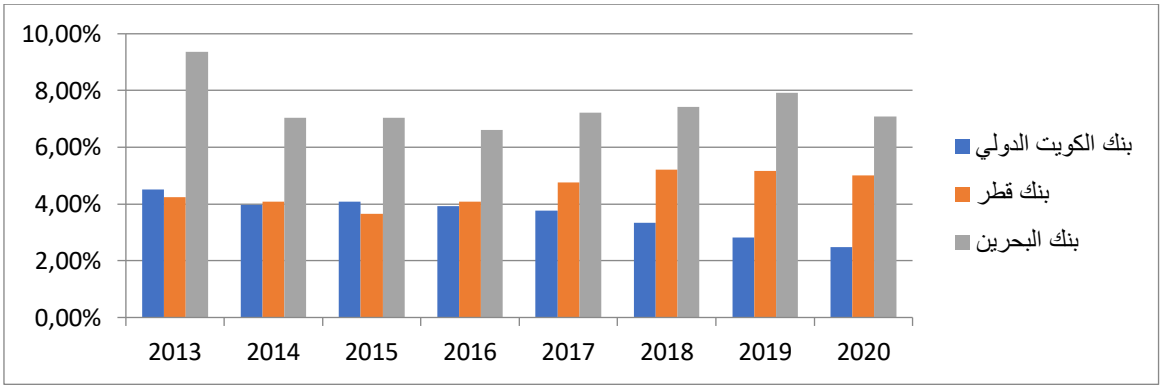
الجدول رقم (12): إجمالي الإيرادات الصافية المحققة من موجودات التمويل لبنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)

البيان	السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الإيرادات		86217	76132	88962	92595	107502	114319	120625	107471
النسبة المحققة		9.37%	7.03%	7.05%	6.62%	7.21%	7.43%	7.91%	7.09%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي للفترة 2013-2020.

من خلال الجداول السابقة الخاصة بإجمالي الإيرادات الصافية للتمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020، نلاحظ أن بنك البحرين الإسلامي قد حقق أعلى النسب فيما يخص إيرادات التمويل مقارنة مع حجم موجودات التمويل طيلة فترة الدراسة، وذلك رغم قلة موجوداته التمويلية بالنظر مع أرقام كل من بنك قطر وبنك الكويت الدولي الإسلاميين، كما نلاحظ أن نتائج بنك قطر وبنك الكويت الدولي كانت متقاربة نوعا ما في الفترة 2013-2015، إلا أن السنوات الأخيرة وتحديدا من سنة 2016 فما فوق شهدت تحقيق بنك قطر لنسب أعلى من تلك المحققة من قبل بنك الكويت الدولي والذي عرف تدني حجم إيراداته التمويلية مع مرور الوقت، ويمكن تمثيل النسب المحققة خلال الفترة 2013-2020 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (12): نسب الإيرادات الصافية لموجودات التمويل للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (10)، (11) و(12).

من خلال ما سبق، يمكن القول أن بنك البحرين الإسلامي قد استغل موجوداته التمويلية بشكل أفضل من بنك قطر وبنك الكويت الدولي، وهذا يعود إلى الدراسة الجيدة والكفؤة في اختيار الأطراف المستثمرة ومجموع الاستثمارات الممولة مع إمكانية استخدام هامش ربح أعلى من ذلك المستخدم في بنك الكويت الدولي وبنك قطر الإسلامي، إلا أنه عموما فإن تحقيق إيرادات جراء العمليات التمويلية يبقى الأمر الأكثر ضرورة بدلا من حدوث خسائر والتي من الممكن أن تتسبب في انهيار البنك وتدني مستواه المالي، غير أن تحقيق أعلى قدر ممكن من الإيرادات من الأنشطة التمويلية ضرورة حتمية كأحد أهداف استمرارية البنوك وتطوير جودة خدماتها.

.

الفرع الثاني: التمويل المتعثر في البنوك الإسلامية محل الدراسة

إن تقييم البنوك من ناحية الكفاءة التمويلية لا يقتصر على الإيرادات المحققة من هذا النشاط فقط، بل توجد بعض المؤشرات الأخرى كنسب تعثر التمويل والتي تعبر عن الديون غير المحصلة بعد فوات فترة السداد، حيث تعتبر أساسية كذلك في الحكم على نجاح هذه العملية، ويمكن تمثيل نسب تعثر التمويل للبنوك الإسلامية محل الدراسة للفترة 2013-2020 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (13): نسب التمويل المتعثر للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020

البيان / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بنك الكويت الدولي	6%	7%	1.7%	1.6%	2.9%	0.9%	1.9%	1.2%
بنك قطر	1.05%	0.9%	0.7%	1%	1.2%	1.2%	1.3%	1.4%
بنك البحرين	17%	10%	5.03%	6.8%	6.8%	13%	17%	9.21%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020.

من الجدول السابق رقم (13) الخاص بنسب التمويل المتعثر للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020، نلاحظ أن النتائج الخاصة ببنك قطر عرفت أفضل النسب والتي شهدت استقرارا طيلة فترة الدراسة في مجال يتراوح ما بين 0.7% إلى 1.4%، كما أن بنك الكويت الدولي كانت نسبه شبه مستقرة إلا سنتي 2013 و2014 من خلال تحقيق أرقام مرتفعة بواقع 6% و7% على التوالي إلا أن الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020 كانت جيدة عموما في مجال يتراوح ما بين 0.9% إلى 2.9%، أما بنك البحرين فقد عرف ارتفاعا في نسب التمويل المتعثر طيلة الفترة 2013-2020 في مجال يتراوح ما بين 5.03% إلى 17% رغم أفضليته من حيث إيرادات التمويل المحققة مقارنة مع البنكين الآخرين، ويمكن تفسير هذا الارتفاع إلى مجموعة من الأسباب أبرزها عدم إيجاد توليفة مناسبة بين قرار منح التمويل مع التحليل الجيد لمخاطره، كما يمكن أن يكون المشاريع الممولة لم تحقق ما كان مرجو منها، إضافة إلى إمكانية وجود تدخلات من الدولة ما أثر بالسلب على وضع التمويل الممنوح من قبل البنك، وعلى العموم يتوجب على البنوك الأخذ بالحسبان مواجهة التمويل المتعثر على سبيل المثال تخصيص مخصصات ونسب مالية للتحوط منه.

وبمقارنة قرار منح التمويل ونتائجه من قبل البنوك الثلاث من خلال النظر إلى إيرادات التمويل ونسب التمويل المتعثر، يمكن القول أن بنك قطر كان يتمتع بنظرة أفضل رغم قلة إيراداته التمويلية عن بنك البحرين وذلك بتحقيق إيرادات في مستوى جيد مع انخفاض نسب التمويل المتعثر.

وكخلاصة لما سبق، ومن الملاحظات السابقة يمكن القول أن بنك قطر الإسلامي يتمتع بكفاءة عالية وأكبر من بنك الكويت الدولي وبنك البحرين الإسلامي فيما يخص النشاط التمويلي، وهو ما أثبتته النتائج السابقة من خلال جودة إيراداته التمويلية مقارنة مع التمويل المتعثر، كما أنه من المتوقع استمرار هذا التميز في السنوات المقبلة نظرا للنتائج الجيدة التي شهدتها السنوات الأخيرة من الدراسة، إلا أن هذا لا يمكن أن يفسر أن بنك الكويت الدولي وبنك البحرين الإسلامي كانا ذات مستوى متدني، بل العكس فقد حقق كل منهما ما هو مطلوب من خلال تحقيق إيرادات تمويلية وعوائد عن الموجودات المالية.

المبحث الثاني: مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة

يتميز النشاط التمويلي بانطوائه بدرجة كبيرة من المخاطر والتي تكون غالبا متعلقة بالطرف المقابل للبنك أي العميل المتحصل على التمويل، حيث أن الافراط في منح التمويل لابد من أن يصاحبه ارتفاع حالات التعرض لمخاطر هذا النوع من النشاط، ويعد كل من بنك الكويت الدولي، بنك قطر الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي عرضة إلى حجم كبير من المخاطر التمويلية نظرا لتوسعها في التمويل الممنوح وهو ما تم رؤيته سابقا من خلال الأرقام المحققة خاصة بنك قطر الإسلامي، ولكن تعتمد هذه البنوك على استراتيجيات وأساليب واضحة للتحوط من هذه المخاطر وإدارتها بطريقة دقيقة، ورغم ذلك فلا يعتمد على هذه الاستراتيجيات فقط، بل يجب تطويرها وتقييمها بشكل مستمر سواء باتباع نظم داخلية كالتقييم الذاتي أو من خلال التصنيفات الموضوعة من قبل الوكالات الدولية والتي تساهم بشكل كبير في تطوير جانب إدارة مخاطر التمويل.

المطلب الأول: مؤشرات مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة

إن التوسع في النشاط التمويلي من قبل البنوك الإسلامية من أهم ما تسعى إليه هذه الأخيرة باعتباره أساس العمل المصرفي، والذي ينتج عنه عوائد تنعكس على عمل هذه البنوك وتطورها، إلا أن هذا النشاط من شأنه أن يكون له تأثير سلبي بقدر ما هو إيجابي على البنوك الإسلامية كونه محفوف بالمخاطر الناتجة عن الطرف الآخر طالب التمويل، والتي من شأنها أن تؤدي إلى عسر مالي على مستوى هذه البنوك، كما تعتبر هذه المخاطر لصيقة بطبيعة هذا العمل ومن الصعب تجنبها بصفة كاملة كونها متعلقة بحالات عدم التأكد.

الفرع الأول: مخاطر التمويل في بنك الكويت الدولي الإسلامي

يعرف بنك الكويت الدولي مخاطر التمويل على أنها ذلك الجزء من المخاطر التي لها مقابل لموجودات التمويل ضمن مخاطر الائتمان، حيث أن هذه الأخيرة تنشأ بشكل أساسي من موجودات التمويل، أرصدة ومستحقات لدى البنوك، استثمارات في الصكوك وموجودات أخرى، إضافة إلى المطلوبات المتمثلة في خطابات الضمان، القبولات والاعتمادات المستندية، ويمكن تحديد حجم مخاطر التمويل الإسلامي لبنك الكويت الدولي خلال الفترة 2013-2020 في الجدول الموالي وذلك انطلاقا من الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان والذي يحتوي على موجودات التمويل وموجودات التمويل بالصكوك، مقابل إجمالي مخاطر الائتمان المحققة وهذا حتى يتسنى لنا حساب كل من مخاطر التمويل الإسلامي في البنك:

الجدول رقم (14): مخاطر التمويل لبنك الكويت الدولي الإسلامي خلال الفترة 2013-2020

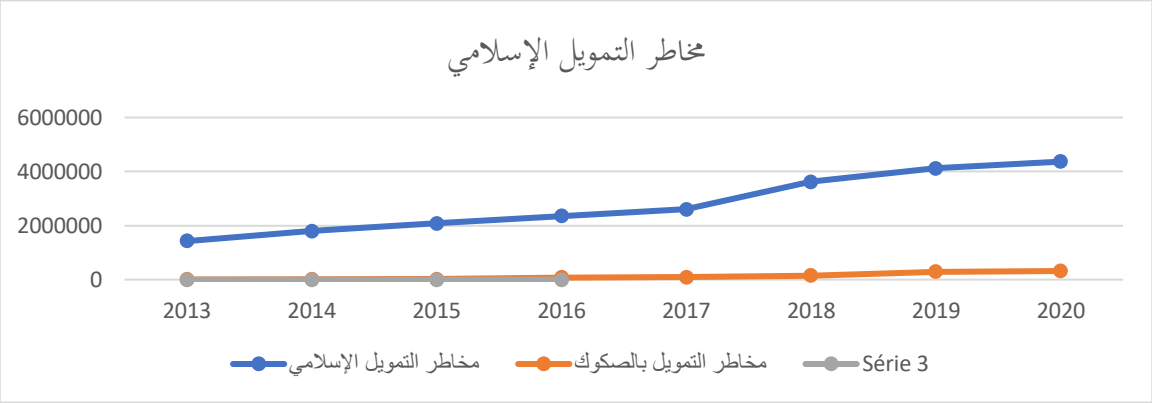
(الوحدة بالدولار الأمريكي)

البيان / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
موجودات التمويل	3445729	3756590	3889393	4186593	4295572	5309205	6134898	6444267
موجودات التمويل بالصكوك	31103	26611	35776	144981	144537	217693	433444	470327
الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان	5766655	6605069	6349759	6606944	6936355	7674100	9283712	9539914
مخاطر الائتمان	2385199	3149974	3402854	3706716	4198551	5228997	6242429	6465022
مخاطر التمويل	1425220	1791527	2084337	2348818	2600094	3617599	4125146	4367160
مخاطر التمويل بالصكوك	12865	12691	19172	81339	87488	148332	291451	318732

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الكويت الدولي للفترة 2013-2020.

يمثل الجدول السابق رقم (14) مخاطر التمويل إضافة إلى مخاطر التمويل بالصكوك في بنك الكويت الدولي، وذلك بعد تحديد الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر الموجودات المالية المتعلقة بها كما تم الإشارة سابقا، وهذا قبل القيام بعمليات التخفيف من مقاصة وضمانات، ونلاحظ من الجدول أن مخاطر التمويل عموما في بنك الكويت الدولي تسيطر على أكثر من نصف نسبة مخاطر الائتمان في مجال يتراوح ما بين 57% إلى 72% طيلة الفترة 2013-2020، كما نلاحظ وجود علاقة طردية بين حجم التمويل ومخاطره وهو ما أثبتته سنوات الدراسة والتي شهدت ارتفاعا في مخاطر التمويل تزامنا مع ارتفاع حجم التمويل وهو أمر طبيعي كون التمويل لصيق بالمخاطر، وقد عرفت سنة 2020 تسجيل أعلى معدل لمخاطر التمويل بما فيه مخاطر التمويل بالصكوك لبنك الكويت الدولي بواقع إجمالي مقدر ب 4.685.892 دولار أمريكي وهو نتيجة للحجم الضخم لموجودات التمويل الإسلامي لنفس السنة بواقع 6.914.594 دولار أمريكي وهو أعلى معدل طيلة فترة الدراسة، ويمكن تمثيل مخاطر التمويل الإسلامي لبنك الكويت الدولي خلال الفترة 2013-2020 بنمحنى بياني في الشكل الموالي:

الشكل رقم (13): مخاطر التمويل في بنك الكويت الدولي خلال الفترة 2013-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14).

الفرع الثاني: مخاطر التمويل في بنك قطر الإسلامي

تتعلق مخاطر التمويل في بنك قطر الإسلامي بمخاطر الائتمان التي تنشأ بشكل مباشر من الأرصدة المالية لدى البنوك بما فيها البنك المركزي، موجودات التمويل، استثمارات مالية وغيرها من خطابات الضمان والقبولات والاعتمادات المستندية، ويمكن تحديد مخاطر التمويل الإسلامي في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2013-2020 في الجدول الموالي وذلك بالاعتماد على نفس الطريقة المطبقة في بنك الكويت الدولي سابقا:

الجدول رقم (15): مخاطر التمويل لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2013-2020

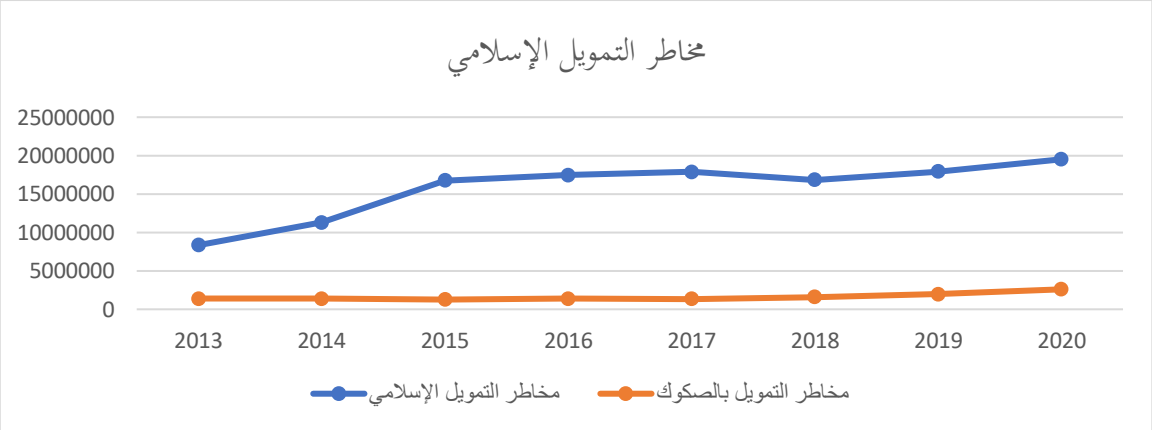
(الوحدة بالدولار الأمريكي)

البيان / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
موجودات التمويل	12946845	16391521	24036084	26962514	27972440	28071937	31242402	32649661
موجودات التمويل بالصكوك	2116697	1985846	1809950	2113484	2128013	2683579	3403058	4343376
الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان	22420683	29026749	38717403	41506796	43607770	44782929	48272327	51084740
مخاطر الائتمان	14447746	20024193	27016430	26887510	27862482	26871369	27705808	30537794
مخاطر التمويل	8342865	11307742	16772023	17465932	17872540	16844172	17931516	19517543
مخاطر التمويل بالصكوك	1363986	1369942	1262956	1369085	1359660	1610244	1953179	2596414

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر للفترة 2013-2020.

يمثل الجدول السابق رقم (15) مخاطر التمويل إضافة إلى مخاطر التمويل بالصكوك لبنك قطر الإسلامي للفترة 2013-2020، وذلك بعد التطبيق على إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر الائتمان إضافة إلى حجم التمويل الممنوح في البنك كما تم تطبيقه على بنك الكويت الدولي سابقا، ونلاحظ من الجدول أن مخاطر التمويل في بنك قطر الإسلامي بما فيها مخاطر التمويل بالصكوك كذلك تحظى بأكثر من نصف النسبة من مخاطر الائتمان في مجال يتراوح ما بين 63% إلى 72% طيلة الفترة 2013-2020، وهو دليل على أن مخاطر الائتمان معظمها هي عبارة عن مخاطر تمويلية، كما نلاحظ ارتفاع مخاطر التمويل في بنك قطر الإسلامي كلما ارتفع حجم التمويل طيلة فترة الدراسة، وتعد سنة 2020 السنة الأعلى فيما يخص مخاطر التمويل ومخاطر التمويل بالصكوك من حيث الحجم بواقع 22.113.957 دولار أمريكي وهو نتيجة لحجم التمويل الإسلامي لنفس السنة بواقع تحقيق 36.993.037 دولار أمريكي، ويمكن تمثيل مخاطر التمويل الإسلامي لبنك قطر الإسلامي للفترة 2013-2020 بمنحنى بياني في الشكل الموالي:

الشكل رقم (14): مخاطر التمويل في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2013-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (15).

الفرع الثالث: مخاطر التمويل في بنك البحرين الإسلامي

كما جرا الأمر بالنسبة لبنك قطر الإسلامي وبنك الكويت الدولي فإن مخاطر التمويل في بنك البحرين الإسلامي تتعلق أساسا من الأرصدة المالية والإيداعات على مستوى البنوك، إضافة إلى الموجودات التمويلية وغيرها من الأنشطة ذات الطبيعة الدينية، ويمكن تحديد مخاطر التمويل الإسلامي في بنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2013-2020 في الجدول الموالي مع الاعتماد على نفس الطريقة المطبقة على البنكين السابقين:

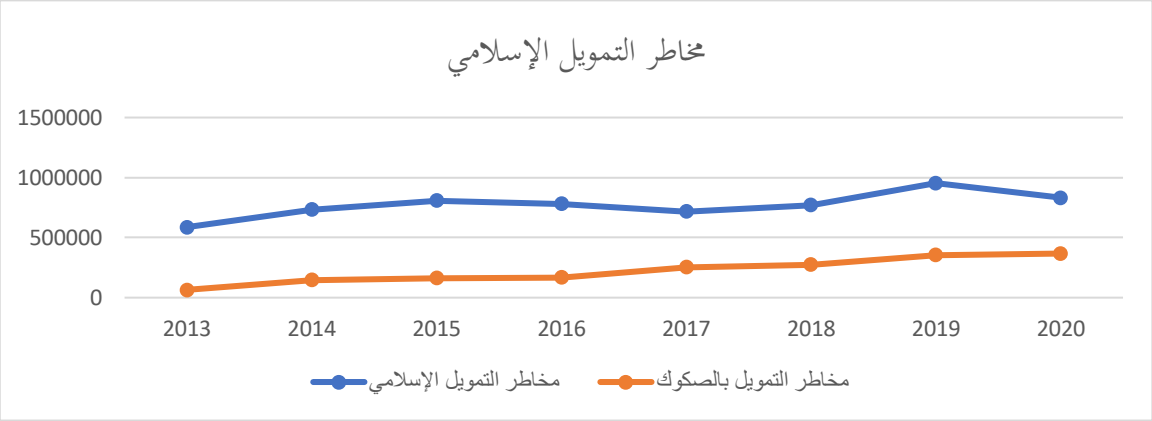
الجدول رقم (16): مخاطر التمويل لبنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالدولار الأمريكي)

البيان / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
موجودات التمويل	919900	1082275	1261990	1398010	1491019	1538246	1525195	1516338
موجودات التمويل بالصكوك	101763	217065	254354	300721	525223	549540	567289	668299
الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان	2047316	2084173	2432441	2507113	3146745	3269956	3144878	3087386
مخاطر الائتمان	1306693	1412995	1557489	1401151	1515560	1639589	1966202	1695382
مخاطر التمويل	587123	733744	808051	781306	718116	771292	953564	832669
مخاطر التمويل بالصكوك	64950	147162	162863	168064	252962	275545	354673	366984

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين للفترة 2013-2020.

يمثل الجدول السابق رقم (16) مخاطر التمويل ومخاطر التمويل بالصكوك في بنك البحرين الإسلامي للفترة 2013-2020، وذلك بعد القيام بنفس التطبيق الذي تم اجراءه على بنك الكويت الدولي وبنك قطر الإسلاميين، ونلاحظ من الجدول السابق كذلك حصول مخاطر التمويل بما فيها مخاطر التمويل بالصكوك على أعلى نسبة في مخاطر الائتمان طيلة فترة الدراسة في مجال يتراوح ما بين 59% إلى 71%، وهو ما يطرح نفس الاستنتاج أن مخاطر الائتمان هي معظمها مخاطر تمويلية، كما شهدت الفترة الممتدة من 2013 إلى 2020 ارتفاعا وانخفاضا في حجم المخاطر التمويلية وذلك حسب حجم التمويل الممنوح لكل سنة، وقد عرفت سنة 2019 تسجيل أعلى نسبة لمخاطر التمويل إضافة إلى مخاطر التمويل بالصكوك بواقع 1.308.237 دولار أمريكي وذلك لارتفاع حجم التمويل لنفس السنة والذي قدر بواقع 2.092.484 دولار أمريكي، ويمكن تمثيل مخاطر التمويل الإسلامي لبنك البحرين الإسلامي للفترة 2013-2020 بمنحنى بياني في الشكل الموالي:

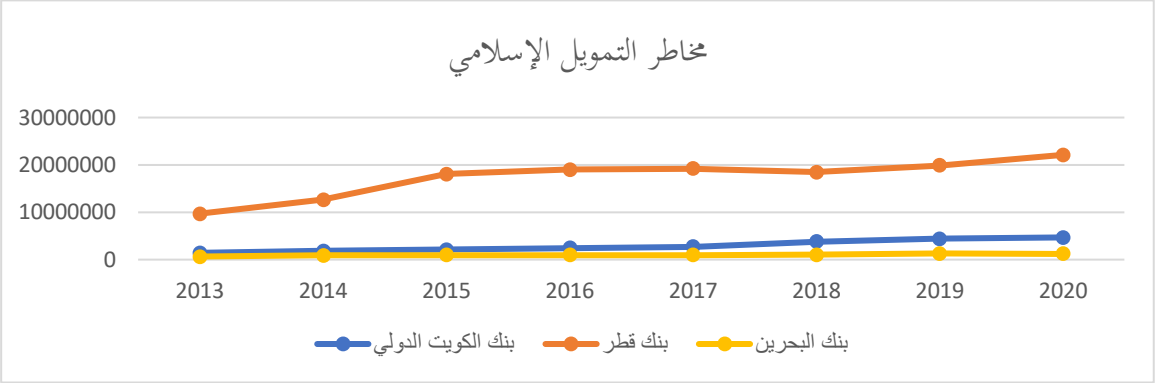
الشكل رقم (15): مخاطر التمويل في بنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2013-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (16).

بعد حساب إجمالي مخاطر التمويل بما فيها مخاطر التمويل بالصكوك في البنوك الثلاث محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020 وهو ما تم تمثيله في الجداول الثلاث الأخيرة، نلاحظ أن مخاطر التمويل في ارتفاع مستمر طيلة الفترة في البنوك محل الدراسة عدا سنة 2018، التي عرفت انخفاضا على مستوى بنك قطر الإسلامي بواقع 18.454.416 دولار أمريكي بعدما كانت 19.232.200 دولار أمريكي سنة 2017، وكذلك سنة 2016 والتي عرفت انخفاضا في مخاطر التمويل لبنك البحرين الإسلامي بواقع 949.370 دولار أمريكي بعدما كانت 970.914 دولار أمريكي السنة السابقة، إلا أنها عادت للارتفاع لاحقا، كما يعتبر بنك قطر الإسلامي الأعلى قيمة لإجمالي مخاطر التمويل طيلة الفترة 2013-2020 يليه بنك الكويت الدولي ثم بنك البحرين الإسلامي، كما شهدت سنة 2020 تحقيق أعلى قيمة مقارنة بالسنوات الأخرى في كل من بنك الكويت الدولي وبنك قطر الإسلامي بواقع 4.685.892 دولار أمريكي 22.113.957 دولار أمريكي تواليا، بينما أعلى نسبة محققة في بنك البحرين الإسلامي كانت سنة 2019 بواقع 1.308.237 دولار أمريكي وذلك كنتيجة لانخفاض موجوداته التمويلية سنة 2020، ويمكن تمثيل إجمالي مخاطر التمويل بعد إضافة مخاطر التمويل بالصكوك للبنوك الثلاث محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (16): مخاطر التمويل الإسلامي في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (14)، (15) و(16).

من خلال الشكل السابق رقم (16) وبعد تباين حجم مخاطر التمويل في البنوك الثلاث، يمكن تفسير هذا الاختلاف إلى حجم التمويل الممنوح من قبل البنوك محل الدراسة، حيث كانت الصدارة لبنك قطر الإسلامي، ثم بنك الكويت الدولي ويليه بنك البحرين الإسلامي طيلة الفترة 2013-2020، وهو ما يؤكد استنتاج أن مخاطر التمويل لها علاقة طردية مع حجم التمويل الممنوح.

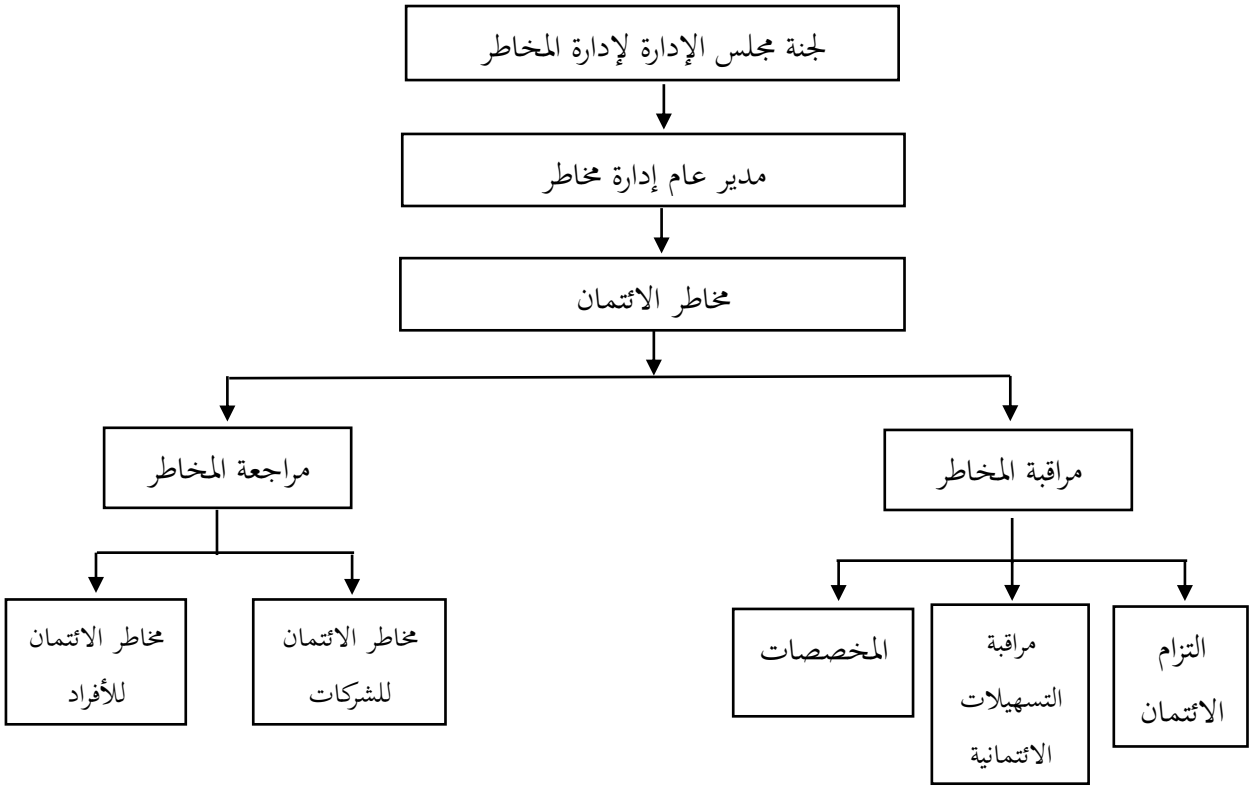
المطلب الثاني: التحوط وإدارة مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة

بعد التطرق لمخاطر التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية محل الدراسة، اتضح أن هذه الأخيرة تتميز بارتفاع في حجم مخاطر التمويل وهو ما أثبتته الأرقام السابقة نظرا لارتفاع حجم التمويل الممنوح في هذه البنوك، وبالتالي يتوجب عليها وضع استراتيجيات ملائمة للتحوط والتقليل من هذه المخاطر والتي تشكل أكبر نسبة لمخاطر الائتمان حيث وصلت أحيانا إلى 72%، كما أن لكل بنك من بنوك الدراسة أساليب خاصة للتحوط من هذه المخاطر سواء كانت داخلية خاصة بالبنك نفسه أو خارجية متمثلة في اتفاقيات دولية ذات صبغة تطبيق مشتركة بين البنوك.

الفرع الأول: آليات التحوط وإدارة مخاطر التمويل في بنك الكويت الدولي الإسلامي

يعتمد بنك الكويت الدولي على مجموعة من الإجراءات بهدف إدارة مخاطر التمويل والتحوط منها، حيث يتم إدراج هذه المخاطر ضمن مخاطر الائتمان باعتبارها تسيطر على معظم هذه الأخيرة، كما توجد لجنة خاصة للتكفل بمخاطر التمويل في البنك تابعة للجنة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، ويمكن تمثيل هيكل إدارة مخاطر التمويل المدمجة ضمن مخاطر الائتمان في بنك الكويت الدولي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (17): هيكل إدارة مخاطر التمويل في بنك الكويت الدولي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الكويت الدولي لسنة 2019، ص 163.

وتستخدم لجنة إدارة مخاطر التمويل الخاصة ببنك الكويت الدولي تدابير رقابية وإدارية لمخاطر التمويل، إضافة إلى أساليب تحوطية والتي يمكن اختصارها في النقاط التالية[1]:

أولا– إدارة مخاطر التمويل: تتمثل أهم إجراءات إدارة مخاطر التمويل فيما يلي:

1) قبول مخاطر التمويل وتقريرها إلى مجلس إدارة التمويل والاستثمار.
2) وضع مصفوفة صلاحيات للموافقة على منح التسهيلات التمويلية وتجديدها، حيث تستخدم لمراجعة وتقييم كل طلب تمويل قبل التزام البنك بمنح أي تمويل للعميل.
3) إقرار مبدأ التنويع في الأنشطة التمويلية والاستثمارية ومراقبتها.
4) وضع حدود تركز الانكشاف على القطاعات والأماكن الجغرافية والأطراف ذات الصلة.
5) مراجعة جوانب الالتزام بشكل مستمر مع حدود الانكشاف المتفق عليها.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الكويت الدولي لسنة 2019، ص 164-165.

6) الاعتماد على نظام تصنيف درجة مخاطر التمويل داخليا، حيث أن كل انكشاف تمويلي يخضع لتصنيف درجات المخاطر، ويحدد هذا النظام درجات المخاطر مع وصف تحليلي لكل درجة والتي تتفاوت من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى أي من الأقل درجة للمخاطر إلى أعلى درجة بشكل تصاعدي إلى غاية التعثر، كما يحتوي هذا النظام كإضافة إلى تصنيف التسهيل الائتماني جانب خاص بتصنيف العميل، ويخضع إلى عملية تقييم سنوية باعتباره نظام إحصائي، ومن بين الأنظمة المستخدمة في البنك نذكر Moody's Crédit Lens وCRNS، وهذا بالإضافة إلى الاعتماد على شركات التصنيف الائتماني الدولية وتعليمات البنك المركزي.

ثانيا– مراقبة مخاطر التمويل: تتمثل أبرز أساليب مراقبة مخاطر التمويل فيما يلي:

1) مراقبة نوعية المخاطر من جانب العميل باستخدام آلية مراجعة ائتمانية داخلية تصنف طلبات التمويل.

2) مراقبة نوعية المخاطر على مستوى المحفظة، حيث يقوم البنك بمراقبة المحفظة القائمة بناء على القطاعات الاقتصادية وطبيعة العمل والمنطقة الجغرافية وتصنيف دراجات المخاطر ومجالات العمل.

3) مراقبة الديون المستحقة متأخرة السداد على أصل الدين والربح مع متابعة دقيقة لها.

4) مراقبة حسابات الخسائر المحتملة والتي يظهر عليها مؤشرات تعثر أو ضعف الوضع المالي لصاحبها.

5) تقييم المخصصات المطلوبة بشكل دوري وعرضها على لجان مجالس الإدارة المختصة.

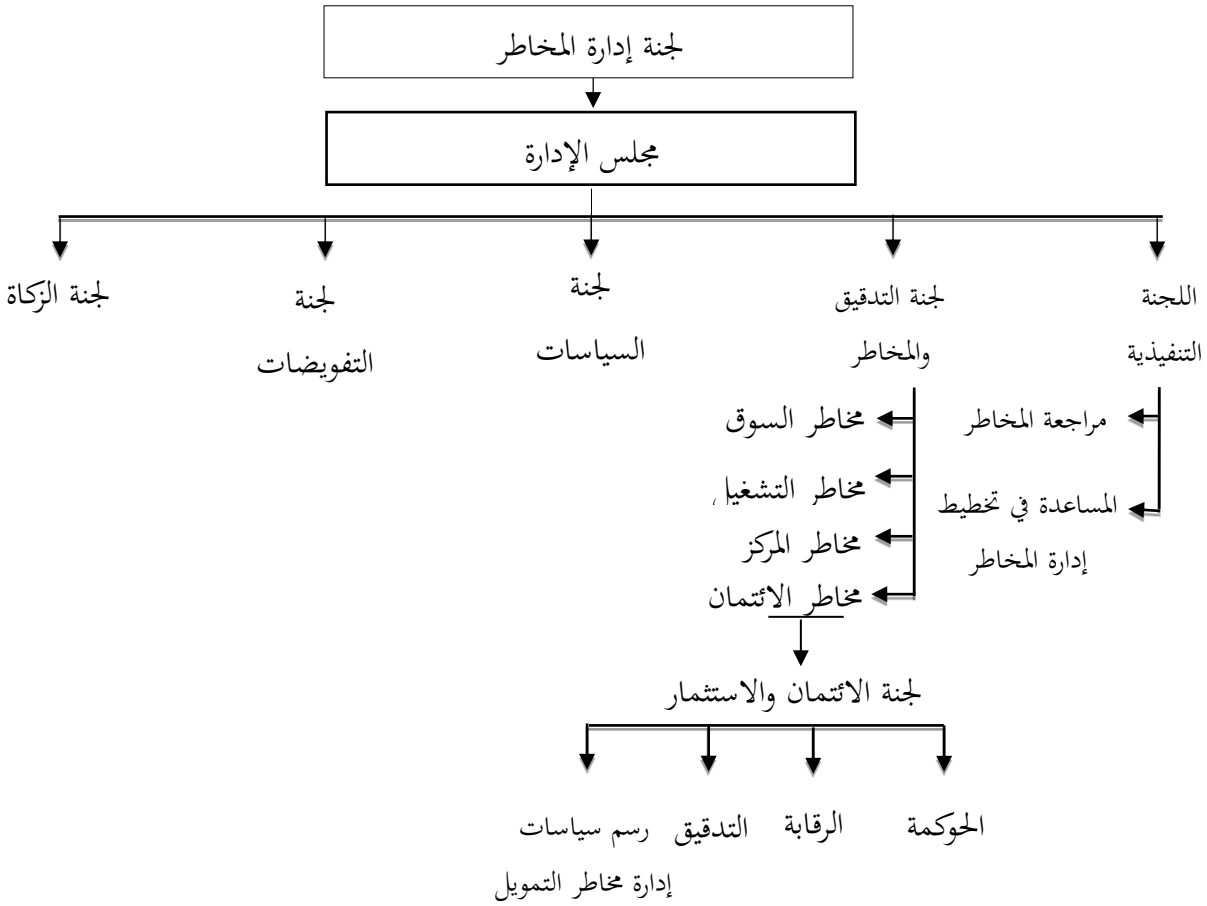
6) إدارة الضمانات بالشكل المناسب، حيث يقوم البنك بوضع ضمانات مقابلة لقيمة التمويل الممنوح مع التركيز على ضمان أسهم ومحافظ عقارية، كما يتم تقييمها بشكل دوري إلى جانب عملية التقييم الداخلي إضافة إلى دعم التقييمات من خلال تقارير طرف ثالث مستقل.

ثالثا– التحوط من مخاطر التمويل: وذلك عن طريق مقررات اتفاقية بازل 3 ابتداء من سنة 2014 بناء على أوامر البنك المركزي الكويتي، باعتبارها من أهم أساليب التحوط من المخاطر، إضافة إلى الاحتفاظ بملكية المشروع إلى غاية سداد العميل لجميع ديونه.

الفرع الثاني: آليات التحوط وإدارة مخاطر التمويل في بنك قطر الإسلامي

تعود مسؤولية إدارة مخاطر التمويل في بنك قطر الإسلامي إلى مجلس الإدارة، بالضبط على مستوى لجنة التدقيق والمخاطر، إضافة إلى لجان أخرى مساعدة يكون هدفها جميعا يصب في خدمة إدارة المخاطر، ويمكن توضيح إطار إدارة مخاطر التمويل في بنك قطر الإسلامي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (18): هيكل إدارة مخاطر التمويل في بنك قطر الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك قطر الإسلامي لسنة 2019، ص 83-84.

ولإدارة والتحوط من مخاطر التمويل في بنك قطر الإسلامي، فإن هذا الأخير يضع استراتيجيات مخاطر التمويل في إطار مخاطر الائتمان والتي هي معظمها مخاطر تمويلية، ومن بين أبرز الأساليب المعتمدة في بنك قطر الإسلامي للتحوط وإدارة هذا النوع من المخاطر نذكر ما يلي[1]:

1) هيكلة وتسقيف الأنشطة التمويلية.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك قطر لسنة 2019، ص 84-90.

2) مراجعة وتقييم مخاطر التمويل وذلك اعتمادا على هيكل وتسقيف الأنشطة التمويلية قبل الشروع في منح التمويل.

3) إقرار مبدأ التنويع في الأنشطة التمويلية والاستثمارية مع عدم التركيز في تمويل قطاع أو أطراف معينة.

4) المراجعة المستمرة لمدى الالتزام بالسقوف المعتمدة للتعرض فيما يتعلق بالأطراف الأخرى والقطاعات والبلدان، ومراجعة السقوف بما يتماشى مع استراتيجية إدارة المخاطر وتوجهات السوق.

5) وضع ضمانات مكافئة للتمويل الممنوح من حيث القيمة والمدة.

6) إجراء مراجعة منتظمة ودائمة لوحدات الأعمال والسياسات التمويلية من قبل إدارتي التدقيق الداخلي والخارجي.

7) القيام بعمليات التصنيف الائتماني سواء على المستوى الداخلي من خلال استخدام بنك قطر الإسلامي مقياس احصائي يتراوح من 1-10 بشكل تصاعدي بالتوازي مع جودة التمويل، حيث تدل الدرجات الأولى على أن التمويل عامل، أما الدرجات الأخيرة من 8 إلى 10 فهي تدل على التمويل المتعثر، أو المستوى الخارجي بالاعتماد على وكالات التصنيف الائتماني الدولية.

8) الحصول على ضمانات إضافية وتعزيزات ائتمانية من الأطراف المقابلة وفقا لإجراءات الدراسة الائتمانية المعتمدة.

9) القيام بأنشطة إعادة الجدولة لموجودات التمويل، حيث تتضمن ترتيبات زمنية جديدة وتعديلات وذلك استنادا على مؤشرات ومعايير مقدرة من قبل مجلس الإدارة.

10) وضع تقديرات احتمالية لمخاطر التمويل مستقبلا مع أخذ موقف مناسب لها، وهذا باستخدام نماذج إحصائية.

11) تطبيق الاتفاقيات الدولية للتحوط وإدارة المخاطر، وأبرزها اتفاقية بازل 3 والتي بدأ تطبيقها على مستوى بنك قطر الإسلامي ابتداء من سنة 2014 بناء على طلب البنك المركزي القطري.

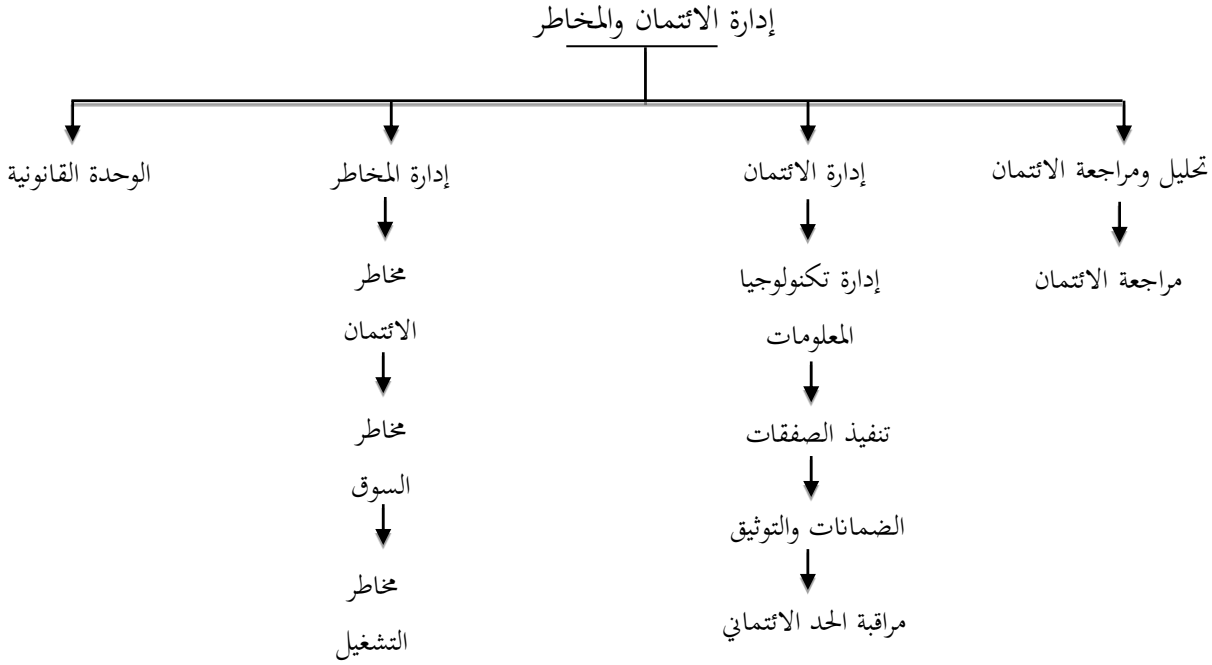
12) الاحتفاظ بملكية المشروع إلى غاية تسديد العميل لديونه المستحقة اتجاه البنك.

الفرع الثالث: آليات التحوط وإدارة مخاطر التمويل في بنك البحرين الإسلامي

إن استراتيجيات وأساليب إدارة مخاطر التمويل والتحوط منها في بنك البحرين الإسلامي تحدد من قبل مجلس إدارة البنك، والذي يتمتع بجميع الصلاحيات اللازمة سواء تعلق الأمر بوضع السياسات، تكوين الأفراد،

وضع الهيكل التنظيمي العام لإدارة المخاطر وتفويض السلطات، كما يوجد هيكل عام لإدارة مخاطر التمويل على مستوى بنك البحرين الإسلامي وهو ما سنوضحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (19): هيكل إدارة مخاطر التمويل في بنك البحرين الإسلامي



المصدر: التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي لسنة 2015، ص 26.

وتعد مخاطر التمويل هي المخاطر الأكثر تعرضا لها في بنك البحرين الإسلامي، وهي تمثل أساس مخاطر الائتمان كما تم رؤيته في بنك قطر وبنك الكويت الدولي الإسلاميين، كما أن بنك البحرين الإسلامي يعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات للتحوط وإدارة هذا النوع من المخاطر يمكن اختصارها في النقاط التالية[1]:

1) الحصول على الكفالات والضمانات اللازمة المقابلة للتمويل الممنوح.

2) القيام بإعداد بيانات صافي الثروة بعد منح الضمانات، وذلك بهدف تكوين معلومات كافية مستقبلا في حال تنفيذ الضمان.

3) التنويع في التمويل والاستثمارات مع عدم التركيز على منطقة أو شخص أو استثمار معين.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي لسنة 2019، ص 126-129

4) القيام بوضع سياسات احتمالية للوقوع في التعثر المالي، وذلك من خلال جمع المعلومات حول المقترض والمنتج وكذلك درجة مخاطر التمويل، وهذا باستخدام نماذج إحصائية لتحليل البيانات المجمعة وتكوين تقديرات للمدد المتبقية لاحتمالية تعثر السداد.

5) وضع آليات معاكسة في حال احتمالية الوقوع في التعثر المالي، وذلك انطلاقا من التوقعات المدروسة.

6) اعتماد نظام احصائي داخلي لقياس مخاطر محفظة الشركات وذلك لسنة واحدة ولفترة خمس سنوات الماضية، حيث يحتوي هذا النظام على سبعة تصنيفات (1-7) تكون بشكل تصاعدي معبرة عن الوضعية الائتمانية إلى غاية التعثر المالي.

7) تقييم ومراقبة التمويل الممنوح بشكل دوري ومستمر.

8) تطبيق مقررات بازل 3 للتحوط وإدارة مخاطر التمويل وذلك بناء على أوامر البنك المركزي البحريني ابتداء من سنة 2015.

9) اعتماد معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وذلك كأحد أهم توجهات البنوك الإسلامية في اعتماد معيار إسلامي للتحوط وإدارة مخاطر التمويل.

10) الاحتفاظ بملكية المشروع إلى غاية تسديد العميل لديونه المستحقة اتجاه البنك.

بعد تحديد استراتيجيات وأساليب إدارة مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية الثلاث محل الدراسة، نلاحظ تشابه تقريبا في الآليات المعتمدة من قبل هذه البنوك كونها الآليات الأكثر استخداما لإدارة المخاطر في مختلف البنوك العالمية، حيث تنوعت من أنظمة إحصائية داخلية خاصة في بنك الكويت الدولي والتنويع الاستراتيجي في أنشطة التمويل والاستثمار إضافة إلى التركيز على الضمانات والكفالات المقابلة للتمويل الممنوح والتقييم الدوري لها، وعموما نلاحظ أن بنك الكويت الدولي كان الأكثر تنوعا وتعددا في الاستراتيجيات المتبعة لإدارة مخاطر التمويل يليه بنك قطر الإسلامي ثم بنك البحرين الإسلامي، ومن الملاحظ كذلك تطبيق جميع هذه البنوك إلى اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال والتي تعتبر من أهم أساليب التحوط وإدارة مخاطر التمويل وهو ما يدل على أن البنوك الثلاث مواكبة للتطورات الدولية خاصة في مجال إدارة المخاطر، كما أن بنك البحرين الإسلامي في توجه لتطبيق معيار كفاية رأس المال الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية كونه يراعي خصائص البنوك الإسلامية وهو ما لم يتم تطبيقه في بنك الكويت الدولي وبنك قطر الإسلامي.

المطلب الثالث: تقييم التحوط وإدارة مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة

تعتمد البنوك الإسلامية الثلاث محل الدراسة على استراتيجيات وأساليب عديدة ومتنوعة في إدارة مخاطر التمويل والتحوط منها، إلا أن هذه الاستراتيجيات لابد من قياسها لمعرفة مدى استجابتها وتأثيرها على مخاطر التمويل، وذلك حتى يتسنى القول على أنها فعالة وذات أثر إجابي، ومن بين أهم طرق التقييم نذكر تقارير وكالات التصنيف الائتماني العالمية والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة كونها تعطي تقييما شاملا عن الوضعية الائتمانية للبنوك باعتبارها مراقب خارجي، حيث تعد تقاريرها أحيانا ذات وزن كبير في إعادة رسم استراتيجيات إدارة مخاطر التمويل.

الفرع الأول: التصنيف الائتماني الدولي للبنوك الإسلامية محل الدراسة

تعد التصنيفات الائتمانية من أبرز معايير قياس الملاءة المالية وجودة التمويل على مستوى البنوك، كما أصبحت أساسية لهذه الأخيرة خاصة في السعي نحو الحصول على درجات عليا في مؤشرات التصنيف الائتماني الممنوحة من قبل شركات عالمية أبرزها موديز وستاند أندبورز والتي تقوم بعملية تقييم ذاتي بالنسبة للبنوك في مجال التمويل والائتمان، ويعتبر التصنيف الائتماني من أهم الآليات المساندة في التحوط من المخاطر وهو ما أقرته لجنة بازل في اتفاقياتها نظرا لفوائدها الكبيرة للبنوك والمؤسسات المالية.

أولا– التصنيف الائتماني لبنك الكويت الدولي: تحصل بنك الكويت الدولي على تصنيف ائتماني طيلة الفترة 2013-2020 من قبل وكالة فيتش الدولية والتي تعد أحد الوكالات الثلاث الكبرى في العالم، ويمكن تمثيل التصنيف الائتماني المتحصل عليه في بنك الكويت الدولي للفترة 2013-2020 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (17): التصنيف الائتماني لبنك الكويت الدولي للفترة 2013-2020

البيان / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تعثر الائتمان على المدى الطويل	A+ (استقرار)	A+ (استقرار)	A+ (استقرار)	A+ (استقرار)	A+ (استقرار)	A+ (استقرار)	A+ (استقرار)	A+ (استقرار)
تعثر الائتمان على المدى القصير	F1	F1	F1	F1	F1	F1	F1	F1
تصنيف الجدوى المالية	B+	B+	B+	-BB	-BB	-BB	-BB	-BB
تصنيف الدعم	1	1	1	1	1	1	1	1
تصنيف الحد الأدنى من الدعم	A+	A+	A+	A+	A+	A+	A+	A+

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير إفصاح التصنيف الائتماني لبنك الكويت الدولي للفترة 2013-2020.

من خلال الجدول السابق رقم (17) الخاص بالتصنيف الائتماني لبنك الكويت الدولي، نلاحظ أن البنك قد تحصل على جميع فئات التصنيف الائتماني من قبل وكالة فيتش الدولية، كما يمكن توضيح هذه التصنيفات فيما يلي:

1) تصنيف تعثر الائتمان على المدى الطويل IDRs: نلاحظ أن البنك قد حقق المؤشر A+ طيلة الفترة 2013-2020، ويشير ذلك إلى أن مخاطر التعثر على المدى الطويل في البنك متدنية وقليلة.

2) تصنيف تعثر الائتمان على المدى القصير IDRs: نلاحظ أن البنك قد حقق المؤشر F1 طيلة الفترة 2013-2020، وهو ما يشير إلى أن مخاطر التعثر في المدى القصير لدى البنك منخفضة جدا.

3) تصنيف الجدوى المالية VR: نلاحظ أن البنك قد حقق المؤشر B+ خلال الفترة 2013-2015، وهو ما يدل على متانة المركز المالي للبنك وقوة أصوله خلال نفس الفترة، غير أن الفترة 2016-2020 شهدت تدني المؤشر بتحقيق BB-، وهو ما يدل على وجود درجة متوسطة من القوة المالية الأساسية، إلا أنه يوجد نظرة مستقبلية تدل على الاستقرار، وهو ما ورد على الأقل في تقارير التصنيف الائتماني الخاصة بالبنك.

4) تصنيف الدعم SR: تحصل البنك على المؤشر 1 طيلة الفترة 2013-2020، ويدل ذلك على وجود احتمالات عالية بخصوص حصول المؤسسة على دعم خارجي من جهة ذات تصنيف مرتفع جدا.

5) تصنيف الحد الأدنى من الدعم SRF: تحصل البنك على المؤشر +A طيلة الفترة 2013-2020، ويدل ذلك على احتمالية حصول البنك على دعم غير عادي عند الحاجة خاصة من الجهات الحكومية.

وعموما فإن البنك تحصل على نظرة مستقبلية مستقرة وهو ما دل على قوته المالية وجدارته الائتمانية الكبيرة والتي أظهرتها المؤشرات الائتمانية السابقة.

ثانيا- التصنيف الائتماني لبنك قطر الإسلامي: تحصل بنك قطر الإسلامي على التصنيف الائتماني خلال الفترة 2013-2020 من قبل وكالة فيتش العالمية، كما أن التصنيفات المتحصل عليها شملت مؤشرات معينة لبعض السنوات دون غيرها، ويمكن توضيح التصنيف الائتماني المتحصل عليه في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2013-2020 فيما يلي:

الجدول رقم (18): التصنيف الائتماني لبنك قطر الإسلامي للفترة 2013-2020

البيان / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تعثر الائتمان على المدى الطويل	A (استقرار)	A+ (استقرار)	A+ (استقرار)	A+ (استقرار)	A (استقرار)	A+ (استقرار)	A (استقرار)	A (استقرار)
تعثر الائتمان على المدى القصير	/	/	/	F1	/	/	/	/
تصنيف الجدوى المالية	BBB	/	/	BBB	/	/	/	/
تصنيف الدعم	/	/	/	1	/	/	/	/
تصنيف الحد الأدنى من الدعم	/	/	/	A+	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي للفترة 2013-2020.

من خلال الجدول السابق رقم (18) الخاص بالتصنيف الائتماني لبنك قطر الإسلامي والمتحصل عليه من قبل وكالة فيتش خلال الفترة 2013-2020، نلاحظ أن البنك قد تحصل على بعض التصنيفات الائتمانية في سنوات معينة إلا سنة 2016 التي عرفت حصوله على جميع التصنيفات الموضوعة من قبل وكالة فيتش حيث يمكن إيضاحها فيما يلي:

1) تصنيف تعثر الائتمان على المدى الطويل IDRs: نلاحظ أن البنك قد تحصل على المؤشر A في بعض السنوات والمؤشر +A في سنوات أخرى وذلك خلال الفترة 2013-2020، ويشير ذلك إلى أن مخاطر التعثر طويل الأجل في البنك قليلة مع نظرة مستقبلية مستقرة.

2) تصنيف تعثر الائتمان على المدى القصير IDRs: نلاحظ أن البنك قد تحصل على هذا التصنيف فقط سنة 2016 من خلال تحقيق المؤشر F1، والذي يشير إلى أن مخاطر التعثر قصير الأجل منخفضة جدا في تلك السنة، كما أن البنك لم يتحصل على هذا التصنيف في السنوات الأخرى.

3) تصنيف الجدوى المالية VR: نلاحظ أن البنك قد تحصل على هذا التصنيف فقط في سنتي 2013 و2016 دون غيرها، حيث تحصل على المؤشر BBB والذي يدل على مركز مالي متوسط للبنك ومتانة متوسطة في رأس ماله، إضافة إلى تحقيق أرباح مستقرة واحتياطي متوسط من السيولة.

4) تصنيف الدعم SR: نلاحظ أن البنك قد تحصل على هذا التصنيف فقط سنة 2016 دون غيرها، حيث يدل المؤشر المتحصل عليه (1) على أن البنك يحصل على دعم خارجي قوي من جهات ذات قوة مالية كبيرة.

5) تصنيف الحد الأدنى من الدعم SRF: نلاحظ أن البنك قد تحصل على هذا التصنيف كذلك فقط في سنة 2016 دون غيرها من السنوات الأخرى للدراسة، حيث تم تحقيق +A والذي يدل على حصول البنك على دعم كبير عند الحاجة من قبل الجهات الحكومية.

من خلال مؤشرات التصنيفات الائتمانية في السنوات المتحصل عليها في بنك قطر الإسلامي من قبل وكالة فيتش، نلاحظ أن هذه المؤشرات جيدة على العموم وتعكس الملاءة المالية القوية للبنك، كما أن النظرة المستقبلية فيما يخص الوضعية الائتمانية لبنك قطر الإسلامي تدل على وجود استقرار مالي مستقبلي، وهو ما يعتبر بالأمر الأساسي نظرا لحجم التمويل الكبير الذي يقوم به البنك.

ثالثا– التصنيف الائتماني في بنك البحرين الإسلامي: على عكس بنك قطر وبنك الكويت الدولي الإسلاميين، لم يتحصل بنك البحرين الإسلامي على تصنيفات ائتمانية لعدة سنوات حيث كان التصنيف الأول له سنة 2006 إلى غاية سنة 2014 ولتي تحصلت فيها على تصنيف ائتماني جديد من قبل وكالة موديز، ويمكن تمثيل التصنيفات الائتمانية المتحصل عليها في بنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2013-2020 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (19): التصنيف الائتماني لبنك البحرين الإسلامي للفترة 2013-2020

البيان	السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التصنيف الائتماني طويل الأجل		/	Caa1	B3	Ba3	B1	/	B2	B2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي للفترة 2013-2020.

من خلال الجدول السابق رقم (19) الخاص بالتصنيف الائتماني لبنك البحرين الإسلامي والمتحصل عليه من قبل وكالة موديز خلال الفترة 2013-2020، نلاحظ أن البنك قد تحصل على تصنيف ائتماني واحد فقط خاص بالفترة طويلة الأجل، كما قد تحصل على مؤشرات في بعض السنوات في حين لم تشهد سنوات أخرى أي مؤشر ائتماني، ويمكن توضيح التصنيف المتحصل عليه في بنك البحرين الإسلامي فيما يلي:

1) المؤشر الائتماني طويل الأجل Caa1 المتحصل عليه سنة 2014: يشير هذا المؤشر الموضوع من قبل وكالة موديز على وجود التزامات ضعيفة مع تحمل مخاطر ائتمانية بدرجة مرتفعة جدا.

2) المؤشر الائتماني طويل الأجل B3 المتحصل عليه سنة 2015: يشير هذا المؤشر إلى عدم ضمان الوفاء بالالتزامات وتعتبر تخمينية ومعرضة لدرجة مرتفعة من المخاطر الائتمانية.

3) المؤشر الائتماني طويل الأجل Ba3 المتحصل عليه سنة 2016: يعتبر هذا المؤشر أفضل من سابقه، وهو يشير أن الالتزامات مشكوك في نوعيتها مع احتمالية جيدة للوفاء.

4) المؤشر الائتماني طويل الأجل B1 المتحصل عليه سنة 2017 وB2 المتحصل عليه سنة 2019-2020: هو تقريبا نفس المؤشر B3، حيث يشير إلى أن الالتزامات المالية تعتبر احتمالية مع انطوائها على مخاطر ائتمانية مرتفعة.

من خلال مؤشرات التصنيف الائتماني طويل الأجل لبنك البحرين الإسلامي والمتحصل عليها من قبل وكالة موديز العالمية، نلاحظ أن هذه المؤشرات ضعيفة نوعا ما ولم ترقى للمستوى المطلوب مقارنة بحجم البنك، حيث كانت معظمها تشير إلى احتمالية تحمل مخاطر ائتمانية كبيرة مع احتمالية مشكوك فيها للوفاء بالالتزامات المالية، وبالتالي يمكن القول أن البنك لا يتمتع بملاءة مالية قوية وجدارة ائتمانية كبيرة، كما أنه لا توجد مؤشرات

تدل على وجود استقرار مستقبلي، حيث كان التقرير الأخير الصادر سنة 2021 من قبل وكالة موديز يشير إلى نظرة مستقبلية سلبية للبنك من خلال تحقيق مؤشر ائتماني B2 وهو ما يمثل سنة 2020[1].

وبعد التطرق للتصنيفات الائتمانية للبنوك الإسلامية الثلاث محل الدراسة، نلاحظ أن بنك الكويت الدولي يعتبر الأفضل بين البنوك الثلاث، وهو ما تبين من خلال الحصول على مؤشرات مرتفعة جدا مع وجود استقرار مستقبلي وذلك مقارنة بين حجم التمويل والائتمان مع مخاطره، وبالتالي فإن ذلك يدل على كفاءة الاستراتيجيات الموضوعة للتحوط وإدارة مخاطر التمويل ومخاطر الائتمان، ويعتبر التصنيف الائتماني تقييم خارجي غير تابع للبنك وهو يعكس مصداقية هذا التقييم كونه من طرف خارجي، كما أن بنك قطر الإسلامي كذلك هو الآخر يتمتع بكفاءة جيدة في أساليبه التحوطية من مخاطر التمويل وهو ما أثبتته التصنيفات المتحصل عليها وإن كانت بدرجة أقل من سابقتها في بنك الكويت الدولي، إلا أن هذه التصنيفات تبقى تدل على قوة وملاءة البنك وإثبات على نجاح استراتيجياته الموضوعة لإدارة مخاطر التمويل، كما تعد هذه التصنيفات جد منطقية كون حجم التمويل في البنك مرتفع بدرجة عالية جدا مقارنة مع بنك الكويت الدولي، وبالتالي فإن بنك قطر يتمتع بمستوى مالي جيد مقارنة بين حجم التمويل الممنوح ومخاطره مع التصنيفات المتحصل عليها، ويعد بنك البحرين الإسلامي الأقل جودة في الاستراتيجيات الموضوعة في التحوط وإدارة المخاطر التمويلية وهو ما أثبته التصنيف الائتماني المتحصل عليه، حيث دل على ضعف أساليب إدارة مخاطر التمويل في البنك رغم أن الأخير يتميز بانخفاض موجوداته التمويلية مقارنة مع بنك الكويت الدولي وبنك قطر الإسلاميين، كما أن مؤشرات التصنيف المتحصل عليه دلت على عدم وجود استقرار مستقبلي لدى البنك وهذا من شأنه أن يؤثر على المردود المالي ويخلق مشاكل مستقبلية رغم ارتفاع إيراداته التمويلية بشكل كبير مقارنة مع البنكين الآخرين، وبالتالي يمكن القول أنه يتوجب على البنك إعادة النظر في الإجراءات المحددة للتحوط وإدارة مخاطر التمويل ورسمها بشكل يضمن تحقيق استقرار حالي وأمان مستقبلي.

الفرع الثاني: التقييم المقارن بين حجم التمويل ومخاطره في البنوك الإسلامية محل الدراسة

إن ارتفاع حجم التمويل في البنوك دليل على وجود طلبات تمويلية مرتفعة من قبل زبائن البنك، كما أن طالبي التمويل ليسوا جميعا ملتزمون بدرجة كبيرة بالآجال المحددة للسداد نظرا لحالات عدم التأكد المحيطة، إلا أن التأخر أو عدم السداد يؤدي إلى وقوع البنك في مخاطر تمويلية ناشئة عن عدم استرجاع الأموال في الوقت

[1] Moody's, Moody's INVESTORS SERVICE, Rating Actions, 2021, P 01.

المناسب، وهو ما يدل على ضعف الأساليب المتبعة للتحوط وإدارة هذه المخاطر، مما يستوجب إيجاد استراتيجيات مناسبة للتقليل من هذه المخاطر تزامنا مع ارتفاع حجم التمويل، وبهدف معرفة مدى استجابة الإجراءات الموضوعة من قبل البنوك محل الدراسة للتحوط وإدارة مخاطر التمويل مع حجم التمويل الممنوح يمكن إجراء تقييم مقارن بين حجم التمويل ومخاطره خلال الفترة 2013-2020 وهو ما سنمثله في الجدول الموالي:

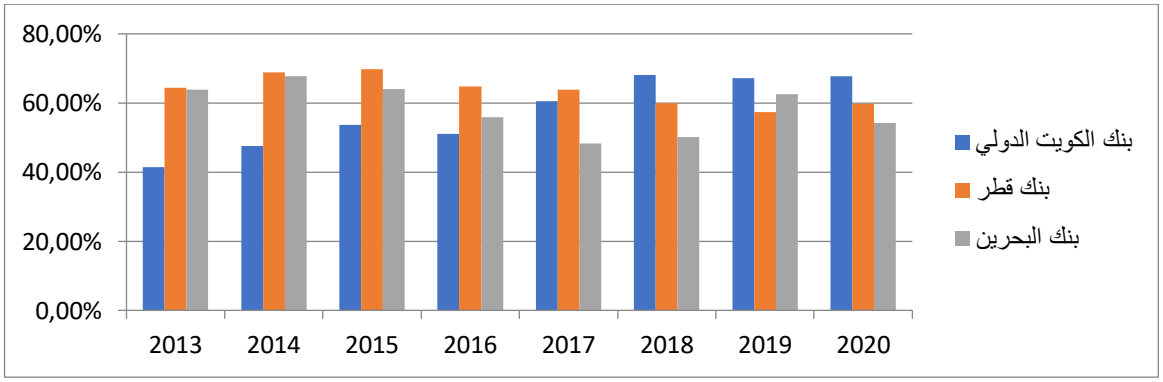
الجدول رقم (20): نسب مخاطر التمويل إلى إجمالي حجم التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020

البيان / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بنك الكويت الدولي	41.4%	47.6%	53.6%	51.1%	60.5%	68.1%	67.2%	67.77%
بنك قطر	64.4%	68.9%	69.8%	64.8%	63.9%	60%	57.4%	59.78%
بنك البحرين	63.8%	67.8%	64.03%	55.9%	48.2%	50.1%	62.5%	54.21%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجداول الخاصة بمخاطر التمويل للبنوك محل الدراسة.

يمثل الجدول السابق رقم (20) نسب مخاطر التمويل إلى إجمالي حجم التمويل الممنوح من قبل البنوك الإسلامية الثلاث محل الدراسة، ونلاحظ من الجدول أن النسب تتراوح ما بين 41.4% كأقل نسبة محققة إلى غاية 69.8% كأعلى نسبة، كما أن هذه النسب تتميز بالارتفاع والانخفاض في البنوك الثلاث طيلة الفترة 2013-2020، ويمكن تمثيل هذه النسب في الشكل الموالي:

الشكل رقم (20): النسب المحققة بين مخاطر التمويل وإجمالي موجودات التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (20).

من خلال الشكل السابق رقم (20)، نلاحظ أن بنك الكويت الدولي قد حقق أقل نسب لمخاطر التمويل مقارنة بحجم التمويل الممنوح طيلة الفترة 2013-2020 عموما خاصة الفترة 2013-2015 والتي عرفت انخفاضا كبيرا مقارنة بالبنكين الآخرين اللذان عرفا ارتفاعا في النسب المحققة لنفس الفترة، إلا أن الفترة 2016-2020 شهدت ارتفاعا في نسب بنك الكويت الدولي تزامنا مع انخفاضها في كل من بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين إلا سنة 2019 التي عرف فيها بنك البحرين ارتفاع النسبة بواقع 62.5% بعدما كانت 50.1% في السنة السابقة على أن تعود للانخفاض سنة 2020 بواقع 54.21%، كما يعتبر هذا الأخير أقل تحقيقا لنسب مخاطر التمويل من بنك قطر طيلة الفترة 2013-2020 عموما، إلا أن ذلك لا يعني التحكم أفضل في المخاطر من بنك قطر الإسلامي، لأن الأخير يتمتع بارتفاع كبير في حجم التمويل الممنوح يصل إلى أضعاف ما يمنحه بنك البحرين الإسلامي، والذي يمكنه تحقيق نسب أقل بكثير كونه يتمتع بحجم تمويل ضئيل في حال تطبيقه لإجراءات أكثر دقة ودراسة، وتعتبر النسب المحققة من قبل بنك قطر الإسلامي معقولة نظرا لموجوداته التمويلية العالية، كما أنها عرفت انخفاضا مأخرا وهو ما يدل على التحكم الجيد في مخاطر التمويل بالتزامن مع ارتفاع التمويل الممنوح.

وعموما يمكن القول أن بنك الكويت الدولي يتميز بجودة أعلى في استراتيجيات التحوط وإدارة مخاطر التمويل، كما تعد أساليب بنك قطر الإسلامي إيجابية بشكل كبير كذلك رغم ارتفاع النسب، إلا أن عامل حجم التمويل يبقى أساسي حيث يرتفع بشكل كبير في بنك قطر الإسلامي مقارنة بالبنكين الآخرين، ويعتبر بنك البحرين الإسلامي الأقل جودة فيما يخص أدوات وأساليب التحوط من مخاطر التمويل، حيث أنه من المفروض أن يكون أكثر تحكما وجودة من البنكين الآخرين وأقل تحقيقا لنسب المخاطر التمويلية كونه يتمتع بضآلة موجوداته التمويلية مقارنة بتلك الموجودة في بنك الكويت الدولي وبنك قطر الإسلامي، وعموما تعتبر هذه الملاحظات انعكاسا لطبيعة مؤشرات التصنيفات الائتمانية الممنوحة من قبل الوكالات الدولية والتي تم رؤيتها سابقا للبنوك الإسلامية الثلاث.

المبحث الثالث: التجربة الجزائرية في التمويل المصرفي الإسلامي

إن تجربة التمويل الإسلامي في الجزائر تعتبر محتشمة نوعا ما مقارنة مع التجارب الدولية الأخرى، وذلك راجع لمجموعة من الأسباب أبرزها نقص الوعي المصرفي الإسلامي وانخفاض عدد البنوك الإسلامية في الجزائر، حيث يوجد بنكين إسلاميين فقط هما بنك السلام وبنك البركة وهما أحد فروع مجموعة البركة ومجموعة السلام البحرينيين، ورغم التأخر الكبير في اعتماد التمويل الإسلامي في الجزائر إلا أن التمويل الممنوح من قبل البنكين الإسلاميين في تطور مستمر وهو ما يدل على التوجه في تطبيقه واعتماده أكثر في الجزائر، نظرا لنجاحه الكبير خاصة من خلال الإيرادات المحققة في البنكين إضافة إلى تدني الخسائر الخاصة بهذا النشاط والتحكم الجيد لها، ومن بين أبرز العوامل المساعدة كذلك على نجاح التمويل في بنكي السلام والبركة الجزائريين اعتماد أساليب ذات كفاءة عالية في مجال التحوط وإدارة مخاطر التمويل والتي انعكست بنجاحها على قلة الخسائر المترتبة في هذا النشاط، كما أن هذه الأساليب ترقى لتلك المعتمدة في البنوك العالمية وهو ما يدل على النجاح الكبير لبنك البركة وبنك السلام إداريا وماليا.

المطلب الأول: بداية ظهور الصيرفة والتمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر

بعد الانتشار الكبير للبنوك الإسلامية على المستوى العالمي والنجاح الكبير الذي حققته سواء من ناحية الأداء المالي أو الأداء التشغيلي، كان لابد من الشروع في تطبيق نظام الصيرفة والتمويل الإسلامي في الجزائر في إطار تطوير العمل المصرفي الجزائري وتنويعه من خلال إدخال منتجات جديدة إسلامية، ويعد كل من بنك البركة وبنك السلام الجزائريين الوحيدين ذات الطبيعة الإسلامية في الجزائر، وهما أحد فروع بنك البركة وبنك السلام العالميين واللذان يعتبران من رواد العمل المصرفي الإسلامي، كما وقد احتلا بنكا البركة والسلام الجزائريين مكانة مميزة في المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال النجاح الكبير المحقق رغم حداثتهما مقارنة مع البنوك الأخرى.

الفرع الأول: نشأة الصيرفة والتمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر

تعود فكرة انشاء البنوك الإسلامية وبداية اعتمادها إلى أواخر الخمسينيات من القرن العشرين في باكستان ومصر، إلا أن هناك بعض الدراسات القديمة تشير إلى محاولة إنشاء بنك إسلامي في الجزائر تحديدا سنة 1928

تحت مسمى البنك الإسلامي الجزائري من خلال مجموعة من المسلمين بعد أن تم تحديد قواعده وجمع أمواله، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل بعد تدخل السلطات الفرنسية آنذاك[1].

وبالتالي فإن فكرة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ليس بالمشروع الجديد، وإنما كان في وقت الاحتلال الفرنسي، بينما يبقى التطبيق حديث نوعا ما، كما أن الشروع في التمويل الإسلامي في الجزائر وتوسعه من شأنه أن يطور من المنظومة المصرفية الجزائرية، وهو ما تم رؤيته في التجارب الدولية المطبقة لهذا النظام من خلال آثاره المترتبة.

وفي الجزائر يستند التمويل الإسلامي على عدد معين من المؤسسات نذكرها فيما يلي:

1) بنك البركة الجزائري باعتباره أول بنك إسلامي في الجزائر والذي تم تأسيسه سنة 1990.
2) صندوق الزكاة الجزائري، تأسس سنة 2003 من خلال إنشاء فرعين على أن يتم التعميم لاحقا.
3) بنك السلام الجزائري والذي تم تأسيسه سنة 2008.
4) بنك ABC الجزائري، تم تأسيسه في ديسمبر 1998، وهو أحد فروع المؤسسة العربية المصرفية البحرينية، يطلق خدمة الصيرفة الإسلامية من خلال نافذة البراق.
5) بنك الخليج الجزائري، تأسس سنة 2004 بموجب قانوني جزائري، وهو شركة تابعة لمجموعة بنك برقان، وهو يطلق خدمات مصرفية إسلامية في بعض النوافذ الخاصة بالبنك.
6) إطلاق شبابيك إسلامية على مستوى بنوك تقليدية كالقرض الشعبي الوطني، الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير وبنك التنمية المحلية وذلك ابتداء من سنة 2017، إضافة إلى البنك الوطني الجزائري ابتداء من سنة 2003.
7) الترخيص لمختلف البنوك التقليدية بممارسة الصيرفة والتمويل الإسلامي ابتداء من سنة 2018.

ولحد الآن في الجزائر، يعتبر كل من بنك البركة وبنك السلام الجزائريين البنكين الوحيدين ذات الطبيعة الإسلامية البحتة بعيدا عن التعاملات التقليدية، كما أن فكرة التمويل الإسلامي في الجزائر تعتبر قيد التطوير خاصة بعد ظهور سلبيات كبيرة على مستوى التمويل التقليدي المطبق إضافة إلى النجاح الكبير للتمويل الإسلامي

[1] عبد الرزاق بوعيطة، واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 03، 2018، ص 247.

على المستوى العالمي، كما أن التوسع في هذا النشاط يعتبر بالأمر الضروري باعتباره أصبح مطلبا لمختلف الجهات الاستثمارية.

الفرع الثاني: التعريف بالبنوك الإسلامية الجزائرية

كما وسبق الذكر، تحتوي الجزائر على بنكين إسلاميين فقط ألا وهما بنك السلام وبنك البركة الجزائريين، وفيما يلي يمكن إعطاء نبذة مختصرة عن هاذين البنكين:

أولا– التعريف ببنك السلام الجزائري: تم تأسيس بنك السلام الجزائري في سبتمبر 2008 كبنك شمولي قائم على قوانين جزائرية، يعمل في نطاق الشريعة الإسلامية بعيدا عن التعاملات الربوية، وهو عبارة عن شراكة جزائرية إماراتية، ويعتبر بنك السلام الجزائري أحد فروع مجموعة السلام البحرينية، كما يوجد 20 فرع لبنك السلام في الجزائر وهو في تطور مستمر من خلال انشاء فروع أخرى في ولايات مختلفة، كما وقد بدأ بمزاولة نشاطه برأس مال قدره 7.2 مليار دينار جزائري والذي تم رفعه على مرتين الأولى إلى 10 مليار دينار جزائري سنة 2009 والثانية إلى 15 مليار دينار جزائري سنة 2019، ويطبق البنك العديد من الصيغ التمويلية والاستثمارية أبرزها المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الاستصناع، السلم وبيع بالتقسيط وغيرها من الصيغ الأخرى، كما يقدم العديد من الخدمات المصرفية كخدمات التحويل، خدمات عن بعد وخدمات الكترونية أخرى، وذلك في إطار خدمة التنمية الاقتصادية الجزائرية وتلبية حاجيات السوق إضافة إلى إشباع رغبات الأفراد والمستثمرين الجزائريين[1].

ثانيا– التعريف ببنك البركة الجزائري: تم تأسيس بنك البركة الجزائري في ماي 1991 برأس مال مختلط عام وخاص والذي قدر لحظة التأسيس ب 500.000.000 دج، إلا أن الانطلاقة العملية للبنك كانت في سبتمبر من نفس السنة، ويعد بنك البركة الجزائري شراكة بين الجزائر والبحرين فهو مساهمة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومجموعة البركة المصرفية البحريني، وتعتبر الشريعة الإسلامية من أهم مميزات البنك، فهو يهدف إلى تحقيق مبادئها بعيدا عن التعاملات الربوية إضافة إلى خدمة التنمية الاقتصادية في الجزائر، ويحتوي البنك على 31 فرع موزعة على النطاق الوطني وهو يعد من أكثر البنوك الوطنية انتشارا وتوزعا، كما وقد حقق العديد من الإنجازات أهمها تحقيق المرتبة الأولى بين البنوك ذات رأس المال الخاص سنة 2000، تفعيل أول منظومة مصرفية شاملة ومركزية مطابقة للشريعة الإسلامية سنة 2012، الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي في الجزائر سنة

[1] مصرف السلام–الجزائر، عن مصرف السلام–الجزائر، الموقع الالكتروني الرسمي https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html، تاريخ الاطلاع 19-07-2021 على الساعة 18:30.

2016، أحسن مصرف إسلامي في الجزائر من 2012 إلى غاية 2018، من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية سنة 2018 وكذلك أبرز البنوك الجزائرية لنفس السنة، كما أن البنك قام برفع رأسماله ثلاث مرات بعد التأسيس الأولى إلى 2.5 مليار دينار جزائري سنة 2006، الثانية إلى 10 مليار دينار جزائري سنة 2009 والثالثة إلى 15 مليار دينار جزائري سنة 2017، ويقدم بنك البركة الجزائري مختلف الأنشطة المصرفية سواء تمويلات، عمليات الصندوق، صيرفة إلكترونية وغيرها[1].

المطلب الثاني: واقع التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية

في الجزائر، أصبحت مختلف الجهات الاستثمارية تبحث عن مصادر تمويلية أكثر أمانا وتنوعا وأقل تكلفة، وهو ما يوفره التمويل الإسلامي وذلك في إطار بعيد عن التعاملات الربوية، حيث أن هذه الأخيرة أضحت تشكل عبئا إضافيا وتكاليف أخرى كإضافة إلى سداد الديون، ومن هنا أصبح اللجوء إلى البنوك الإسلامية في الجزائر الحل الأمثل للحصول على تمويل مالي يلبي الرغبات الحالية والمستقبلية، ويعد هذا التمويل أكثر تنوعا في صيغه وهو ما يتناسب مع طبيعة الاستثمار من خلال خدمته بالشكل المناسب.

الفرع الأول: مؤشرات التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية

يعتبر بنك البركة وبنك السلام الجزائريين الجهة الأساسية المانحة للتمويل الإسلامي في الجزائر، كما أن حجم هذا التمويل في ارتفاع مستمر خاصة بعد الميل نحو المعاملات الإسلامية وبداية التخلي عن النظام التقليدي، ويمكن تمثيل حجم التمويل الإسلامي في هذين البنكين خلال الفترة 2013-2020 لنفس المتغيرات المدروسة سابقا فيما يلي:

أولا- تجربة بنك السلام الجزائري: يمكن تمثيل إحصائيات التمويل الخاصة ببنك السلام الجزائري في الجدول الموالي:

[1] بنك البركة الجزائري، عن بنك البركة الجزائري، الموقع الالكتروني الرسمي
https://www.albaraka-bank.com/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83/، تاريخ الاطلاع 22-07-2021 على الساعة 18:02.

الجدول رقم (21): نسب التمويل في بنك السلام الجزائري خلال الفترة 2013-2020

(الوحدة بالألف دولار الأمريكي)

البيان / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
موجودات التمويل	346819	279889	211701	268369	409644	646044	800788	802269
إجمالي الودائع	301483	241446	235756	315278	582565	732587	857946	978000
نسب التمويل	115.04%	115.92%	89.80%	85.12%	70.32%	88.19%	93.34%	92.03%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائري للفترة 2013-2020.

ثانيا- تجربة بنك البركة الجزائري: يمكن تمثيل إحصائيات التمويل الخاصة ببنك البركة الجزائري في الجدول الموالي:

الجدول رقم (22): نسب التمويل في بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2013-2020

(الوحدة بالألف دولار الأمريكي)

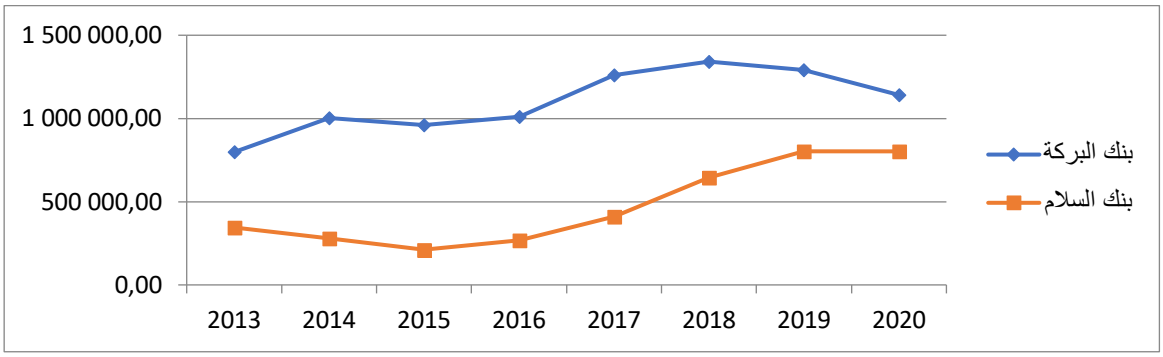
البيان / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
موجودات التمويل	798101	1004052	960074	1011379	1258794	1341658	1290208	1142247
إجمالي الودائع	1580166	1628302	1538480	1554254	1873550	1920777	1792886	1742143
نسب التمويل	50.51%	61.66%	62.40%	65.07%	67.19%	69.85%	71.96%	65.57%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للفترة 2013-2019 والتقرير السنوية لسنة 2020 الخاص بمجموعة البركة المصرفية.

بعد التطرق لحجم التمويل في كل من بنك السلام وبنك البركة الجزائريين، نلاحظ أن الأخير يحظى بموجودات تمويلية أكبر بكثير من الموجودات التي يحتويها بنك السلام طيلة الفترة 2013-2020، كما أن حجم التمويل في ارتفاع مستمر في كلا البنكين طيلة فترة الدراسة إلا سنتي 2014 و2015 واللتان عرفتا انخفاضا في حجم التمويل لكلا البنكين خاصة بنك السلام على أن يعود للارتفاع لاحقا، وذلك راجع إلى بداية انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، حيث أن حجم التمويل في كلا البنكين بالدينار الجزائري في ارتفاع مستمر طيلة الفترة 2013-2019، كما شهدت سنة 2020 انخفاض في التمويل على مستوى بنك البركة وذلك راجع إلى التأثر الكبير بفيروس كوفيد-19 سنة 2020 وتحديات البيئة الاقتصادية المحيطة، في حين نلاحظ أن حجم التمويل في بنك السلام يبقى في ارتفاع وإن كان بشكل طفيف سنة 2020 وهو ما يدل على التأثر القليل بفيروس كوفيد-19 من قبل البنك، ويمكن تمثيل حجم التمويل في بنك السلام وبنك البركة الجزائريين خلال الفترة 2013-2020 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (21): موجودات التمويل الصافية للبنوك الإسلامية الجزائرية خلال الفترة 2013-2020

(الوحدة بالألف دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (21) و(22).

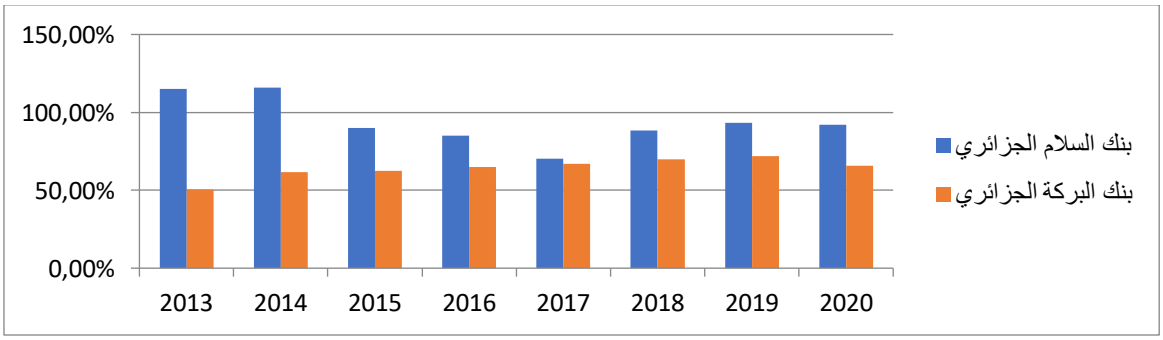
ويمكن تفسير الاختلاف الكبير بين حجم التمويل في البنكين إلى فارق النشأة بينهما والذي يعود إلى حوالي 17 سنة، حيث يمكن القول أن بنك البركة قد فرض نفسه أكثر في الساحة المصرفية الجزائرية من خلال استغلال فارق تلك السنوات وهو ما أثبتته الودائع التي بحوزته والتي تصل إلى أضعاف تلك الموجودة في بنك السلام، وبالتالي فإن بنك البركة قد ترجم ذلك الفارق في السنوات إلى جذب أكبر عدد ممكن من العملاء وفرض منتجاته أكثر وزيادة فروعه في حين أن بنك السلام هو في طور التوسع والانتشار، كما يتميز بنك البركة بوضع تمويلي مفتوح غير مسقف بينما بنك السلام يضع سقف تمويلي محدد ب 300 مليون دينار جزائري أو الحصول على ترخيص من قبل مصرف السلام البحريني المركزي، حيث أن أغلب الاستثمارات في الجزائر تفوق هذا السقف، ويحتوي بنك البركة على فروع أكثر من بنك السلام مما يسهل الحصول على التمويل من جهات ومناطق مختلفة، وكل هذا يجعل من بنك البركة الوجهة الأكثر قصدا نحو الحصول على أرصدة تمويلية.

وبمقارنة التمويل الإسلامي في بنك البركة وبنك السلام الجزائريين مع التمويل الممنوح من قبل بنك الكويت الدولي، بنك قطر الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي، نلاحظ أن البنكين الجزائريين يتمتعان بأقل حجم تمويلي مقارنة مع البنوك الأخرى إلا بنك البحرين والذي يقترب منه بنك البركة قليلا خلال طيلة الفترة 2013-2020، باعتبار أن بنك البحرين الأقل تمويلا بين بنك قطر وبنك الكويت الدولي، فبأخذ سنة 2020 على سبيل المثال باعتبارها تمثل ذروة التمويل في معظم بنوك الدراسة، نلاحظ أن بنك البركة يقترب قليلا من بنك البحرين الإسلامي حيث أن الأول قد حقق 1.142.247 ألف دولار أمريكي والثاني كان قد حقق 1.516.338 ألف دولار أمريكي، أما بالنظر بين البنكين الجزائريين مع بنك الكويت الدولي وبنك قطر

الإسلامي يمكن القول أنه لا يوجد مجال للمقارنة، حيث أن بنك السلام وبنك البركة الجزائريين لم يصلا حتى إلى ربع الحجم المحقق في بنك الكويت الدولي وبنك قطر الإسلامي، فهاذين الأخيرين قد حققا سنة 2020 6.444.627 ألف دولار أمريكي و32.649.661 ألف دولار أمريكي على التوالي، وهو ما يثبت أن التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية لم يرق للمستوى المحقق من قبل البنوك الإسلامية العالمية، وذلك راجع إلى حداثة التعامل به ونقص الوعي المصرفي الإسلامي في الجزائر، غير أنه يبقى في تطور مستمر مع مرور السنوات وهو أمر إيجابي خاصة بعد الاتجاهات الداعية لاعتماد التمويل الإسلامي في الجزائر مستقبلا.

وبعد النظر إلى نسب التمويل المحققة بين البنكين الجزائريين فنلاحظ أنها غير متقاربة، فبنك السلام كان له فعالية أكبر في استغلال مصادره التمويلية والمتمثلة أساسا في الودائع، في حين أن بنك البركة عرف نسب ضعيفة نوعا ما طيلة فترة الدراسة، حيث أن الأول قد وصل إلى قرابة 115.04% و115.92% سنتي 2013 و2014 تواليا، بينما تعتبر أفضل نسبة محققة في بنك البركة 71.96% سنة 2019 والتي هي في حدود أضعف نسبة محققة من قبل بنك السلام والتي كانت سنة 2017 بواقع 70.32%، وهو ما يثبت أن بنك السلام قد استغل ودائعه بطريقة أفضل، غير أن نسب التمويل في بنك البركة في ارتفاع مستمر بداية من 2013 إلى غاية 2019، وهو دليل على التوسع الأكبر في التمويل الممنوح من قبل البنك مقارنة بمصادره التمويلية، على أن تنخفض سنة 2020 وهو راجع إلى التأثر بفيروس كوفيد-19، ويمكن تمثيل نسب التمويل المحققة من قبل البنكين خلال الفترة 2013-2020 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (22): نسب التمويل المحققة في البنوك الإسلامية الجزائرية خلال الفترة 2013-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجداول (21) و(22).

الفرع الثاني: تقييم التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية

إن التمويل الإسلامي في كل من بنك السلام وبنك البركة الجزائريين في تطور مستمر، وهو ما تم رؤيته سابقا طيلة الفترة 2013-2020 والتي شهدت ارتفاع التمويل في بنك البركة مقارنة ببنك السلام، إلا أن هذا التمويل لا يعتبر فعال في حال عدم تحقيق قيمة مضافة منه وإيرادات مالية مكافئة لحجم التمويل والتي تعكس إيجابية الاستراتيجيات المعتمدة في الأنشطة التمويلية خاصة أن هذا النشاط يعد أساس العمل المصرفي، وفيما يلي يمكن تحديد إيرادات التمويل الخاصة بالبنوك الإسلامية الجزائرية خلال الفترة 2013-2020:

أولا- إيرادات التمويل في بنك السلام الجزائري: استطاع بنك السلام الجزائري من تحقيق إيرادات مالية جراء أنشطته التمويلية المعتمدة خلال الفترة 2013-2020 وهو ما يمكن تمثيله في الجدول الموالي:

الجدول رقم (23): إجمالي الإيرادات الصافية المحققة من موجودات التمويل لبنك السلام الجزائري خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)

البيان / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الإيرادات	31362	29192	17501	20664	30002	46704	63611	60455
النسبة المحققة	9.04%	10.43%	8.27%	7.70%	7.32%	7.23%	7.94%	7.54%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائري للفترة 2013-2020.

ثانيا- إيرادات التمويل في بنك البركة الجزائري: يمكن تمثيل إيرادات التمويل لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2013-2019 في الجدول الموالي مع الإشارة إلى عدم توفر البيانات الخاصة بالبنك لسنة 2020:

الجدول رقم (24): إجمالي الإيرادات الصافية المحققة من موجودات التمويل لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2013-2019 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)

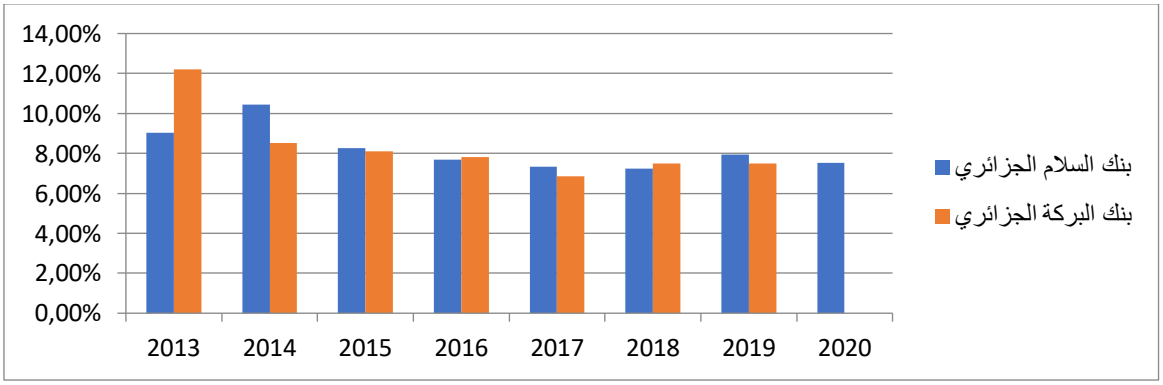
البيان / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الإيرادات	97381	85475	77756	79143	86194	100331	96921	-
النسبة المحققة	12.20%	8.51%	8.1%	7.83%	6.85%	7.48%	7.51%	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للفترة 2013-2019.

بعد دراسة الإيرادات المحققة من أنشطة التمويل في كل من بنك السلام وبنك البركة الجزائريين وهو ما تم تمثيله في الجدولين السابقين رقم (23) و(24)، نلاحظ أن كلا البنكين قد تمكنا من تحقيق ما هو مطلوب من

النشاط التمويلي حيث كانت الإيرادات تميل إلى التزايد على مستوى البنكين إلا سنتي 2014 و2015 وذلك ناتج عن انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي كما تم الإشارة سابقا، على أن تعود الإيرادات للارتفاع بعد سنة 2015، ومن الملاحظ كذلك أن النسب المحققة بين الإيرادات التمويلية وحجم التمويل الممنوح في تباين بين الارتفاع والانخفاض على مستوى البنكين طيلة فترة الدراسة، إلا أنها تبقى مقبولة عموما وذات مستوى جيد، ورغم ارتفاع حجم التمويل في بنك البركة مقارنة مع بنك السلام، إلا أن هذا الأخير قد حقق نسب مماثلة لتلك المحققة في بنك البركة، وذلك بعد مقارنة الإيرادات المحققة مع حجم التمويل في كل بنك، وهو ما يثبت أن بنك السلام كانت له فعالية أكبر من بنك البركة في استغلال موجوداته التمويلية إضافة إلى تطبيق هامش ربح ثابت، بينما يطبق بنك البركة هامش ربح قابل للتفاوض حيث يوجد إمكانية للانخفاض، ويمكن تمثيل النسب المحققة في كلا البنكين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (23): نسب الإيرادات الصافية لموجودات التمويل للبنوك الإسلامية الجزائرية خلال الفترة 2013-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (23) و(24).

وبمقارنة الإيرادات التمويلية المتحصل عليها على مستوى البنوك الإسلامية الجزائرية مع بنك الكويت الدولي، بنك قطر الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي، نلاحظ أن بنك السلام وبنك البركة يتساوى مع بنك البحرين في النسب المحققة بل وتمكنا من تحقيق نسب أعلى في بعض السنوات، كما أنهما قد حققا نسب أعلى من تلك المحققة في بنك الكويت الدولي وبنك قطر طيلة فترة الدراسة، رغم انخفاض موجوداتهما التمويلية مقارنة معهما، ويمكن تفسير هذا التفوق في الإيرادات المحققة إلى إمكانية انخفاض حجم التمويل المتعثر في البنوك الإسلامية الجزائرية إضافة إلى امكانية انخفاض حجم مخاطر التمويل مقارنة مع البنوك الأخرى، والتي يكون لها تأثير سلبي على المردود التمويلي للبنك، كما يمكن تفسير ذلك أيضا باعتماد البنوك الإسلامية الجزائرية على

سياسات تمويلية أكثر فعالية من خلال التحليل الجيد بين قرار منح التمويل وإمكانية تعثره أو انعدامه مع تطبيق نسب مشاركة استثمارية وهوامش ربح أعلى خاصة بكونهما أحد فروع بنك السلام وبنك البركة البحرينيين واللذان يعتبران أحد أفضل البنوك الإسلامية على الساحة المصرفية العالمية.

المطلب الثالث: مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية وكيفية التعامل معها

إن التوسع في النشاط التمويلي لابد أن يصاحبه ارتفاع في حجم المخاطر المتعلقة بهذا النشاط والتي تمثل غالبية المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك، وبما أن البنوك الإسلامية الجزائرية شهدت توسعا ونموا ملحوظا في حجم التمويل الممنوح، وبالتالي فهي عرضة لهذا النوع من المخاطر والتي يتوجب التعامل معها بشكل خاص خاصة أن التمويل الإسلامي في الجزائر لايزال في مرحلة التطور، كما أن التحكم الجيد في مخاطر التمويل من شأنه أن ينعكس إيجابا على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الجزائرية وذلك من خلال وضع استراتيجيات واضحة ومحددة إضافة إلى التقيد بالمقررات الدولية الخاصة بإدارة المخاطر.

الفرع الأول: مؤشرات مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية

من خلال هذا الفرع، وبعد صعوبة تحديد وقياس حجم مخاطر التمويل في بنك السلام وبنك البركة الجزائريين، تم الاعتماد على مخصصات الديون غير المسترجعة وذلك بهدف معرفة مدى إمكانية البنوك الإسلامية الجزائرية في التحكم الجيد لمخاطر التمويل، حيث أن هذه المخصصات مقتطعة لتغطية التسهيلات المشكوك في تحصيلها، ويمكن تحديد هذه المخصصات في كل من بنك السلام الجزائري خلال الفترة 2013-2020 وبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2013-2019 فيما يلي:

أولا- نسب مخصصات التمويل المشكوك في تحصيله لبنك السلام الجزائري: يمكن تحديد هذه النسب في بنك السلام الجزائري انطلاقا من مخصصات الديون غير المسترجعة في البنك ومقارنتها مع حجم التمويل الممنوح خلال الفترة 2013-2020 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (25): نسب مخصصات التمويل المشكوك في تحصيله لبنك السلام الجزائري خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)

البيان	السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حجم المخصصات		12471	5595	6269	2518	7051	4880	6204	7260
النسبة		3.60%	2%	2.96%	0.94%	1.72%	0.76%	0.77%	0.9%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائري للفترة 2013-2020.

ثانيا– نسب مخصصات التمويل المشكوك في تحصيله لبنك البركة الجزائري: كما تم تحديد هذه النسب في بنك السلام الجزائري، يمكن تطبيق ذلك كذلك على بنك البركة الجزائري انطلاقا من مخصصات الديون غير المسترجعة في البنك ومقارنتها مع حجم التمويل الممنوح، ويمكن إيضاح هذه النسب خلال الفترة 2013-2019 في الجدول الموالي مع الإشارة لعدم توفر البيانات اللازمة الخاصة بالبنك لسنة 2020:

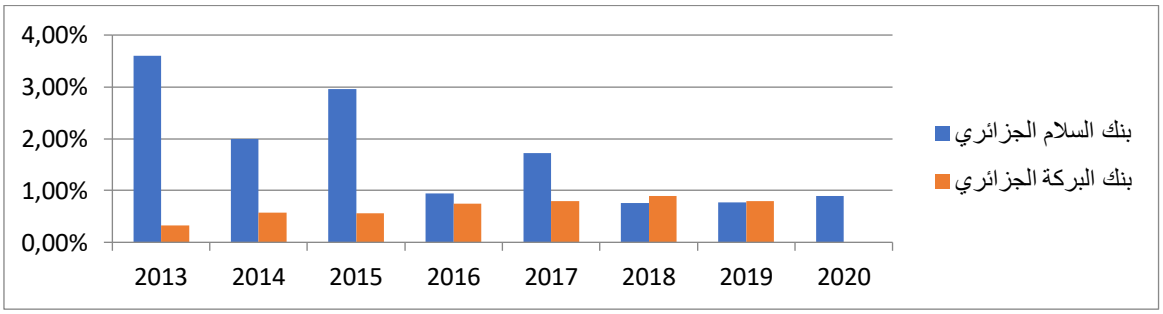
الجدول رقم (26): نسب مخصصات التمويل المشكوك في تحصيله لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2013-2019 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)

البيان / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حجم المخصصات	2586	5699	5349	7481	9936	12113	10278	-
النسبة	0.32%	0.57%	0.56%	0.74%	0.79%	0.90%	0.80%	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للفترة 2013-2019.

بعد قياس نسب مخصصات التمويل المشكوك في تحصيله على مستوى بنك السلام الجزائري خلال الفترة 2013-2020، وبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2013-2019 وهو ما تم تمثيله في الجدولين السابقين رقم (25) ورقم (26) تواليا، نلاحظ أن هذه النسب وذلك بعد مقارنة مخصصات التمويل مع حجم التمويل تتباين بين الارتفاع والانخفاض في البنكين وإن كانت بدرجة أقل في بنك البركة، فبنك السلام عرف نسب أعلى من بنك البركة حيث كانت تتراوح ما بين 0.76% كأقل نسبة سنة 2018 إلى 3.60% كأعلى نسبة محققة سنة 2013، بينما كانت النسب المحققة في بنك البركة جميعها أقل من 1% وهو ما يدل على انخفاض الخسائر التمويلية والتحكم الجيد لها في البنك، ويمكن تمثيل النسب المحققة في البنكين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (24): نسب مخصصات التمويل المشكوك في تحصيله للبنوك الإسلامية الجزائرية خلال الفترة 2013-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (25) و(26).

ويفسر هذا الاختلاف في النسب المحققة كون بنك السلام حديث نوعا ما من حيث النشاط التمويلي مقارنة ببنك البركة، حيث أن بنك السلام في بداية 2013 والتي شهدت تحقيق أعلى نسبة لم يكن بعيدا عن تاريخ انشاءه وهو ما ينعكس بقلة خبرته التمويلية على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية، في حين أن بنك البركة لا يعتبر حديث التعامل في هذا المجال والذي ينشط فيه لأكثر من 20 سنة وهو ما يعكس الخبرة الكبيرة التي يتمتع بها في نشاط التمويل وهو ما تبين من خلال تحقيق نسب جيدة طيلة الفترة 2013-2019، فبعد النظر إلى السنوات الأخيرة من الدراسة تحديدا من سنة 2016 فما فوق نلاحظ أن النسب المحققة في بنك السلام بدأت بالانخفاض نسبيا وهو ما يدل على كسب الخبرة اللازمة في هذا المجال، إلا أنه عموما تبقى النسب المحققة من قبل البنكين مقبولة وجيدة وهو دليل على الفعالية الكبيرة في التحكم في خسائر التمويل وهو ما ينعكس على التحكم الجيد كذلك في مخاطر التمويل والتي يصعب تحديدها على مستوى بنك السلام وبنك البركة الجزائريين.

الفرع الثاني: التحوط وإدارة مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية

إن التمويل الإسلامي في الجزائر في طور النمو والانتشار، وهو ما ينعكس بتزايد حجم المخاطر كذلك، وبالتالي يتوجب أخذ الحيطة والحذر في هذا المجال وذلك بوضع استراتيجيات مناسبة للتحوط وإدارة مخاطر التمويل، والتي أصبحت أكثر أهمية من التوسع في التمويل نفسه، وفيما يلي يمكن توضيح أساليب التحوط وإدارة مخاطر التمويل على مستوى بنك السلام وبنك البركة الجزائريين:

أولا- آليات التحوط وإدارة مخاطر التمويل في بنك السلام الجزائري: يعتمد مجلس إدارة مخاطر التمويل والائتمان في بنك السلام الجزائري على مجموعة من الأسس والتدابير يمكن اختصارها فيما يلي[1]:

1) **قبول مخاطر الائتمان:** ويكون ذلك من خلال عدد من الإجراءات أهمها:

- تقسيم طالبي التمويل إلى فئات، أفراد، مؤسسات، هيئات حكومية، بنوك ومؤسسات مالية.
- الحصول على المستندات الإدارية والمالية والمعلومات الخاصة بالضمانات.
- دراسة طلبات التمويل من خلال مجموعة من المعايير تتمثل في الملاءة الأدبية والمالية للعميل، جودة الضمانات والظروف الاقتصادية.

[1] مصرف السلام-الجزائر، التقرير السنوي 2019، ص 97-98.

2) **التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان:** فبنك السلام الجزائري يحتوي على نظام داخلي لتقييم مختلف الجهات طالبة التمويل سواء أفراد أو مؤسسات، حيث يرتكز هذا النظام على معايير كمية وأخرى نوعية، فهذه الأخيرة تتعلق بالشكل القانوني للجهات طالبة التمويل، جودة إدارتها، محيطها الاقتصادي، العلاقة مع البنوك والمصادر المعتمدة في سداد مبلغ التمويل، وهي مرجحة بنسبة 60% من التقييم، أما المعايير الكمية فهي تتعلق بالهيكل المالي للجهات طالبة التمويل وسيولتها وربحيتها وهي تمثل 40% من التقييم، كما يسمح هذا النظام بتصنيف هذه الجهات حسب درجات من 1-10 حسب حدة المخاطر وفقا للعلامة المحصل عليها، إضافة إلى المراجعة المستمرة والدائمة للجهات الدائنة سنويا أو مع أي طلب تمويلي جديد.

3) **تقسيم المخاطر وتنويع التسهيلات:** ويكون ذلك على عدم التركيز على تمويل جهة معينة أو قطاع معين إضافة إلى التنويع في التمويل الممنوح من قصير، متوسط وطويل الأجل، ويتوجب على البنك دراسة السوق والمشاريع والقطاعات القابلة للنمو مع منحها الأولوية في التمويل، كما أن البنك يضع معايير داخلية بهدف التنويع في مخاطر الائتمان حيث يعمل على تقسيم محفظة التمويل بين تمويلات الاستثمار وتمويلات الاستغلال، بين الأفراد والمؤسسات وبين مختلف القطاعات الاقتصادية.

4) **تحصيل الضمانات:** تعتبر الضمانات من أهم الوسائل المعتمدة للتقليل من مخاطر التمويل في بنك السلام، حيث يتم تحصيلها في أشكال مختلفة من ضمانات حقيقية كالرهونات العقارية، وضمانات عينية كالكفالات التضامنية والمالية، كما يجب أن تغطي هذه الضمانات جزء أو نسبة معينة من مبلغ التمويل الممنوح حيث تحدد هذه النسبة بعد دراسة طلب التمويل من قبل هيئة مخاطر الائتمان، إضافة إلى ما سبق فإن هذه الضمانات يجب أن تخضع للتقييم المستمر بشكل دوري من قبل خبراء معتمدين سواء داخليين أو خارجيين وذلك من أجل ضمان الحصول على مبلغ التمويل دون خسائر.

5) **تصنيف مخاطر التمويل:** حيث يتم تكوين مخصصات نقص قيمتها بناء على النظام الصادر عن بنك الجزائر 14-03 والذي ينص على تصنيف المستحقات وتحديد مخصصات نقص قيمتها، وذلك عن طريق لجنة المخصصات التابعة للبنك، كما يتم تقييم هذه المخصصات بشكل يومي ومستمر من قبل لجنة متابعة المستحقات.

ثانيا– آليات التحوط وإدارة مخاطر التمويل في بنك البركة الجزائري: تتمثل اجراءات التحوط وإدارة مخاطر التمويل في بنك البركة الجزائري فيما يلي[1]:

1) وضع إطار عام على مستوى البنك لإدارة مخاطر التمويل والائتمان، حيث يشمل هذا الإطار تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد التقارير اللازمة عن هذا النوع من المخاطر.

2) القيام بالعمليات التدريبية والتكوينية المتواصلة لعمال البنك في مجال إدارة المخاطر التمويلية.

3) وضع سياسات خاصة بالبنك تهتم بتحليل وتقييم التمويل والائتمان.

4) القيام بعمليات التدقيق الداخلي بهدف مراجعة وتقييم الالتزامات الائتمانية للعملاء.

5) المراجعة الدورية لطلبات تجديد التمويل انطلاقا من التقارير السابقة عن العملاء مع وضع شروط لتجديد التمويل كإلزامية تنوع مصادر السداد.

6) القيام بالدراسة الدقيقة لملفات التمويل مع الأخذ بعين الاعتبار شخصية العميل، مصادر السداد إضافة إلى وضعية السوق والأحوال الاقتصادية السائدة.

7) الامتثال لجميع القوانين المحلية المفروضة من السلطات النقدية.

إضافة إلى الإجراءات السابقة المتبعة من بنك البركة الجزائري والتي تعتبر شكلية نوعا ما، فإن البنك يتبع أساليب أخرى وقائية وتحوطية من مخاطر التمويل نذكرها فيما يلي[2]:

1) **توزيع المخاطر**: ويكون ذلك من خلال عدم التركيز على عميل معين، نشاط معين أو قطاع معين، حيث يتوجب إقرار مبدأ التنويع في التمويل الممنوح وهي كذلك أحد النقاط المفروضة من بنك الجزائر.

2) **متابعة التسهيلات التمويلية**: ويكون ذلك من خلال مراقبة أقساط السداد المتفق عليها من حيث المدة والقيمة، كما أنه في حالة العجز عن السداد يتبع البنك إجراءات أخرى تتمثل في اللجوء إلى الضمانات.

3) **تحصيل الضمانات**: فبنك البركة الجزائري كغيره من البنوك يطلب منح ضمانات قبل اتخاذ قرار منح التمويل، والتي يتم اللجوء إليها في حال التوقف عن السداد، كما أن البنك يطلب ضمانات مالية كسندات الصندوق، رهون عقارية كالبنايات، رهون حيازية، وكفالات مالية، حيث يتوجب أن تغطي هذه الضمانات نسبة معينة من مبلغ التمويل الممنوح.

---

[1] وفاء يحياوي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية–تجربة بنك البركة الجزائري–، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2017، ص 173-174.

[2] مقابلة مع بعض عمال بنك البركة الجزائري المركزي مصلحة إدارة المخاطر بتاريخ 2021/08/02.

4) **الاعتماد على التأمين:** فمن بين شروط منح التمويل تأمين المبلغ الممنوح للعميل من خلال شركات التأمين.

5) **اللجوء إلى أساليب تعسفية:** ويكون ذلك من خلال تجميد أموال وحسابات العميل مع مصادرة الضمانات الممنوحة إضافة إلى اللجوء إلى القضاء.

6) **مخصصات الديون المتعثرة:** وهي الحسابات والمخصصات التي يضعها البنك لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها، حيث أن هذه الحسابات تعتبر أساسية في مختلف البنوك.

بعد التطرق إلى الأساليب والاستراتيجيات المعمول بها في بنك السلام وبنك البركة الجزائريين للتحوط من مخاطر التمويل وإدارتها، يمكن إضافة التعليمات الموضوعة من قبل بنك الجزائر والتي تعتبر إجبارية التطبيق على كلا البنكين والمتمثلة في النسب المالية لكفاية رأس المال المحددة في اتفاقيات لجنة بازل في إطار التحوط وإدارة مخاطر التمويل، والتي تعد كذلك إجبارية من قبل مجموعة البركة المصرفية ومجموعة السلام البحرينيين باعتبار البنكين الجزائريين أحد فروعهما، كما أن مختلف البنوك الجزائرية مازالت في التوجه نحو تطبيق مقررات بازل 3 في حين أن معظم البنوك العالمية هي في استعداد لتطبيق ما يمكن أن يصدر بعد بازل 3.

ونلاحظ تشابه كبير في الأساليب والاستراتيجيات الخاصة بالتحوط وإدارة مخاطر التمويل المعتمدة في بنك السلام وبنك البركة الجزائريين، ومن الملاحظ كذلك تشابه هذه الآليات مع تلك المعتمدة من قبل بنك الكويت الدولي، بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين، غير أن البنوك الثلاث الأخيرة تتميز بالتوسع فيها فقط مقارنة مع البنكين الجزائريين، كما أن الاختلاف الوحيد والذي يعد أساسي بدرجة كبيرة تأخر البنكين الجزائريين في تطبيق مقررات بازل 3 وهو ما ينعكس بتعليمات بنك الجزائر، في حين أن البنوك الأخرى قد سارعت في تطبيقها في السنوات الأولى من إصدارها وهو ما يدل أن البنوك الجزائرية غير مواكبة للتطورات الدولية في المجال المصرفي والمالي عموما ومجال إدارة المخاطر بشكل خاص.

خلاصة الفصل

بعد التطرق لمختلف مؤشرات التمويل في البنوك الإسلامية محل الدراسة، لاحظنا أن التمويل الممنوح شهد ارتفاعا متواصلا طيلة فترة الدراسة 2013-2020، وهو ما يشير إلى زيادة التعامل بالتمويل الإسلامي مع مرور الوقت نظرا للنجاح الكبير المحقق منه وهو ما أثبتته الإحصائيات الخاصة بالإيرادات الصافية الناتجة من الأنشطة التمويلية على مستوى جميع بنوك الدراسة.

وبعد مقارنة التمويل الإسلامي الممنوح في البنوك الإسلامية الجزائرية مع التمويل الممنوح في البنوك الخليجية الثلاث، تم استنتاج أن التمويل الإسلامي في الجزائر لا يزال في بداياته نوعا ما، كما أنه لم يصل إلى مستوى البنوك الأخرى محل الدراسة، وهو ما يثبت عدم التوجه الكبير لاعتماد التمويل الإسلامي في الجزائر وإن كانت السنوات الأخيرة من الدراسة أثبتت نمو موجودات التمويل على مستوى بنك السلام وبنك البركة الجزائرية كنتيجة لزيادة الوعي المصرفي الإسلامي في الجزائر.

أما في مجال مخاطر التمويل، لاحظنا في البنوك الخليجية الثلاث أن هذه المخاطر ترتفع مع ارتفاع حجم التمويل، أي وجود علاقة طردية بينهما وهو ما تم رؤيته سابقا، ويعتبر هذا أمر طبيعي كون النشاط التمويلي لصيق بالمخاطر، كما وأنه من الصعب تحديد هذه المخاطر على مستوى البنوك الإسلامية الجزائرية مما تم استبداله بقياس نسب مخصصات خسائر التمويل والتي كانت جيدة على مستوى البنكين، ومن الملاحظ كذلك تشابه الآليات المعتمدة في التحوط وإدارة مخاطر التمويل على مستوى جميع البنوك الإسلامية السابقة خاصة تطبيق مقررات بازل 3 لكفاية رأس المال والتي لا تزال في بداياتها على مستوى البنوك الإسلامية الجزائرية، عكس البنوك الإسلامية الثلاث الأخرى التي توجهت نحو تطبيقها منذ بداية صدورها، وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الرابع الموالي.

الفصل الرابع
تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال في البنوك الإسلامية

تمهيد

بعد التطرق سابقا إلى التمويل ومخاطره في التجارب الدولية المختارة والمتمثلة في كل من بنك الكويت الدولي، بنك قطر الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي والبنوك الإسلامية الجزائرية، سيتم محاولة تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال في البنوك الإسلامية سابقة الذكر، وهذا بهدف معرفة مدى تكيفها مع تطبيق هذا المعيار كأحد أهم الأساليب المعتمدة في التحوط من المخاطر وبالخصوص المخاطر التمويلية، وذلك من خلال التطرق إلى الافصاحات الخاصة بهذه البنوك إلى غاية التطبيق العددي لنسب كفاية رأس المال، كما سيتم محاولة تطبيق المعيار الإسلامي الموافق لمعيار بازل 3 في هذه البنوك باعتباره مناسبا لطبيعة عملها وطرق أنشطتها.

وبما أن كل من بنك السلام وبنك البركة الجزائريين جزء من الدراسة التطبيقية، فسيتم الإشارة إلى مدى تطبيقهما لمعيار كفاية رأس المال الصادر عن مقررات بازل 3، كما سيتم إجراء مقارنة بين النسب المحققة لهذين البنكين مع البنوك الإسلامية الأخرى محل الدراسة، في إطار معرفة موقع البنوك الجزائرية مع البنوك العالمية الأخرى فيما يخص مواكبة المقررات الدولية خاصة في مجال إدارة المخاطر.

وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول: افصاحات كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية حسب اتفاقية بازل 3**
- **المبحث الثاني: كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية محل الدراسة حسب مقررات لجنة بازل 3**
- **المبحث الثالث: كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الجزائرية حسب مقررات لجنة بازل 3**

المبحث الأول: افصاحات كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية حسب اتفاقية بازل 3

إن تطبيق معيار كفاية رأس المال في البنوك والمؤسسات المالية حسب مقررات لجنة بازل 3 يتطلب العديد من الإجراءات والتدابير أبرزها احترام النسب المالية المحددة الواجب الاحتفاظ بها، إضافة إلى هيكلة رأس المال المؤهل حسب ما هو منصوص عليه ووضع التاريخ الزمني لبداية تطبيق المعيار وآجاله، وهو ما يتضح في الافصاحات المالية للبنوك، وفي هذا الإطار يعمل كل من بنك الكويت الدولي، بنك قطر الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي على مواكبة ما جاءت به لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة والأخيرة، حيث أن كل بنك من البنوك الإسلامية الثلاثة يحدد نسب مالية خاصة بكفاية رأس المال تكون عادة أكثر من تلك المحددة في اتفاقية بازل 3 تختلف حسب درجة المخاطر المحيطة ومدى حدتها، كما يختلف بدء تطبيق هذه النسب بين البنوك، حيث يوجد من باشر التطبيق سنة 2014 ويوجد من باشر سنة 2015، وذلك راجع إلى اختلاف الإجراءات الداخلية لكل بنك، كما أن البنوك الإسلامية محل الدراسة تعمل على هيكلة رأس المال المؤهل حسب ما هو محدد في بازل 3 باعتباره أساس تطبيق معيار كفاية رأس المال، حيث يعد الجهة اللازمة لتغطية مختلف المخاطر خاصة مخاطر الائتمان والتي عادة ما تخصص البنوك أكبر نسبة من إجمالي رأس المال المؤهل لتغطيتها كونها الأكثر تأثيرا من المخاطر الأخرى.

المطلب الأول: بداية تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل3 في البنوك الإسلامية محل الدراسة

تم اصدار معيار كفاية رأس المال الصادر عن بازل 3 سنة 2010 على أن يبدأ تطبيقه ابتداء من سنة 2013، إلا أن التطبيق الفعلي للمعيار من قبل البنوك العالمية اختلف حسب وضعيتها، كما أن النسب الموضوعة من قبل لجنة بازل 3 هي كذلك اختلفت ما بين البنوك المطبقة للمعيار، حيث تلجأ هذه الأخيرة في العادة إلى قرارات البنوك المركزية والتي غالبا ما تضع نسب أعلى من تلك المحددة في اتفاقية بازل 3، وذلك بناء على وضعية القطاع المصرفي المحلي ومدى انطوائه على المخاطر.

الفرع الأول: بداية تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 في بنك الكويت الدولي

يعتبر بنك الكويت الدولي من بين البنوك الإسلامية الأولى المطبقة لمعيار كفاية رأس المال حسب بازل 3، وذلك سنة 2014 بناء على التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 02/ر ب، ر ب أ/336

2014 المؤرخ في 24 جوان 2014[1]، كما أن البنك المركزي الكويتي وضع إجراءات مرحلية لتطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 بهدف تمكين البنوك من بناء رأس المال من حيث الكم والنوع بشكل تدريجي، تجنبا لأي وضع يمكن أن يؤثر على الصلابة المالية والائتمانية للبنوك، ويتمثل الحد الأدنى لكفاية رأس المال المفروض على البنوك الكويتية من قبل البنك المركزي الكويتي فيما يلي:

1) سنة 2013: بداية التطبيق الموازي لمعيار بازل 3 تزامنا مع معيار بازل 2 لكفاية رأس المال.
2) سنة 2014: يجب أن يكون الحد الأدنى لكفاية رأس المال في البنوك أكبر أو يساوي 12%.
3) سنة 2015: يجب أن يكون الحد الأدنى لكفاية رأس المال في البنوك أكبر أو يساوي 12.5%.
4) سنة 2016: يجب أن يكون الحد الأدنى لكفاية رأس المال في البنوك أكبر أو يساوي 13%.

كما أن بنك الكويت الدولي يعتمد على معيار الرفع المالي انطلاقا من سنة 2014 بناء على مقررات البنك المركزي، حيث يتم حساب النسبة وفق المعادلة التالية[2]:

$$\textbf{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{إجمالي الانكشافات}}$$

وإضافة إلى الرفع المالي، فرض البنك المركزي الكويتي معيار خاص بتغطية السيولة قصيرة الأجل سنة 2014 ومعيار خاص بتغطية السيولة متوسطة وطويلة الأجل سنة 2015، وهي نفس النسب الموضوعة في اتفاقية بازل 3 على أن تكون نسبة تغطية السيولة أكبر أو تساوي 80% بفارق 20% المحددة في بازل 3[3].

وبالنظر إلى نسب كفاية رأس المال المطبقة في بنك الكويت الدولي، نلاحظ أن هذه النسب أعلى من تلك المحددة من قبل لجنة بازل 3 أي أكثر من 10.5%، كما أنها في ارتفاع مستمر مع مرور السنوات وهو ما يدل على السياسة التحوطية القوية المتبعة في البنك انطلاقا من التشريعات المحددة من البنك المركزي.

[1] بنك الكويت الدولي، التقرير السنوي لسنة 2014، ص 95.

[2] بنك الكويت الدولي، التقرير السنوي 2014، ص 49.

[3] بنك الكويت الدولي، التقرير السنوي 2020، ص 206-208.

الفرع الثاني: بداية تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 في بنك قطر الإسلامي

يعمل بنك قطر الإسلامي على تطبيق مقررات لجنة بازل 3 لكفاية رأس المال كأحد أساسيات التحوط من المخاطر التمويلية، وذلك بناء على تعليمات البنك المركزي القطري ابتداء من جانفي 2014 بعدما كان يعمل وفق مقررات لجنة بازل 2 في السنة التي قبلها[1]، ويمكن التطرق إلى النسب المفروضة من قبل بنك قطر المركزي والمتبعة في بنك قطر الإسلامي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (27): نسب كفاية رأس المال وفقا لبنك قطر المركزي

البيان / السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة حقوق الملكية دون هامش التحوط	/	/	/	/	%6	%6	%6
نسبة حقوق الملكية مع هامش التحوط	/	/	/	/	%8.5	%8.5	%8.5
الشريحة 1 مع هامش التحوط	/	/	/	/	%10.5	%10.5	%10.5
إجمالي الحد الأدنى لرأس المال مع هامش التحوط	%12.5	%12.5	%12.5	%12.5	%12.5	%12.5	%12.5
إجمالي الحد الأدنى لرأس المال مع هامش التحوط والاحتياطي المحلي النظامي للبنوك الهامة	/	/	%12.75	%13	%13.5	%13.5	%13.5
إجمالي الحد الأدنى مع هامش التحوط والاحتياطي المحلي النظامي للبنوك الهامة ومصروف عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي حسب المرتكز 2	/	/	/	%14	%14.5	%14.5	%14.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي للسنوات 2013-2020.

من خلال الجدول السابق رقم (27) الخاص بنسب كفاية رأس المال المفروضة من قبل البنك القطري المركزي والمطبقة في بنك قطر الإسلامي، نلاحظ أن هذه النسب أعلى من تلك المحددة من قبل لجنة بازل 3

[1] بنك قطر الإسلامي، التقرير السنوي 2014، ص 87.

حيث أن الحد الأدنى لإجمالي رأس المال الواجب الاحتفاظ به أكبر من 10.5%، كما أن رأس المال الأساسي أكبر من 8% المحدد في بازل 3، وبالتالي يمكن القول أن بنك قطر الإسلامي يتبع هو كذلك سياسة تحوطية قوية تمكنه من تفادي المخاطر بشكل جيد وذلك بناء على تشريعات البنك المركزي القطري في إطار معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3، كما يفرض البنك المركزي القطري الاحتفاظ بنسبة مالية لتغطية السيولة قصيرة الأجل كما هو منصوص عليه في اتفاقية بازل 3 وإن كانت بدرجات أعلى، حيث يفرض أن تكون النسبة أكبر من 115.8% سنة 2018 وأكبر من 105.40% سنة 2019 وأكبر من 102% سنة 2020، إضافة إلى نسبة الرافعة المالية والتي يجب أن تكون أكبر أو تساوي 3% على مختلف البنوك العاملة ابتداء من سنة 2014 أي تزامنا مع بداية تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3[1].

الفرع الثالث: بداية تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 في بنك البحرين الإسلامي

يشترك بنك البحرين الإسلامي مع البنكين الآخرين في تطبيق مقررات لجنة بازل 3 الخاصة بكفاية رأس المال كأحد الأساليب الرئيسية التي يعتمدها في مجال التحوط من مخاطر التمويل وإن كان بشكل متأخر مقارنة معهما، حيث باشر تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 سنة 2015 بناء على قرارات البنك المركزي البحريني والذي وضع مجموعة من التعليمات على مختلف البنوك البحرينية في إطار تعزيز نظام إدارة المخاطر ضمن اتفاقية بازل 3، حيث قام بإصدار توجيهات توضيحية في جانفي 2013 حول التنفيذ الزمني للمعيار، ومن بين أبرز هذه التوجيهات نذكر ما يلي[2]:

1) إلزام البنوك المحلية بتحضير تقارير خاصة عن نسب الرفع المالي وكفاية رأس المال والسيولة وفق مقررات بازل 3 على أن يكون ذلك عبر مراحل فصلية تكون ابتداء من جانفي 2013.

2) وضع ترتيبات زمنية لتطبيق نسب كفاية رأس المال سنتي 2013 و2014 على أن يبدأ التطبيق الفعلي سنة 2015، حيث يجب أن يكون الحد الأدنى لرأس المال الواجب الاحتفاظ به أكبر أو يساوي 12.5%.

3) إعادة تعريف كفاية رأس المال في البنوك البحرينية في ديسمبر 2013 ليصبح رأس المال الرقابي.

4) إقرار تطبيق نسب تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر إضافة إلى نسب الرفع المالي حسب مقررات بازل 3 سنة 2014 على أن تبدأ قيد التطبيق سنة 2015[3].

[1] بنك قطر الإسلامي، التقرير السنوي 2020، ص 99.

[2] البنك المركزي البحريني، التقرير السنوي 2013، ص 11.

[3] البنك المركزي البحريني، التقرير السنوي 2014، ص 13.

5) تقرير تطبيق البنوك الإسلامية لمعيار كفاية رأس المال حسب متطلبات مجلس الخدمات المالية الإسلامية ابتداء من سنة 2016[1].

من خلال نسب كفاية رأس المال الممثلة لبازل 3 والمطبقة في بنك البحرين الإسلامي، نلاحظ أن الأخير يحدد نسب مالية أعلى من تلك المعتمدة في بازل 3 أي أكثر من 10.5% كما هو الحال بالنسبة لبنك الكويت الدولي وبنك قطر الإسلامي، وذلك بناء على تعليمات البنك المركزي البحريني والذي يفرض كذلك تطبيق نسب مالية لتغطية السيولة والرفع المالي كما هو محدد في بازل 3، وبالتالي يمكن القول أن بنك البحرين الإسلامي هو كذلك يتبع سياسة تحوطية جيدة ضد المخاطر في إطار بازل 3 من خلال الاحتفاظ بنسب أعلى من تلك المحددة باعتبار لجنة بازل من أبرز الهيئات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار على مستوى البنوك، غير أن البنك يبقى أقل جودة في الأساليب الأخرى المستخدمة في هذا المجال مقارنة مع البنكين الآخرين حتى وإن كان مواكب لمقررات بازل 3.

وبعد النظر لنسب كفاية رأس المال المطبقة في البنوك الإسلامية الثلاث محل الدراسة يتضح لنا أن بنك الكويت الدولي يعتمد على نسب أعلى من تلك المعتمدة في بنكي قطر والبحرين الإسلاميين (13.5% < 12.5%) وهو ما يثبت جودة السياسات الأخرى المعتمدة من قبل البنك في إطار إدارة مخاطر التمويل مقارنة مع البنكين الآخرين وهو ما تم رؤيته سابقا، كما نلاحظ أن البنوك الإسلامية الثلاث تضع اهتمامات وأولويات لنسب السيولة والرفع المالي بناء على تعليمات البنوك المركزية في إطار اتفاقية بازل 3 وهو ما ينعكس بدون شك إيجابا على المردود المالي لهذه البنوك.

أما فيما يخص تغطية مخاطر التمويل التابعة لمخاطر الائتمان من خلال النسب الموضوعة في بازل 3، فإن بنك الكويت الدولي وبنك البحرين الإسلامي يحددان حجم معين من رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية مخاطر الائتمان بما فيها التمويلية، وهو ما يثبت أن مخاطر التمويل في البنكين تعطى لها عناية خاصة ونسب مالية ضمن معيار كفاية رأس المال المحدد في بازل 3، في حين أن بنك قطر الإسلامي يعتبر نسبة كفاية رأس المال كافية لتغطية كل من مخاطر الائتمان بما فيها المخاطر التمويلية، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل دون التركيز على وضع حجم معين من رأس المال خاص بتغطية المخاطر التمويلية فقط باعتبار أن نسبة كفاية رأس المال حسب بازل 3 كافية لتغطية المخاطر ككل.

[1] البنك المركزي البحريني، التقرير السنوي 2016، ص 12.

المطلب الثاني: افصاحات رأس المال المؤهل حسب بازل 3 في البنوك الإسلامية محل الدراسة

يعتبر كل من بنك الكويت الدولي، بنك قطر الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي ملزمين باحترام مكونات رأس المال المحددة في اتفاقية بازل 3 في إطار تطبيق معيار كفاية رأس المال، كون هذه البنوك هي متجهة في تبني هذا المعيار كأحد أهم أساسيات التحوط من المخاطر المصرفية، حيث قامت لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة والأخيرة بإعادة تعريف رأس المال وتعديله عما كان عليه في اتفاقيتها السابقة من خلال تقسيم رأس المال إلى شريحتين، كل واحدة متكونة من عناصر معينة ممثلة لإجمالي رأس المال الواجب الاحتفاظ به، وهو ما يتوجب على البنوك الإسلامية محل الدراسة مع البنوك الأخرى بالتكيف مع رأس المال المحدد نحو التطبيق الصحيح لنسب كفاية رأس المال حسب بازل 3.

الفرع الأول: الإفصاحات الخاصة بهيكل رأس المال المؤهل في بنك الكويت الدولي

يمكن تفصيل هيكل رأس المال المؤهل لبنك الكويت الدولي خلال فترة بداية تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 إلى غاية سنة 2020 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (28): هيكل رأس المال المؤهل لبنك الكويت الدولي خلال الفترة 2014-2020

(الوحدة بالألف دولار أمريكي)

البيان	السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حقوق المساهمين:								
-رأس المال		363643	343840	342367	341600	356676	372494	368880
-علاوة الإصدار		173457	164011	163309	162943	163591	162710	161132
-احتياطي إعادة التقييم		58151	56065	53742	51142	49385	47948	45711
-احتياطي القيمة العادلة		62186	53343	44550	46357	52116	65051	55035
-الاحتياطي القانوني		101946	102093	108105	114126	121969	127379	126147
-الاحتياطي الاختياري		80622	81929	88028	94094	101857	107376	106338
-احتياطي أسهم الخزينة		16988	16063	15994	15958	16022	15936	15781
-أرباح محتفظ بها		105382	143543	164203	180814	191158	173598	131143
منقوص منها:								
-أسهم الخزينة		(158572)	(149937)	(149295)	(148960)	(149553)	(148747)	(147305)
-توزيعات الأرباح المعلنة		-	(27853)	(30817)	(30748)	(33958)	(22351)	-
-الشهرة		-	-	-	-	-	-	-

-احتياطي ترجمة عملات أجنبية	-	-	-	-	-	(395)	(195)
-الأصول غير الملموسة	-	-	-	-	-	-	-
-الاستثمار في مؤسسات مالية بنكية بنسبة ملكية أقل من 10% وأعلى من الحد	-	-	-	-	-	-	-
- الاستثمار في مؤسسات مالية بنكية بنسبة ملكية أكثر من 10% وأعلى من الحد	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي حقوق المساهمين	**803803**	**783098**	**800186**	**827326**	**869263**	**900999**	**862666**
رأس المال الإضافي:							
-أداة الشريحة الإضافية	-	-	-	-	-	299359	296455
-الحصص غير المسيطرة المؤهلة في شركات تابعة مجمعة	1248	1230	1231	1268	1279	1338	1322
إجمالي الشريحة الأولى	**805051**	**784328**	**801418**	**828593**	**870542**	**1201697**	**1160444**
الشريحة الثانية:							
-المخصص العام حتى نسبة 1.25 من إجمالي الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان	40374	43635	47666	53463	66365	78968	81657
-الحصص غير المسيطرة المؤهلة في شركات تابعة مجمعة	249	235	242	231	235	243	241
-أداة الشريحة الإضافية 2	-	-	-	-	-	-	294397
إجمالي الشريحة الثانية	**40623**	**43870**	**47890**	**53694**	**66600**	**79211**	**376295**
إجمالي رأس المال المؤهل	**845674**	**828198**	**849308**	**882287**	**937142**	**1280908**	**1536739**

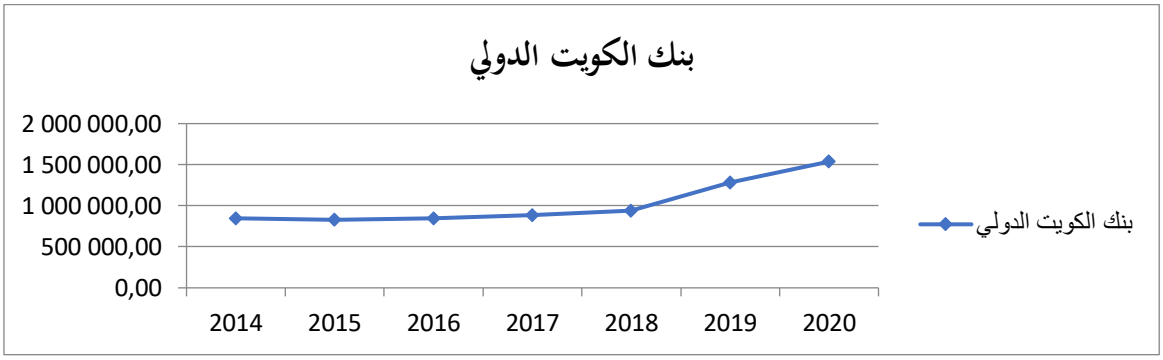
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الكويت الدولي للفترة 2014-2020.

بعد التطرق لهيكل رأس المال المؤهل الواجب الاحتفاظ به للتحوط من المخاطر في بنك الكويت الدولي وهو ما تم تمثيله في الجدول السابق رقم (28) خلال الفترة 2014-2020 أي فترة بداية تطبيق مقررات بازل 3 في البنك، نلاحظ أن هذا الأخير يحترم جميع مكونات رأس المال المنصوص عليها في اتفاقية بازل الأخيرة، سواء تعلق الأمر بالشريحة الأولى أي رأس المال الأساسي أو الشريحة الثانية الممثلة لرأس المال المساند، وهو ما يجعل مركزه المالي في مستوى جيد إضافة إلى اكتسابه مناعة قوية ومتانة صلبة في النظام الخاص بإدارة المخاطر،

خاصة أن رأس المال الأساسي يمثل النسبة الأعلى من إجمالي رأس المال كونه الفئة الخاصة بامتصاص الصدمات، وهو ما نصت عليه لجنة بازل 3، ومن هنا يتضح أن بنك الكويت الدولي يعمل على تطبيق مقررات اتفاقية بازل 3 بتفاصيلها وليس فقط احترام النسب المالية الممثلة لكفاية رأس المال وهو ما أثبته الهيكل الخاص برأس المال المؤهل.

ومن الملاحظ أن إجمالي رأس المال المؤهل الواجب الاحتفاظ به على مستوى بنك الكويت الدولي هو في ارتفاع مستمر مع مرور السنوات، وهو أمر طبيعي نظرا لاحتمالية ارتفاع إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر في كل سنة، ويمكن تمثيل حجم رأس المال المؤهل لبنك الكويت الدولي خلال الفترة 2014-2020 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (25): تطور حجم رأس المال المؤهل لبنك الكويت الدولي خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (28).

الفرع الثاني: الإفصاحات الخاصة بهيكل رأس المال المؤهل في بنك قطر الإسلامي

يمكن تحديد هيكل رأس المال المؤهل لبنك قطر الإسلامي في إطار معيار كفاية رأس المال حسب لجنة بازل 3 خلال فترة تطبيق هذا المعيار على مستوى البنك إلى غاية سنة 2020 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (29): هيكل رأس المال المؤهل لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2014-2020

(الوحدة بالألف دولار أمريكي)

البيان	السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي حقوق المساهمين		2437528	3040651	3701109	3957731	4075475	4442758	4960439
رأس المال الإضافي		687508	908247	983839	1116283	1113933	1109666	1110491
إجمالي الشريحة الأولى		3125036	3948898	4684948	5074014	5189408	5552424	6070930
إجمالي الشريحة الثانية		9403	103747	141240	120170	292202	357588	395413
إجمالي رأس المال المؤهل		3134439	4052645	4826188	5194184	5481610	5910012	6466343

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي للفترة 2014-2020.

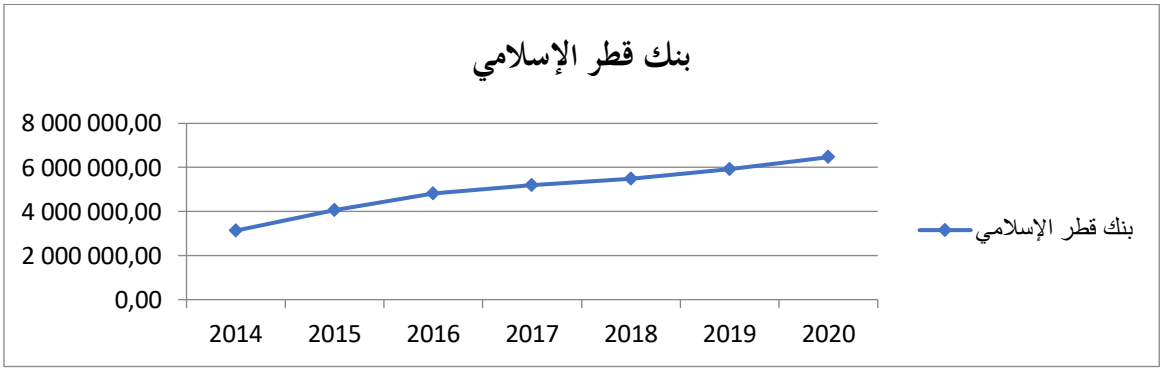
من خلال الجدول السابق رقم (29) الممثل لهيكل رأس المال المؤهل الواجب الاحتفاظ به لبنك قطر الإسلامي في إطار معيار كفاية رأس المال حسب لجنة بازل 3 خلال الفترة 2014-2020 أي خلال الفترة الممتدة من بداية تطبيق مقررات بازل 3 على مستوى البنك إلى غاية سنة 2020، نلاحظ أن البنك هو كذلك يحترم مكونات رأس المال الخاص بتغطية المخاطر حسب بازل 3، حيث نرى تقسيم رأس المال إلى شريحتين الأولى الممثلة لرأس المال الأساسي المكونة من حقوق الملكية والتي من الملاحظ هي تشكل الغالبية من إجمالي رأس المال المؤهل كونها الفئة القادرة على استيعاب المخاطر لحظة وقوعها، أما الثانية فهي ممثلة لرأس المال المساعد، وبالتالي يمكن القول أن بنك قطر الإسلامي كسابقه يعمل على مواكبة مقررات بازل 3 بتفاصيلها خاصة هيكل رأس المال، الأمر الذي يؤدي إلى كسب جدارة مالية قوية والتي تنعكس على الأداء الائتماني للبنك من خلال جذب أكبر عدد ممكن من العملاء والمستثمرين، إضافة إلى التوسع في أنشطة التمويل والاستثمار باعتبارها أسمى أهداف البنك وهو ما تم رؤيته سابقا، وذلك بفضل القاعدة الرأسمالية التي يحتويها الهادفة إلى تحقيق التوازن المالي المطلوب والناتجة عن تطبيق مقررات بازل 3 التي تساهم في بناء نظام قوي لإدارة المخاطر كونه الجهة الأساسية الفعالة لمواجهة الخسائر الممكنة الحدوث.

وكما هو الأمر بالنسبة لبنك الكويت الدولي، فإن حجم رأس المال المؤهل على مستوى بنك قطر الإسلامي هو في ارتفاع مستمر من سنة 2014 إلى غاية سنة 2020، ويفسر هذا الارتفاع كذلك إلى احتمالية ارتفاع إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر في البنك لكل سنة، حيث أن أي بنك يعمل على زيادة حجم رأس

المال المؤهل في سنة معينة حال اتضح أن المخاطر قد ارتفعت لنفس السنة، ويمكن تمثيل حجم رأس المال المؤهل لبنك قطر الإسلامي من لحظة تطبيق مقررات بازل 3 إلى غاية سنة 2020 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (26): تطور حجم رأس المال المؤهل لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2014-2020

(الوحدة بالألف دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (29).

الفرع الثالث: الإفصاحات الخاصة بهيكل رأس المال المؤهل في بنك البحرين الإسلامي

يمكن تفصيل الافصاحات الخاصة بهيكل رأس المال المؤهل لبنك البحرين الإسلامي حسب مقررات بازل 3 منذ لحظة التطبيق إلى غاية سنة 2020 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (30): هيكل رأس المال المؤهل لبنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2014-2020

(الوحدة بالألف دولار أمريكي)

البيان	السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الشريحة الأولى:								
-الأسهم العادية الصادرة		-	258530	269015	268944	282165	282316	282316
-الاحتياطات العامة		-	-	-	-	-	-	-
-الاحتياطات القانونية		-	-	5211	7813	10912	12566	12566
-علاوة اصدار أسهم		-	7413	149	260	318	478	547
-أرباح أو خسائر مستبقاة		-	(21743)	2153	5804	(22641)	4757	(14508)
-الربح خلال السنة		-	29729	20117	26913	30180	16487	-
تعديلات متعلقة بالإجراءات الميسرة (كوفيد 19):								
-صافي خسارة التعديل والدعم الحكومي		-	-	-	-	-	-	34218
-إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية الإضافية المرحلة 1 و2		-	-	-	-	-	-	11297
-الخسارة خلال السنة		-	-	-	-	-	-	(33332)
-الأرباح والخسائر المخصصة غير المحققة من الأدوات المالية المتوفرة للبيع		-	2038	1410	1977	1904	1905	4500
مطروح منها:								
-أسهم حوافز الموظفين		-	2332	1603	1322	1037	746	682
-أسهم خزينة		-	1494	1495	2293	2365	2367	2367
إجمالي الشريحة الأولى		بازل 2	272141	294955	308184	299439	315397	294556
الشريحة الثانية:								
-احتياطي إعادة تقييم الموجودات		-	18806	14237	16308	12808	5436	5779
-ممتلكات ومعدات وآلات		-	-	-	-	-	-	-
-الخسارة الائتمانية المتوقعة		-	19469	17515	18944	20496	16572	21191
إجمالي الشريحة الثانية		بازل 2	**38275**	**31752**	**35252**	**33304**	**22008**	**26970**
إجمالي رأس المال المؤهل		بازل 2	**310416**	**326707**	**343436**	**332743**	**337405**	**321525**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي للفترة 2014-2020.

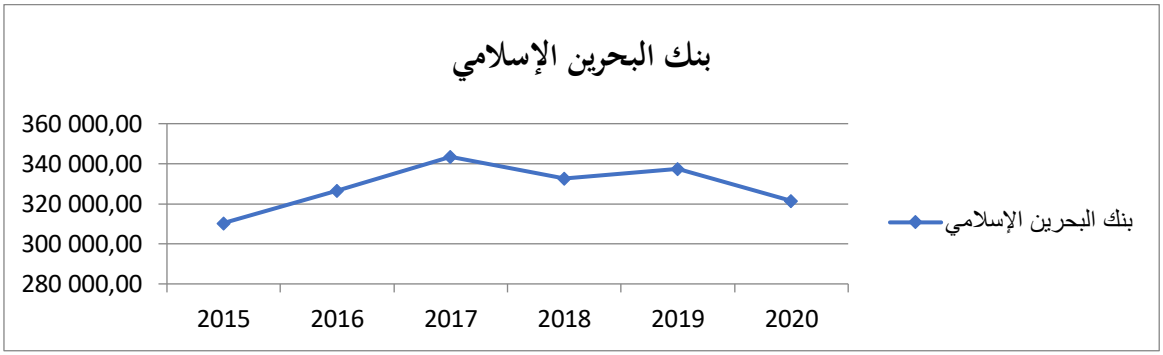
من خلال ما لاحظناه في الجدول السابق رقم (30) الخاص بهيكل رأس المال المؤهل حسب مقررات بازل 3 لبنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2015-2020 بعدما كان البنك يطبق مقررات بازل 2 في السنوات السابقة، تم تسجيل نفس الملاحظات التي رأيناها سابقا في بنك الكويت الدولي وبنك قطر الإسلامي والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

1) موائمة هيكل رأس المال المؤهل لبنك البحرين الإسلامي لما هو محدد في اتفاقية بازل 3.
2) تقسيم رأس المال المؤهل إلى شريحتين أساسيتين.
3) تمثل حقوق الملكية أي رأس المال الأساسي الجزء الأكبر من إجمالي رأس المال المؤهل.

وبعد النظر إلى هيكل رأس المال المؤهل لبنك البحرين الإسلامي، يمكن القول أن الأخير يحظى بمركز مالي قوي يمكنه من مواجهة المخاطر محتملة الحدوث رغم قلة جودة الآليات المعتمدة في إدارة مخاطر التمويل التي رأيناها سابقا مقارنة مع بنك الكويت الدولي وبنك قطر الإسلامي، إلا أن تشكيل هيكل رأس المال المؤهل حسب مقررات بازل 3 واحترام النسب المحددة من شأنه أن يقوي ويدعم أداء نظام إدارة المخاطر في البنك، كون لجنة بازل 3 أخذت بعين الاعتبار مختلف الجوانب الأساسية للوصول إلى تشكيل ملائم لهيكل رأس المال قادر على مواجهة مختلف المخاطر، ولذلك تعد مقررات بازل 3 أساسية التطبيق بمختلف جوانبها على مستوى البنوك لما لها من فوائد وأهمية كبيرة في مجال إدارة المخاطر.

ومن الملاحظ كذلك في الجدول السابق رقم (30) أن حجم رأس المال المؤهل في بنك البحرين الإسلامي يمتاز بالارتفاع والانخفاض طيلة الفترة 2015-2020، حيث أن الفترة 2015-2017 عرفت ارتفاعا مستمرا على أن ينخفض سنة 2018 ويرتفع بدرجة قليلة سنة 2019، كما شهدت سنة 2020 انخفاضا نسبيا مقارنة مع السنة السابقة، ويفسر هذا الانخفاض إلى تأثر البنك بالخسائر المحققة في السنتين التي شهدت انخفاض في حجم رأس المال المؤهل وهو ما تم رؤيته في الجدول السابق، مما أدى ذلك إلى التأثير على إجمالي رأس المال المؤهل من خلال إجراء بعض التعديلات على مكوناته، ويمكن تمثيل تطور حجم رأس المال المؤهل لبنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2015-2020 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (27): تطور حجم رأس المال المؤهل لبنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2015-2020 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (30).

المطلب الثالث: رأس المال الخاص بتغطية مخاطر التمويل حسب بازل 3 في البنوك الإسلامية محل الدراسة

تعتبر مخاطر التمويل من أكثر المخاطر التي تتعرض لها مختلف البنوك، كون هذه المخاطر لها علاقة مباشرة بالجانب المالي للبنك إضافة إلى علاقاته مع الجهات المقرضة بغرض التمويل، ولذلك نجد أن مخاطر التمويل التابعة لمخاطر الائتمان والمشكلة لأكبر نسبة لها تعطى لها عناية خاصة من قبل أجهزة إدارة المخاطر الداخلية للبنك وكذلك الجهات الخارجية المتمثلة في المنظمات الدولية كلجنة بازل، كما أن بعض البنوك تخصص أكثر من نصف إجمالي رأس المال المؤهل الموصى به في اتفاقية بازل 3 في تغطية هذه المخاطر فقط، نظرا لضآلة مخاطر السوق والتشغيل مقارنة مع المخاطر التمويلية، وهو ما يتوجب تخصيص رأس مال كافي لتغطية هذه المخاطر نظرا لأثرها الكبير على الأداء المالي للبنوك.

الفرع الأول: رأس المال الخاص بتغطية مخاطر التمويل في بنك الكويت الدولي حسب بازل 3

يمكن توضيح حجم رأس المال المخصص لتغطية المخاطر الائتمانية والمخاطر التمويلية مقارنة مع إجمالي رأس المال المؤهل في بنك الكويت الدولي حسب مقررات لجنة بازل 3 منذ لحظة التطبيق إلى غاية سنة 2020 في الجدول الموالي:

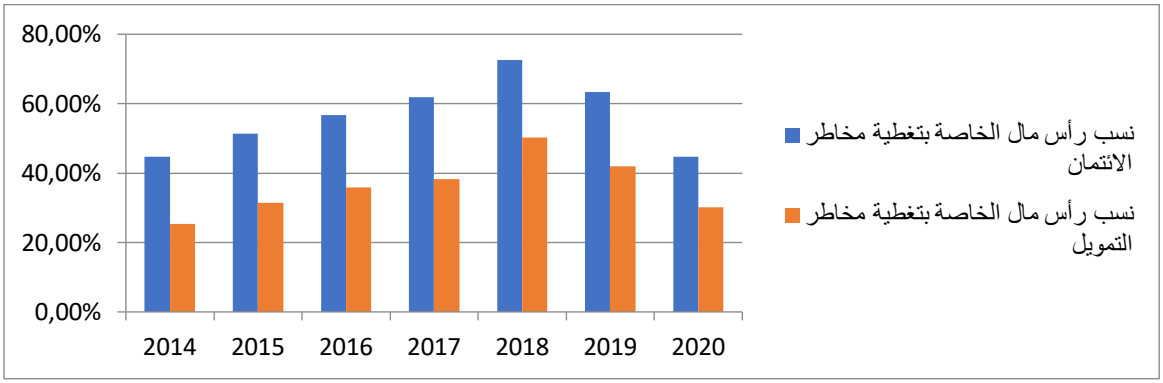
الجدول رقم (31): رأس المال الخاص بتغطية مخاطر التمويل ومخاطر الائتمان في بنك الكويت الدولي الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)

البيان / السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي رأس المال المؤهل	845674	828198	849308	882287	937142	1280908	1536739
رأس المال الخاص بتغطية مخاطر الائتمان	377998	425356	481873	545812	679711	811515	687827
رأس المال الخاص بتغطية مخاطر التمويل	214984	260542	305346	338012	470247	536268	464631
نسبة رأس المال الخاص بتغطية مخاطر الائتمان إلى إجمالي رأس المال المؤهل	%44.7	%51.36	%56.73	%61.86	%72.53	%63.35	%44.76
نسبة رأس المال الخاص بتغطية مخاطر التمويل إلى إجمالي رأس المال المؤهل	25.42%	%31.46	%35.95	%38.31	%50.17	%41.87	%30.23

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الكويت الدولي للفترة 2014-2020.

من خلال الجدول السابق رقم (31) الممثل لرأس المال الخاص بتغطية مخاطر التمويل ومخاطر الائتمان المضمن في إجمالي رأس المال المؤهل لمواجهة مختلف المخاطر في بنك الكويت الدولي في إطار اتفاقية بازل 3، يتضح أن البنك يحدد نسبة معينة من رأس المال المؤهل ضمن معيار كفاية رأس مال حسب بازل 3 في تغطية المخاطر الائتمانية المتضمنة للمخاطر التمويلية، وهو ما يدل على أن البنك يعمل على تطبيق مقررات بازل 3 في تغطية هذه المخاطر، كما نلاحظ أن حجم رأس المال الخاص بتغطية المخاطر الائتمانية والتي تضم مخاطر التمويل أكثر من نصف الحجم الإجمالي لرأس المال المؤهل المحدد لتغطية كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل في أغلب فترات الدراسة، وهو ما يثبت الاهتمام الكبير من قبل بنك الكويت الدولي بالمخاطر الائتمانية التي هي معظمها مخاطر تمويلية، ويمكن إيضاح نسب رأس المال المخصصة لتغطية المخاطر الائتمانية والمخاطر التمويلية إلى إجمالي رأس المال المؤهل في الشكل الموالي:

الشكل رقم (28): نسب رأس المال المخصصة لتغطية المخاطر الائتمانية والمخاطر التمويلية إلى إجمالي رأس المال المؤهل في بنك الكويت الدولي خلال الفترة 2014-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (31).

الفرع الثاني: رأس المال الخاص بتغطية مخاطر التمويل في بنك قطر الإسلامي حسب بازل 3

عكس ما تم رؤيته في بنك الكويت الدولي، لا يحدد بنك قطر الإسلامي نسبة معينة من إجمالي رأس المال المؤهل لتغطية مخاطر التمويل بل أن إجمالي رأس المال المحتفظ به هو لتغطية كل المخاطر دون تخصيص وهو ما ورد في إفصاحاته الخاصة بهيكل رأس المال، إلا أنه يمكن وضع تقديرات احتمالية تقريبية عن حجم رأس المال الواجب تخصيصه من إجمالي رأس المال المؤهل لتغطية هذا النوع من المخاطر في بنك قطر الإسلامي انطلاقا من وزن الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان مقارنة مع الموجودات المرجحة بالمخاطر الأخرى وإجمالي رأس المال المؤهل، وهو ما سيتم تمثيله في الجدول الموالي في إطار اتفاقية بازل 3 منذ لحظة التطبيق إلى غاية سنة 2020:

الجدول رقم (32): رأس المال الخاص بتغطية مخاطر التمويل ومخاطر الائتمان في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)

البيان / السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي رأس المال المؤهل	3134439	4052645	4826188	5194184	5481610	5910012	6466343
رأس المال الخاص بتغطية مخاطر الائتمان	1880977	2451445	2887026	3094695	3214964	3431353	3767938
رأس المال الخاص بتغطية مخاطر التمويل	1062195	1521877	1875391	1985109	2015283	2220811	2408193
نسبة رأس المال الخاص بتغطية مخاطر الائتمان إلى إجمالي رأس المال المؤهل	%60.01	%60.49	%59.82	59.58%	%58.64	%58.06	%58.27
نسبة رأس المال الخاص بتغطية مخاطر التمويل إلى إجمالي رأس المال المؤهل	%33.89	%37.55	%38.86	38.22%	%36.76	%37.58	%37.24

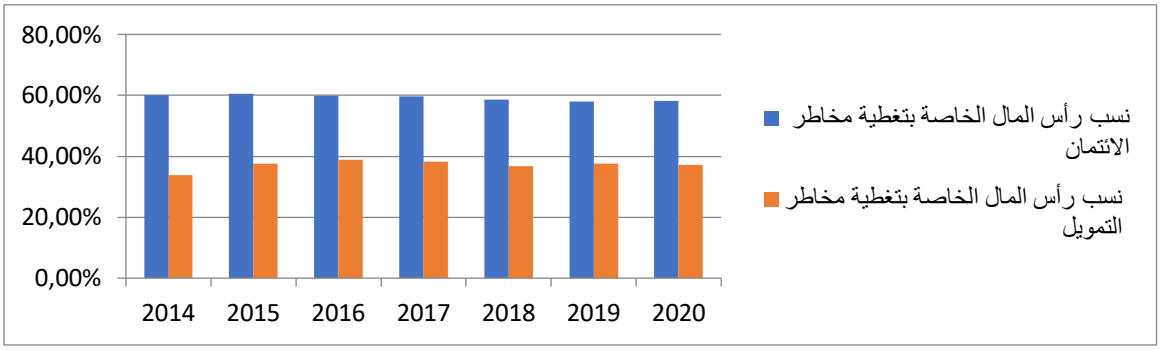
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي للفترة 2014-2020.

يمثل الجدول السابق رقم (32) تقديرات احتمالية تقريبية لحجم رأس المال الواجب الاحتفاظ به من إجمالي رأس المال المؤهل لتغطية المخاطر الائتمانية والمخاطر التمويلية في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 ضمن معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3، وتم وضع هذه التقديرات كون أن بنك قطر الإسلامي لم يحدد الحجم اللازم من رأس المال المؤهل لتغطية مخاطر الائتمان المتضمنة لمخاطر التمويل وهو ما لم يظهر في افصاحاته الخاصة بهيكل رأس المال، ويعود هذا الحساب من خلال وضع احتمالات تقديرية تقريبية من مقارنة وزن الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان مع الموجودات المرجحة بمخاطر التشغيل ومخاطر السوق مع إجمالي رأس المال المؤهل، حيث تم التوصل إلى نتائج تقريبية لحجم رأس المال الواجب تخصيصه من رأس المال المؤهل لتغطية مخاطر الائتمان التي هي معظمها مخاطر تمويلية، ومن خلال هذه النتائج نلاحظ أن رأس المال الخاص بمخاطر الائتمان أكثر من نصف حجم رأس المال الإجمالي المؤهل طيلة الفترة 2014-2020 في مجال يتراوح ما بين 58%-60%، وهو ما يثبت أن مخاطر الائتمان تحظى بالوزن الأكبر في معادلة كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3 كون أن رأس المال الخاص بتغطية هذه المخاطر يمثل أغلب رأس المال الإجمالي المؤهل

في المعادلة والمخصص لتغطية كل من مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق مجتمعة رغم أن هذه الأرقام تبقى تقديرية إلا أنها تعكس الوضع الحقيقي للبنك فيما يخص كفاية رأس المال.

ورغم أن بنك قطر الإسلامي لم يحدد نسبة معينة من إجمالي رأس المال المؤهل لتغطية مخاطر الائتمان، وهو ما لم يرد في تقاريره على الأقل، إلا أن تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3 يبقى الأمر الأساسي باعتبار المعادلة تغطي كل المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية، كما ويمكن إيضاح نسب رأس المال المقدرة سابقا الخاصة بتغطية مخاطر الائتمان ومخاطر التمويل إلى إجمالي رأس المال المؤهل في الشكل الموالي:

الشكل رقم (29): نسب رأس المال المقدرة لتغطية المخاطر الائتمانية والمخاطر التمويلية إلى إجمالي رأس المال المؤهل في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2014-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (32).

الفرع الثالث: رأس المال الخاص بتغطية مخاطر التمويل في بنك البحرين الإسلامي حسب بازل 3

يمكن توضيح حجم رأس المال المخصص لتغطية المخاطر الائتمانية والمخاطر التمويلية مقارنة مع إجمالي رأس المال المؤهل في بنك البحرين الإسلامي حسب مقررات لجنة بازل 3 منذ لحظة التطبيق إلى غاية سنة 2020 في الجدول الموالي:

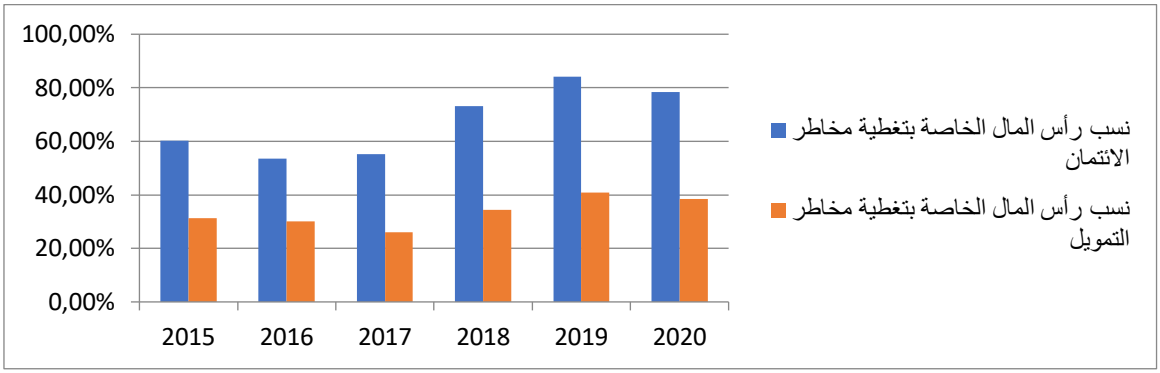
الجدول رقم (33): رأس المال الخاص بتغطية مخاطر التمويل ومخاطر الائتمان في بنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2015-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)

البيان	السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي رأس المال المؤهل		-	310416	326707	343436	332743	337405	321525
رأس المال الخاص بتغطية مخاطر الائتمان		-	186897	175145	189446	243303	284038	252051
رأس المال الخاص بتغطية مخاطر التمويل		-	96965	97664	89765	114454	137752	123792
نسبة رأس المال الخاص بتغطية مخاطر الائتمان إلى إجمالي رأس المال المؤهل		-	%60.21	%53.61	%55.16	%73.12	%84.18	%78.39
نسبة رأس المال الخاص بتغطية مخاطر التمويل إلى إجمالي رأس المال المؤهل		-	%31.24	%29.89	%26.14	%34.40	%40.82	%38.50

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي للفترة 2015-2020.

من خلال الجدول السابق رقم (33) الممثل لحجم رأس المال المخصص لتغطية مخاطر الائتمان ومخاطر التمويل في بنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2015-2020 في ظل اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال، نلاحظ أن البنك هو كذلك يخصص جزء من إجمالي رأس المال المؤهل لتغطية مخاطر الائتمان التي هي معظمها مخاطر تمويلية، كما أن هذا الجزء من رأس المال يمثل أكبر من نصف إجمالي رأس المال المؤهل، حيث نرى أن النسب تتراوح ما بين 53%-84% طيلة الفترة 2015-2020، هو ما يدل أن بنك البحرين الإسلامي يعتمد على مقررات بازل 3 للتحوط من مخاطر الائتمان المتضمنة لمخاطر التمويل من خلال تخصيص جزء كبير من رأس المال المؤهل لتغطية هذه المخاطر، كما ويمكن تمثيل نسب رأس المال الخاصة بتغطية مخاطر التمويل ومخاطر الائتمان خلال الفترة 2015-2020 أي فترة تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 في بنك البحرين الإسلامي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (30): نسب رأس المال المخصصة لتغطية المخاطر الائتمانية والمخاطر التمويلية إلى إجمالي رأس المال المؤهل في بنك البحرين الإسلامي خلال الفترة 2015-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (33).

من خلال ما سبق يتضح أن البنوك الإسلامية الثلاث محل الدارسة هي في طور تطبيق مقررات بازل 3 لكفاية رأس المال بهدف التحوط من المخاطر وإدارتها خاصة المخاطر التمويلية التي تشكل معظم مخاطر الائتمان، حيث يعتمد بنكي الكويت الدولي والبحرين الإسلامي في هذا الإطار على تخصيص جزء من إجمالي رأس المال المؤهل الواجب الاحتفاظ به في تغطية المخاطر الائتمانية، كما أن هذا الجزء يمثل النسبة الأكبر من إجمالي رأس المال المؤهل في كلا البنكين طيلة فترة الدراسة حيث وصلت إلى 84% في بنك البحرين الإسلامي، في حين أن بنك قطر الإسلامي يضع مفهوم معين مفاده أن إجمالي رأس المال المؤهل المحتفظ به مخصص لتغطية مختلف المخاطر دون تخصيص أي جزء منه وهو ما اتضح في افصاحاته المالية على الأقل، إلا أنه بعد وضع التقديرات الاحتمالية تبين كذلك أن البنك يخصص الجزء الأكبر من رأس المال المؤهل في تغطية المخاطر الائتمانية والمتضمنة للمخاطر التمويلية، وهو ما يثبت أن هذه الأخيرة تحظى بالاهتمام الأكبر على مستوى البنوك الإسلامية محل الدراسة مقارنة مع المخاطر الأخرى، كما وقد تم التركيز على المخاطر الائتمانية في دراستنا كونها هي المعرفة في معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3، إضافة إلى أن معظمها هي مخاطر التمويل.

المبحث الثاني: كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية محل الدراسة حسب لجنة بازل 3

تعتبر نسب كفاية رأس المال الصادرة عن اتفاقية بازل 3 أساسية التطبيق على مختلف البنوك العالمية، لما لها من أهمية كبيرة في مجال التحوط من المخاطر، ولذلك نجد أن البنوك المركزية تعطي تعليمات مباشرة بوجوب تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 بهدف تحقيق الاستقرار على مستوى المنظومة المصرفية المحلية، خاصة لتعاظم المخاطر المحيطة بالنشاط المصرفي لاسيما المتعلقة بالجانب التمويلي للبنوك، والتي يتوجب إعطائها عناية خاصة واهتمام شديد إضافة إلى تخصيص حجم كبير من رأس المال لتغطيتها نظرا لضخامة حجمها وحدتها.

ويعتبر كل من بنك الكويت الدولي، بنك قطر الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي كغيرها من البنوك الأخرى ملزمة بتطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال، غير أن هذا الأخير مصمم حسب خصائص البنوك التقليدية، وهو ما يجعل نسب الكفاية لهذه البنوك لا تعكس ملائتها الحقيقية وذلك لاختلاف خصائص البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وهو ما أدى إلى إصدار معيار إسلامي مطابق لمعيار بازل 3 يأخذ في الحسبان خصائص البنوك الإسلامية، إلا أنه لا يصل إلى مكانة ومستوى معيار بازل 3 والذي يعد أساسي التطبيق على جميع البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية.

المطلب الأول: نسب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية حسب مقررات بازل 3

قامت لجنة بازل بتحديد مجموعة من النسب المالية الواجب الاحتفاظ بها في إطار تطبيق معيار كفاية رأس المال على مستوى البنوك، ويعتبر كل من بنك الكويت الدولي، بنك قطر الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي من بين البنوك المطبقة لهذا المعيار، وبالتالي فهي مجبرة على احترام النسب المحددة في اتفاقية بازل 3، حيث نراها قد باشرت التطبيق من سنة 2014 مع وضع نسب أعلى من تلك المحددة في بازل 3 من قبل البنوك المركزية وهو ما يتوجب على هذه البنوك التكيف معها ومواكبتها للتحوط من المخاطر المحيطة.

الفرع الأول: حساب نسب كفاية رأس المال في بنك الكويت الدولي حسب بازل 3

باشر بنك الكويت الدولي تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب ما هو مقرر في لجنة بازل 3 سنة 2014، وذلك بناء على تعليمات البنك المركزي الكويتي، ويمكن حساب نسب كفاية رأس المال في بنك الكويت الدولي حسب معادلة بازل 3 المشار إليها سابقا في مجال التطبيق الزمني للبنك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (34): نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك الكويت الدولي في إطار مقررات بازل 3 خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)

البيان / السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مخاطر الائتمان	3149974	3402854	3706716	4198551	5228997	6242429	6465022
مخاطر التشغيل	309222	405945	417081	428488	401029	409804	405004
مخاطر السوق	8876	10614	10255	4166	4463	6807	73958
إجمالي المخاطر	3468072	3819413	4134051	4631205	5634489	6659040	6943985
حقوق الملكية	803803	783098	800186	827326	869263	900999	862666
الشريحة 1 لرأس المال	805051	784328	801418	828593	870542	1201697	1160444
الشريحة 2 لرأس المال	40623	43870	47890	53694	66600	79211	376295
إجمالي رأس المال	845674	828198	849308	882287	937142	1280908	1536739
نسبة حقوق الملكية	%23.18	%20.50	%19.36	%17.86	%15.34	13.5%	%12.42
نسبة الشريحة 1	%23.21	%20.53	%19.39	%17.89	%15.45	%18.05	%16.71
نسبة كفاية رأس المال	%24.38	%21.68	%20.54	%19.05	%16.63	%19.24	%22.13

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الكويت الدولي للفترة 2013-2020.

بعد حساب نسب كفاية رأس المال في بنك الكويت الدولي حسب معادلة بازل 3 خلال فترة تطبيق المعيار في البنك (2014-2020) وهو ما تم رؤيته في الجدول السابق رقم (34)، تم تسجيل مجموعة من النتائج يمكن اختصارها فيما يلي:

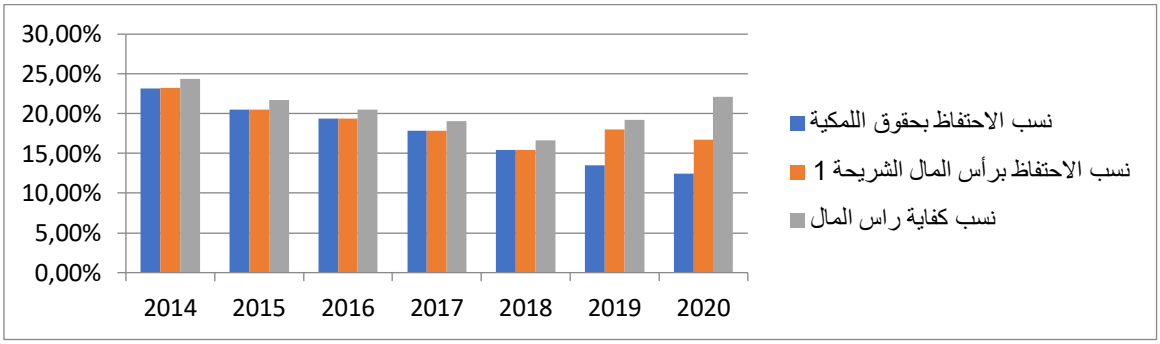
1) فيما يخص نسبة كفاية رأس المال: حقق البنك نسب أعلى من تلك المحددة في اتفاقية بازل 3 (10.5%) وأعلى من تلك المطلوبة من قبل البنك المركزي الكويتي (13% كأعلى نسبة) طيلة الفترة 2014-2020 في مجال يتراوح ما بين 16%-24%، حيث كانت النسب في بعض السنوات ضعف ما هو مطلوب.

2) رأس المال الشريحة الأولى: نلاحظ أن البنك قد احترم النسب المحددة من قبل بازل 3 (8.5%) بل وقد احتفظ بنسب أعلى منها بكثير طيلة الفترة 2014-2020 في مجال يتراوح ما بين 15%-23%، بل ضعف ما هو مطلوب في اتفاقية بازل 3، كما أن الشريحة الأولى تمثل معظم رأس المال الإجمالي الواجب الاحتفاظ به طيلة فترة الدراسة، وهو ما يدل أن البنك يعتمد بشكل أساسي على رأس المال الأساسي في مواجهة المخاطر فور حدوثها.

3) نسبة حقوق الملكية: نلاحظ أن البنك قد احتفظ بنسب أعلى من النسب المطلوبة في بازل 3 (7%) فيما يخص حقوق الملكية طيلة الفترة 2014-2020 في مجال 12%-23%، أي تحقيق أكبر من الضعف، كما أن حقوق الملكية هي المكون الرئيسي للشريحة الأولى حيث كانت تسيطر دائما على ما يقارب 99%.

وعموما يمكن القول أن بنك الكويت الدولي قد تمكن من تطبيق معيار كفاية رأس المال الموضوع في اتفاقية بازل 3، كما أن النسب المحتفظ بها جد عالية وهو ما يدل على اكتسابه قوة ومناعة كبيرة في التحوط من المخاطر، كما أن هذه النسب تتميز بالارتفاع والانخفاض طيلة الفترة 2014-2020 وهو ما سنمثله في الشكل الموالي:

الشكل رقم (31): تطور نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك الكويت الدولي حسب اتفاقية بازل 3 خلال الفترة 2014-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (34).

كما تجدر الإشارة إلى أن البنك قد حافظ على نسب تغطية السيولة ونسب الرفع المالي المفروضة من قبل البنك المركزي الكويتي، والمحددة في اتفاقية بازل 3 وقد حقق أعلى منها وفق البرنامج الزمني المعمول به في بنك الكويت الدولي والنسب المحددة من قبل البنك المركزي التي تم رؤيتها سابقا، ويمكن تمثيل هذه النسب في الجدول الموالي:

الجدول رقم (35): نسب السيولة والرفع المالي في بنك الكويت الدولي في إطار مقررات بازل 3 خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالنسبة المئوية)

البيان / السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الرفع المالي	%11.56	%10.80	%10.73	%10.92	%10.48	%11.79	%11.06
السيولة قصيرة الأجل	-	%130.25	%132.74	%166.15	%129.24	%132	%126.40
السيولة طويلة الأجل	-	-	-	-	%105.9	%107.49	%104.33

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الكويت الدولي للفترة 2014-2020.

الفرع الثاني: حساب نسب كفاية رأس المال في بنك قطر الإسلامي حسب بازل 3

إن بنك قطر الإسلامي من البنوك المطبقة لمعيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3، وذلك بناء على تعليمات البنك المركزي القطري والذي يفرض هو كذلك نسب أعلى من تلك المحددة في بازل 3 على مختلف البنوك العاملة ابتداء من جانفي 2014، ويمكن حساب نسب كفاية رأس المال حسب معادلة بازل 3 في بنك قطر الإسلامي خلال فترة تطبيق المعيار في الجدول الموالي:

الجدول رقم (36): نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك قطر الإسلامي في إطار مقررات بازل 3 خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)

البيان / السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مخاطر الائتمان	20024193	27016430	26887510	27862482	26871369	27705808	30537794
مخاطر التشغيل	1359651	1616393	1770860	2003292	2245555	2508940	2714011
مخاطر السوق	66820	160955	205518	122038	100149	102198	85900
إجمالي المخاطر	21450664	28793778	28863888	29987812	29217073	30316946	33337705
حقوق الملكية	2437528	3040651	3701109	3957731	4075475	4442758	4960439
الشريحة 1 لرأس المال	3125036	3948898	4684948	5074014	5189408	5552424	6070930
الشريحة 2 لرأس المال	9403	103747	141240	120170	292202	357588	395413
إجمالي رأس المال	3134439	4052645	4826188	5194184	5481610	5910012	6466343
نسبة حقوق الملكية	%11.36	%10.56	%12.82	%13.20	%13.95	%14.65	%14.88
نسبة الشريحة 1	%14.57	%13.71	%16.23	%16.92	%17.76	%18.31	%18.21
نسبة كفاية رأس المال	%14.61	%14.07	%16.72	%17.32	%18.76	%19.49	%19.40

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي للفترة 2013-2020.

بعد حساب نسب كفاية رأس المال حسب معادلة بازل 3 في بنك قطر الإسلامي خلال فترة تطبيقه للمعيار، نلاحظ تسجيل تقريبا نفس الملاحظات المسجلة في بنك الكويت الدولي، حيث:

1) حافظ البنك على نسب أعلى من تلك المحددة في اتفاقية بازل 3 وأعلى كذلك من تلك المطلوبة من قبل البنك المركزي القطري، أي أكبر من 7% و8.5% تواليا فيما يخص حقوق الملكية في مجال 10%-14%، وأكبر من 8.5% و10.5% تواليا فيما يخص رأس المال الشريحة الأولى في مجال 13%-18% وأكبر من

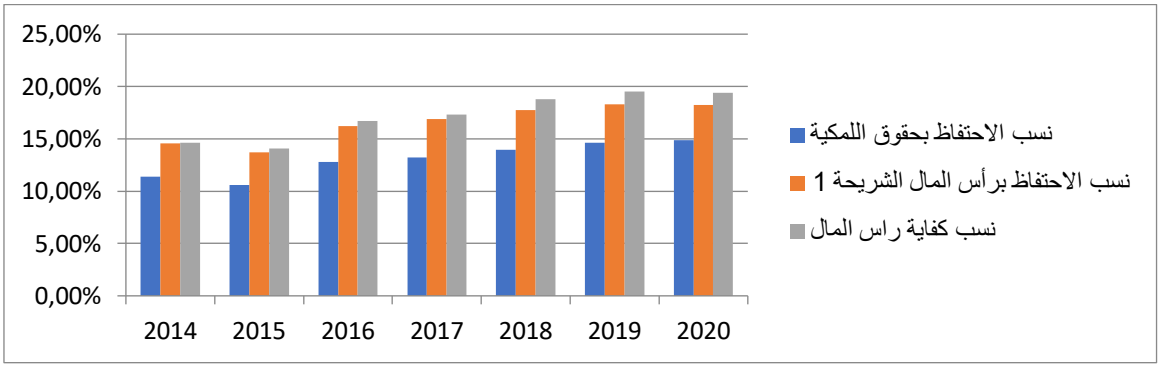
10.5% و12.5% تواليا فيما يخص الحد الأدنى الإجمالي الواجب الاحتفاظ به في مجال 14%-19%، وذلك طيلة فترة تطبيق المعيار.

2) تمثل حقوق الملكية النسبة الأعلى من الشريحة الأولى أو معظمها في مجال 10%-14% طيلة فترة الدراسة.

3) تمثل الشريحة الأولى نسبة أكبر من 90% من إجمالي الحد الأدنى لرأس المال الواجب الاحتفاظ به طيلة الفترة 2014-2020 في مجال 13%-18% وهو ما يدل كذلك أن الشريحة الأولى هي الجهة الأساسية للتصدي لمختلف المخاطر المحيطة في البنك.

4) تتمتع جميع النسب سالفة الذكر بالارتفاع المستمر في معظم سنوات تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 في البنك وهو ما يمكن تمثيله في الشكل الموالي:

الشكل رقم (32): تطور نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك قطر الإسلامي حسب مقررات بازل 3 خلال الفترة 2014-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (36).

من الملاحظات السابقة، يمكن القول أن بنك قطر الإسلامي قد تمكن هو كذلك من تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3، بل وقد حافظ على نسب أعلى بكثير من تلك المحددة سواء في بازل 3 أو البنك المركزي القطري طيلة فترة تطبيق المعيار، حيث وصلت سنة 2019 إلى 14.65% لحقوق الملكية، 18.31% لرأس المال الشريحة الأولى و19.49% فيما يخص الحد الأدنى الإجمالي، وهو ما يدل على أن البنك يتمتع بجدارة مالية ومركز مالي قويين، إضافة إلى مناعة كبيرة في التحوط من المخاطر كما هو الحال بالنسبة لبنك الكويت الدولي.

كما أن بنك قطر الإسلامي يحتفظ بنسب تغطية السيولة قصيرة الأجل خلال الفترة 2018-2020 ونسب الرفع المالي خلال الفترة 2014-2020، وذلك بناء على تعليمات البنك المركزي القطري، حيث

حافظ البنك على نسب أعلى من تلك المحددة من قبل بازل 3 وأعلى كذلك من تلك المحددة من قبل بنك قطر المركزي طيلة فترة التطبيق وهو ما سيتم الإشارة إليه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (37): نسب السيولة والرفع المالي في بنك قطر الإسلامي في إطار مقررات بازل 3 خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالنسبة المئوية)

البيان	السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الرفع المالي		%11.84	%11.32	%12.2	%12.38	%12.33	%12.37	%12.70
السيولة قصيرة الأجل		-	-	-	-	%116.35	%173.11	%212.72

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي للفترة 2014-2020.

الفرع الثالث: حساب نسب كفاية رأس المال في بنك البحرين الإسلامي حسب بازل 3

يعتبر بنك البحرين الإسلامي ملزم بتطبيق تعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 كأحد أهم الإجراءات التحوطية من المخاطر، حيث باشر البنك التطبيق سنة 2015، ويمكن حساب نسب كفاية رأس المال في بنك البحرين الإسلامي حسب معادلة بازل 3 في الجدول الموالي:

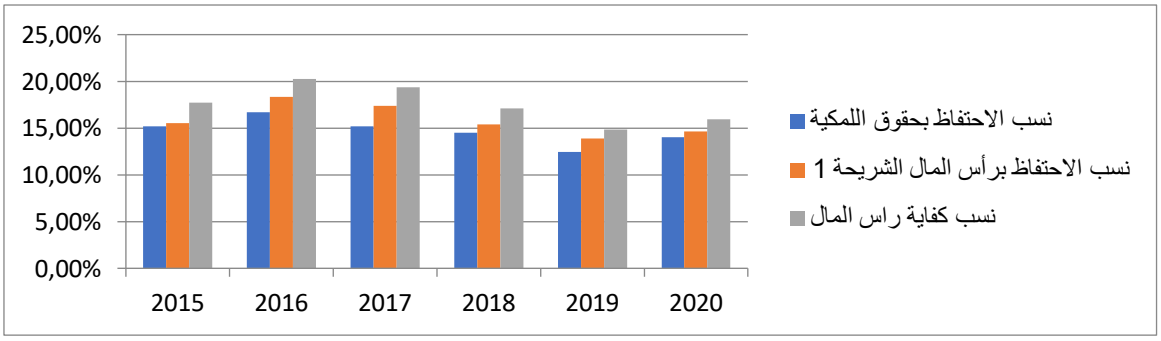
الجدول رقم (38): نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك البحرين الإسلامي في إطار مقررات بازل 3 خلال الفترة 2015-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)

البيان	السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مخاطر الائتمان		بازل 2	1557489	1401151	1515560	1639589	1966202	1695382
مخاطر التشغيل		بازل 2	151638	177120	228461	275289	302717	319573
مخاطر السوق		بازل 2	41361	32455	28402	31533	3351	1422
إجمالي المخاطر		بازل 2	1750488	1610726	1772423	1946411	2272270	2016377
حقوق الملكية		بازل 2	265943	269164	269204	282483	282794	282863
الشريحة 1 لرأس المال		بازل 2	272141	294955	308184	299439	315397	294556
الشريحة 2 لرأس المال		بازل 2	38275	31752	35252	33304	22008	26970
إجمالي رأس المال		بازل 2	310416	326707	343436	332743	337405	321525
نسبة حقوق الملكية		بازل 2	%15.19	%16.71	%15.19	%14.51	%12.45	%14.03
نسبة الشريحة 1		بازل 2	%15.55	%18.31	%17.39	%15.38	%13.88	%14.61
نسبة كفاية رأس المال		بازل 2	%17.73	%20.28	%19.38	%17.10	%14.85	%15.95

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي للفترة 2013-2020.

من خلال الجدول السابق رقم (38)، وبعد حساب نسب كفاية رأس المال حسب معادلة بازل 3 في بنك البحرين الإسلامي خلال فترة تطبيق المعيار، نلاحظ أن البنك هو كذلك كبنك الكويت الدولي وبنك قطر الإسلامي قد احتفظ بنسب مالية أعلى من تلك المحددة في بازل 3 وكذلك تلك المطلوبة من قبل البنك المركزي البحريني طيلة فترة الدراسة، فنسب حقوق الملكية تتراوح في مجال 12%-16% أي أكبر من 7% المحددة في بازل 3، أما نسبة الشريحة الأولى كانت تتراوح في مجال 13%-18% أي أكبر من 8.5% المحددة في بازل 3، وفيما يتعلق بالحد الأدنى الإجمالي كانت النسب تتراوح ما بين 14%-20% طيلة الفترة كذلك 2015-2020، أي أكبر من 10.5% و12.5% المحددة في اتفاقية بازل 3 وبنك البحرين المركزي تواليا، كما أن رأس المال الأساسي يعتبر هو الجهة الأساسية لامتصاص الصدمات المتعلقة بالمخاطر حيث أنه يشكل معظم إجمالي رأس المال المؤهل في البنك، ومن خلال هذه الملاحظات يمكن القول أن بنك البحرين الإسلامي هو كذلك قد تمكن من تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن بازل 3 من خلال تسجيل نسب أكبر من المطلوب، وهو دليل على قوة مركزه المالي ومناعته في التحوط من المخاطر كما تم رؤيته أيضا في البنكين السابقين، كما أن النسب المسجلة عرفت ارتفاعا في سنوات معينة وانخفاضا في أخرى وهو ما سنمثله في الشكل الموالي:

الشكل رقم (33): تطور نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك البحرين الإسلامي حسب مقررات بازل 3 خلال الفترة 2015-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (38).

ويعمل بنك البحرين الإسلامي على تطبيق نسب الحفاظ على السيولة قصيرة الأجل والسيولة طويلة الأجل إضافة إلى نسب الرفع المالي، حيث تم فرضها من قبل البنك المركزي البحريني سنة 2015 تزامنا مع تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3، حيث حقق نسب جيدة فيما يخص الرفع المالي أعلى من 3% المحددة في بازل 3، ونسب جيدة كذلك فيما يخص السيولة طويلة وقصيرة الأجل أي في حدود أو أعلى من تلك المحددة في بازل 3 وهو ما سيتم الإشارة إليه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (39): نسب السيولة والرفع المالي في بنك البحرين الإسلامي في إطار مقررات بازل 3 خلال الفترة 2015-2020 (الوحدة بالنسبة المئوية)

البيان	السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الرفع المالي		%10.51	%10.66	%9.45	%8.83	%9.72	%9.16
السيولة قصيرة الأجل		%100	%100	%100	%100	%100	%100
السيولة طويلة الأجل		%128	%129	%124	%122	%113	%126

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي للفترة 2015-2020.

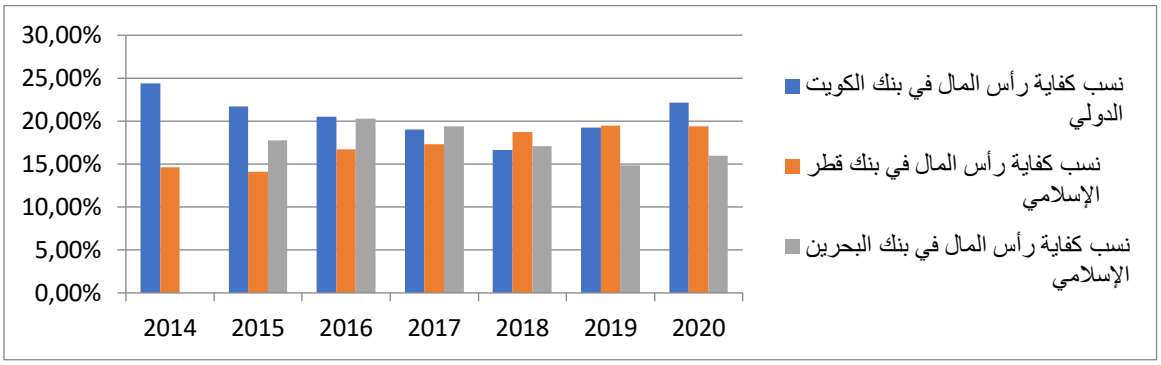
بعد تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن اتفاقية بازل 3 في البنوك الإسلامية الثلاث محل الدراسة وهو ما تم تمثيله في الجداول الثلاث رقم (40)، (42) و(44)، نلاحظ أن البنوك الثلاث قد تكيفت مع تطبيق هذا المعيار وحافظت على نسب للملاءة المالية أعلى من تلك المحددة في بازل 3 (10.5%) وأعلى من النسب المحددة من قبل البنوك المركزية، وبالتالي فإن هذه البنوك تتمتع بكفاءة ذاتية قوية في التحوط من المخاطر كون أن نسب كفاية رأس المال حسب بازل 3 من أهم استراتيجيات التحوط من المخاطر، ولهذا فهي تعتبر إجبارية التطبيق من قبل البنوك المركزية على مختلف البنوك، ومن النتائج السابقة، يتضح أن بنك الكويت الدولي كانت نسبه عموما أعلى من تلك المحققة في بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين، وهو ما يثبت جودة نظام إدارة المخاطر في بنك الكويت الدولي مقارنة مع البنكين الآخرين وهو ما تم رؤيته سابقا، حيث كانت نسبه تتراوح ما بين 16.63%-24.38% طيلة فترة تطبيق المعيار، كما أن النسب المحققة من بنك قطر الإسلامي عموما أفضل من نسب بنك البحرين الإسلامي والذي تمتع بتراجع في النسب المحققة طيلة فترة التطبيق بعدما كانت مرتفعة في السنتين الأولى والثانية في مجال 14.85%-20.28%، في حين أن بنك قطر الإسلامي كانت نسبه في ارتفاع مستمر منذ لحظة تطبيقه للمعيار في مجال 14.07%-19.49%، وهو ما يثبت التكيف الفعال مع تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 من خلال الحفاظ على النتائج الجيدة مع التطوير المستقبلي.

ورغم ارتفاع النتائج المحققة من بنك الكويت الدولي، إلا أنها لم تتميز بالارتفاع المستمر، حيث كانت في انخفاض مستمر منذ لحظة التطبيق إلى غاية سنة 2019 التي عرفت بداية الارتفاع مجددا بواقع 19.24% و22.13% سنة 2020، وهو نفس الحال بالنسبة لبنك البحرين الإسلامي، وبالتالي يمكن القول أن نسب

كفاية رأس المال المحققة في بنك قطر الإسلامي هي الأفضل كونها تمتعت بالاستمرارية والتطور، ومنه فإن بنك قطر الإسلامي الأكثر تكيفا مع تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن اتفاقية بازل 3.

وعموما فإن نسب كفاية رأس المال المحققة من البنوك الإسلامية الثلاث محل الدراسة هي في مستوى جيد وقوي، حيث أن التكيف مع تطبيق معيار بازل 3 يبقى الأمر الضروري والحتمي وهو ما تم تحقيقه من قبل هذه البنوك من خلال الحفاظ على نسب أعلى بكثير من تلك المطلوبة، ويمكن تمثيل هذه النسب مجتمعة خلال فترة تطبيق المعيار من قبل البنوك الإسلامية الثلاث في الشكل الموالي:

الشكل رقم (34): نسب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية محل الدراسة حسب مقررات بازل 3



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (34)، (36) و(38).

ورغم تكيف البنوك الإسلامية الثلاث محل الدراسة مع تطبيق معيار كفاية رأس الصادر عن بازل 3 وتحقيق نتائج ممتازة، إلا أن هذه النتائج لا تعكس الملاءة الحقيقية لهذه البنوك، وذلك كون أن معيار كفاية رأس المال الصادر عن بازل 3 مصمم وفق ميزات البنوك التقليدية دون غيرها من البنوك الإسلامية التي تتمتع بخصائص مختلفة ومغايرة أبرزها وجود حسابات الاستثمار التي تتميز بخصائص معينة تجعلها ذات أهمية كبيرة في معادلة كفاية رأس المال، وهو ما تم إغفاله في تركيبة معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل 3، مما أدى إلى إصدار معيار إسلامي معدل ومماثل لمعيار بازل 3 من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والذي عمل على إدخال ميزات البنوك الإسلامية، وذلك بهدف إدخال هذه الأخيرة في تركيبة معيار كفاية رأس المال الصادر عن بازل 3 مع إجراء تعديلات معينة، حيث باشرت بعض البنوك الإسلامية في تطبيقه بناء على تعليمات بنوكها المركزية.

المطلب الثاني: تغطية مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية حسب مقررات بازل 3

تتميز مخاطر الائتمان التي هي معظمها مخاطر تمويلية بضخامة الحجم في البنوك الإسلامية الثلاث محل الدراسة مقارنة مع مخاطر التشغيل ومخاطر السوق، حيث أن هذه الأخيرة مجتمعة لا يمكن أن تصل إلى إجمالي مخاطر الائتمان، كما أن البنوك الإسلامية الثلاث تخصص أكثر من نصف رأس المال المؤهل في تغطية مخاطر الائتمان، وبالتالي فإن نسب كفاية رأس المال الموصى بها من قبل لجنة بازل 3 هي بشكل كبير موجهة لتغطية المخاطر الائتمانية، حيث أن هذه النسب المحققة في البنوك الإسلامية الثلاث هي أغلبها مواجهة لهذه المخاطر باعتبارها الأكثر حدة مقارنة مع المخاطر الأخرى.

الفرع الأول: تغطية مخاطر التمويل في بنك الكويت الدولي حسب بازل 3

بعد تحديد رأس المال الخاص بتغطية مخاطر الائتمان في بنك الكويت الدولي سابقا في إطار اتفاقية بازل 3، يمكن حساب نسبة كفاية رأس المال الخاصة بتغطية مخاطر الائتمان فقط، وذلك انطلاقا من رأس المال الخاص بتغطية هذه المخاطر ومقارنته مع حجمها، كما سيتم الاعتماد على نسبة مخاطر الائتمان بدلا من نسبة مخاطر التمويل، كون أن الأولى هي شاملة للثانية، إضافة إلى أن مخاطر الائتمان هي المعرفة في معادلة كفاية رأس المال حسب بازل 3، كما أن ذلك يعكس وضعية مخاطر التمويل، وفي الجدول الموالي يمكن حساب نسبة تغطية مخاطر الائتمان حسب مقررات بازل 3 منذ لحظة التطبيق إلى غاية سنة 2020:

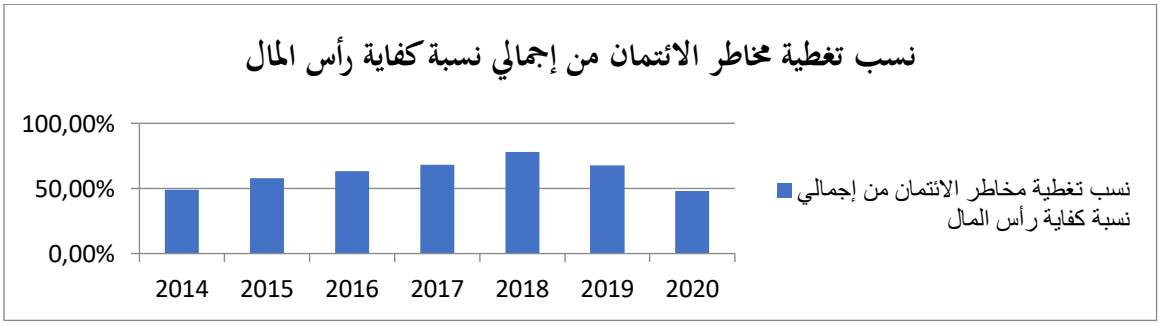
الجدول رقم (40): نسب كفاية رأس المال الخاصة بتغطية مخاطر الائتمان في بنك الكويت الدولي حسب مقررات بازل 3 خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)

البيان / السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رأس المال الخاص بتغطية مخاطر الائتمان	377995	425356	481873	545812	679711	811515	687827
مخاطر الائتمان	3149974	3402854	3706716	4198551	5228997	6242429	6465022
نسبة تغطية مخاطر الائتمان	%12	%12.5	%13	%13	%13	%13	%10.64
نسبة تغطية مخاطر الائتمان إلى إجمالي نسبة كفاية رأس المال	%49.22	%57.66	%63.29	%68.24	%78.17	%67.57	%48.08

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (31) و(34).

بعد حساب نسب كفاية رأس المال الخاصة بتغطية الائتمان في بنك الكويت الدولي في إطار مقررات بازل 3 خلال فترة تطبيق المعيار، يتضح أن البنك يحتفظ بنسب لتغطية مخاطر الائتمان تتراوح في مجال صغير يميل للثبات، حيث أنه في سنة 2014 كانت النسبة 12% لترتفع إلى 12.5% سنة 2015 لتستمر في الارتفاع سنة 2016 بواقع 13%، كما أن النسبة الأخيرة بقيت ثابتة طيلة الفترة 2016-2019 لتنخفض قليلا سنة 2020 بواقع 10.64%، ونلاحظ أن نسبة تغطية مخاطر الائتمان تمثل معظم نسبة كفاية رأس المال الإجمالية المخصصة لتغطية مختلف المخاطر طيلة فترة تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 في مجال 48%-78%، وهو ما يدل على أن البنك يعطي اهتمام أكبر لمخاطر الائتمان والمتضمنة لمخاطر التمويل من خلال تخصيص أعلى نسبة لها من نسبة كفاية رأس المال نظرا لضخامة حجمها وخطورتها، ويمكن تمثيل نسب تغطية مخاطر الائتمان إلى نسبة كفاية رأس المال الإجمالية حسب بازل 3 في بنك الكويت الدولي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (35): نسبة تغطية مخاطر الائتمان من إجمالي نسبة كفاية رأس المال في بنك الكويت الدولي حسب مقررات بازل 3خلال الفترة 2014-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (40).

الفرع الثاني: تغطية مخاطر التمويل في بنك قطر الإسلامي حسب بازل 3

إن ارتفاع حجم المخاطر الائتمانية المشكلة معظمها من مخاطر التمويل في بنك قطر الإسلامي من شأنه أن ينعكس على تخصيص أكثر من نصف نسبة كفاية رأس المال في تغطية هذه المخاطر فقط، وذلك بهدف التحكم الجيد لها خاصة بتميزها بكبر الحجم مقارنة مع المخاطر الأخرى، وسنقوم فيما يلي بحساب نسبة كفاية رأس المال الخاصة بتغطية مخاطر الائتمان حسب مقررات بازل 3 وذلك انطلاقا من التقديرات السابقة لرأس المال الخاص بتغطية هذه المخاطر خلال الفترة 2014-2020، كما تم الاعتماد كذلك على مخاطر الائتمان

بدلا من مخاطر التمويل كما جرى الأمر بالنسبة لبنك الكويت الدولي باعتبارها هي المعرفة في معادلة بازل 3 وشاملة لمخاطر التمويل، وهو ما سنمثله في الجدول الموالي:

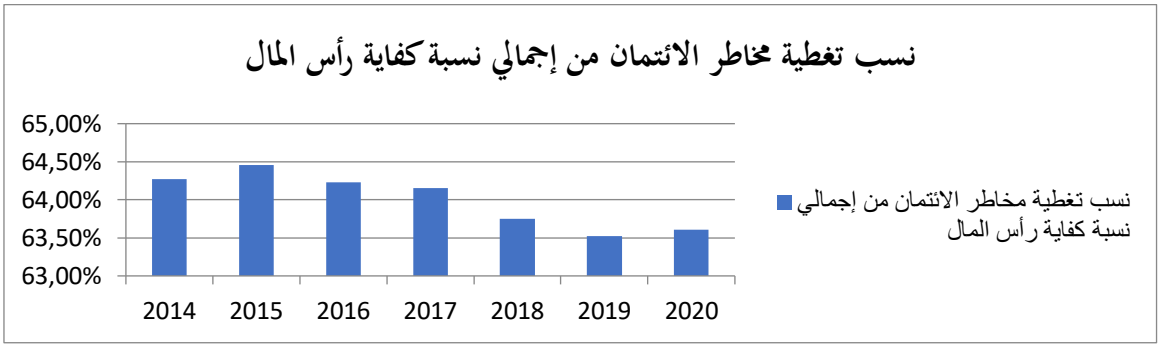
الجدول رقم (41): نسب كفاية رأس المال الخاصة بتغطية مخاطر الائتمان في بنك قطر الإسلامي حسب مقررات بازل 3 خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)

البيان / السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رأس المال الخاص بتغطية مخاطر الائتمان	1880977	2451445	2887026	3094695	3214964	3431353	3767938
مخاطر الائتمان	20024193	27016430	26887510	27862482	26871369	27705808	30537794
نسبة تغطية مخاطر الائتمان	%9.39	%9.07	%10.74	%11.11	%11.96	%12.38	%12.34
نسبة تغطية مخاطر الائتمان إلى إجمالي نسبة كفاية رأس المال	%64.27	%64.46	%64.23	%64.15	%63.75	%63.52	%63.61

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (32) و(36).

بعد حساب نسب كفاية رأس المال الخاصة بتغطية مخاطر الائتمان في بنك قطر الإسلامي حسب مقررات بازل 3 وذلك من خلال الاعتماد على التقديرات السابقة لرأس المال الخاص بهذه المخاطر، نلاحظ أن النسب المحتفظ بها في البنك في ارتفاع منذ سنة 2014 إلى غاية سنة 2020 في شكل موازي مع نسبة كفاية رأس المال الإجمالية في مجال 9%-12%، وبنفس الملاحظة المسجلة في بنك الكويت الدولي، يتضح أن نسبة تغطية مخاطر الائتمان في البنك تمثل أكبر من نصف نسبة كفاية رأس المال الإجمالية المخصصة لتغطية مختلف المخاطر طيلة فترة الدراسة في مجال يميل إلى الثبات بواقع 63%-64%، وهو ما يثبت كذلك الوزن الكبير للمخاطر الائتمانية والمتضمنة لمخاطر التمويل في بنك قطر الإسلامي، ويمكن تمثيل نسب تغطية مخاطر الائتمان إلى نسبة كفاية رأس المال الإجمالية حسب مقررات بازل 3 في البنك في الشكل الموالي:

الشكل رقم (36): نسبة تغطية مخاطر الائتمان من إجمالي نسبة كفاية رأس المال في بنك قطر الإسلامي حسب مقررات بازل 3خلال الفترة 2014-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (41).

وبالمقارنة مع بنك الكويت الدولي، نلاحظ أن كلا البنكين يحتفظان بأعلى نسبة من نسبة كفاية رأس المال الإجمالية لتغطية مخاطر الائتمان، كما أن بنك قطر الإسلامي تميزت نسبه تقريبا بالثبات لوجود علاقة طردية بين نسبة تغطية مخاطر الائتمان ونسبة كفاية رأس المال الإجمالية طيلة الفترة 2014-2020، في حين أن بنك الكويت الدولي تميزت نسبه الخاصة بتغطية مخاطر الائتمان من إجمالي نسبة كفاية رأس المال بالارتفاع في سنوات والانخفاض في أخرى، وذلك بشكل عكسي مع نسبة كفاية رأس المال الإجمالية خلال الفترة 2014-2020، وبالتالي يمكن القول أن بنك قطر الإسلامي هو الأكثر تنظيما فيما يخص نسبة كفاية رأس المال الخاصة بتغطية مخاطر الائتمان، كما تبقى نسب بنك الكويت الدولي جيدة جدا كونها تمثل أكبر من نصف النسبة الإجمالية لكفاية رأس المال، وذلك بالنظر إلى ارتفاع حجم مخاطر الائتمان في البنك مقارنة مع المخاطر الأخرى.

الفرع الثالث: تغطية مخاطر التمويل في بنك البحرين الإسلامي حسب بازل 3

بعد حساب نسبة تغطية مخاطر الائتمان في كل من بنك الكويت الدولي وبنك قطر الإسلامي، يمكن كذلك حساب هذه النسبة في بنك البحرين الإسلامي خلال فترة تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال، كما سيتم التركيز كذلك على نسب مخاطر الائتمان بدلا من مخاطر التمويل لشمول الأولى على الثانية، كما أن المخاطر الائتمانية هي أحد مكونات معادلة بازل 3 لكفاية رأس المال بدلا من المخاطر التمويلية، وهو ما سنمثله في الجدول الموالي:

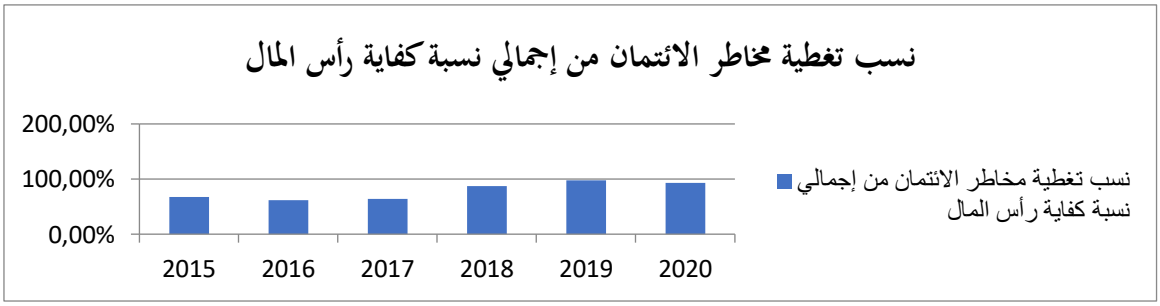
الجدول رقم (42): نسب كفاية رأس المال الخاصة بتغطية مخاطر الائتمان في بنك البحرين الإسلامي حسب مقررات بازل 3 خلال الفترة 2015-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)

البيان	السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رأس المال الخاص بتغطية مخاطر الائتمان	بازل 2		186897	175145	189446	243303	284038	252051
مخاطر الائتمان	بازل 2		1557489	1401151	1515560	1639589	1966202	1695382
نسبة تغطية مخاطر الائتمان	بازل 2		%12	%12.5	%12.5	%14.84	%14.45	%14.87
نسبة تغطية مخاطر الائتمان إلى إجمالي نسبة كفاية رأس المال	بازل 2		%67.68	%61.64	%64.50	%86.78	%97.31	%93.23

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (33) و(38).

بعد حساب نسب كفاية رأس المال الخاصة بتغطية مخاطر التمويل في بنك البحرين الإسلامي حسب مقررات بازل 3 خلال فترة تطبيق هذه الأخيرة، نلاحظ أن النسب المحتفظ بها في البنك تتميز بالارتفاع من سنة 2015 إلى سنة 2020 في مجال 12%-14%، كما أن هذه النسب تتميز كذلك بكونها تمثل أكبر من نصف نسبة كفاية رأس المال الإجمالية طيلة فترة الدراسة، حيث وصلت سنة 2019 إلى 97.31% و93.23% سنة 2020، أي الاقتراب من 100% من نسبة كفاية رأس المال الإجمالية، وذلك راجع إلى الحجم الكبير لمخاطر الائتمان في البنك مقارنة مع المخاطر الأخرى، ويمكن تمثيل نسب تغطية مخاطر الائتمان إلى إجمالي نسبة كفاية رأس المال في بنك البحرين الإسلامي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (37): نسبة تغطية مخاطر الائتمان من إجمالي نسبة كفاية رأس المال في بنك البحرين الإسلامي حسب مقررات بازل 3خلال الفترة 2015-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (42).

وتعتبر نسبة تغطية مخاطر الائتمان في بنك البحرين الإسلامي أعلى من تلك النسب المحتفظ بها في كل من بنك الكويت الدولي وبنك قطر الإسلامي وإن كانت غير منتظمة وغير موازية لنسبة كفاية رأس المال الإجمالية، أي عدم وجود علاقة طردية بين نسبة كفاية رأس المال الإجمالية ونسبة تغطية مخاطر الائتمان عكس بنك قطر الإسلامي، إلا أن هذه النسب تبقى في مستوى عالي حتى وإن تميزت بعد الانتظام، وبالتالي فإن البنوك الثلاث محل الدراسة تحتفظ بنسب جد عالية لتغطية مخاطر الائتمان التي هي معظمها مخاطر تمويلية مقارنة مع نسبة كفاية رأس المال الإجمالية ووزن مخاطر الائتمان المحيطة، كما يعد بنك قطر الإسلامي الأكثر تنظيما فيما يخص هذه النسبة والذي تميز بوجود علاقة طردية بين نسبة تغطية مخاطر الائتمان المتضمنة لخاطر التمويل ونسبة كفاية رأس المال الإجمالية حتى وإن كانت هذه النسب أقل من تلك المحتفظ بها في البنكين الآخرين.

المطلب الثالث: نسب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية حسب المعيار الإسلامي

صحيح أن مختلف البنوك العالمية بما فيها البنوك الإسلامية ملزمة بتطبيق معيار كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 وذلك بناء على تعليمات البنوك المركزية، كون أن مقررات بازل 3 هي الأكثر قبولا على المستوى العالمي، إلا أن نتائج هذه الأخيرة لا تعكس حقيقة الوضع المالي للبنوك الإسلامية في مجال إدارة المخاطر كونها خاصة بالبنوك التقليدية، وفي هذا الإطار قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار معيار معدل لمعيار بازل 3 لكفاية رأس المال يبدأ قيد التطبيق سنة 2014، حيث يأخذ بالحسبان الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية التي تعتبر أهم مصدر تمويلي لهذه البنوك وإدخالها في معادلة كفاية رأس المال، كما تم الإبقاء تقريبا على نفس النسب الواجب الاحتفاظ بها والمحددة في اتفاقية بازل 3 سواء حقوق الملكية أو الشريحة الأولى أو غيرها.

الفرع الأول: حساب نسب كفاية رأس المال في بنك الكويت الدولي حسب المعيار الإسلامي

يعتبر المعيار الإسلامي لكفاية رأس المال غير إلزامي على البنوك الكويتية لعدم صدور أي تشريعات من قبل البنك المركزي البحريني بخصوصه، حيث أن معيار بازل 3 هو المفروض للتطبيق، إلا أن المعيار الإسلامي مناسب لطبيعة عمل البنوك الإسلامية، وفي الجدول الموالي يمكن حساب نسب كفاية رأس المال في بنك الكويت الدولي حسب المعيار الإسلامي منذ لحظة إصداره إلى غاية سنة 2020 وذلك وفقا للمعادلة المعيارية المشار لها سابقا:

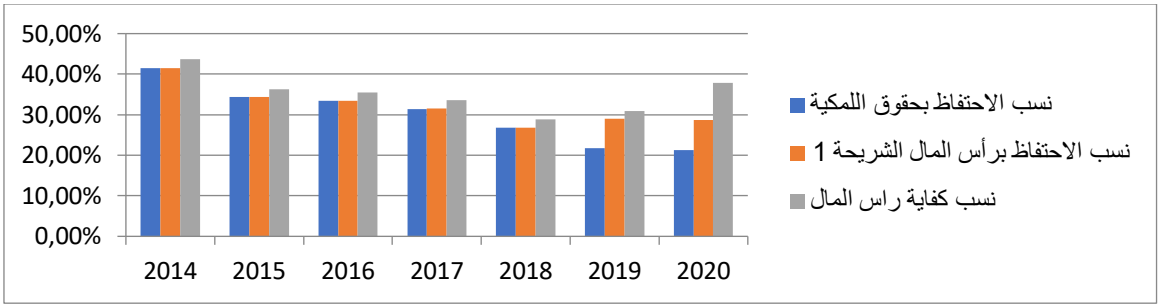
الجدول رقم (43): نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك الكويت الدولي في إطار المعيار الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)

البيان / السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي المخاطر	3468072	3819413	4134051	4631205	5634489	6659040	6943985
الموجودات المرجحة بالمخاطر والممولة من حسابات الاستثمار	1529942	1536067	1741400	1998731	2387771	2518921	2890883
مقام المعادلة	1938130	2283346	2392651	2632474	3246718	4140119	4053102
بسط المعادلة	845674	828198	849308	882287	937142	1280908	1536739
نسبة حقوق الملكية	%41.47	%34.30	%33.40	%31.43	%26.77	%21.76	%21.28
نسبة الشريحة 1	%41.54	%34.35	%33.49	%31.48	%26.81	%29.03	%28.63
نسبة كفاية رأس المال	%43.63	%36.27	%35.50	%33.52	%28.86	%30.93	%37.91

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الكويت الدولي للفترة 2014-2020.

بعد حساب نسب كفاية رأس المال في بنك الكويت الدولي حسب المعيار الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية خلال الفترة 2014-2020، نلاحظ أن نسب كفاية رأس المال المحققة أعلى بكثير من تلك المحددة من قبل المجلس طيلة فترة الدراسة، سواء تعلق الأمر بحقوق الملكية (06%)، الشريحة الأولى (8.5%) أو الحد الأدنى الإجمالي (10.5%)، وهو ما يؤكد المتانة المالية للبنك في مجال التحوط من المخاطر، كما نلاحظ أن النسب المسجلة أعلى بشكل كبير من نسب كفاية رأس المال حسب معيار بازل 3 المحققة في البنك، وهو بالأمر الطبيعي كون أن معادلة كفاية رأس المال حسب المعيار الإسلامي تستثني الأصول الممولة من حسابات الاستثمار وذلك في مقام المعادلة، عكس ما هو موجود في المعادلة الموضوعة في اتفاقية بازل 3، ويمكن تمثيل نسب كفاية رأس المال في بنك الكويت الدولي حسب المعيار الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (38): تطور نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك الكويت الدولي حسب المعيار الإسلامي خلال الفترة 2014-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (43).

الفرع الثاني: حساب نسب كفاية رأس المال في بنك قطر الإسلامي حسب المعيار الإسلامي

لم يتم إصدار أي تشريعات قانونية حول معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية من قبل بنك قطر المركزي، حيث أن معيار بازل 3 هو المفروض للتطبيق على مستوى البنوك القطرية كما هو الحال في دولة الكويت، وكما تم حساب نسب كفاية رأس المال حسب المعيار الإسلامي في بنك الكويت الدولي سابقا يمكن كذلك حساب هذه النسب في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 حسب المعادلة المعيارية المشار إليها سابقا، وهو ما سنمثله في الجدول الموالي:

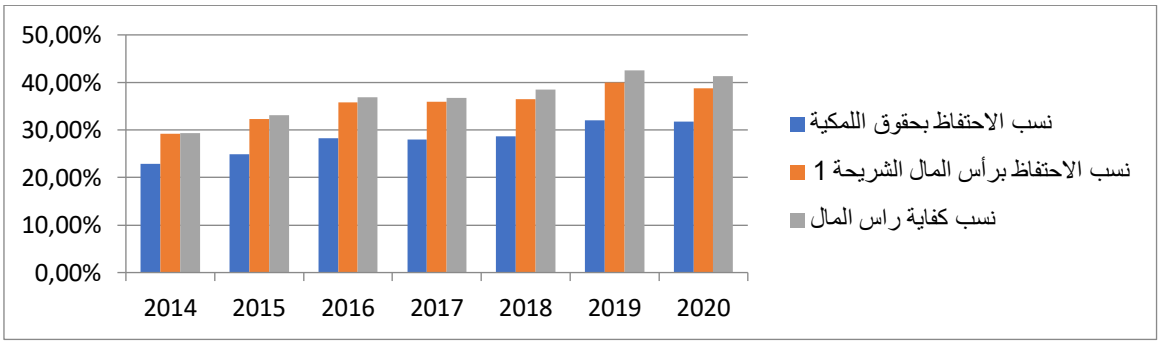
الجدول رقم (44): نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك قطر الإسلامي في إطار المعيار الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)

البيان / السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي المخاطر	21450664	28793778	28863888	29987812	29217073	30316946	33337705
الموجودات المرجحة بالمخاطر والممولة من حسابات الاستثمار	10764448	16547116	15763476	15858360	14995856	16438360	17691754
مقام المعادلة	10686216	12246662	13100412	14129452	14221217	13878586	15645951
بسط المعادلة	3134439	4052645	4826188	5194184	5481610	5910012	6466343
نسبة حقوق الملكية	%22.81	%24.83	%28.25	%28.01	%28.66	%32.01	%31.70
نسبة الشريحة 1	%29.24	%32.24	%35.76	%35.91	%36.49	%40.01	%38.80
نسبة كفاية رأس المال	%29.33	%33.09	%36.84	%36.76	%38.55	%42.58	%41.33

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي للفترة 2014-2020.

بعد حساب نسب كفاية رأس المال في بنك قطر الإسلامي وفقا للمعيار الإسلامي خلال الفترة 2014-2020، نلاحظ تسجيل نفس الملاحظات السابقة لبنك الكويت الدولي، حيث أن نسب كفاية رأس المال جد عالية وكبيرة حيث وصلت إلى أضعاف ما هو محدد من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية لكل من حقوق الملكية، الشريحة الأولى لرأس المال والحد الأدنى الإجمالي، إضافة إلى أن هذه النسب أعلى بكثير من النسب المالية المحددة في اتفاقية بازل 3 طيلة الفترة 2014-2020، وذلك راجع إلى استثناء مجلس الخدمات المالية الإسلامية لجزء من حسابات الاستثمار في معادلة كفاية رأس المال، حيث أن حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية تعتبر أهم مصدر تمويلي، كما أن جزء منها هو إضافة إلى رأس المال الموجه للتحوط من المخاطر خاصة الائتمانية والسوقية منها، وهو ما لا يتم أخذه بالاعتبار في معيار بازل 3 لكفاية رأس المال، ويمكن تمثيل النسب المسجلة لبنك قطر الإسلامي فيما يخص كفاية رأس المال حسب المعيار الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (39): تطور نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك قطر الإسلامي حسب المعيار الإسلامي خلال الفترة 2014-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (44).

الفرع الثالث: نسب كفاية رأس المال في بنك البحرين الإسلامي حسب المعيار الإسلامي

على عكس كل من بنك الكويت الدولي وبنك قطر الإسلامي، يعتبر بنك البحرين الإسلامي مطالب بتطبيق معيار كفاية رأس المال حسب المعيار الإسلامي ابتداء من سنة 2016 بناء على تعليمات البنك المركزي البحريني، كما أن البنك يعمل على تطبيق معيار بازل 3 كذلك ابتداء من سنة 2015 وهو ما تم رؤيته سابقا، وفي الجدول الموالي يمكن حساب نسب كفاية رأس المال في بنك البحرين الإسلامي حسب المعيار الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 حسب المعادلة المعيارية المشار إليها سابقا:

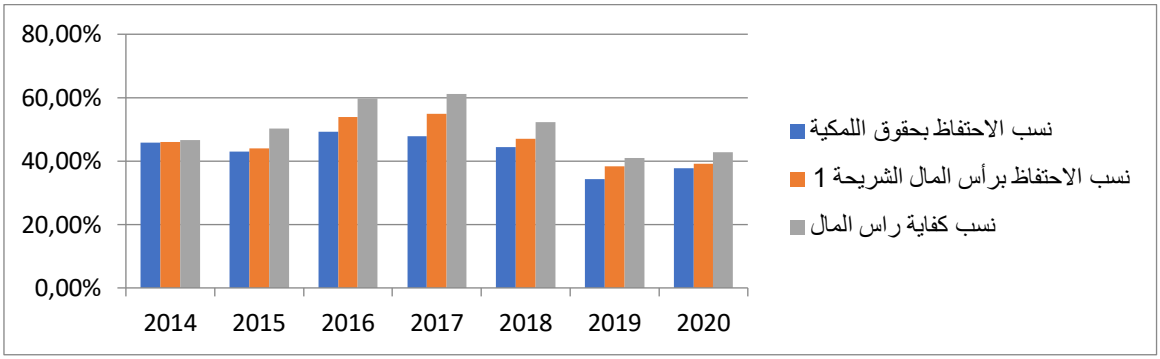
الجدول رقم (45): نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك البحرين الإسلامي في إطار المعيار الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)

البيان / السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي المخاطر	1604908	1750488	1610726	1772423	1946411	2272270	2016377
الموجودات المرجحة بالمخاطر والممولة من حسابات الاستثمار	1066669	1133059	1063602	1210435	1310722	1447769	1264861
مقام المعادلة	538239	617429	547124	561988	635689	824501	751516
بسط المعادلة	250526	310416	326707	343436	332743	337405	321525
نسبة حقوق الملكية	%45.87	%43.07	%49.20	%47.90	%44.44	%34.30	%37.64
نسبة الشريحة 1	%46.01	%44.08	%53.91	%54.84	%47.10	%28.25	%39.19
نسبة كفاية رأس المال	%46.55	%50.28	%59.71	%61.11	%52.34	%40.92	%42.78

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي للفترة 2014-2020.

بعد حساب نسب كفاية رأس المال في بنك البحرين الإسلامي حسب المعيار الإسلامي خلال الفترة 2014-2020، وذلك بعد فرضه من قبل البنك المركزي البحريني، نلاحظ أن البنك حسب هذا المعيار يحتفظ بنسب لكفاية رأس المال جد عالية طيلة فترة الدراسة، كما أن النسب المحققة أعلى من تلك المحددة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية وأعلى من نسب كفاية رأس المال المحققة في البنك حسب معيار بازل 3، وذلك بشكل كبير جدا حيث وصلت النسبة إلى 61.11% سنة 2017، وهو ما يدل على أن البنك تكيف بشكل جيد مع تطبيق هذا المعيار الذي أكد على تمتع البنك بملاءة مالية جد عالية ومريحة في إطار التحوط من المخاطر، كما ويمكن تمثيل النسب المحققة في بنك البحرين الإسلامي حسب المعيار الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 في الشكل الموالي:

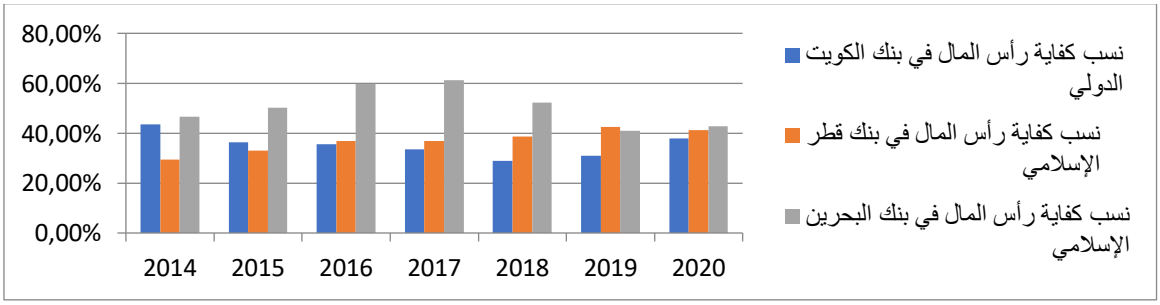
الشكل رقم (40): تطور نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك البحرين الإسلامي حسب المعيار الإسلامي خلال الفترة 2014-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (45).

وبمقارنة نسب كفاية رأس المال حسب المعيار الإسلامي في البنوك الإسلامية الثلاث محل الدراسة، نلاحظ تكيف هذه البنوك مع المعيار من خلال تحقيق نسب مالية جد عالية وكبيرة وبدرجة أكبر لبنك البحرين الإسلامي، الذي عرف تحقيق نسب أعلى من تلك المحققة على مستوى البنكين الآخرين في مجال 40%-61% طيلة فترة الدراسة، في حين كانت نسب بنك الكويت الدولي وبنك قطر الإسلامي تمتد ما بين 28%-43% و29%-42% تواليا خلال نفس الفترة، وهو عكس ما تم رؤيته سابقا في معيار بازل 3 لكفاية رأس المال حيث كان بنك البحرين الإسلامي الأقل حجما في النسب المحققة مقارنة مع البنكين الآخرين، ومن خلال هذه الملاحظات يمكن القول أن بنك البحرين الإسلامي تتمتع ودائعه الاستثمارية بوزن كبير مقارنة مع إجمالي ودائعه وهو ما تم إثباته في معادلة كفاية رأس المال حسب المعيار الإسلامي، في حين أن حجم الودائع الاستثمارية في البنكين الآخرين تتمتع بنسبية في الوزن مقارنة مع ودائعها الإجمالية، ويمكن تمثيل نسب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الثلاث حسب المعيار الإسلامي خلال الفترة 2014-2020 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (41): نسب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية محل الدراسة حسب المعيار الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (43)، (44) و(45).

من خلال كل ما سبق، وبعد حساب نسب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية محل الدراسة حسب معيار بازل 3 وحسب المعيار الإسلامي، يمكن القول أن هذا الأخير هو حقيقة الأنسب لطريقة عمل البنوك الإسلامية، كون أن معادلته هي التي تتضمن خصائص هذه البنوك خاصة فيما يتعلق بحسابات الاستثمار التي تعتبر أهم مصدر تمويلي، إضافة إلى كونها الجهة الخاصة بتغطية المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية باعتبارها حسابات وودائع مشاركة من جهات ترغب في الاستثمار مع البنك، وبالتالي فهي قابلة للخسارة في حالة حدوثها وهو ما يميز العمل المصرفي الإسلامي عن العمل المصرفي التقليدي، حيث أن هذه النقاط تم إغفالها في معادلة بازل 3 لكفاية رأس المال، إلا أن هذا الأخير يبقى هو الإجباري للتطبيق كون أن جميع البنوك المركزية العالمية تفرض تطبيق معايير بازل 3 على البنوك كونها الأكثر قبولا على المستوى العالمي، وهو ما يفرض على مختلف البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية التكيف مع تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال، كما أنه لم تصدر أي تشريعات أو نصوص دولية خاصة بإلزامية تطبيق المعيار الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهو ما يجعل من هذا المعيار أقل اعترافا على المستوى الدولي مقارنة مع معيار اتفاقية بازل 3، على الرغم من إدخاله لخصائص البنوك الإسلامية في المعادلة عكس معيار بازل 3.

المبحث الثالث: كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الجزائرية حسب مقررات لجنة بازل 3

قام بنك الجزائر بتحديد مجموعة من التعليمات الخاصة بتطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال على مختلف البنوك الجزائرية، مع وضع تعديلات للمعيار وذلك في إطار محاولة تمكين هذه البنوك من تطبيقه بشكل تدريجي وملائم لوضعها العملي إلى غاية التكيف معه.

وبما أن كل من بنك السلام وبنك البركة الجزائريان جزء من المنظومة المصرفية الجزائرية بغض النظر عن طبيعة عملهما، فهما مطالبان بتطبيق تعليمات بنك الجزائر في مجال التحوط من المخاطر، حيث تعتبر مقررات بازل 3 لكفاية رأس المال أبرز سياسات بنك الجزائر في هذا المجال، وهو ما يشكل نوع من التحدي بالنسبة للبنكين الإسلاميين من خلال السعي إلى التكيف مع معيار بازل 3 والحفاظ على نسب مرضية للملاءة المالية حسب ما تم اقراره، خاصة بعد التطور المالي الكبير والملحوظ للبنكين وهو ما يعد أكبر أسباب التعرض للمخاطر، كما أن تطبيق هذا المعيار يعود بالعديد من المزايا للبنكين الجزائريين، أبرزها المناعة الكبيرة المكتسبة ضد المخاطر وهو ما يجعل من تطبيقه بالأمر الضروري بغض النظر عن باقي الأسباب.

المطلب الأول: موقف بنك الجزائر من معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3

في إطار التحوط من المخاطر، تسعى البنوك الجزائرية إلى تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مقررات بازل 3 كغيرها من البنوك العالمية، وذلك بناء على تعليمات بنك الجزائر الذي يفرض الاحتفاظ بمجموعة من النسب المالية من بينها نسبة 12% كنسبة كفاية رأس المال الإجمالية إضافة إلى نسب أخرى، وذلك في إطار مسايرة مقررات بازل 3، على أن يكون التطبيق ابتداء من سنة 2015، كما أن بنك الجزائر يحدد طريقة معينة لحساب مكونات هيكل رأس المال المؤهل ومجموع المخاطر المرجحة، وذلك انطلاقا من الخصائص المالية للبنوك الجزائرية، وهو ما يتوجب على هذه البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية التكيف مع هذه التعليمات بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي لها.

الفرع الأول: مقررات بنك الجزائر فيما يخص معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3

أصدر بنك الجزائر مجموعة من التعليمات الخاصة بمسايرة مقررات اتفاقية بازل 3، والتي تعتبر ضرورية التطبيق على جميع البنوك الجزائرية، وفيما يخص كفاية رأس المال حسب بازل 3، لخص بنك الجزائر تعليماته في

هذا الإطار من خلال مجموعة من النظم أبرزها النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 حيث تناول نقاط معينة نذكرها فيما يلي[1]:

- وجوب تغطية رأس المال الأساسي أي الشريحة الأولى إجمالي الموجودات المرجحة لكل من مخاطر القرض، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق بنسبة 7% على الأقل.
- وضع نسبة 2.5% مشكلة من رأس المال الأساسي تمثل هامش أمان إضافي لتصبح 9.5%.
- تحديد الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر بنسبة 12% على الأقل بعد إضافة هامش التحوط الإضافي، أي أكثر من بازل 3 (10.5%)، كما قام بنك الجزائر بتحديد معادلة كفاية رأس المال كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية(القاعدية+التكميلية)}}{\text{مجموع المخاطر المرجحة(مخاطر السوق+مخاطر القرض+مخاطر التشغيل)}} \geq 12\%$$

- وجوب تغطية المخاطر التشغيلية نسبة 15% من متوسط صافي النواتج البنكية للسنوات المالية الثلاث الأخيرة.
- وجوب تغطية رأس المال الأساسي المحدد لمخاطر السوق خطر الوضعية على محفظة التداول وخطر الصرف.
- إصدار النظام 14-02 المؤرخ في 16 فيفري 2014 الذي ينص على المخاطر الكبرى والمساهمات، حيث يفرض بنك الجزائر من خلال هذا النظام الاحتفاظ بنسبة أقل أو تساوي 25% من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر المتعرض لها على نفس المستفيد وأمواله الخاصة، كما يتوجب ألا تتجاوز المخاطر الكبرى التي يتعرض لها البنك ثمانية أضعاف مبلغ أمواله الخاصة الأساسية[2].
- إصدار النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتعلق بوجوب تغطية مخاطر السيولة، حيث يفرض بنك الجزائر بنسبة أكبر أو تساوي 100% كمعامل السيولة، وذلك من خلال المعادلة التالية[3]:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأموال والأصول السائلة قصيرة الأجل+التزامات التمويل المستلمة من البنوك}}{\text{الاستحقاقات تحت الطلب قصيرة الأجل+الالتزامات المقدمة*100}} \geq 100\%$$

[1] بنك الجزائر، النظام رقم 14-01، المتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

[2] بنك الجزائر، النظام رقم 14-02، 16 فيفري 2014، المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات.

[3] بنك الجزائر، النظام رقم 11-04، 24 ماي 2011، المتعلق بتغطية مخاطر السيولة.

- إصدار النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، الذي ينص على الرقابة الداخلية للبنوك مع الأخذ بعين الاعتبار كل من مخاطر القرض، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، خطر التركز، خطر معدلات الفائدة، خطر التسوية، خطر السيولة، الخطر القانوني وخطر عدم المطابقة، حيث تم وضع جهاز الرقابة للبنوك بمختلف أنشطتها[1].

- إصدار النظام 14-03 المؤرخ في 16 فيفري 2014 الذي يفرض من خلاله بنك الجزائر بتصنيف المستحقات والالتزامات وتكوين المؤونات الخاصة على المستحقات والالتزامات المشكوك فيها، ويتم تصنيف المستحقات إلى مستحقات جارية تكون المؤونات عليها بنسبة 1% سنويا حتى تبلغ 3%، ومستحقات مصنفة تكون المؤونات عليها حسب نوعها (مستحقات ذات مخاطر ممكنة 20%، مخاطر عالية 50% ومستحقات متعثرة 100%)[2].

من خلال ما سبق، نلاحظ أن بنك الجزائر أعطى تعليمات مفصلة بشأن تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال، كما لم يعطي أي تعليمات واضحة عن تغطية المخاطر التمويلية وتكوين رأس مال خاص بها من إجمالي رأس المال المؤهل، إضافة إلى تحديد نسبة كفاية رأس المال الإجمالية فقط دون تخصيص وهو نفس ما لوحظ بالنسبة لبنك قطر الإسلامي، كما أن نسبة كفاية رأس المال حسب بنك الجزائر أكبر من تلك المحددة في بازل 3 وأكبر أو مساوية مع النسب المحددة كذلك بالنسبة للبنوك المركزية المشرفة على البنوك الإسلامية الأخرى محل الدراسة، ولم يتم اصدار أي تعليمات بخصوص المعيار الإسلامي لكفاية رأس المال من قبل بنك الجزائر، مما يجعل من تطبيقه بالأمر غير الضروري بالنسبة للبنوك الجزائرية كون أن معيار بازل 3 هو المفروض على المستوى المحلي مما يتوجب التكيف مع تطبيق هذا الأخير دون غيره.

[1] بنك الجزائر، النظام رقم 11-08، 28 نوفمبر 2011، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

[2] بنك الجزائر، النظام رقم 14-03، 16 فيفري 2014، المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها.

الفرع الثاني: مكونات معادلة كفاية رأس المال حسب بازل 3 طبقا لبنك الجزائر

بعد وضع معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 من قبل بنك الجزائر، قام هذا الأخير بتوضيح كيفية حساب وتحديد كل مكون من المكونات الأساسية لهذه المعادلة، حيث يتوجب على البنوك الجزائرية اتباع هذه الطريقة للوصول إلى نسب كفاية رأس المال حسب ما هو منصوص عليه في اتفاقية بازل 3، ويمكن إيضاح هذه المكونات فيما يلي:

أولا– عناصر بسط المعادلة: يتكون بسط معادلة كفاية رأس المال حسب بازل 3 وفقا لبنك الجزائر من الأموال الخاصة القانونية، والتي بدورها تنقسم إلى أموال خاصة قاعدية وأموال خاصة تكميلية، ويمكن إيضاح هذه المكونات في الجدول الموالي:

الجدول رقم (46): الأموال الخاصة القانونية وفقا لبنك الجزائر

الأموال الخاصة القاعدية	الأموال الخاصة التكميلية
رأس المال الاجتماعي أو من التخصيص+ العلاوات ذات الصلة برأس المال+ الاحتياطات(خارج فوارق إعادة التقييم أو التقييم)+ الأرصدة الدائنة المرحلة من جديد+ المؤونات القانونية+ نتائج السنة الأخيرة المقفلة، صاف من الضرائب والأرباح المرتقب توزيعها- (الأسهم الذاتية الخاصة المعاد شراءها+ الأرصدة المدينة المرحلة من جديد+ النواتج العاجزة قيد التخصيص+ النواتج العاجزة المحددة سداسيا+ الأصول الثابتة غير المادية صافية من الاهتلاكات ومن المؤونات التي تشكل قيما معدومة+ 50% من مبلغ المساهمات ومن كل مستحق آخر مماثل للأموال الخاصة المحوزة في بنوك ومؤسسات مالية أخرى+ المبالغ التي تتجاوز الحدود الخاصة بالمساهمات+ المؤونات التكميلية المفروضة من طرف اللجنة المصرفية)، كما يمكن أن يحتوي هذا الجزء على أرباح بتواريخ وسيطة بشرط أن تكون محددة بعد التسجيل المحاسبي لمجموع التكاليف المتعلقة بالفترة ومخصصات الاهتلاكات والمؤونات، محسوبة صافية من الضريبة على الشركات وتسبيقات على الأرباح الموزعة ومصادقا عليها من قبل محافظي الحسابات واللجنة المصرفية.	50% من مبلغ فوارق إعادة التقييم+ 50% من مبلغ فوائض القيمة الكامنة والناجمة عن التقييم بالقيمة الحقيقية للأصول المتاحة للبيع(خارج سندات المساهمة المحوزة على البنوك والمؤسسات المالية)+ مؤونات تغطية المخاطر المصرفية العامة، مكونة على المستحقات الجارية للميزانية، في حدود 1.25% من الأصول المرجحة لخطر القرض+ سندات المساهمة وسندات أخرى ذات مدة غير محددة+ الأموال المتأتية من إصدار سندات أو اقتراضات التي تكون محددة بشروط+ الأموال المتأتية من إصدار سندات أو قروض التي تكون محددة بشروط أخرى في حال عدم الاستجابة للشروط السابقة- (50% من مبلغ الأموال الخاصة التكميلية من مبلغ المساهمات ومن كل مستحق آخر مماثل للأموال الخاصة المحوزة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى). كما أنه لا يمكن إدراج الأموال الخاصة التكميلية ضمن الأموال الخاصة القانونية إلا في حدود الأموال الخاصة القاعدية، مع عدم إدراج السندات أو الاقتراضات المشروطة ضمن الأموال الخاصة التكميلية إلا في حدود 50% من الأموال الخاصة القاعدية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النظام رقم 14-01 لبنك الجزائر المؤرخ في 16 فيفري 2014.

ثانيا– عناصر مقام المعادلة: يتكون مقام معادلة كفاية رأس المال حسب بازل 3 وفقا لبنك الجزائر من المخاطر المرجحة والتي يتم تحديدها كما يلي[1]:

1) **مخاطر القرض:** في إطار تحديد مخاطر القرض، تلجأ البنوك والمؤسسات المالية إلى التنقيط الممنوح من طرف هيئات خارجية لتقييم القرض، والتي تحدد قائمتها من قبل اللجنة المصرفية، كما يتم اللجوء إلى أدنى تنقيط في حال تعدد التنقيط الممنوح من قبل الهيئات الخارجية، أما في حال عدم وجود تنقيط، يتم استخدام التوجيهات الجزافية المنصوص عليها، وتتضمن مخاطر القرض مخاطر الميزانية ومخاطر خارج الميزانية.

2) **مخاطر التشغيل:** يتم تحديد هذه المخاطر طبقا لبنك الجزائر بضرب 12.5 في المتطلب من الأموال الخاصة، حيث يجب أن تغطي هذه الأخيرة مخاطر التشغيل بما يعادل 15% من متوسط صافي النواتج البنكية للسنوات المالية الثلاث الأخيرة، كما أنه لا تأخذ بعين الاعتبار في حساب هذا المتوسط إلا النواتج البنكية الصافية الإيجابية.

3) **مخاطر السوق:** يتم تحديد هذه المخاطر بضرب 12.5 في المتطلب من الأموال الخاصة بموجب هذه المخاطر، كما يتوجب أن تغطي متطلبات الأموال الخاصة بموجب مخاطر السوق خطر الوضعية على محفظة التداول ومحفظة السوق حسب ما هو منصوص عليه في النظام 14-01، حيث تشمل محفظة التداول السندات المصنفة في أصول التعامل غير تلك المقيمة اختياريا بالقيمة الحقيقية، كما يساوي المتطلب من الأموال الخاصة بموجب خطر الصرف نسبة 10% من الرصيد بين مجموع صافي الوضعيات القصيرة ومجموع صافي الوضعيات الطويلة بالعملة الصعبة، ويجب تغطية هذا المتطلب عندما يفوق هذا الرصيد 2% من إجمالي الميزانية.

المطلب الثاني: نسب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الجزائرية حسب بازل 3

يعتبر كل من بنك السلام وبنك البركة الجزائريين ملزمان بتطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مقررات بازل 3، وإن كانت النسب أكبر من تلك المحددة في هذه الأخيرة، حيث يفرض البنك الجزائر الاحتفاظ بحد أدنى إجمالي محدد بنسبة 12% انطلاقا من سنة 2015 أي أكبر مما هو محدد في بازل 3، كما تعتبر هذه النسب ضرورية التطبيق على البنكين الإسلاميين الجزائريين خاصة لقلة التشريعات المتعلقة بالنظام المصرفي الإسلامي في الجزائر في مجال إدارة المخاطر، إضافة إلى أن الأرقام المحققة لهذين البنكين في ارتفاع مستمر وتحديدا

[1] بنك الجزائر، النظام رقم 14-01، المتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

في المجال التمويلي، وهو ما يستوجب تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال كأحد أبرز أدوات التحوط من المخاطر.

الفرع الأول: حساب نسب كفاية رأس المال في بنك السلام الجزائري حسب اتفاقية بازل 3

بعد إجراء مقابلة مع عدد من عمال بنك السلام الجزائري، وبالتحديد الإدارة المركزية لبنك السلام بالجزائر، خلية الرقابة على التسيير والتقارير النظامية في البنك، ومن خلال البيانات المقدمة، تبين أن البنك يطبق معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 ابتداء من سنة 2015، كما وتم الحصول على بيانات محددة وغير مفصلة حول نسب كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 خلال الفترة 2015-2020 وهو ما سنمثله في الجدول الموالي مع العلم أن السنتين 2013-2014 كان البنك يعمل على تطبيق معيار بازل 2 لكفاية رأس المال:

الجدول رقم (47): نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك السلام الجزائري في إطار مقررات بازل 3 خلال الفترة 2015-2020 (الوحدة بالألف دولار الأمريكي)

البيان / السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأموال الخاصة القانونية	145054	143917	138527	156107	167952	158276
رأس مال الشريحة 1	142210	140310	133300	136404	158409	148625
رأس مال الشريحة 2	2844	3607	5227	19703	9534	9651
مخاطر الائتمان	259575	316210	472620	683847	848244	848291
مخاطر السوق	-	-	-	-	-	-
مخاطر التشغيل	56584	44780	50541	73823	105940	117968
إجمالي المخاطر	316159	360990	523161	757670	954183	966258
نسبة الشريحة 1	%45.0	%38.9	%25.5	%18.0	%16.6	%15.4
نسبة كفاية رأس المال	%45.9	%39.9	%26.5	%20.6	%17.6	%16.4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك السلام الجزائري خلال الفترة 2015-2020.

بعد تمثيل نسب كفاية رأس المال حسب بازل 3 لبنك السلام الجزائري خلال الفترة 2015-2020، نلاحظ أن البنك قد حافظ على نسب أعلى من تلك المحددة في بازل 3 وأعلى من تلك المحددة من قبل بنك الجزائر طيلة الفترة 2015-2020 أي فترة تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال، حيث أن هذه النسب كانت جد عالية سواء نسب رأس المال الأساسي والتي كانت في مجال 15.4%و45%، أو نسب الحد الأدنى الإجمالي والتي كانت في مجال 16%-45%، كما أن هذه النسب تميزت بالارتفاع الكبير حيث وصلت إلى

أضعاف مما هو مطلوب سنتي 2015 و2016 بواقع 45.9% و39.9% تواليا، وهو ما يدعونا نقول أنه بنك السلام الجزائري ومن خلال النسب المحققة قد تكيف مع تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3، وهو ما يدل على قوة مركزه المالي وأداءه الجيد في مجال إدارة المخاطر.

الفرع الثاني: حساب نسب كفاية رأس المال في بنك البركة الجزائري حسب اتفاقية بازل 3

كما هو الحال بالنسبة لبنك السلام الجزائري، تم إجراء مقابلة مع مصلحة إدارة المخاطر لبنك البركة الجزائري، حيث تم الإفادة بأن الأخير يعمل على تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 ابتداء من سنة 2015، كما وتم الحصول على بيانات محددة كذلك وغير مفصلة حول نسب كفاية رأس المال حسب بازل 3، وهو ما يمكن تمثيله في الجدول الموالي خلال الفترة 2015-2020 مع العلم أن البنك هو كذلك كان بصدد تطبيق معيار بازل 2 خلال السنتين 2013-2014:

الجدول رقم (48): نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك البركة الجزائري في إطار مقررات بازل 3 خلال الفترة 2015-2020 (الوحدة بالنسبة المئوية)

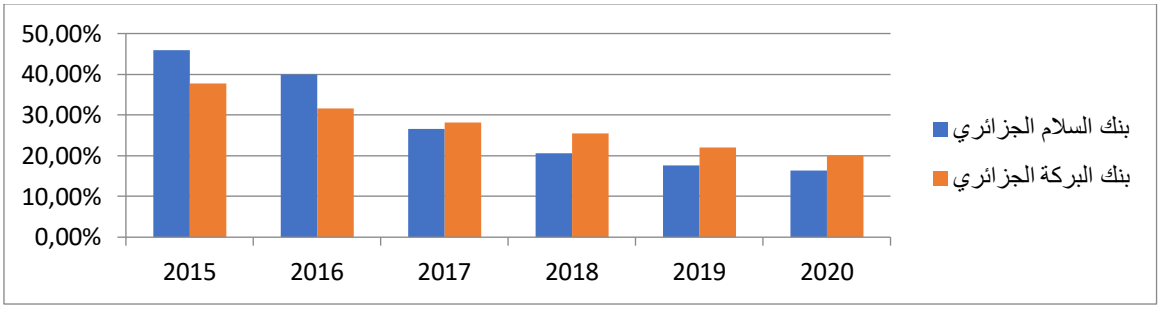
البيان / السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة حقوق الملكية	32.2%	30.69%	27.35%	24.64%	21.25%	19.27%
نسبة الشريحة 1	33.1%	30.69%	27.35%	24.64%	21.25%	19.27%
نسبة الشريحة 2	4.6%	0.96%	0.85%	0.77%	0.72%	0.7%
نسبة كفاية رأس المال	37.7%	31.65%	28.20%	25.41%	21.97%	19.97%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2015-2020.

بعد التطرق لنسب كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري حسب مقررات بازل 3 خلال الفترة 2015-2020 أي منذ بداية التطبيق في البنك، نلاحظ أن الأخير قد حافظ على نسب للملاءة المالية أعلى مما هو محدد من قبل بنك الجزائر وأعلى مما هو محدد في اتفاقية بازل 3 طيلة فترة الدراسة، سواء تعلق الأمر بنسب رأس المال الأساسي والتي كانت في مجال 19%-33%، أو إجمالي الحد الأدنى المطلوب والذي كان في مجال 19%-37%، وهو ما يدل على أن بنك البركة الجزائري قد تكيف مع تطبيق مقررات بازل 3 لكفاية رأس المال، كما أن هذه النسب تظهر الملاءة المالية القوية التي يتمتع بها البنك والتي تمنحه قدرة كبيرة في التحوط من المخاطر، حيث وصلت هذه النسب إلى ضعف ما هو مطلوب في معظم سنوات الدراسة.

وبمقارنة نسب كفاية رأس المال المحتفظ بها في كل من بنك السلام وبنك البركة الجزائريين خلال فترة تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 2015-2020، نلاحظ أن النسب المحققة من قبل البنكين في انخفاض مستمر منذ بداية تطبيق المعيار، وتعتبر النسب المحتفظ بها في بنك البركة أعلى من تلك المحتفظ بها في بنك السلام عموما إلا سنتي 2015 و2016 والتي عرفت العكس من خلال تحقيق معدلات عالية في بنك السلام بواقع 45.9% و39.9% تواليا مقابل 37.7% و31.65% تواليا في بنك البركة، كما نلاحظ أن نسب رأس المال الأساسي في كلا البنكين تمثل معظم نسب الحد الأدنى الإجمالي طيلة فترة الدراسة، وهو أمر إيجابي نظرا لكون الجهة الرئيسية لتغطية المخاطر تكون بشكل أساسي من قبل رأس المال القاعدي أي الأساسي، كما ويمكن تمثيل نسب كفاية رأس المال للبنكين الجزائريين حسب مقررات بازل 3 خلال فترة التطبيق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (42): تطور نسب رأس المال الواجب الاحتفاظ بها في بنك السلام وبنك البركة الجزائريين حسب مقررات بازل 3 خلال الفترة 2015-2020

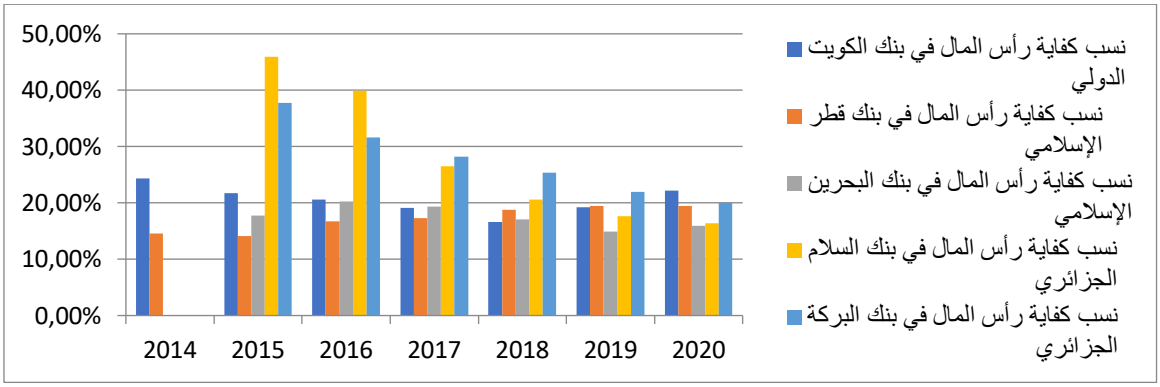


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (47) و(48).

وبعد النظر إلى نسب كفاية رأس المال المحتفظ بها في كل من البنكين الجزائريين والبنوك الإسلامية الثلاث الأخرى محل الدراسة، نلاحظ أن البنكين الجزائريين كانت لهم نسب للكفاية أعلى من النسب المسجلة في البنوك الأخرى، وإن كانت في انخفاض مستمر طيلة فترة التطبيق، وبالتالي فإن البنكين لم يحافظا على المستوى العالي للنسب المحققة في السنوات الأولى، في حين أن البنوك الأخرى تميزت بالارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة، إلا أن ذلك كان غالبا في مجال ثابت لا يتعدى 3%، وعموما يبقى التكيف مع تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال الأكثر ضرورة من خلال تحقيق نسب مساوية أو أعلى من تلك المحددة وذلك لضمان التحوط المثالي من المخاطر المحيطة، ومن الملاحظ كذلك أن رأس المال الأساسي يشكل معظم نسبة كفاية رأس المال الإجمالية في جميع البنوك الإسلامية محل الدراسة، وهو ما يثبت أن هذا الجزء من رأس المال هو الجهة المخولة بتغطية

المخاطر بشكل أساسي وهو ما تم التركيز عليه في اتفاقية بازل 3، وفي مجال التحوط من المخاطر التمويلية، نلاحظ أن البنكين الجزائريين لم يخصصا نسبة معينة لتغطية هذا النوع من المخاطر، وهو ما لم يورد في البيانات المالية المتحصل عليها للبنكين، عكس ما تم رؤيته سابقا في البنوك الأخرى التي تضع اهتماما خاصا لهذه المخاطر باعتبارها أكثر المخاطر تعرضا وتأثيرا على الأداء المالي للبنوك، كما ويمكن تمثيل نسب الحد الأدنى الواجب الاحتفاظ به المتحصل عليها سابقا للبنوك الإسلامية محل الدراسة مجتمعة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (43): نسب الملاءة المالية للبنوك الخليجية والبنكين الجزائريين حسب مقررات بازل 3



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (34)، (36)، (38)، (47) و(48).

المطلب الثالث: تقييم تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل3 في البنوك الإسلامية الجزائرية

تعتبر تجربة تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الجزائرية بالإيجابية، وذلك من خلال النسب المحتفظ بها والتي كانت في مستوى جيد وأعلى مما هو مطلوب ومحدد في اتفاقية بازل 3، وهو ما أثبت التكيف الجيد مع تطبيق هذا المعيار من قبل هذه البنوك، غير أن تطبيق هذا المعيار من شأنه أن يخلق مجموعة من السلبيات بحجم تلك الإيجابيات والتي من الممكن أن يكون لها تأثير على الوضع المالي لهذه البنوك، حيث أن التكيف مع تطبيق معيار بازل 3 هو إيجابي بشكل كبير في مجال التحوط وإدارة المخاطر إلا أنه في نفس الوقت من شأنه أن يؤثر على الأداء المالي للبنك من خلال السعي نحو تحقيق نسب عالية للملاءة المالية.

الفرع الأول: إيجابيات تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الجزائرية

تميز احترام معيار كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 في كل من بنك السلام وبنك البركة الجزائريين بالنجاح الكبير، وذلك لتكيف هاذين البنكين مع النسب المحددة في هذا المعيار والتي كانت مرتفعة بشكل كبير طيلة فترة التطبيق، وبالتالي يمكن القول أن تجربة تطبيق كل من بنك السلام وبنك البركة الجزائريين لنسب كفاية

رأس المال حسب مقررات بازل 3 اتسمت بالنجاح وحققت مجموعة من الإيجابيات أبرزها كسب نظام قوي لإدارة المخاطر أدى إلى تدني احتمالات التعرض للخسائر على مستوى البنكين، وطور من أدائها المالي ومردودها الاقتصادي رغم أن البنكين يميلان إلى تجنب المخاطر بشكل كبير، وهو ما انعكس على ميل مختلف الجهات المستثمرة في الجزائر إلى التعامل مع البنكين الإسلاميين الجزائريين مقارنة مع البنوك الأخرى سواء العمومية أو الخاصة، أي كسب ثقة كبيرة لدى الأعوان الاقتصاديين، إضافة إلى توسع نطاق أعمالها لتصبح واسعة الانتشار في مختلف أرجاء الوطن الجزائري وهو ما أثبته عدد فروعها والتي اتشرت وتوسعت بشكل كبير، كما أن التكيف مع مقررات بازل 3 لكفاية رأس المال على مستوى البنكين الإسلاميين الجزائريين جعل منهما تقارن مع البنوك الإسلامية العالمية الرائدة، كون أن هذه المقررات تتميز بالصبغة العالمية وأساسية التطبيق على مستوى مختلف البنوك العالمية الكبرى، لما لها من أهمية كبيرة في مجال إدارة المخاطر والتحوط منها، باعتبار هذا المجال أساس العمل المصرفي والمالي، فلولا تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال في كل من بنك السلام وبنك البركة الجزائريين لا يمكن إجراء أي مقارنة لهما مع البنوك العالمية الأخرى، حيث أن مجال إدارة المخاطر يعتبر أولوية قصوى للتصنيف المقارن بين البنوك، وبالتالي قد أصبح كل من البنكين الإسلاميين الجزائريين يلقيان الاعتراف والقبول العالمي، كما أنها عززت من موقها التنافسي على مستوى الساحة المصرفية العالمية، وبالتالي فإن مقررات بازل 3 لكفاية رأس المال أخرجت البنكين الإسلاميين من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي.

الفرع الثاني: سلبيات تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الجزائرية

صحيح أن احترام معيار كفاية رأس المال حسب مقررات اتفاقية بازل 3 في كل من بنك السلام وبنك البركة الإسلاميين الجزائريين كان له إيجابيات جمة تمثلت في تطوير الأداء المالي لهذه البنوك في مجال إدارة المخاطر وإن كان البنكين يتجنبان المخاطر أكثر من إدارتها، وكسب الصبغة العالمية ومقارنتها مع البنوك الكبرى الأخرى، إلا أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى الوقوع في بعض السلبيات المحتملة ولكن ليست بحجم الإيجابيات المحققة والمذكورة سابقا، فمن بعض السلبيات التي من الممكن التعرض لها صعوبة رفع رأس المال على مستوى البنكين، خاصة بنك السلام الجزائري والذي يزاول نشاطه منذ سنة 2008، أي أنه حديث النشأة نوعا ما، حيث تميزت هذه الفترة بتطبيق البنك لمعيار بازل 2 لكفاية رأس المال والذي يفرض الاحتفاظ بنسب أقل من النسب المحددة في بازل 3، وبالتالي فإن البنك سيتأثر بالرفع من النسب المالية خاصة المتعلقة بحقوق الملكية في إطار التوجه نحو تطبيق معيار بازل 3، والذي يتطلب الحفاظ على نسب مالية أعلى، مما يؤدي إلى التأثير على أرباح البنك وأرباح مساهميه، كما أن هذا التحول في النسب المالية كان قد يؤثر على مردود وحجم التمويل في البنكين

الجزائريين، وهو أمر طبيعي كون أن حجم الأموال الموجهة لأنشطة التمويل سيتم اقتطاع نسبة منها للرفع من النسب المالية الموجهة للتحوط من المخاطر وإدارتها، بهدف استفاء نسب معيار بازل 3 لكفاية رأس المال، إضافة إلى أن الرفع من النسب الواجب الاحتفاظ بها أدى إلى ارتفاع هامش الربح الذي يأخذه البنك على زبائنه، فعلى سبيل المثال التمويل بالمرابحة هامش الربح يكاد أن يصل إلى ضعف الفائدة المطبقة بالبنوك التقليدية، وهذا ما يؤثر على سمعة وتنافسية البنكين الإسلاميين الجزائريين، فرغم ميل معظم الجهات الاستثمارية والجمهور في الجزائر إلى بنك السلام وبنك البركة الجزائريين بهدف الحصول على أموال ذات طابع إسلامي دون الفوائد الربوية التي أصبحت عائق كبير أمام مختلف الأنشطة الاستثمارية، إلا أن هامش الربح المرتفع والذي يزداد مع ازدياد حجم رأس المال المحتفظ به في إطار نشاط التحوط وإدارة المخاطر قد يغير نظرة الأشخاص في التعامل مع هاذين البنكين مستقبلا، وبالتالي يتوجب على البنكين الجزائريين إيجاد توازن بين نشاط إدارة المخاطر من خلال رأس المال الواجب الاحتفاظ به وهامش الربح المطبق في الصيغ التمويلية، إلا أنه في الوقت الحالي، فمستوى ومردود البنكين الإسلاميين الجزائريين لم يتأثر بالرفع من النسب المالية الموجهة في إطار اتفاقية بازل 3، حيث واصلا النتائج المتميزة والأرقام الكبيرة والمستمرة في الارتفاع والتطور، وهو ما يدل على أن تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 كان إيجابيا بشكل كبير مقارنة بالسلبيات، وهو أمر إيجابي كون أن البنكين قد اكتسبا نظام وقائي عالي الكفاءة في التحوط وإدارة المخاطر تزامنا مع تحقيق نتائج مالية عالية وجد مرضية رغم أن البنكين يميلان إلى تجنب المخاطر أكثر من إدارتها كما تم الإشارة سابقا.

خلاصة الفصل

بعد التطرق إلى أهم نقاط حساب معيار كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 في البنوك الإسلامية محل الدراسة، لاحظنا أن بعض البنوك قد بدأت في تطبيق المعيار ابتداء من سنة 2014 ومنها من بدأ سنة 2015 كبنك البحرين الإسلامي وكل من بنك السلام وبنك البركة الجزائريين، وتختلف نسب الحفاظ على رأس المال من بنك لآخر وذلك حسب تعليمات البنوك المركزية المشرفة، كما وجدنا أن بعض البنوك تحدد رأس مال خاص بتغطية مخاطر الائتمان التي تعكس وضعية مخاطر التمويل في إطار معيار كفاية رأس المال وهو ما ورد في افصاحاتها الخاصة طيلة فترة تطبيق المعيار، وهو ما لم يتم رؤيته في البنكين الإسلاميين الجزائريين لعدم توفر الافصاحات والبيانات اللازمة.

وبعد إجراء التطبيق العددي على البنوك الإسلامية محل الدراسة بما فيها البنكين الجزائريين، تم الوصول إلى أن جميع هذه البنوك قد تكيفت مع معيار كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3، حيث أن جميعها قد حافظت على نسب عالية للملاءة المالية والتي تميزت بالتباين بين الارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة، أما فيما يخص التحوط وتغطية مخاطر التمويل، لاحظنا أن البنوك الخليجية الثلاث تضع لها أهمية كبيرة وبالخصوص بنكي الكويت الدولي والبحرين الإسلامي، وهو ما لم يتم التطرق إليه في البنكين الإسلاميين الجزائريين لنقص الافصاح عن البيانات والمعلومات المالية.

كما وقد تم تطبيق المعيار الإسلامي على البنوك الخليجية والتي توضح مختلف التفاصيل في التقارير المالية السنوية، باعتبار هذا المعيار الأنسب لطريقة عمل البنوك الإسلامية حيث تكيفت كذلك مع هذا المعيار، كما كانت النسب أعلى من نسب معيار بازل 3 وذلك لاختلاف طريقة عمل المعيارين وكيفية حساب نسب كفاية رأس مال.

خاتمة

قامت لجنة بازل بإصدار العديد من الإجراءات الخاصة بالتحوط من المخاطر وإدارتها بطريقة تجعل البنوك تتحكم فيها وفق منهج وقائي فعال، وذلك من خلال معيار كفاية رأس المال الذي يوجب البنوك الاحتفاظ بنسبة معينة من رأس المال مقارنة بأصولها المرجحة بالمخاطر باعتبار أن رأس المال هو الحاجز الأول للتصدي للمخاطر المحيطة.

وقد تم إجراء العديد من التعديلات على معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل، فآخرها كانت التعديلات الصادرة في اتفاقية بازل 3، والتي جعلت هذا المعيار أكثر صلابة من سابقه، فقد تم تعديل نسب مالية وإضافة نسب أخرى أهمها هامش الضمان الإضافي المقدر بنسبة 2.5%، على غرار نسب الرفع المالي ونسب السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل باعتبار هذه الأخيرة أبرز مخلفات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي جاء على إثرها إصدار معيار بازل 3 لكفاية رأس المال، بهدف إصلاح ما تم إحداثه على مستوى المنظومة المصرفية العالمية من خسائر وغيرها.

ويعد القطاع المصرفي عصب الاقتصاد الوطني لمختلف دول العالم، وبالتالي فهو مقبل على العديد من التطورات ولعل أبرزها مؤخرا ظهور البنوك الإسلامية التي جاءت بطريقة مغايرة عن العمل المصرفي التقليدي، حيث تعتمد أساسا على مقتضيات الشريعة الإسلامية في مختلف أنشطتها وأعمالها سواء التمويلية أو الاستثمارية أو غيرها، وهو ما جعلها تلقى الاعتراف العالمي وتنتشر بشكل واسع في مختلف أنحاء العالم، ومن بين مميزات البنوك الإسلامية عدم تأثرها بمخلفات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 مقارنة مع البنوك التقليدية، وهو ما أثبت قوة نظامها الذاتي في التحوط من الصدمات المالية والمتأتي من طبيعة العمل المصرفي الإسلامي القائم على العديد من المبادئ أبرزها الابتعاد عن النظام الربوي وإقرار نظام المشاركة في الأرباح والخسائر.

وقد عرفت البنوك الإسلامية توسعا كبيرا في أنشطتها التمويلية وهو ما أثبتته الأرقام الضخمة لتطور التمويل الإسلامي، وذلك نتيجة لتنوع صيغها وأساليبها التمويلية الملائمة لمختلف الأنشطة الاستثمارية، وهو ما جعلها محل استقطاب للعديد من الجهات الاستثمارية، غير أن هذا التنوع في نشاط التمويل يجعل من هذه البنوك عرضة للمخاطر، فمخاطر التمويل أكثر ما يمكن أن تتعرض له البنوك الإسلامية، نظرا لضخامة حجمها وحدتها كونها تتعلق بالجانب المالي للبنك، وهو ما يوجب البنوك الإسلامية على تطبيق المعايير الاحترازية الدولية أبرزها معيار بازل 3 لكفاية رأس المال، رغم أن هذا الأخير مصمم حسب طبيعة البنوك التقليدية، وهو ما يطرح تحديا كبيرا أمام هذه البنوك في تطبيق هذا المعيار الذي يعد ضروري وإلزامي من قبل مختلف البنوك المركزية وعلى جميع البنوك العاملة،

الأمر الذي يوجب على البنوك الإسلامية مواكبة المعيار وتطبيقه خاصة بعد تنامي المخاطر المحيطة بها وأبرزها مخاطر التمويل التي يعطى لها غالبا اهتمام خاص من خلال تخصيص نسبة كبيرة من كفاية رأس المال لتغطيتها.

كما تم إصدار معيار إسلامي من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية في إطار تكييف معيار بازل 3 لكفاية رأس المال مع عمل البنوك الإسلامية، وذلك لاختلاف قواعد العمل البنكي لهذه البنوك مع البنوك التقليدية، غير أن هذا المعيار لم يفرض بعد على الساحة المصرفية الدولية، وهو ما أدى إلى سعي البنوك الإسلامية إلى تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال دون إجراء أي تعديل عليه رغم أن المعيار الإسلامي هو الأكثر ملائمة لطبيعة عمل هذه البنوك.

ويعتبر كل من بنك الكويت الدولي، بنك قطر الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي من البنوك الإسلامية المطبقة لمعيار بازل 3 لكفاية رأس المال بناء على تعليمات بنوكها المركزية، فهذه البنوك تكيفت مع هذا المعيار وحققت نسب كبيرة لكفاية رأس المال، كما أنها تحتفظ بجزء كبير من النسبة الإجمالية لتغطية المخاطر التمويلية نظرا لارتفاع حجمها مقارنة بالمخاطر الأخرى، ولم يتم إعطاء أي تعليمات بخصوص المعيار الإسلامي إلا من قبل البنك المركزي البحريني الذي يفرض تطبيقه تزامنا مع معيار بازل 3، وهو ما تم تطبيقه في بنك البحرين الإسلامي.

وبخصوص التجربة الجزائرية، فإن كل من بنك السلام وبنك البركة الإسلاميين بصدد تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال، رغم عدم وجود الشفافية والافصاح الكاملين في التقارير السنوية للبنكين، إلا أن نسبة كفاية رأس المال المتحصل عليها أثبتت أن كلا البنكين قد تكيفا مع تطبيق المعيار وتمتعا بملاءة مالية جد عالية تنعكس إيجابا على نظامها الخاص بإدارة المخاطر، رغم أنهما يميلان إلى تجنب المخاطر أكثر من إدارتها.

أولا. اختبار صحة الفرضيات:

من خلال دراستنا للموضوع يمكن اختبار صحة فرضيات البحث على النحو التالي:

1) **الفرضية الأولى**: هذه الفرضية صحيحة، وهو ما أثبتناه في دراستنا، فقد تم اصدار معيار كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل 3 بعد فشل المعيار الصادر في اتفاقية بازل 2، حيث تضررت البنوك المطبقة لهذه الأخيرة بشكل كبير آنذاك وصل لحد الإفلاس والانهيار، حتى تم إجراء تعديلات عليه بهدف تقوية النسب الخاصة لكفاية رأس المال وهو ما تم وضعه في اتفاقية بازل 3، كما أن معيار بازل 3 لكفاية رأس المال صمم حسب طبيعة البنوك التقليدية دون غيرها من البنوك الإسلامية وهو ما تم رؤيته في المعادلة

الموضوعة لأن تضرر البنوك بتداعيات الأزمة المالية لسنة 2008 كان مقتصر على البنوك التقليدية فقط، وهو ما تم أخذه بالحسبان في تكوين معادلة كفاية رأس المال.

2) **الفرضية الثانية:** تعتبر هذه الفرضية صحيحة، وهو ما تم إثباته في دراستنا، حيث رأينا أن المعيار الإسلامي لكفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في معادلته يحافظ على نفس مكونات رأس المال المؤهل في بسط المعادلة، أما في المقام وفيما يخص إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر، فهذا المعيار يدخل خاصية الحسابات الاستثمارية التي تتميز بها البنوك الإسلامية التي تعد أهم عنصر تمويلي واستثماري، وهي أهم خاصية للبنوك الإسلامية في معادلة كفاية رأس المال لم تأخذ بالحسبان في معادلة بازل 3، وبالتالي فإن المعيار الإسلامي يعتبر الأنسب للتطبيق في البنوك الإسلامية.

3) **الفرضية الثالثة:** تعتبر الفرضية الثالثة صحيحة وقد تم إثبات صحتها في دراستنا، فرغم أن المعيار الإسلامي لكفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو الأنسب للتطبيق في البنوك الإسلامية، إلا أن هذه الأخيرة تسعى إلى تطبيق معيار بازل 3، الذي يعد ضروري وإلزامي التطبيق على مختلف البنوك بناء على إرشادات وتعليمات مختلف البنوك المركزية المشرفة، وهو ما تم رؤيته في تعليمات كل من البنك المركزي الكويتي، البنك المركزي القطري والبنك المركزي البحريني، كما أن معيار بازل 3 لكفاية رأس المال يجعل من البنوك تخرج من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي أي كسب الصبغة العالمية، وعلى غرار البنوك المركزية السابقة، يفرض بنك الجزائر تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال على جميع البنوك العاملة بما فيها بنك السلام وبنك البركة الإسلاميين، وهو ما استجاب له البنكين من خلال مواكبة وتطبيق هذا المعيار.

4) **الفرضية الرابعة:** تعتبر هذه الفرضية كذلك صحيحة، فبعد دراسة نشاط التمويل في البنوك الإسلامية المطبق عليها في دراستنا، رأينا أن مخاطر التمويل التي تشكل معظم المخاطر الائتمانية تمتاز بحجم كبير مقارنة مع المخاطر الأخرى، وهو ما تم رؤيته في البيانات التي تم عرضها الخاصة بالبنوك الإسلامية محل الدراسة، كما أن هذه الأخيرة وفي حساب نسبة كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3، نجد أنها تخصص جزء كبير من النسبة الإجمالية لتغطية هذا النوع من المخاطر فقط، وهو ما يدل على الأهمية الكبيرة التي تضعها البنوك في تغطية المخاطر التمويلية نظرا لتأثيرها الكبير على أداء البنوك.

ثانيا. النتائج:

من خلال كل ما سبق يمكن وضع النتائج التالية:

1) كان تأثر البنوك بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 مقتصر على البنوك التقليدية فقط، وبالتالي فإن معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 تم تصميمه حسب طبيعة العمل المصرفي التقليدي، وهو ما يضع إشكال في تطبيقه على مستوى البنوك الإسلامية المنفردة بخصائص مميزة.
2) تعمل البنوك الإسلامية على تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال باعتباره الأكثر قبولا واعترافا على المستوى العالمي، كما يعد معيارا للمقارنة بين البنوك في مدى فعالية نظام إدارة المخاطر، فالبنوك المطبقة لمعيار كفاية رأس المال الصادر عن مقررات بازل 3 تكون ذات مستوى أفضل من البنوك غير المطبقة له.
3) إن الاحتفاظ بنسب مالية عالية في إطار معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 دليل على الجدارة المالية والمناعة الكبيرة التي تتميز بها البنوك في مجال إدارة المخاطر.
4) تعتبر المخاطر التمويلية أصعب ما تواجهه البنوك الإسلامية، نظرا لتنوع أساليبها المعتمدة في أنشطة التمويل والاستثمار، حيث نجد أن حجم هذه المخاطر يصل إلى أكثر من حجم مخاطر التشغيل ومخاطر السوق.
5) تم إصدار معيار إسلامي لكفاية رأس المال كوسيلة لتعديل معيار بازل 3 في إطار تطبيقه من قبل البنوك الإسلامية، ورغم أن المعيار الإسلامي هو الأنسب للتطبيق في البنوك الإسلامية نظرا لإدخاله الخصائص المميزة لهذه البنوك، إلا أنها تلقى نفسها مرغمة على تطبيق المعيار الصادر عن بازل 3 بناء على تعليمات البنوك المركزية التي تفرض تطبيق المعيار الصادر عن لجنة بازل سواء على البنوك التقليدية أو البنوك الإسلامية، إضافة إلى الفوارق الكبيرة بين المعياريين فيما يخص الاعتراف والقبول العالمي.
6) يحافظ المعيار الإسلامي على نفس معادلة كفاية رأس المال المحددة في اتفاقية بازل 3 تقريبا فيما يخص هيكل رأس المال النظامي، ويكمن الفارق في طريقة تحديد عناصر المقام للمعادلة أي إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر، حيث أن المعيار الإسلامي يدخل خاصية الحسابات الاستثمارية وهي أكثر ما يميز البنوك الإسلامية عكس معيار بازل 3 الذي يهمل هذه الخاصية في معادلة الملاءة المالية.
7) بعد التطبيق على كل من بنك الكويت الدولي، بنك قطر الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي، تم تأكيد أن هذه البنوك قد تكيفت مع معيار كفاية رأس المال الصادر عن اتفاقية بازل 3، حيث حافظت على

نسب للملاءة المالية جد عالية أثبتت نجاعة نظامها الخاص بإدارة المخاطر وأكدت على قوتها المالية ومناعتها الكبيرة ضد المخاطر.

8) يتميز كل من بنك الكويت الدولي، بنك قطر الإسلامي وبنك البحرين الإسلامي بارتفاع حجم التمويل الممنوح، تزامنا مع ارتفاع حجم المخاطر المتعلقة بهذا النشاط، كما أن هذه البنوك تخصص نسبة كبيرة من كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 لتغطية المخاطر التمويلية والتحوط منها، نظرا لما تحتله هذه المخاطر من وزن كبير على مستوى البنوك بالمقارنة مع المخاطر الأخرى.

9) يعتبر بنك قطر الإسلامي الأكثر تكاملا فيما يخص سياسات التحوط من مخاطر التمويل ونسب كفاية رأس المال في إطار مقررات بازل 3 مقارنة مع بنك الكويت الدولي وبنك البحرين الإسلامي والبنكين الإسلاميين الجزائريين، وذلك بعد النظر لحجم التمويل المحقق ونسب تعثره للبنوك محل الدراسة، إضافة إلى الاستراتيجيات المحددة للتحوط من مخاطر التمويل ونسب كفاية رأس المال والتي تميزت بالثبات شبه الدائم في بنك قطر الإسلامي.

10) يعتبر بنك البحرين الإسلامي هو الوحيد من بين البنوك الأخرى الذي يتوجب عليه تطبيق المعيار الإسلامي، فرغم التطبيق العددي كذلك على كل من بنك الكويت الدولي وبنك قطر الإسلامي وتحقيق نتائج عالية فيما يخص نسبة كفاية رأس المال حسب المعيار الإسلامي، إلا أن بنك البحرين المركزي هو الوحيد الذي يرغم بنوكه الإسلامية على تطبيق المعيار الإسلامي، وهو ما يدل على أن المعيار الإسلامي غير إلزامي التطبيق في بعض الدول مع تفضيل تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال.

11) بعد التطرق لحجم التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية، يمكن القول أن التمويل الإسلامي في الجزائر لا يزال ضئيل الحجم نوعا ما، وذلك بعد النظر إلى حجم التمويل الممنوح في بعض البنوك الأجنبية كبنك قطر الإسلامي على سبيل المثال، حيث أن أرقامه تفوق الأرقام المحققة من قبل البنكين الإسلاميين الجزائريين مجتمعة.

12) يعطي بنك الجزائر تعليمات مفصلة حول تطبيق معيار بازل 3 لكفاية رأس المال على جميع البنوك العاملة، كما أن كل من بنك السلام وبنك البركة الإسلاميين قد تكيفا مع هذا المعيار وحققا نتائج مالية عالية تجعل منهما تقارن مع البنوك العالمية الأخرى، رغم ضعف وقلة التوجيهات والإرشادات الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

13) تعتبر نسب كفاية رأس المال المحتفظ بها في البنكين الإسلاميين الجزائريين في إطار مقررات بازل 3 أعلى من النسب المحتفظ بها في البنوك الإسلامية الخليجية الثلاث.

14) يعاني كل من بنك السلام وبنك البركة الجزائريين بنقص كبير في الشفافية والافصاح وهو ما عايناه في التقارير السنوية لهذه البنوك، إضافة إلى صعوبة استخلاص المعلومات والبيانات اللازمة في التقارير الموجودة لها، حيث تبقى ناقصة بشكل كبير مقارنة مع البنوك الإسلامية الأخرى.

15) رغم تطبيق جميع البنوك الإسلامية التي تم رؤيتها في دراستنا لمعيار كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 والتكيف مع تطبيقه، إلا أنه تبقى النسب المحققة لا تعكس الملاءة الحقيقية الفعلية لوضعيتها المالية كون معيار بازل 3 مصمم على خصائص البنوك التقليدية، وبالتالي فإن النسب المحسوبة سابقا لا تعبر فعلا عن النسبة الحقيقية التي تنعكس على خصائص وعمل البنوك الإسلامية السابقة.

ثالثا. الاقتراحات:

من خلال النتائج السابقة المتوصل إليها، يمكن تحديد مجموعة من الاقتراحات نختصرها فيما يلي:

1) ضرورة إيجاد تعديلات على معادلة كفاية رأس المال الصادرة عن مقررات بازل 3 حتى تكون مناسبة مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية.

2) إعادة النظر في المعيار الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية والموافق والمطابق لمعيار بازل 3 لكفاية رأس المال من قبل السلطات الرقابية والإشرافية الدولية، كون أن المعيار الإسلامي يأخذ بعين الاعتبار خصائص البنوك الإسلامية.

3) يجب على لجنة بازل إدخال جميع خصائص البنوك التجارية في معادلة كفاية رأس المال مستقبلا، وذلك تفاديا لأي إشكال في التطبيق سواء من قبل البنوك الإسلامية أو البنوك التقليدية.

4) في حال وجود صعوبات في إدخال خصائص البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية مجتمعة في معادلة كفاية رأس المال من قبل لجنة بازل، يمكن لهذه الأخيرة إصدار معادلتين إحداهما خاصة بالبنوك الإسلامية والأخرى خاصة بالبنوك التقليدية.

5) ضرورة إصدار تشريع وقانون خاص بالبنوك الإسلامية على المستوى العالمي في مجال إدارة المخاطر.

6) يتوجب على مختلف البنوك الإسلامية في العالم الإفصاح التام والكامل على هيكل رأس المال النظامي والمخاطر المرجحة وكيفية حساب نسب كفاية رأس المال وفق تعليمات بنوكها المركزية، وذلك حتى يسهل تحديد النسبة المخصصة لتغطية مختلف المخاطر على حدى.

7) تشجيع التمويل الإسلامي في الجزائر من خلال إعطاء تسهيلات وتحفيزات من شأنها أن تساهم في تطور هذا النشاط، وذلك لما له من إيجابيات كبيرة تنعكس على المردود الاقتصادي للقطاع المصرفي الجزائري.

8) إصدار تشريعات خاصة بالبنوك الإسلامية في الجزائر خاصة بعد تنامي العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، وميل العديد من المستثمرين لهذا النشاط.

9) ضرورة قيام بنك الجزائر بإعطاء تعليمات مباشرة للبنوك الجزائرية بشأن الشفافية الكاملة والإفصاح التام لمختلف البيانات المالية في تقاريرها السنوية، كما يتوجب على بنك الجزائر التخصيص أكثر في المخاطر مقارنة مع نسب كفاية رأس المال المطبقة.

10) ضرورة تعديل نسب كفاية رأس المال المحددة من قبل بنك الجزائر في إطار اتفاقية بازل 3، خاصة بعد احتفاظ البنكين الإسلاميين لنسب جد عالية.

رابعا. آفاق الدراسة:

وفي الأخير وانطلاقا من دراستنا، يمكن فتح دراسات وأبحاث مستقبلية في مجالات عديدة منها:

1) تطبيق معيار كفاية رأس المال الإسلامي المعدل لمعيار بازل 3 في البنوك الإسلامية كأحد أهم الطرق الاحترازية في التحوط من المخاطر التمويلية.

2) العلاقة بين المعيار الإسلامي ومعيار بازل 3 لكفاية رأس المال وإشكالية التطبيق في البنوك الإسلامية.

3) دور لجنة بازل في إيجاد علاقة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في مجال إدارة المخاطر.

قائمة المراجع

أولا–المراجع باللغة العربية:

أ–الكتب:

1) أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2008.

2) أشرف محمد دوابة، التمويل المصرفي الإسلامي الأساس الفكري والتطبيقي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2015.

3) أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة 01، القاهرة، 2007.

4) إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة التحليل الاقتصادي الجزئي الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 02، عمان، 2015.

5) حامد بن حسين بن محمد علي ميرة، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الطبعة 01، الرياض، 2011.

6) الحديث والسنة.

7) حسن يوسف داود، "المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي–نموذج مقترح–"، دار النشر للجامعات، الطبعة 01، مصر، 2005.

8) حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون،" المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية "، دار بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 02، العراق، بغداد، 2019.

9) حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2011.

10) خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، الطبعة 01، الأردن، عمان، 2016.

11) سامر مظهر قنطنجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة 01، سوريا، 2010.

12) سامي إبراهيم، التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد المصرفي، الطبعة 01، الرياض، 2007.

13) سامي يوسف كمال محمد، الصكوك المالية الإسلامية بديلا عن قروض المؤسسات الدولية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتطبيق على جمهورية مصر العربية بعد ثورة 25 يناير، دار البشير للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2012.

14) سليمان بوفاسة، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 01، الجزائر، 2018.

15) سمير عبد الحميد رضوان حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية، دار النشر للجامعات، الطبعة 01، مصر، 2005.

16) شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 05، الجزائر، 2011.

17) طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

18) طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

19) عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة 01، سوريا، 2013.

20) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة 01، جدة، 2004.

21) عبد الحميد محمود البعلي، "أدوات التمويل والاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية "، الطبعة 01، البحرين، 2009.

22) عبد الرزاق رحيم الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة 01، الأردن، 1998.

23) عبد اللطيف حمزة القراري،" المصارف الإسلامية النظرية والتطبيق في إطار كيف يتعامل ويستفيد الأفراد والمؤسسات والاقتصاد من المصارف الإسلامية"، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2011.

24) عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، "النقود والبنوك والمؤسسات المالية"، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2004.

25) علي جمعة محمد وآخرون، "موسوعة فتاوي المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية المجلد 05 السلم الاستصناع، الوكالة"، دار السلام للطباعة والتوزيع والنشر والترجمة، الطبعة 01، 2009.

26) علي جمعة محمد وآخرون، فتاوي المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية المجلد 03 المشاركة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة 01، 2009.

27) علي جمعة محمد وآخرون، فتاوي المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية المجلد 01 المرابحة، دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة 01، 2009.

28) عيسى ضيف الله المنصور، نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2007.

29) فخري حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة 02، جدة، 2002.

30) فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2007.

31) القرآن الكريم.

32) محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة 01، الأردن، عمان، 2018.

33) محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة 07 أكتوبر الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، الطبعة 01، ليبيا، 2010.

34) محمد جلال سليمان، الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة 01، القاهرة، 1996.

35) محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.

36) محمد عبد المنعم أبو زيد، نحو تطوير المضاربة في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة 01، القاهرة، 2000.

37) محمود علي السرطاوي، الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة 01، 2015.

38) محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية دراسة تحليلية مقارنة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2011.

39) منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الطبعة 03، جدة، 2004.

40) ميراندا زغلول رزق، " النقود والبنوك"، جامعة بنها كلية التجارة، مصر، 2009.

41) ناصر خليفة عبد المولى، محمد الصيرفى، البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي، دار السحاب للنشر والتوزيع، الطبعة 01، مصر، 2009.

42) نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.

43) نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، الطبعة 01، دمشق، 2008.

44) وهيبة الزحيلي، " المصارف الإسلامية "، هيئة الموسوعة العربية، الطبعة 01، دمشق، سورية، 2007.

45) يوسف كمال محمد، "المصرفية الإسلامية–السياسة النقدية–"، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 02، مصر، 1997.

ب–الرسائل والأطروحات:

1) ابراهيم تومي، تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017.

2) أيمن زيد، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري والمجموعة العربية المصرفية الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مالية بنك وتأمين، جامعة المسيلة، 2013.

3) بالغالم حمزة، الأساليب الوقائية ودورها في تحقيق الأمان المصرفي من منظور لجنة بازل 3 حالة النظام المصرفي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة الشلف، الجزائر، 2019.

4) جازية حسيني، إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية في الدول العربية وفق معايير لجنة بازل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2018.

5) حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2014.

6) زبير عياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة أم البواقي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة أم البواقي، 2012.

7) سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفق لمتطلبات لجنة بازل دراسة حالة البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017.

8) سميرة رزيق، إدارة مخاطر التمويل في البنوك دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي السلف، الجزائر، 2011.

9) موسى عمر مبارك أبو محيميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، تخصص المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، عمان، 2008.

10) وفاء يحياوي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية-تجربة بنك البركة الجزائري-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2017.

ج-المجلات والدوريات:

1) شعيب يونس، تحرير الخدمات المالية وتحديات الصيرفة الإسلامية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 31، العدد 01، 2017.

2) ميدون سيساني، اسماعيل بن قانة، آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2018.

3) أسماء سلكه، تحرير الخدمات المصرفية في إطار اتفاقية الغاتس، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، 2012.

4) أم الخير قوق، الإطار القانوني للمصارف الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، 2020.

5) إنجي هند زهدور، البيع بالعربون مستأصل في الشريعة ومستحدث في القانون، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 04، العدد 02، 2016.

6) بادة فاروق، درغوم محفوظ، تحديات البنوك التشاركية للوفاء بمتطلبات رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر وفقا لبازل 3 بالبنوك العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020.

7) بركان زهية، إدارة المخاطر بين تطبيق معايير بازل 2 وحوكمة البنوك، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 02، 2011.

8) بريش عبد القادر، زهير غراية، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 01، العدد 01، 2015.

9) بريش عبد القادر، سدرة أنيسة، فرص وتحديات العمل المصرفي في ظل مستجدات مقررات لجنة بازل، مجلة المؤسسة، المجلد 06، العدد 06، 2017.

10) بريكي عبلة، فرج شعبان، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 10، العدد 01، 2018.

11) بطاهر بختة، بوطلاعة محمد، إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية دراسة ميدانية لفروع بنك البركة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد 02، 2018.

12) بن الحاج جلول ياسين، ساجي فاطمة، مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية المعاصرة، المجلد 01، العدد 01، 2018.

13) بن حراث حياة، يوسف رشيد، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة مستغانم، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 02، العدد 02، 2016.

14) بن سعدية الزهرة، زيدان محمد، دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 02، 2020.

15) بن معتوق صابر، اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي دراسة تجربة الأردن، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02، 2019.

16) بهلول لطيفة، تأثير صيغ التمويل الإسلامي في سوق الأوراق المالية، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 01، العدد 01، 2018.

17) بهوري نبيل، مقترحات اتفاقية بازل 3 للوقاية من الأزمات البنكية لتعزيز استقرار النظام المالي في ظل الإطار العولمي الجديد، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 02، العدد 03، 2018.

18) التجاني عبد القادر أحمد، السلم بديل شرعي للتمويل المصرفي المعاصر، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي، المجلد 12، العدد 01، 2000.

19) تجاني محمد العيد، عبد الغني دادن، واقع وأهمية الصكوك المالية الإسلامية بالأسواق المالية الدولية دراسة حالة السوق المالي الماليزي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 08، 2015.

20) جرودي رندة، يوسفي إيمان، إدارة المخاطر السوقية في المصارف الإسلامية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 12، العدد 02، 2018.

21) حامدي وناسة، حامدي بلقاسم، السلم كصيغة للتحوط ضد المخاطر المستقبلية، مجلة الإحياء، المجلد 19، العدد 02، 2019.

22) حريزي عبد الغني، قسول الأمين، الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 03، العدد 02، 2017.

23) حمزة فيشوش، مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 05، العدد 01، 2020.

24) حياة نجار، اتفاقية بازل 3 وآثارها على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 13، العدد 13، 2013.

25) حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل 2، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 04، 2009.

26) ختروسي يمينة، زيدان محمد، الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA كبديل شرعي لوكالات التصنيف الائتمانية الدولية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2016.

27) خيرة مسعودي، التمويل الإسلامي في افريقيا-المسارات والتحديات-، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد 01، 2016.

28) دريش رشيد، صويلحي نورالدين، واقع تطبيق معايير بازل 3 على البنوك الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية 2008، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2016.

29) رابح خوني، ابتسام ساعد، الصكوك الإسلامية كبديل شرعي للتوريق التقليدي، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 04، العدد 01، 2014.

30) رحمة بلهادف، قراءة في واقع وآفاق التمويل الإسلامي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2020.

31) روقية بوحيضر، محددات ربحية البنوك الإسلامية الماليزية في ظل تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، 2020.

32) سعاد سطحي، أحكام الإجارة في المذهب المالكي وقرارات مجمع الفقه الإسلامي، مجلة الإحياء، المجلد 07، العدد 01، 2003.

33) سعد عبد محمد، قياس كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية وفقا لاتفاقية بازل 2، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 06، 2014.

34) سعيد بعزيز، طارق مخلوفي، تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2018.

35) سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 06، العدد 06، 2006.

36) شعاشعية لخضر، الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية، مجلة الباحث، المجلد 05، العدد 05، 2007.

37) شيلي وسام، قدي عبد المجيد، أثر اتفاقية بازل 3 على مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2009-2016، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 26، 2018.

38) صادق أحمد عبد الله السبئي، مخاطر صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد 09، العدد 01، 2017.

39) صالح حميد العلي، إدارة مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، مجلة الإحياء، المجلد 12، العدد 01، 2010.

40) صليحة عشي، سامية مقعاش، أساليب التمويل الإسلامي كآلية لاستقرار النظام المالي العالمي والبديل للوقاية من أزماته، مجلة المالية والأسواق، المجلد 04، العدد 01، 2017.

41) ضيف سعيدة، إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2019.

42) طلحة عبد القادر، يزيد قادة، صوار يوسف، واقع البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية من منظور الكفاءة باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات(dea)، مجلة المالية والأسواق، المجلد 03، العدد 02، 2016.

43) الطيب لحيلح، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، 2014.

44) عاشوري صورية، مهيدي ذوادي، أثر الربحية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية دراسة حالة البنوك الخاصة الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2019.

45) عائشة لمحنط، فوزي ألحاج أحمد، التحوط كأداة لإدارة مخاطر التمويل الزراعي في البنوك الإسلامية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 02، العدد 03، 2018.

46) عبد الرحمان عبد القادر، حساني بن عودة، التمويل الإسلامي بين الالتزام بالضوابط وتحقيق الإيرادات، مجلة الإحياء، المجلد 20، العدد 02، جوان 2020.

47) عبد الرزاق بوعيطة، واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 03، 2018.

48) عبد الرزاق معايزية، جمال سالمي، صيغ وأساليب التمويل الإسلامية وسبل تطبيقها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 05، العدد 01، جوان 2018.

49) عبودي عبد المجيد، أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرفي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1990-2015، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 04، العدد 01، 2018.

50) علاء الدين محمد علي مصلح، بيع السلم في المصارف الإسلامية ودوره في تطوير القطاع الزراعي زيت الزيتون نموذجا، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 05، العدد 02، 2019.

51) فاطمة الزهراء ديش، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2016.

52) فاطمة الزهراء مغبر، اتفاقية بازل 3 وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية بنك نيجارا ماليزيا، مجلة الاقتصاد والتسيير، المجلد 18، العدد 02، 2020.

53) فائز محمد جمعة الكبيسي، حكم البيع بالتقسيط في الإسلام، مجلة الجامعة العراقية، المجلد 35، العدد 02، 2016.

54) فتني مايا، إشكالية تسيير مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 01، 2020.

55) فرج الله أحلام، حمادي موراد، اشكالية رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي-بنك البركة الجزائري نموذجا-مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، 2019.

56) فضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013.

57) قحطان عبد السارطه، البيع بالتقسيط بين القانون والشريعة دراسة مقارنة، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية، المجلد 11، العدد 24/2، 2019.

58) قسول أمين، أثر تطبيق أدوات الرقابة التقليدية على الدور التنموي للبنوك الإسلامية –سبل التقليل وتفادي التأثير-مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 01، 2016.

59) قطاف عبد القادر، مقدم عبيرات، إجراءات التقليل من مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية (البنك الإسلامي الأردني كنموذج 2013-2015) ، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 09، العدد 02، 2015.

60) قندوز خالد بن الوليد، رزيق كمال، واقع التمويل الإسلامي في الدول العربية الإجارة الإسلامية نموذجا، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، 2017.

61) قويدري محمد، سبع فاطمة الزهراء، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة التراث، المجلد 08، العدد 01، 2018.

62) كمال منصوري، التحديات الداخلية والخارجية في المصارف الإسلامية وأهم الاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 09، 2016.

63) لطرش ذهبية، كتاف شافية، دور برامج الإنذار المبكر واختبارات الضغط في التنبؤ بالأزمات المالية، مجلة الجزائر للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 01، 2018.

64) لعراب سارة، أثر تطبيق اتفاقية بازل 3 على سلامة النظام المصرفي دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة 2008-2016، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 13، العدد 03، 2019.

65) مامي هاجر، التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة كآلية لدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 02، 2019.

66) محمد غالي رامي، دور الائتمان المصرفي في تمويل سوق السكن في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 34، العراق، 2015.

67) محمد فضل المولى عبد الوهاب حماد، معيار الإجارة المنتهية بالتمليك وفقا لمعايير إسلامية والمعايير الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين دراسة مقارنة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 02، 2019.

68) مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي-دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 05، 2016.

69) مختار بونقاب، مريم بالأطرش، مبدأ إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية دراسة حالة لبنك البركة الجزائري، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2019.

70) معطي لبنى، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وتأثيرها على الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 06، العدد 02، 2017.

71) موسى رحماني، مريم زايدي، اتفاقية بازل 3 كمدخل علمي لتطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2017.

72) مونة يونس، امحمد بن الدين، أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية، دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل 2 إلى تطبيق معيار IFSB-2، مجلة الحقيقة، المجلد 16، العدد 04، 2018.

73) نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول المجلس التعاوني الخليجي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 02، 2010.

74) هادي محمد شهاب، أحكام البيع بالتقسيط والتورق والمرابحة على المذاهب الأربعة، مجلة الآداب، المجلد 01، العدد 131، 2019.

75) يايسي إلياس، التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية نتيجة تحرير الخدمات المالية، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 08، العدد 01، 2011.

76) يدو محمد، سياخن مريم، دور البنوك المركزية في تفعيل التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية مع الاشارة للتجربة السعودية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 07، العدد 07، 2017.

د-الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1) بدر الدين قرشي مصطفي، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية "المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية"، ورقة بحث مقدمة لفعاليات ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية النسخة الرابعة يومي 5 و6 أفريل 2012.

2) بوعظم كمال، شوقي بورقبة، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني " الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجا"، المركز الجامعي لخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 5 و6 ماي 2009.

3) حسين حامد حسان، آليات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة بحث مقدمة للمشاركة في فعاليات المؤتمر الدولي للهيئات الشرعية الحادي عشر في البحرين، يومي 7 و8 ماي 2012.

4) حسين سعيد، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، يومي 6-7 أوت 2014،.

5) صالح مفتاح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل على النظام المصرفي الإسلامي، مداخلة مقدمة لفعاليات المؤتمر الدولي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، إسطنبول، تركيا، 9-10 سبتمبر 2013.

6) غسان سالم الطالب، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، عمان، الأردن، الجامعة الأردنية كلية الشريعة، يومي 29 و30 جويلية 2015،.

7) قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية يومي 23 و24 فيفري 2011.

8) كمال رزيق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، ورقة بحثية للمشاركة في فعاليات الملتقى الدولي حول التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، الخرطوم، يومي 5 و6 أفريل 2012.

9) محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة واقع وأفاق تطبيق لمقررات بازل 3، ورقة بحث مقدمة للمشاركة في فعاليات المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة، قطر، يوم 19-21 ديسمبر 2011.

10) محمد علي القري، آليات التحوط في العمليات المالية الإسلامية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، يومي 27 و28 ماي 2008.

11) مفتاح صالح، رحال فاطمة، كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل 1-2 وواقع تطبيقها لتوصيات بازل 3، ورقة بحث مقدمة للمشاركة في فعاليات المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، الجزائر، يومي 21 و22 ديسمبر 2012 .

هـ–المراجع الالكترونية:

1) ممدوح حمزة أحمد، إدارة الخطر والتأمين، كتاب إلكتروني متوفر على الموقع www.kotobarabia.com، ص18-22، تاريخ الاطلاع 2020/09/05.

2) عبد الحليم عمار غربي، الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية رؤى وحلول، مطبوعات Kie Publication، كتاب الاقتصاد الإسلامي الإلكتروني المجاني، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الإصدار الأول، 2017، متوفر على الموقع www.kantakji.com/1589/، تاريخ الاطلاع 2020/09/10.

3) الموقع الالكتروني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، www.IFSB.org، تاريخ الاطلاع 2021-01-02.

4) الموقع الالكتروني للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف www.Iirating.com، تاريخ الاطلاع 2021-01-02.

5) الموقع الإلكتروني للسوق المالية الإسلامية الدولية، www.Iifm.net، تاريخ الاطلاع 2021-01-02.

6) الموقع الإلكتروني لمركز إدارة السيولة المالية، www.Imcbahrain.com، تاريخ الاطلاع 2021-01-02.

7) الموقع الالكتروني لهيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك الإسلامية، www.Aaoifi.com، تاريخ الاطلاع 2021-01-02.

8) الموقع الإلكتروني للمركز الإسلامي الدولي للمصافحة والتحكيم، www.Iicra.com، تاريخ الاطلاع 2021-01-02.

9) الموقع الالكتروني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، أهداف المجلس،

www.IFSB.org/objective.php، تاريخ الاطلاع 2021/01/03.

10) الموقع الالكتروني لبنك الكويت الدولي، نبذة عن KIB

https://www.kib.com.kw/home/Personal/about-us.html، تاريخ الاطلاع 15-03-2021.

11) الموقع الالكتروني لبنك البحرين الإسلامي، التركيب الأساسي الجديد لبنك البحرين الإسلامي https://www.bisb.com/ar/about-bisb، تاريخ الاطلاع 16-03-2021.

12) الموقع الالكتروني لبنك قطر الإسلامي، نبذة تعريفية

https://www.qib.com.qa/ar/our-profile/، تاريخ الاطلاع 17-03-2021.

13) الموقع الالكتروني العالمي Sa.investing.com

14) مصرف السلام-الجزائر، عن مصرف السلام-الجزائر، الموقع الالكتروني الرسمي https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html، تاريخ الاطلاع 19-07-2021.

15) بنك البركة الجزائري، عن بنك البركة الجزائري، الموقع الالكتروني الرسمي

https://www.albaraka-bank.com/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83/، تاريخ الاطلاع 22-07-2021.

16) الموقع الالكتروني www.Arabnak.com، تاريخ الاطلاع 02-01-2021.

و-التقارير والمنشورات:

1) بنك البحرين الإسلامي، التقارير السنوية (2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

2) بنك البحرين المركزي، التقارير السنوية (2013، 2014، 2016).

3) بنك البركة الجزائري، التقارير السنوية (2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019).

4) بنك البركة الجزائري، بيانات مالية مقدمة للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

5) بنك الجزائر، النظام رقم 11-04، 24 ماي 2011، المتعلق بتغطية مخاطر السيولة.

6) بنك الجزائر، النظام رقم 11-08، 28 نوفمبر 2011، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

7) بنك الجزائر، النظام رقم 14-01، 16 فيفري 2014، المتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

8) بنك الجزائر، النظام رقم 14-01، المتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

9) بنك الجزائر، النظام رقم 14-02، 16 فيفري 2014، المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات.

10) بنك الجزائر، النظام رقم 14-03، 16 فيفري 2014، المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها.

11) بنك السلام الجزائري، التقارير السنوية (2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

12) بنك السلام الجزائري، بيانات مالية مقدمة للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

13) بنك الكويت الدولي، التقارير السنوية (2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

14) بنك الكويت الدولي، تقارير إفصاح التصنيف الائتماني (2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

15) بنك الكويت الدولي، عقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الكويت الدولي(المعدل)، 2020.

16) بنك قطر الإسلامي، التقارير السنوية (2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

17) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، 2005.

18) مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي (2020).

19) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، بيان عن الغرض من نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية وكيفية حسابها ضمن معيار بازل 1، المنامة، البحرين، مارس 1999.

ثانيا–المراجع باللغة الأجنبية:

أ–الكتب:

1) EdibSmolo, M. Kabir Hassan, Capital adequacy requirements for Islamic financial institutions: key issues, Islamic Finance: Instruments and Markets, Bloomsbury information Ltdm, Qfinance, 2010.

2) Laurent Balthazar, From Basel 1 to Basel 2, The integration of state-of the-Ark Risk Modeling in Banking regulation, Palgrave Macmillan, 2006.

3) Mohammed Imad Ali, Ikramur Rahman falahi, Islamic Banking: Principles and practices, Marifa academy privite Limited, 1st Edition 2016.

4) Umar A.oseni, Kabir Hassan, "Islamic Finance Instruments and markets ", Bloomsbury information LTD, London, 2010.

ب–الرسائل والأطروحات:

1) Mahmoud Mahmoud Muatez, Islamic Banking and Finance, Bachelor's Thesis degree programme in finance and economics, Haaga Helia, University of Applied Sciences, Helsinky, Finland, 2017.

ج–المجلات والدوريات:

1) Abdelwadoud Moustafa Moursi El Saoudi and others, Sources of funds and invested in Malysian Islamic banks, Advances in natural and applied sciences, Vol 06, N 07, 2012.

2) Abiodun Eniola, Anthony Entebang, Harry, small and medium business management-financial sources and difficulties, International letters of social and humanistic sciences, Volume 58, Switzerland, 2015.

3) Abozaid Abdusalam, The internal Challenges facing Islamic Finance industry, International Journal of Islamic and Middle easterm Finance and Management, Volume 09, N° 02, 2016.

4) Alexander Reimers, Bale 3 et les Banques Coopératives : défis et pistes de solution, Journal d'assurance et gestion des risques, Vol 80, N° 02, 2012.

5) Alina Teodoreciuhreanu, Nicolae Baltes, Study on the risk management in banking institutions, Article in studies in business and economics,vol 05, N° 03, 2010, Romania.

6) Audil Rashid khaki, mohieddine Sangmi, Islamic Banking: Concept and Methodology, SSRN Electronic Journal, Chapter-15, Ed 01, 2013.

7) Baderldin F. Salim, Mohamed H. Mahmoud, S. Atiatallah, Role of Capital Adequacy Standard of (IFSB) on Minimizing the Financial Crisis Impact for Financial Institutions: Evidence from Middle East, Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 77, 2015.

8) Hussqin G.Ramal, The Importance of Shari'ah Supervision in Islamic Financial institution, corporate ownership and control, Volume 03, Issue 03, 2006.

9) Hylmun Izhar, Identifying operational risk exposures in Islamic banking, Kyoto bulletin of Islamic area studies, Vol 03, N° 02, March 2010.

10) Imran Hussain Minhas, Managing Risks in Islamic finance, Journal of Islamic Banking and Finance, volume 31, No 03, July Sept 2014.

11) Jonas Nlemeyer, Basel 3-what and why? Sveriges risk bank economy review, N° 01, 2016.

12) Lahsen Oubdi, Abdessamad Raghibi, An overview on the practise and issues of Hedging in Islamic Finance, International journal of contemporary research and review, Vol 08, Issue 10, 2017.

13) Pushpkant Shakd Wipee, Masuma Mehta, From Basel 1 to Basel 2 to Basel 3, International journal of new technology and research, Vol 03, Issue 01, 2017.

14) Rachida Hennani, L'evolution des accords de Bale : d'une approche micro prudentielle a un cadre macro prudentiel, Revue d'analyse economique, Vol 92, N° 03, 2016.

15) Rima Turk Ariss, Yolla A. Sarieddine, Challenges in implementing capital adequacy guidelines to Islamic banks, Journal of banking regulation, vol 09, 2007.

16) Sabur Mollah, Mahbub Zaman, Shari'ah supervision, corporate governance and performance: Conventionals Islamic Banks, Journal of Banking and Finance, 58, 2015.

17) Shirley Chui, Robin Newberger, "Islamic Finance: Meeting Financial needs with faith based products", Profitwise news and views, Federal reserve Bank of Chicago, Issue February 2006.

18) Weibrorheemwaemustafa, " The emergence of Islamic Banking: Development, Trends and Challenges", Journal of Business and Management, Volume 07, Issue 02, January 2013.

19) Yusuf karbhari and others, Problems and Challenges facing the islamic Banks in the west: the case of the UK, thunderbird International Business review, Volume 46(05), 2004.

د–الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1) Abdullah Haron, Basel 3: Impacts on the IIFS and the role of the IFSB, AAOIFI-world Bank annual conference on Islamic banking and finance 23-24 October 2011.

2) Asuraf Wajdi Dato's Dusuki, Edib Smolo, Islamic Hedging Rationale Necessity and Challenges, Paper presented et the international seminar on "mumabat Islamic economics and finance (SEMKI 09), October 20-21, 2009, Faculty of Islamic studies, Univ of Kebangraan, Malysia.

3) Filipio Di Mauro and Others, Islamic Finance in Europe, occasional paper series, number 146, European central Bank, June 2013.

4) Idaver Sherifi, in the context of Basel 2 accord, Capital Adequacy and Rating, 2nd International symposium on sustainable development, June 8-9 2010, Sarajevo.

5) Mabid Ali Aljarhi, munwar Iqbal, Islamic Banking answers to some frequently asked questions, Islamic development Bank, Islamic research and training, Occasional paper N° 04, 1st Edition.

6) Patrik Imam,Kangni kpodar, Islamic Banking: how has it disfused ?, IMF working paper African department, Auguest 2010.

7) Saadiah Mohamed, Ali Tabatabaei, Islamic Hedging: Gambling or risk Management? Paper submited to the 21 st Australian finance and banking conferenece 16-18 december 2008.

8) Tariqullah khan, Habib Ahmed, Risk management an analysis of Issues in Islamic financial industrym research and training institute, Islamic

development Bank, occasional paper N° 05, 1st edition, Jeddah, Saoudi Arabia, 2001.

9) Umar Rafi, Basel 2 capital accord: A comprehensive solution, International conference on Egovernance: Lahor university of management sciences (LUMS), Lahor, Pakistan, December 2005.

هـ–التقارير والمنشورات:

1) Basel Committee on Banking Supervision, Amendment to the capital accord to incorporate market risks, Bank for International Settlements, Basel, January 1996.

2) Basel Committee on Banking Supervision: International convergence of capital measurement and capital standards, Bank for International Settlements, Basel, July 1988.

3) Basel Committee on Banking Supervision, Basel 3 Leverage ratio framework and disclosure requirements, Bank for International Settlements, 2014.

4) Basel Committee on Banking Supervision, Basel 3: A global regulatory framework for more Resilient Banks and banking system, Bank of International settlements, Basel, 2010.

5) Basel Committee on Banking Supervision, International convergence of capital measurement and capital standards, A revised framework, Bank for International Settlements, June 2006.

6) Basel Committee on Banking Supervision, International framework for Liquidity risk measurement, Standards and Monitoring, Bank for International settlements, Basel.

7) Basel Committee on Banking Supervision, The new Basel Capital accord, Bank for International Settlements, April 2003.

8) IFSB, Capital Adequacy Standard for Institutions (other than Inssurance Institutions) offering only Islamic Financial Services, December 2005.

9) IFSB-13, Guiding Principles on stress testing for institutions offering Islamic Financial Services(excluding Islamic Insurance(takaful) institutions and Islamic collective Investment schemes), March 2012.

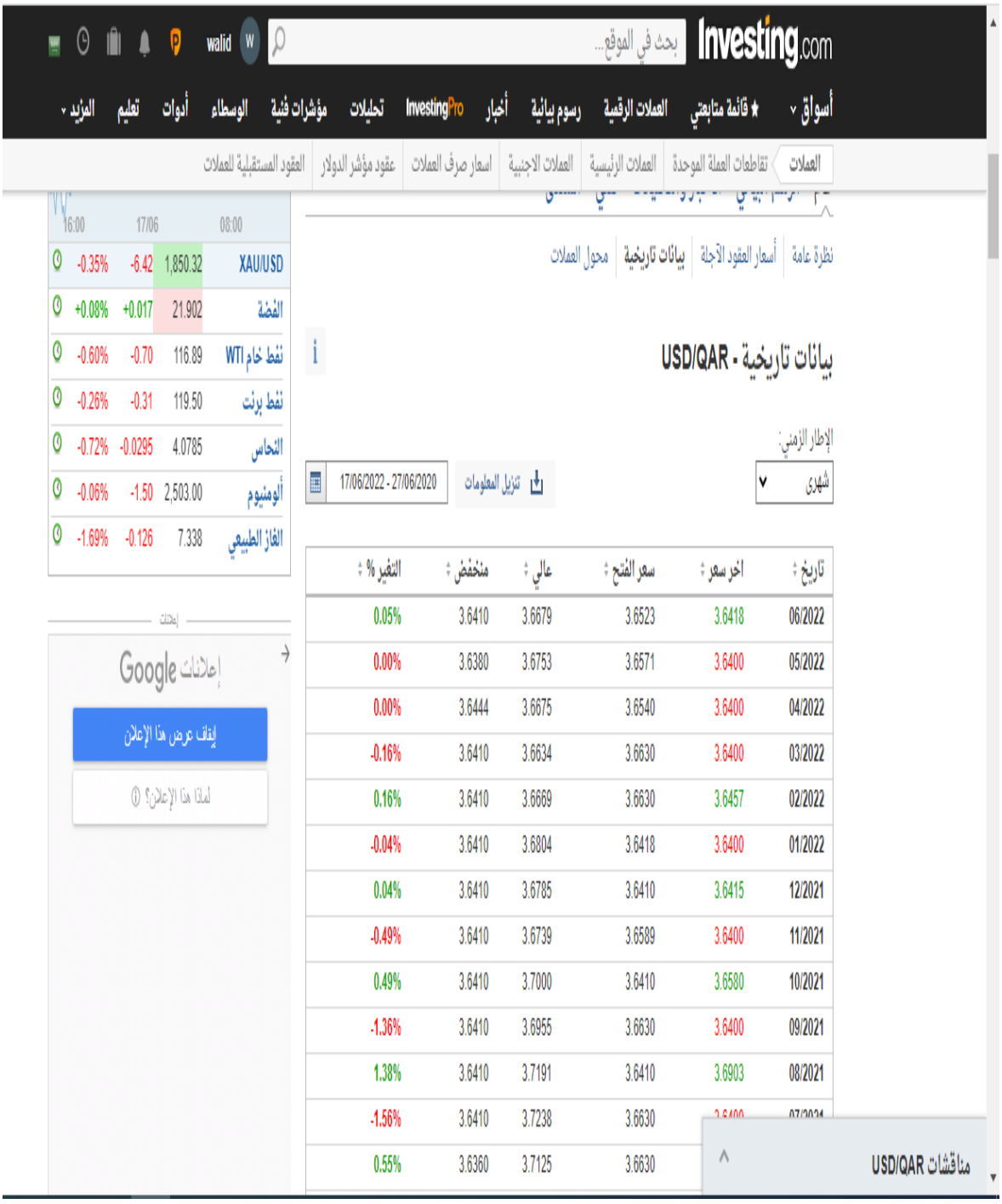
10) IFSB-15, Revised Capital Adequacy Standard for Institutions Offering Islamic Services [Excluding Islamic Insurance(Takaful) Institutions and Islamic Collective Investment schemes], December 2013.

11) International Islamic Financial Market, Sukuk Report A comprehensive study of the global sukuk market, 9th Edition, july 2020.

12) Moody's, Moody's INVESTORS SERVICE, Rating Actions, 2021.

الملاحق

الملحق رقم (01): الموقع الالكتروني العالمي لتحويل العملات Sa.investing.com



الملحق رقم (02): البيانات المالية المقدمة والمرسلة من بنك السلام الجزائري للفترة 2015-2020

AL SALAM BANK ALGERIA

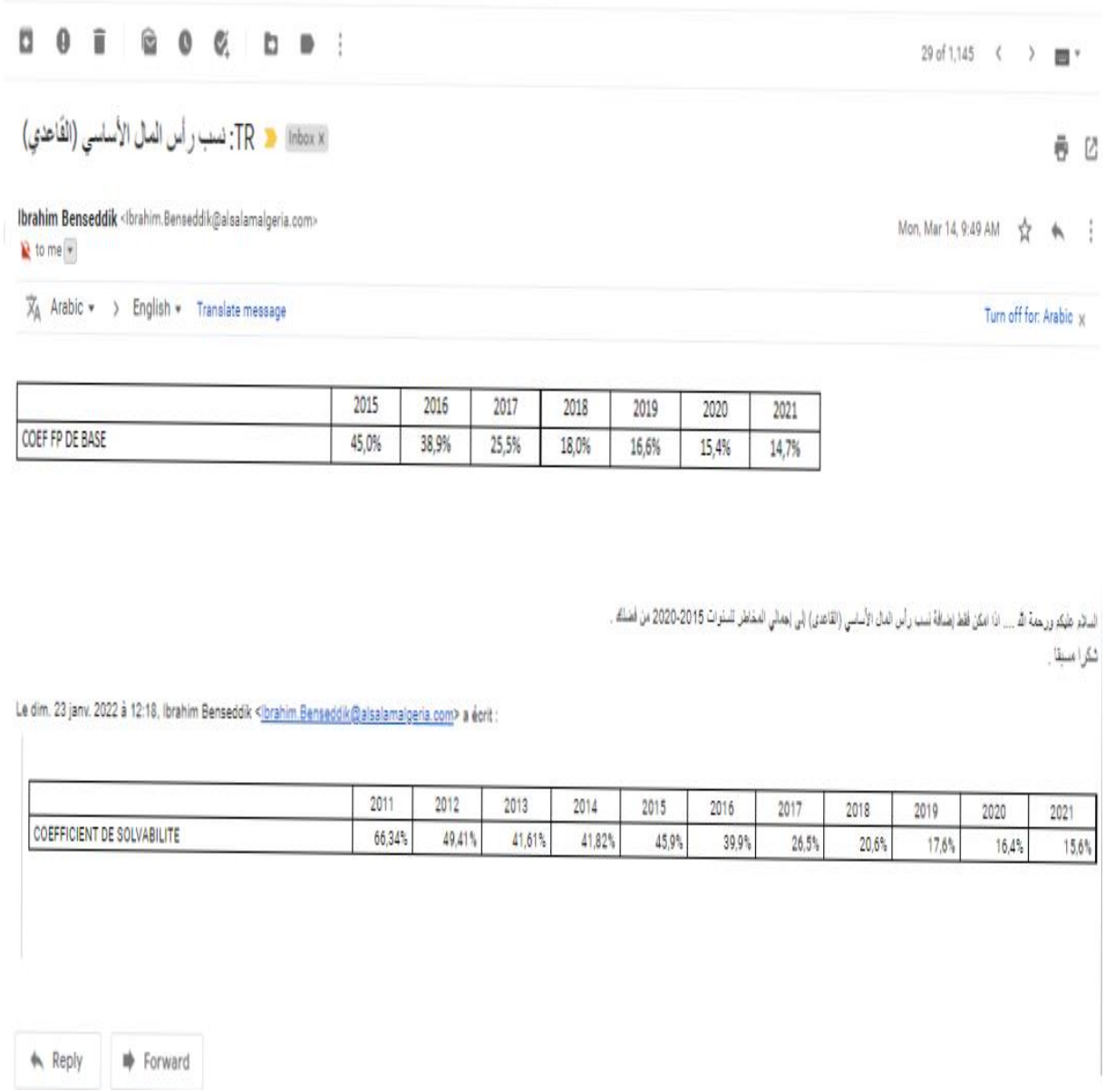
Coefficients de Solvabilité 2015-2021

en Milliers de DA

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Total des expositions pondérées au titre du risque de crédit	26 077 920	34 614 081	52 442 362	79 748 157	101 246 880	107 610 188	162 785 729
Total des expositions pondérées au titre du risque marché	-	-	-	-	-	-	7 194 436
Total des expositions pondérées au titre du risque de opérationnel	5 684 685	4 901 823	5 608 129	8 608 988	12 645 061	11 964 800	16 371 993
Total des risques de crédit,opérationnel et de marché pondérés	31 762 605	39 515 904	58 050 491	88 357 145	113 891 941	123 574 988	186 352 158
Fonds propres reglementaires	14 572 690	15 753 918	15 371 114	16 802 190	20 018 458	20 078 189	29 013 396
Coefficient de Solvabilité	45,88%	39,87%	26,48%	19,02%	17,58%	16,38%	15,57%

urs déclarés urs déclarés urs déclarés teurs déclarés à

En milliers de DZD	déc.-15	déc.-16	31-déc.-17	31-déc.-18	31-déc.-19	31-déc.-20
Capital Social	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	15 000 000	15 000 000
Réserves (hors écarts de réevaluation et d'évaluation)	399 999	4 301 347	4 820 009	4 820 009	904 791	1 331 052
Report à nouveau	3 599 991			66 925	- 900 000	
Résultat net bénéficiaire du dernier exercice clos	301 357	1 080 086		2 418 015	3 907 410	2 543 177
Actifs incorporels nets d'amortissements et de provisions constituant des non valeurs	4 719					
Provisions pour risques bancaires généraux	276 062	372 485	551 105	899 727	1 134 628	1 203 960
FONDS PROPRES REGLEMENTAIRES	**14 572 690**	**15 753 918**	**15 371 114**	**18 204 676**	**20 046 829**	**20 078 189**
Créances sur la clientèle	23 090 693	30 655 405	46 577 607	76 213 883	96 508 468	102 957 799
Engagements par signature (LC+Cautions)	17 318 013	18 106 908	29 898 255	32 344 107	40 393 354	42 582 648
ENGAGEMENTS EXTERIEURS PAR SIGNATURE						
Engagements extérieurs nets	6 129 916	7 672 042	4 382 541	6 636 116	5 478 932	4 213 048
ENG EXT NETS/FONDS PROPRES	**42,06%**	**48,7%**	**28,51%**	**36,45%**	**27,33%**	**20,98%**
SURVEILLANCE DES POSITIONS DE CHANGE						
Position de change la + elevée	89 258	81 860	120 393	160 958	197 269	262 021
Devise	USD	USD	USD	USD	USD	USD
POSITION DE CHANGE/FONDS PROPRES NETS	**0,61%**	**0,52%**	**0,78%**	**0,88%**	**0,98%**	**1,31%**
CREANCES DOUTEUSES						
Créances à problèmes potentiels	591 835	403 083	100 030	303 838	513 777	443 402
Provision/ Ces à problèmes potentiels	117 952	78 995	19 775	46 933	58 395	41 338
Créances très risquées	26 903	623 218	125 714	261 206	1 513 104	1 661 821
Provision/ Ces très risquées	145 291	396 844	35 439	90 238	455 046	306 806
Créances compromises	2 297 958	1 602 030	2 570 201	2 861 576	3 037 154	3 900 407
Provision/Ces compromises	1 598 694	993 052	1 929 338	2 351 215	2 489 737	3 357 671
TOTAL CREANCES DOUTEUSES	**2 916 696**	**2 628 331**	**2 795 945**	**3 426 620**	**5 064 035**	**6 005 630**
TOTAL PROVISION CREANCES DOUTEUSES	**1 861 937**	**1 468 891**	**1 984 552**	**2 488 386**	**3 003 178**	**3 705 815**
Engagement Hors Bilan Douteux	229 023	233 815	36 918	207 301	209 814	166 469
Provision/Eng Hors Bilan Douteux	3 980	6 233	21 575	107 180	153 911	114 754
Risques Bilan Pondérés	27 769 683	35 924 649	50 579 860	80 616 917	103 411 331	111 281 627
Risques Hors Bilan Pondérés	3 992 922	3 591 255	7 470 631	7 740 228	10 480 610	11 293 361
COEFFICIENT DE SOLVABILITE	**45,88%**	**39,87%**	**26,48%**	**20,60%**	**17,60%**	**16,38%**
COEFFICIENTS DE LIQUIDITE						
Coef de liquidité à 1 mois	1,82	1,69	1,82	1,23	1,49	2,32
Coef de liquidité à 3 mois (coefficient d'observation)	1,95	1,72	1,51	1,10	2,41	3,06
Total Produits	2 527 075	523 799	441 578	718 506	1 030 659	678 808
Total Charges	2 049 695	322 496	368 117	1 008 355	717 163	268 697
RESULTAT AVANT IMPOT		**201 303**	**73 461**	**- 289 849**	**313 496**	**410 111**
RESULTAT AVANT IMPOT CUMULE	**477 380**	**1 505 386**	**1 627 884**	**3 335 966**	**5 451 423**	**4 154 137**
RESULTAT NET	**- 168 779**	**116 193**	**65 592**	**- 265 088**	**205 344**	**298 608**
RESULTAT NET CUMULE	**301 357**	**1 080 086**	**1 181 245**	**2 418 015**	**4 007 410**	**3 969 188**



29 of 1,145

TR: نسب رأس المال الأساسي (القاعدي) Inbox x

Ibrahim Benseddik <Ibrahim.Benseddik@alsalamalgeria.com>
to me

Mon, Mar 14, 9:49 AM

Arabic ▾ › English ▾ Translate message

Turn off for: Arabic x

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
COEF FP DE BASE	45,0%	38,9%	25,5%	18,0%	16,6%	15,4%	14,7%

السلام عليكم ورحمة الله ... اذا امكن فقط إضافة نسب رأس المال الأساسي (القاعدي) إلى إجمالي المخاطر للسنوات 2015-2020 من فضلك .

شكرا مسبقا .

Le dim. 23 janv. 2022 à 12:18, Ibrahim Benseddik <Ibrahim.Benseddik@alsalamalgeria.com> a écrit :

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
COEFFICIENT DE SOLVABILITE	66,34%	49,41%	41,61%	41,82%	45,9%	39,9%	26,5%	20,6%	17,6%	16,4%	15,6%

Reply Forward

الملحق رقم (03): البيانات المالية المقدمة من بنك البركة الجزائري للفترة 2015-2020

2015

Unit's Name: Albaraka Algeria
For the Period:
Reporting Currency: Algerian Dinars (DZE)

Credit Risk

Self Financed	43 952 069 668	
Unrestricted investment Account	8 954 773 204	
Total Credit Risk Weighted Assets		52 906 842 873

Market Risk

Self Financed	6 021 106	
Unrestricted Investment Account	0	
Total Market Risk Weighted Asets		6 021 106

Operational Risk

Basic indocator Approach	14 056 383 756	
Total Operational Risk Weighted Assets		14 056 383 756
Total Regulatory Risk Weighted Assets		66 969 247 734
Net Eligible Capital		23 237 848 642
Capital Adequacy Ratio	35%	High

بنك البركة الجزائري
Banque Al Baraka D'Algérie
Direction du Risk Management

2016

	Minimum Capital Requirements		
	CET 1	T1	Total Capital
Minimum Capital Requirements before CCB	6 071 585 339,72	7 472 720 491,96	9 340 900 614,95
Minimum Capital Requirements after CCB	8 406 810 533,46	9 807 545 645,70	11 676 125 768,69
% of Total Risk Weighted Exposures (CAR)	20,69%	20,69%	31,65%



2017

	Minimum Capital Requirements		
	CET 1	T1	Total Capital
Minimum Capital Requirements before CCB	6 814 413 546,29	8 386 970 518,51	10 483 713 148,13
Minimum Capital Requirements after CCB	9 435 341 833,32	11 007 898 805,54	13 104 641 435,17
% of Total Risk Weighted Exposures (CAR)	27,35%	27,35%	28,20%



2018

	Minimum Capital Requirements		
	CET 1	T1	Total Capital
Minimum Capital Requirements before CCB	7 563 440 517,69	9 308 849 991,01	11 636 062 488,76
Minimum Capital Requirements after CCB	10 472 455 239,88	12 217 865 613,20	14 545 078 110,95
% of Total Risk Weighted Exposures (CAR)	24,64%	24,64%	25,41%



2020

	Minimum Capital Requirements		
	CET 1	T1	Total Capital
Minimum Capital Requirements before CCB	8 322 130 874,66	10 242 622 614,97	12 803 278 268,71
Minimum Capital Requirements after CCB	11 522 950 441,84	13 443 442 182,15	16 004 097 835,89
% of Total Risk Weighted Exposures (CAR)	19,27%	19,27%	19,97%

